

أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختهم



THE NEW EUROPE TODAY & TOMORROW

By :
GEORGE LICHTHEIM

إهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د./القطيب محمد القطيب طلبة
القاهرة

أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختهم



The NEW EUROPE

TODAY

& TOMORROW

By

GEORGE LICHTHEIM



هذا الكتاب



كتاب قلعه صاحبه للنشر في نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعد ان نشره في مجلة Commentary الأمريكية كحديث عن الماضي التاريخي « لأوروبا اليوم والغد » مقارنا بين ارتباط الدول الأوروبية بالحضارة في مجملها العام ٠٠ وبين الارتباط الاقليمي المستند الى كيان جغرافي غير منفصل هو قارة أوروبا التي هي أصلا بمثابة شبه جزيرة لقارة آسية العظيمة ، ومتحدثا عن حركات الانتقال التي مرت بها الامبراطوريات التي قامت في أوروبا ، حتى يصل بالقارئ الى أوروبا التي تعيش اليوم في خضم تيارات الاطلنطي المتقاطعة .

وصدر الكتاب ضمن مطبوعات شركة فردريك بريجر للنشر بنيويورك سنة ١٩٦٣ ، ومع هذا فان الكتاب على ما حاول مؤلفه ينصرف بالحديث الى بعض سنوات قادمة مستندا في هذا الى الاستقرار والاستنباط لواقعية الحوادث التي تمر بها « أوروبا اليوم » .

والواقع ان الثورة السلمية التي اجتاحت غرب أوروبا في سنوات ما بعد الحرب لواحدة من اهم التطورات التي جاءت في القرن العشرين .

عل أن المؤلف في الحقيقة ، بالرغم من انطاع الواسع المدى الذي للعنوان الذي وسم به كتابه ، انما يقدم لنا دراسة موجزة للتكامل الاقتصادي والسياسي لأوروبا في طابع جديد ،

وذلك مقابل ماضيها التاريخي الذي قام مستندا الى الانقسام
والتقسيم والى وجود دول ذات سيادة تعنى أهم ما تعنى بالمسائل
القومية الخاصة والى درجة غير محدودة .

وقد حاول المؤلف أن يحلل كلا الاتجاهين وخرج من تحليله
الى هذا التشكيل الذى يقوم فى غرب أوروبا متساميا على
الروح القومية هادفا الى تكامل المجموعة كلها والذى يقوم
ايضا فى مناطق أخرى داخل نطاق مجتمع حلف الأطلسي .

ولما كانت السوق المشتركة هى فى الواقع لب وجوهر
أوروبا الجديدة فلقد أعطاها المؤلف جانبا كبيرا من اهتمام ،
وبحث عملها ونظامها وان كانت عنايته لم تقل عن هذا عند
حديثه عن البناء الاقتصادي لأوروبا الغربية عامة وعند حديثه
عن المشكلات التى أثارها مسألة انضمام بريطانيا الى تلك
السوق .

والواقع أن هذه الدراسة ولو أنها ليست منجزة لآى
مدرسة من مدارس الفكر السياسى الا أنها تعكس اتجاهات
أولئك الذين يعيشون فى غرب أوروبا ويقفون الى جانب عقيدة
الافعال التدريجى للمشاعر القومية الخاصة فى سبيل التكامل
بين عدة دول فى مصلحة مشتركة تتجاوز حدود كل منها ، ثم هى
فى نفس الوقت تقدم بعض الانعكاسات للتضمينات التى للمجتمع
الاقتصادى الأوروبى الذى يبدو أن سياساته التخطيطية تثب
من فوق حواجز وحدود الحرية القديمة وتشكل تحديا ليس
فقط للكتلة السوفيتية بل والى حد ما تشكل تحديا فى هذا
المجال لمخلفات وبقايا عقيدة عدم التدخل التى كانت يوما ما
تسود آراء الناس فى الولايات المتحدة .

والواقع أن المؤلفات التي تعرض لمناقشة القومية والاقليمية والتكامل في مجتمعات على أساس التصحية بالمصالح القومية الخاصة ليست بالقليلة ٠٠ وقد خرجت في شتى المجالات وخاصة المجال السياسي ، ولكن المؤلف يناقش هذا الاتجاه اليوم في مجال الاقتصاد وان كان لم يغفل الاغفال كله عن السياسة والتاريخ ٠

والمؤلف جورج ليغتهم الماني المولد والتعليم له كتاب آخر بعنوان « الماركسية : دراسة نقدية » ويسهم في عدد من كثير من الدوريات العلمية الدراسية في بريطانيا والولايات المتحدة ، ويعيش في بريطانيا منذ سنوات ٠

ولقد اتصل المؤلف منذ سنوات طوال بمختلف التيارات السياسية والثقافية في القارة ، وكان ولا زال يعتقد بأن هذه التيارات تدل على الاختفاء التدريجي للنزاع بين الطبقات واضمحلال صورة الثورات الاجتماعية ، كما يعتقد بأن السياسات الأوروبية تعكس مشكلات جديدة للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي الجديد الذي وقف له الفصل الختامي من كتابه ٠

عل أن للكتاب أهمية خاصة في الواقع من ناحية عرض التيارات الجدلية المتضادة حول مستقبل « الاقتصاد المختلط » وحول مشكلة نمو الاقتصاد في ظل الرأسمالية وفي ظل الاشتراكية ٠

ومن هذه النواحي كان هذا الكتاب كتابا يستحق ان يقرأ ٠

مقدمة

في سنة ١٩٤٥ عندما انقشع غبار المعارك ، اتضح أن المركز الهام السابق الذي كان لأوروبا في شئون العالم ، كان من بين خسائر الحرب العالمية الثانية . وبدلاً من « انسجام القوى » تواجه قطبان للجاذبية تتنافسان : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، مع مجموعة من الدول القارية المتوسطة الاحجام بالإضافة الى الامبراطورية البريطانية التي اهتزت بدرجة عميقة وحولت نفسها بسرعة الى كومنولث مكون من أعضاء ذوي سيادة ، ومنذ ذلك الوقت برزت الصين والهند كدولتين كبيرتين متنافستين في آسيا وإن لم تكونا متعادلتيْن ، وجاء كذلك تحرير افريقية فأكّد اتجاهها كان واضحاً في سنة ١٩٤٥ للمراقبين المفكرين ، ولقد كان « الجديد » في الحقبة الأخيرة من السنين التحركات المضادة للوصول الى قيام أوروبا المتكاملة في مكان النظام القديم للكتلات المتبادلة العداء ، ولما كان الامر سيناقش فيما يلي على أساس أن هذه التطورات الحديثة ضرورية فضلاً عن أنها موضع الترحيب ومن ثم فإنه لا ضرر أن نسال الى أي مدى يتشظى هذا بع ما كان عادة يظن بأنه الطابع المميز للحضارة الأوروبية ، على أنه حتى اذا اتضح أنه لا بد من دفع ثمن باهظ لدفن المنافسات الأوروبية الحالية التي لا مبرر لها ، فليس هناك ما يدعو للحزن على هذه الصفة . ومهما كان ما يطلب من الأوروبيين بما فيهم البريطانيون - أن يتخلوا عنه فمن الواضح أنه لا يستأهل حرباً عظيمة تمنيتها كل سلالة . فما هو إذن ما سيميز أوروبا المتكاملة المستقبلية عن سابقتها ؟

ومع أنه توجد طرق مختلفة لمعالجة هذا التساؤل لو فكر الانسان في المسرح العالمي ، وأهمية أوروبا المتناقصة فيه ، إلا أنه على ما يبدو ليس هناك الاجواب واحد معقول اذا نظرنا من ناحية ماضى القارة الخاص . أن أوروبا الجديدة لن تكون مجموعة دول ذات سيادة . فان السيادة تجد تعبيرها النهائي في القدرة على شن الحرب ، واذا كان الاعضاء المنتظرون للاتحاد الأوروبي الغربي سيتخلون عن حقهم في شن الحرب على بعضهم بعضاً ، فانهم انما يبتطلون سيادتهم الى هذا الحد . واحتمال أن يتم هذا في الفترة من الآن لغاية سنة ١٩٧٠ ، هو الامر الذي يميز بصفة رئيسية الوعي

الأوروبي اليوم عن وعى الجيل السابق الذى كان لا يزال يرى السيادة التامة للدول هي كل شيء .. كما أن ذلك الجيل كان بالطبع يرى أن أوروبا تكون كلا واحدا ، وأن الدول الخاضعة للحكم السوفيتي جزء منه .. وعندما فكر رجال الدول ومستشاروهم في متاعب المستقبل المحتملة ، فكروا بالطرق التي تبدو اليوم قديمة مبتذلة ، ولو أن بعض المعالم المألوفة مازالت ماثلة للعيان .. كان من المتوقع أن تنشأ الاخطار من ضعف تسوية « فرساي » ، في سنة ١٩١٨ وبالاخص من الاطماع والاعتراضات الألمانية المعروفة .. ولذلك فانه في سنة ١٩٢٥ عندما حذر مستشار الخارجية البريطانية سير جيمس هيدلام - مورلي James Headlam-Morley ووزير الخارجية سير أوستن تشيمبرلين Austen Chamberlain من المنازعات القادمة بين ألمانيا وجاراتها ، لاحظ أن « نقطة الخطر في أوروبا » لم تكن على (الراين) بل كانت على (الفستولا) ثم استطرد متسائلا :

« هل حاول أحد أن يتبين ماذا يمكن أن يحدث لو حصل تقسيم جديد لبولندا ، أو اذا قطعت أوصال دولة تشيكوسلوفاكيا بحيث تختلفي من القارة الأوروبية ؟ ان أوروبا بأسرها ستعها الفوضى .. ولن يبقى أى مبدأ أو معنى للترتيبات الاقليمية للقارة (١) »

والسبب في أن هذا النوع من الاسلوب يبدو متعلقا بالماضى - ولو أنه بالماضى القريب - هو أن الانسان لم يعد يفكر بعد في نظام أوروبي سياسى على أنه مستقل بذاته .. فان هذا النظام أصبحت تحكمه اليوم ردود الفعل من جانب القوتين الكبيرتين .. وما تعنيه هذه الحقيقة بالنسبة للاروبيين ليس من السهل أن يستوعبه المراقبون الخارجيون .. انها حقيقة ترجع الى جذور المفهوم القديم لأوروبا على أنها المسرح الذى كانت تمثل فوقه الكائنات الوطنية ذات السيادة منافساتها التاريخية .. أما اليوم فيمكن أن نعتبر أن هذه المرحلة قد انتهت ، والواقع أنه لا حاجة الى الاسف على أن ألمانيا لم تعد قادرة على أن تلعب بالشرق ضد الغرب (كما كانت لا تزال تفعل ذلك ، مما كانت له عواقب وخيمة ، خلال المدة التي بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ ، ومن المحقق أن هذا التحول قد سار الى أبعد مما كان يظنه معظم الناس في سنة ١٩٤٥ .. فقد كانت الامبراطورية البريطانية في تلك الايام لا تزال تعد احدى الدول الثلاث

(١) جيمس هيد لام - مورلي (دراسات في التاريخ الدبلوماسي) لندن ١٩٢٩
 صفحات ١٨٢ - ١٨٤ (الانهيار السياسى لأوروبا) نيويورك ١٩٥١ صفحات ١٢٨ - ١٢٩

الكبرى ، وكان يبدو من المحتمل أن ألمانيا ، ولو أنها قد هزمت ، قد تنهض مرة أخرى وتصبح القوة المسيطرة على القارة . . ولم يكن من المتوقع في نظر السياسيين الذين اجتمعوا في بوتسدام لتسوية مصير ألمانيا أن أوروبا الوسطى القديمة التاريخية ستتلاشى ، وأن بريطانيا قد تقرر الدخول في اتحاد فيدرالى لأوروبا الغربية (الذى كان يبدو اذ ذاك مختلفيا وراء اتحاد جبركى فقط) .

والآن اذا كانت طريقة أوروبا التقليدية فى الحياة قد قامت على تعايش كثرة من الوحدات السياسية ذات السيادة ، فماذا يكون مستقبلها فى عالم تحتفظ فيه الدول المتفوقة ذريا وحدها بما اعتادت على تسميته بالسيادة ؟ وهذا التساؤل لا يمكن استبعاده على أنه سؤال أكاديمى ، بل أنه لواحقى بدرجة كبيرة ، كما أنه السبب فى حقيقة أن كثيرا من الأوروبيين البارزين ما زالوا غير متحمسين لكل فكرة التكامل أو الفيدرالية .

كان للدولة الوطنية فيما مضى أهميتها بالنسبة للأوروبيين لأنها كانت تبدو لهم أنها قد استعادت بعض الفضائل والمزايا الكلاسيكية لطابع الدولة القديمة . . وكان هذا الشعور قويا بصفة خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما غير المذهب التحررى (الليبرالية) العلاقة بين الدولة والمواطنين . . فقد اتضح عندئذ أنه من الممكن أن تتفوق الأمة على الاصول العائلية للسياسات المطلقة للأسر الحاكمة وتصبح مجتمعا أميلا . ونحن جميعا نعلم ماذا حدث لهذه الاحلام ، ولكن من المهم أن نتبين أنها فى العصر المتحرر قد أتاحت الدليل العقل على الشعور بأن ذلك لم يكن مجرد تعلق ذاتى أو كراهية للأجنبي . . ولا نزال حتى اليوم نجد مثل هذه الوطنية فى انجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، وتتغذى الدول الأوروبية من رواسب تعلق الانسان ببلاده على أنها وطنه الروحى . . المكان الذى يتقاسم فيه أعماق القيم ، وحيث يستطيع الرجال والنساء أن يتقابلوا وأن يتكلموا نفس اللغة ، وحيث يمكن مناقشة الشئون العامة بروح التفاهم المتبادل ، وحيث لا يعتبر من غير المعقول الاستشهاد بخطبة (بركليس) لأهل أثينا . . ولكن الألمان لم يشاركوا أبدا فى هذه المشاعر ، وبالأخص لأن التحررية الألمانية قد فشلت فى احراز القوة . . ومعظم الأوروبيين الشرقيين الى يومنا هذا لا يكادون يعرفون كيف تكون الحياة فى دولة لا تكون فيها الحكومة قوة غريبة معادية وبعيدة عن اشراف المواطنين اما فى أوروبا الغربية ، اذا تركنا أمبانيا والبرتغال جانبا ، فإن روح المجتمع قائمة ، وتجعل من الميسور للشعب أن يفكر فى دولة ليست بالفول

المخيف بل المنبثقة عن أمانهم وافكارهم الجماعية .. وفى الدول الصغيرة
فى أوروبا الغربية التى اكتسحتها الالمان فى سنة ١٩٤٠ ثم كافحت بعد ذلك
من أجل التحرر ، فإن هذه المشاعر ربما تكون قد نمت بدرجة أقوى ، لأن
الديمقراطية والوطنية قد اجتازتا معا الاختبار بنجاح فى نفس الوقت ..
ولذلك فإن من الشواهد الباعثة على الامل ، أن نجد أكثر هذه الدول
استقرارا ، وهى هولندا فى طليعة الفيدرالية الأوروبية ، وقد يكون هذا
شاهدا على أن الولاء الوطنى القديم لا يتناقض مع الروح الأوروبية
الجديدة .

لكل هذا يقتضى أن نعترف أن الأوروبيين سيتحملون مجهودا ضخما
للتخلص من ماضيهم .. فلقد ارتبطت الروح العامة والاحترام الذاتى حتى
ذلك الوقت بالوطنية الشاملة .. ومن السخف وصف هذه المشاعر
بأنها « غير معقولة » .. وعلى أى حال فإنه ليس من طبيعة مشاعر الولاء
الاولية أن تكون معقولة بصفة كلية .. كما أنه ليس منطقيا اطلاقا نبذها
باعتبارها عقبات غير ملائمة فى طريق الوصول الى هدف التكامل الاوروبى ،
لأن خصوم الفيدرالية قد يروون بأن الكيان الاوروبى الموحد يقتضى أن يبنى
على التضحية بكل ما كان يعطى للحياة الأوروبية معناها فى الماضى .. والحياة
المائلة المعروفة للمدن الإيطالية تنطبق على هذه النقطة .. ولا يرغب أحد
فى العودة الى الوراثة للتوحيد الإيطالى ، ولكن لا يمكن أن ننكر أن البندقية
وفلورنسا و نابولى قد انضمرت وقتنا طويلا فى الإقليمية .. فهل يقدر أن
تعانى لندن وباريس وروما نفس هذا المصير ؟ وإذا قدر لها ذلك فهل
سيظل مواطنوها يشعرون بأنهم يعيشون حياة لها معناها ؟

وسنحاول فيما يلى الرد على بعض هذه الاسئلة .. على أننا فى الغالب
سنهتم بالامور الأكثر واقعية ، ومن أهمها التنظيم الاقتصادى لأوروبا
الجديدة الذى أخذ ينهض الآن أمام عيوننا .. ومع ذلك فلا يمكن أن يكون
هناك فاصل جاف بين الاطوار المادى الذى يقتضى أن تتخذ فى داخله
القرارات السياسية وبين تلك القرارات ذاتها ، لأن ما يعمل بواسطة
الاشخاص الذين يحتلون مراكز السلطة يكون هاما للغاية فى تكييف الجو
الذى يقتضى أن يعيش فيه الناس وأن يعملوا .. ويعتبر الى حد كبير
تاريخ حركة الاتحاد الاوروبى من سنة ١٩٤٥ قصة الفرص التى انتهزها
أو أضاعها الزعماء الوطنيون — بما فيهم المبرزون المثقفون — فى مختلف
الدول الأوروبية ، الذين وجدوا أنفسهم ، غداة الحرب العالمية الثانية

معرضين للتهديد المزدوج من الانشقاق بين الشرق والغرب ، وتهديد العصر الذري ولم يكن من دوافع مادي ساحق ، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا يمكن أن يقال أنه حدد مسلك حكومات وجماهير بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، كانت هناك على الأصح ضغوط متعارضة ، أتاحت بدورها قيام ردود فعل مختلفة ، وأحيانا متناقضة .. وإذا كان في ساد في النهاية حل معين - الحل الأوروبي - فلا يجب أن يقودنا هذا الى الظن بأن المصير قد تحدد ، أو الى التقليل من شأن القوى المعارضة .. وبصفة خاصة يجب أن لا تخفى حقيقة أن البريطانيين كانوا مترددين الى أقصى حد في التحول نحو « الأوروبية » ، وأنهم لولا ضغط الالحاح الأمريكي المستمر ربما يكونوا قد نجحوا في اضعاف سير حركة التكامل الى أن تنعدم الحركة من تلقاء نفسها .. وفي الدراسة الواقعية ، لا يعزى لوم الى أحد ، وخاصة عندما تكون المسألة مسألة تقدير التكلفة الروحية للتخلي عن الامجاد السابقة .. وسنسجل هذه التأثيرات فقط من بين العناصر الاخرى للاساليب الأوروبية ونحاول فيما عدا ذلك رسم اطار خارجي للمجتمع الجديد الذي يسمو هدفه الى ما وراء المشاعر الوطنية ، والذي يأخذ الآن مكان أوروبا في الطابع القديم لمجتمع من دول وطنية ذات سيادة تعنى بالفكرة القومية وحدها .

أصل تاريخي

القارة أم الحضارة ؟

يمكن التفكير في أوروبا من عدة طرق ٠٠ وربما كانت أبسطها هي التفكير فيها من النواحي الجغرافية ، باعتبارها شبه جزيرة لآسيا ، وفي هذه الحالة يبدو خط التقسيم التاريخي الذي يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، بطبيعة الحال ، في غير محله ٠٠ وكانت هذه هي وجهة نظر عالم جغرافي فرنسي كان منذ بضع سنوات مضت قد رسم حدود القارة بحيث كانت تضم منطقة الأراضي المركزية العظمى التي تسمى عادة « روسيا الأوروبية » :

« بين المساحات الأرضية الهائلة لآسيا وأفريقية ، يقع نوع مذهل من أراضي وبحار مختلطة ببعضها تسمى أوروبا ٠٠ فين المحيط المتجمد الشمالي وشمال الأطلنطي والبحر المتوسط ، وغابات وأدغال آسيا السوفييتية ، تتكون الأراضي الأوروبية من مناطق برزخية وأشباه جزر ، بالإضافة إلى مجموعة من الجزر المتناثرة حولها وهي بالكاد تستحق أن تسمى قارة ٠٠ على أنها كانت ولا تزال جزءا من العالم متزايد الأهمية (١) » .

وتبعا لهذا الوصف تكون روسيا الواقعة غربي سلسلة جبال أورال جزءا من أوروبا ، وهي حقيقة أكدها هذا الكاتب :

« يمتد الحد الشرقي تقليديا (خط الأورال) إلى قمة سلسلة جبال أورال من السواحل القطبية إلى الجنوب ، ثم يتبع مجرى نهر أورال الذي

(١) جان جوتمان Jean Gottmann جغرافية أوروبا طبعه نيويورك ١٩٥٤ ص ١٠

يصب في بحر قزوين .. ثم يعبر الحد بحر قزوين في اتجاه جنوبي ثم ينحرف مرقدا الى البحر الاسود في اتجاه غربي على امتداد سلسلة جبال القوقاز (٢) » .

ان ما يمكن أن يقال لهذا التعريف الاصطلاحي ، أنه في الحقيقة تعريف « تقليدي » وعلاوة على ذلك فإنه يضعف في تقديره أيضا حقيقة أن روسيا الأوروبية تسكنها بصفة أساسية الشعوب السلافية ، التي لا مجال للشك في علاقتها الطويلة مع الشعوب الأوروبية الأخرى .. فإذا علي أن السكان والثقافة يبرزان مظهرًا مختلفًا أو بالأحرى اثنين .. فإذا أمكن القول أن جميع الشعوب السلافية تكون كما تاريخيا فإننا نصل بذلك إلى حد جغرافي تقاسي لقوى يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يسير كثيرا أو قليلا مع امتداد خط الحدود السياسية الحالي بين الشرق والغرب .. ان هذا التقسيم قد يبدو جائرا ، ولكنه يعكس حالة ترجع إلى الوراثة إلى عهد بعيد ، حالة لا تتعلق بشئون سياسية : التمييز بين سهل أوروبا الشرقية العظيم وبين الأراضي الساحلية التي تحف بالاطلنطي والمتوسط .. ويرى في هذا المظهر ، الاختلاف الهام القائم بين قسما أوروبا القاري والبحري ، وتجرى الحدود الفاصلة بينهما عبر أواسط ألمانيا : وهو تقسيم يتمشى مع الانقسام الواضح بين طرازين محدودين من الحضارة .. فعندما نذكر أن الاكتشافات العظمى والرحلات البحرية التي وقعت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر التي أدت إلى نشوء العالم الجديد وانتشار النفوذ الأوروبي في أفريقيا وآسيا ، كانت مقترنة بصفة رئيسية بدول الساحل الاطلنطي ، فإنه لن يبدو تعسفيا أن يمتد خط الحدود التاريخي عبر المنطقة التي تسمى عادة بأوروبا الوسطى : حيث تقع هامبورج وبريستا على جانبها الغربي ، وتقع إلى الشرق الأراضي المتصلة بروسيا الأوروبية وتكون كل كلا قائما بذاته .. ان المؤرخ قد يصف هذه الصورة بتركيزه حينًا على وحدة كل الأرض الأوروبية وحينًا على التوتر الخلاق بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية .. ولكن بالرغم من أن مسألة ما إذا كانت روسيا تتبع أوروبا أم لا تتبعها يجب أن تتوقف على كيفية نظر الروس أنفسهم للمشكلة ، إلا أنه على الأقل يمكن القول أن

(٢) نفس المرجع ص ٨ ، انظر أيضا مرجعيت ديد شاكلتون Margaret Reid Shackleton (أوروبا) الطبعة الرابعة ١٩٥٠ ص ٤ : « ان أوروبا تنقسم غالبًا إلى اقليمين طبيعيين عظيمين شرقي وغربي - وحتى من أي أطلس صغير يمكن أن تبين المازق بين السهل الرتيب العظيم في الشرق ، والقفار المتنوعة في باقي القارة » .

كيفما وضعت أوروبا فانها مكونة من نصفين قائمين بذاتهما ، ولكل منهما خواصه المميزة . . والجدل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يبلغ من القدم على الأقل منذ سميت الحضارة الغربية تقليديا : بالاروروبية . . وإذا كنا سنركز اهتمامنا فيما سبيل الجزء البحري من القارة ، فيجدر أن نضع في الذاكرة أن السهل الشرقي العظيم تسكنه شعوب كان تاريخها منذ أوائل العصور الوسطى يتشابه بكيفية لا فكاك منها بتاريخ شعوب أوروبا الغربية .

ان مثل هذه الذكريات قد تكون غير ملائمة بالنسبة للاخصائي الجغرافي . . . فالجغرافية الاقتصادية لها خواصها المتعلقة بها ومن بينها كثافة السكان وهي ليست اقلها أهمية . . وأوروبا كما عرفناها سابقا ، أى بما فيها روسيا الأوروبية ، هي أكثر القارات كثافة للسكان وهي كذلك أصغر القارات ، فهي أقل من نصف مساحة أمريكا الشمالية ، وربع مساحة آسيا وبالرغم من أن مساحتها لا تبلغ الا ٨٪ من مساحة أرض العالم ، فان عدد سكانها يبلغ ٥٥٠ مليوناً من البشر أو أكثر من خمس سكان العالم . . وهذا يجعل كثافة سكانها تبلغ حوالى ١٤٠ شخصا لكل ميل مربع . . أى ضعف الرقم فى آسيا وثلاثة أمثال الرقم فى الولايات المتحدة وعشرة أمثاله فى أفريقيا . . وهنا يكون من شأن ادخال روسيا الأوروبية ارباك هذه الصورة . . واستبعاد الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه ، مع اضافة تركيا الى الجانب الآخر نصل الى مجموع يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة ، يشترك ممثلوهم الدبلوماسيون فى المنشآت الغربية العامة ، وبالاخص الاجتماعات البرلمانية المختلفة فى دورة انعقاد مستمرة غالبا فى ستراسبورج منذ سنة ١٩٤٩ (٣) .

ومن الواضح اذن أنه فى سياق بحثنا هذا ينبغي أن يقدم الجغرافي مكانا للمؤرخ . . وسنهتم لاغراض عملية بالنصف الغربى من القارة أى بأوروبا الغربية التاريخية ، يضاف الى ذلك ، من ناحية ، تلك الأجزاء من أوروبا الوسطى التى لم تقع بعد سنة ١٩٥٠ تحت السيطرة السوفيتية (وبالاخص ألمانيا الغربية) . . ومن ناحية أخرى أراضى البحر المتوسط

(٣) ماكس بيلوف Max Beloff - أوروبا والاروبيون - تقرير وضعه بناء على طلب المجلس الاوروبى (١٩٥٧) ص ٣ .

مثل اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا (٤) أما يوغسلافيا فتقع على خط الحدود بين المنطقتين كما هي حال فنلندة مع التفاوت، والواقع أنه من المتعذر القول بالضبط أى ناحية تتبعان، لان مفهوم « أوروبا الغربية » إنما يحدد جزئيا بواسطة الجغرافيا . ولكي نأخذ أكثر الامثلة وضوحا : أن بريطانيا رفضت في النهاية الانضمام الى اتحاد سياسى مع غرب أوروبا ، الا أن الجزر البريطانية ما زالت تكون مع ذلك جزءا من حضارة أوروبا الغربية التى يتبعونها تقليديا . وعلى العكس يمكن القول أنه كيفما كان الشكل السياسى فإن حدود امتداد « أوروبا الغربية » لتتجاوز كل الحدود الثقافية التى رسمها التاريخ .

وقد لمس هذه الصعوبات مؤتمر مائدة مستديرة أوروبى عقد في روما سنة ١٩٥٣ عندما سئل بعض كبار الساسة والمفكرين عن آرائهم في الموضوع . ومع أن البروفسور أرنولد توينبى - قد لا يكون أكثرهم أهمية ولكنه من بين أفضل المعروفين بينهم - قال في ذلك :

« ان أوروبا التى يعيننا أمرها ليست بقارة الجغرافى التقليدية . . فعندما نتكلم عن « الاوروبيين » فإننا نعنئ فعلا ، على ما اعتقد ، أولئك السكان فى شبه الجزيرة الشمالية الغربية من العالم القديم والجزر المجاورة لها وهم اما رعايا روحانيين أو رعايا سابقين لبطيركية روما ، وبعبارة أخرى أننا نقصد المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت الذين يعيشون فى الركن الشمالى الغربى من العالم القديم(٥) . »

وفى البحث التالى وجد البروفسور توينبى أنه يقتضى افساح مكان لشعوب أخرى « ومن بين الآخرين : العرب واليونانيين والبلغاريين والرومان والأتراك » . وبذلك أثار الشكوك حول جدوى نظريته . لان استبعاد الروس بينما يدخل الأتراك يعتبر على أى حال اجراء مثير للشك

(٤) وبعد ذلك قبرص وليثان واسرائيل ، وليس مصر ولا الادافى التى كانت تكون سابقا شمال افريقيا الفرنسى ، الا اذا قررت السعى الى روابط مستديرة مع أوروبا الغربية . على أنه حتى فى هذه الحالة فإنه قلما يمكن اعتبارهم أعضاء فى التحالف الليبرالى لغرب أوروبا . . ويمكن القول بالطبع أن تركيا أيضا لا يمكن أن توصف بذلك .

(٥) بيلوف ص ٧ .

المؤرخ يعلق مثل هذه الاهمية على العقيدة الدينية (٦) وفي النهاية فان كل التفكير التاريخي يعتبر الى حد ما تعسفيا ، ويتوقف على التعريف الذاتي . ولكن بقدر ما يمكن الاسترشاد بالسوابق نجد انه كان لكل شعوب أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية نقطة بداية مشتركة في الحضارة الكلاسيكية أو حضارة البحر المتوسط ، وإذا كان خط التقسيم اليوم يفصل أراضي السلاف عن الغرب ، فلا يستتبع ذلك أن هذا التقسيم الخاص يرجع الى الازمنة الغابرة . . . وحتى مثل هذا السبب الهام كالوحدة الأوروبية لا يخلو للمؤرخ أن يرجع باهتماماته الى الماضي (٧) . . . وهكذا فان التقسيم الحالي للأوروبا الى قسمين يتميزان بأنظمة اجتماعية سياسية متناقضة يتخذ عدة مظاهر مختلفة تتوقف على وجهة نظر الرائي . . . فقد يمكن للإنسان أن يقر بالوحدة الأساسية للحضارة الأوروبية ، ثم يمتد مع ذلك بأن الفاصل السياسي يمر تبعا لحدود ثقافية قديمة .

ومسألة أخرى غير مرتبطة بهذه المشكلة ، هي ما اذا كان « العصر الأوروبي لم يصل الى نهايته خلال النصف قرن الماضي » .. وهنا يتفق كتاب المدرستين على أنه قد انتهى فعلا .. واننا منذ سنة ١٩١٤ كنا نشهد نهاية التفوق الأوروبي في العالم ، وبداية ظهور نظام عالمي جديد ، تسيطر عليه قوتان غير أوروبيتين .. والمؤرخون الغربيون يتجهون الى الكلام عن « العصر الاطلنطي » ؛ أما بالنسبة للروس فان الامر يختلف ، حتى لو تغيرت المبادئ السياسية السوفيتية .. ولكننا نستطيع هنا تجاهل وجهة النظر الروسية وأن نتحرى بأى معنى يمكن القول - فى العالم الأوروبي على أى حال - ان عصرأ أوروبا قد تلاه عصر أطلنطي .. اذا بحثت هذه البيانات من ناحية ماتضمنه بالنسبة للحضارة وطريقة الحياة ، فستبين أنها لا تشير

(٦) وهذا أشار إليه أيضا بروفيسور بيلوف (أنظر أوروبا والادوييون ص ١١) الذي أبدى « أن روسيا هي عضو رئيسي في عائلة الشعوب الأوروبية .. وعن طريق مبراتها البيزنطية يمكن أن تعتبر أنها ليست أقل القربا من عالم البحر المتوسط اليوناني الروماني من دول شمال غرب أوروبا » .

(٧) انظر اوسكار هاليكي *Oscar Halecki* « عبود والسلام التاريخ الاوروبى » لندن ١٩٥٠ نيويورك ١٩٥٢ - والبروفسور هاليكي كدورخ بوتلتى يمكن ان يكون فى وضع افضل من البروفسور كويشى لتقدير مساهمات شعوب اوروبا الشرقية فى اسطلاح الحضارة الاوروبية من اللغوى التى سادت اوائل العصور الوسطى وفى مستطعاته اللغوية ان العهد السابق للعهد الاوروبى ، هو عصر البحر المتوسط وليس العصر الكلاسيكى .

الى علاقات القوة .. ان ما تعنيه هو أنه لم يعد شكل معين من تنظيم سياسى يرتكن على نظام الدولة الشعبية هو الطراز المسيطر فى شئون العالم .. لان التاريخ الاوروبى منذ أواخر العصور الوسطى على الأقل كان تاريخ دول شعبية متنازعة ومتنافسة ، كما كان تاريخ البحر المتوسط سجلا لتاريخ ولايات متنافسة .. والقول بأن العصر الاوروبى قد انتهى هو اقرار بأن الدولة الشعبية لم تعد بعد الشكل السياسى المسيطر (٨) .

وقبل الرجوع الى هذه النقطة يجدر أن نتأمل فيما يعنيه البيان المألوف أن توازن القوى الاوروبى التقليدى قد توقف عن العمل .. هذه مسألة أخرى مختلفة عن فقدان أوروبا لسيادتها العالمية السابقة ، ولو أن المسألتين مرتبطتان ببعضهما .. ولنبداً بالتوازن الاوروبى الداخلى : فهذا يمكن اعتباره بمثابة جهاز آلى ظهر الى الوجود عندما بدأت الدول الحديثة تتكون ، والواقع أنه كان ينظر اليه عامة على هذا الاعتبار بواسطة المؤرخين .. ومنذ وضع ليوبولد فون رانك Leopold von Ranke الفكرة فى مقدمته لمؤلفه تاريخ الامم اللاتينية والتوتونية (١٨٢٤) أخذ مؤرخو القارة - وتبعهم بسرعة البريطانيون - يتجاذبون مع فكرة « الوحدة بالتباين » لأوروبا الغربية *Unity in diversity* التى قامت على العلاقات المتبادلة للامم الستة الكبرى للعالم الرومانى وهى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وبريطانيا واسكندناوه .. وكان السلافيون خارج هذا التكوين ولكن أدخلت فيه روسيا عن طريق توازن القوى .. وقد وصف رانك نفسه فى كتاباته بعد ذلك كيف أدخلت روسيا فى عهد بطرس الاكبر فى القرن الثامن عشر تدريجياً فى المجتمع الاوروبى - جزئياً كوسيلة لتوازن سيادة فرنسا فى الغرب .. وكانت روسيا لذلك شبه دولة أوروبية فقط ، خلافاً لبولندا التى كان المؤرخون الفرنسيون يعتبرونها

(٨) فى هذا الصدد وما بعده مما سبل أنظر بصفة خاصة جوفرى باواكلو « التاريخ فى عالم متغير » لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ١٣٥ ماكس ييلوف (الدول العظمى) لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ٢٤ - لودويج وهو (المانيا وسياسات العالم فى القرن العشرين) نيويورك ١٩٥٩ - ألفريد دبير (الوارد للتاريخ الاوروبى) لندن ١٩٤٧ - ستيفارت هيوز (أوروبا المعاصرة كمبردج ١٩٦١ - جورج موسى) ثقافة أوروبا الغربية شيكاغو ١٩٦١ ، وكلمة الدولة الشعبية *Nation-State* تعنى الدولة التى تقوم على شعب واحد متطور يقم فى منطقة محددة .

عضوا عاما في العائلة الأوروبية .. وما زالت هذه النظرة التقليدية هي وجهة نظر ماركس كما يمكن للقارىء أن يتبين ذلك من أبحاثه ضد دبلوماسية الفياصرة في السنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر .

والآن تعرض أمام أوروبيي القرن التاسع عشر الذي يألف هذه الصورة ، مشكلة ما إذا كانت الدول غير الأوروبية مستجيب بصفة مستديمة الى دوامة الشئون الأوروبية وتطبق قواعد سلوكها الخاصة .. ان رانك نفسه قد أرخ تبلور « توازن القوى » الأوروبي الحديث من سنوات ١٤٩٤ - ١٥١٤ . عندما بدأت فرنسا وإسبانيا معركتهما الطويلة من أجل الزعامة في إيطاليا .. ولما كانت الدول الأخرى تجتذب ببطء الى لعبة الاطماع المتشابكة هذه ، كانت الدائرة تتسع بالتدريج لكي تستوعب قادمين جدد مثل روسيا والسويد ، بينما في نفس الوقت حول اكتشاف الأمريكتين المنافسات الفرنسية - الإسبانية والإنجليزية - الفرنسية نحو « العالم الجديد » .. وفي القرن الثامن عشر أصبح توازن القوى الأصلي اطلنطيقيا . وفي القرن التاسع عشر أصبح عالميا واختلط بحركة تصنيع آسيا وأفريقيا لتكوين نظام عالمي كانت أوروبا مع ذلك هي مركزه .. ولغاية سنة ١٩١٤ كان يمكن القول أن كل ما حدث في الأربعة قرون المذكورة لم يكن الا مجرد توسيع تدريجي للدائرة الأصلية وأن روسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واليابان والصين كانت أعضاء جدد تنضم الى اللعبة التي كانت قد تعلمت في النهاية قواعدما الخاصة بها .. وبالأخص قاعدة أنه لا ينبغي أن يسمح لنولة واحدة أن تتسلط ، وأن الحروب تشن من أجل الفائدة ، وأنها تخمد عندما يبدو أن الزمام يكاد يفلت ، ولكن حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ زعزعت هذه الافتراضات ، وحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ هدمتها كلية .. ومنذ هذا الوقت أخذ الناس يعتادون تدريجيا فكرة أن « العهد الأوروبي » قد انتهى ، لكي يتلوه عهد اطلنطي - ومن المحتمل عهد باسفيكي ، كما حلت أوروبا نفسها وقتا ما محل حضارة البحر المتوسط القديمة .. وفي الواقع أنه قد بدأ يبدو هذا الرأي محدود للغاية وأن علينا أن نتعلم التفكير بطريقة عالمية .

وتعتبر مقتضيات هذا التغيير من وجهة النظر الأوروبية ثورية .. إذا أتبع الإنسان المظهر التقليدي ، لا يمكن القول أن العهد الأوروبي لسياسات العالم قد استمر من سنة ١٤٩٤ الى سنة ١٩١٤ .. وقبل سنتين من بداية هذا العهد كان كولومبس قد اكتشف أمريكا وبذلك أتاح نقطة مقاومة ملائمة .. أما بزوغ روسيا فلا يمكن تحديده بنفس الدقة ،

ولكن (مسكوف) القرن السادس عشر كانوا قد تخلصوا من السيطرة
التتارية وأخذوا يبرزون ويمتدون ، بينما خف في نفس الوقت التهديد
التركي للدول المسيحية مما سهل على الدول الغربية أن تستبدل ما كان
موضع مشغوليتها في العصور الوسطى بالدفاع عن الايمان ضد غير
المؤمنين .. والقصة التالية لذلك قد صار تلخيصها باختصار ، وإذا كان
كل هذا الفصل التاريخي المعروف يكمن خلفنا ، قالى أى شيء يعزى ذلك ؟
من الواضح أنه يعزى الى الحقيقة أنه في النهاية أصبحت لعبة المنافسات
تدافع عن نفسها وأدت الى حالة حررت فيها كل من أمريكا وروسيا
نفسيهما من الروابط الأوروبية .. وهذا هو الظرف الذى يكمن وراء
العبارة المألوفة القائلة أن أوروبا قد انتحرت في حربين عالميتين . أن أوروبا
في الحقيقة لم تنتحر .. ان الذى حدث هو أن منازعاتها الداخلية لم يعذ
من الممكن تسويتها بواسطة جهودها الخاصة .. وكان من الضروري
استدعاء الدول الجانبية - أمريكا وروسيا - وكان وزنها المتفوق هو الذى
حسم المشكلة سواء في سنة ١٩١٨ وفي سنة ١٩٤٥ ، ولو أنه في المناسبة
الاولى عمل الإنسان على هزيمة روسيا قبل أن تكتسح بلادهم ، وبذلك
ظل الوهم بأن التوازن القديم المعروف لم يختف في الحقيقة .. واقتضى
الامر نشوب حرب ثانية لتتویرهم .

وهناك مظهر آخر جدير بالذكر ، مظهر الحالة التي كان فيها التوازن
الأوروبي تحت سيطرة الساسة البريطانية من أجل منع سيادة أى دولة
معينة من دول القارة .. ولكن البريطانيين لم يسيطروا فقط على النظام
الأوروبي ، بل كانوا أيضا بمثابة الرابطة بين هذا النظام وبين العالم
الخارجي .. كانت هناك دائرتان : الأوروبية والعالمية ، وكانت انجلترا
تتبع كلا منهما .. وقد تشابكت الدائرتان ونظرا لان انجلترا كانت في
نقطة التقاطع ، استطاع الساسة البريطانيون أن يتوسطوا بين العالم
القديم والعالم الجديد .. ونشأت الفرصة في القرن الثامن عشر ووصلت
الى ذروتها في القرن التاسع عشر ، ثم ضاعت في العشرين ، ولو أن الكيفية
التي ضاعت بها لم تحقق توقعات تلك الحكومات الأوروبية التي كانت
تأمل في أن « توازن » أمريكا بازاء بريطانيا .. وفي خلال الحرب العالمية
الاولى ، قام الالمان بمثل هذه المحاولة وقشلوا .. وبعد سنة ١٩١٧ قضت
الحكومة السوفييتية والشيوعية الدولية عشرين عاما في انتظار ما كانت
تعتبره تصادما لا مناص منه بين أمريكا وبريطانيا .. ولكن ذلك لم يتحقق
أبدا .. وكانت الحقيقة هي أن « التوازن » الأوروبي لم يعمل فعلا خارج
أوروبا . وقد استنفذت قواعد اللعبة بواسطة أنظمة الحكم المطلقة في

القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم يشمل مفهومها الخاص مسلك الدول الاطلنطيقية الجديدة .. وهكذا حتى قبل انهيار « النظام » الاوروبى للمنافسة الدائمة والتوازن ، قد اظهر عجزه عن جر امريكا فى صحبته .. وقد فضل الامريكيون - على خلاف الروس - أن يبقوا فى الخارج الى أن يتمكنوا من أن يصبحوا ورثة أوروبا .. والآن بطبيعة الحال أصبحت « العزلة » الامريكية فى حالة جمود اشبه بمركز روميا القديم على تخوم النظام الاوروبى ، وقد تولت « القوتان الجانبيتان » السيطرة على الجهاز المركزى .

واذا كان هذا هو أحد المفاهيم التى تؤخذ من سياق الاحداث اثناء عهد السيادة الاوروبية ، فهناك أيضا استنتاج آخر يتعلق بالتباين بين التكامل خارج أوروبا وبين التفكك أو التحلل الاقليمى فى داخلها .. وقد أشير بحق الى أن « كل حرب أوروبية قد أدت الى انقسام أعظم على حين أن كل حرب استعمارية أدت الى تماسك أعظم » وقد احتفظ عمل النظام الاوروبى بالدول الوطنية العديدة فى حالة من التوازن ، بالابقاء عليها جميعا محدودة الحجم نسبيا .

وفى نفس الوقت اتسعت الدول غير الاوروبية وغطت مساحات فسيحة حتى بلغت الحد اللازم لتحجب الدول الاوروبية التى كانت فى وقت ما مرشدة لها .. ان « حريات أوروبا » قد دفع ثمنها بواسطة التفكك أو التجزئة .. لانه بسبب أنه لم يسمح لدولة واحدة أن تسيطر ، فقد بدت القارة فى النهاية فى صورة مجموعة من وحدات ذات سيادة أضعف من أن يكون لها وزن على المستوى العالمى .. وقد حل هذا المصير بهولندا فى القرن الثامن عشر .. وحل بفرنسا وألمانيا وبريطانيا فى القرن العشرين .. ومنذ هذا الوقت لاح للمفكرين فى أوروبا أن متابعة « توازن القوى » عملية تجلب الهزيمة على نفسها .. وكانت الفيدرالية هى رد الفعل أو نتيجة هذا الاكتشاف .. فهل كانت هى رد الفعل الوحيد ؟ ان الاوروبيين أكثر ادراكا من غيرهم فى خارج القارة بما كبدهتم فوضاهم التقليدية من خسارة كما أنهم يدركون أن مدينتهم قد ترعرت مع قيام الدولة الوطنية ومن المحتمل كثيرا أن لا تعيش بعدها .. وهذه فكرة مزعجة ثم هى فكرة غير مألوفة بالنسبة لغير الاوروبيين .. وقد تكون متشائمة دون مبرر ، ولكن لا يمكن نبذها على الفور ومنضطر للرجوع اليها ..

على أن ما يهمنا في الوقت الحاضر ليس هو هذه المتاعب المتزايدة التي في اعطاف « القارية الأوروبية » بل أنه هو تكييف البريطانيين لانفسهم بالنسبة لدورهم الجديد على حافة النظام الأوروبي .

امبراطورية في مرحلة تحول وانتقال :

في سنة ١٩١٤ كانت الحكومة البريطانية تسيطر على مصائر ربع الجنس البشرى وعلى علاقات مع معظم الباقى . ولم يكن للامبراطورية البريطانية نظير بين الدول ، كما لم يكن للبحرية الملكية منافس جدى بين كل القوى البحرية في العالم . وكان اقرب منافس لها هو الاسطول الالماني ، الذى كانت قوته تبلغ بالكاد نصف قوتها وكانت بريطانيا فى عزلة عن بقارة الأوروبية ، وكانت تنافس روسيا فى آسيا . وقد استخدمت فرنسا كثقل مضاد ضد ألمانيا ، كما استخدمت اليابان كتهديد لروسيا . أما لساير الدول فلم تمنح اهتماما قليلا نحو ما اذا كانت دولا موالية أو معادية وكانت على علاقات ودية مع الولايات المتحدة ولكنها علاقات بعيدة . وكانت (الدولتان الانجلو ساكسون) - اذا استعملنا التعبير الاصطلاحي فى ذلك العهد - تنتهجان طريقين متوازيين ، ولو أن الشدائد الخطيرة كانت تقربهما الى بعضهما . وكانت الامبراطورية البريطانية بالطبع هى أعظم الاثنتين وكذلك أقدمهما . والواقع أنه حتى سنة ١٩١٧ لم يكن من المحقق بعد ما اذا كانت الولايات المتحدة تعنى حقا بأن تلعب بحال ما دور القوة العالمية .

قد اقتضى مرور أقل من نصف قرن لاسقاط هذا الكيان الى الحضيض ولكن بذور التغيير كانت تعمل عملها من قبل الحرب العالمية الاولى ، فقد كانت القواعد الإقليمية البريطانية ضيقة للغاية ، وكانت القوة البحرية على وشك أن تحجبها القوة الجوية ، وحرية التجارة كانت أخذة فى التضاؤل ، وبدأت الامبراطورية الاستعمارية تهتز . وفى الداخل كانت الديمقراطية . التى طالبت المحافظة عليها داخل نطاق الانظمة البرلمانية التى تسيطر عليها أحزاب المحافظين والاحرار ، قامت بالتعدى أو الاغارة على الاقلية المستأثرة بالحكم . كل هذه المؤثرات التى كانت تعمل معا ، بالإضافة الى حربين عالميتين ونهضة الروح الوطنية بين المستعمرين البيض فى دول اللومينيون - كندا واستراليا ونيوزيلاند وأفريقيا الجنوبية ، قد حولت الامبراطورية بالتدريج الى كومنولث يتكون من دول ذات سيادة ، لم تعد تتماسك معا بواسطة المركز الامبريالى السابق . وذهبت مع الريح تلك الارصدة من القوة البحرية ، الامبراطورية ، القوة

المختارة المستأجرة بالحكم ، الجنيه الاسترليني الذى لا يمكن تحديده ٠٠ وحل محلها الوعى الجزرى ، الديمقراطية ، رفاعية الدولة ، والايمان بالمنظمات الدولية ٠٠ وكان القرار الاخير بطلب العضوية فى اتحاد فيدرالى اوروبى مكون من ذات سيادة كثيرة أو قليلة - الذى يستتر حاليا وراء شكل اتحاد جمركى - كان بمثابة التصديق على تطور توقعه المراقبون البعيدو النظر منذ أوائل هذا القرن ٠٠ وبالنسبة لهذا التضامن الواضح للكمونولث الذى غالب الحياة وبالنسبة للروابط الدائمة من اللغة والتقاليد ، فإن سجل نصف القرن الاخير يبدو بمثابة تفهقر طويل على طريق يسير للخلف منتقلا من امبراطورية عالمية الى دولة جزيرية (٩) .

كان التحول سريعا وتاما - وربما كان من الخطأ استعمال كلمة التدهور - الى حد أنه كان يبدو من غير المحتمل حتى لغاية سنة ١٩٤٥ عندما كانت بريطانيا تعتبر احدى الدول الثلاثة الكبرى وكان زعمائها ما زالوا يجتمعون بزملائهم الامريكان والسوفييت على قدم المساواة فى مؤتمر بوتسدام Potsdam - على أنه يتبين من أحداث الماضى أنهم كانوا مدينين بهذا الدور بدرجة كبيرة الى شخصية ونستون تشرشل المتسلطة وعلاقته الشخصية بالرئيس روزفلت وقد تأكد التضامن الانجليزى الامريكى طوال الحرب بواسطة الشريك الانجليزى اكثر من أن يكون بواسطة الامريكى ، الذى كان قد أخذ يفكر على أساس أن مكانة بريطانيا ستتخفض بعد الحرب - وكلما ظهر خلاف بين مصالحهما ، كان البريطانيون بصفة عامة هم الذين يسلمون فى أمور جوهرية ، مع قيام وزارة الخارجية باتخاذ اجراء احتياطي ضد تصميم رئيس الوزراء بأن لا يسمح بأى شىء من شأنه أن يسيء الى الروابط الشخصية التى أقامها مع الرئيس ٠٠ وكانت هذه العلاقة السريعة الزوال تخفى تحولا حقيقيا ، ولو صامتا ، للقوة وحالت دون أن يدرك الشعب البريطانى مدى خطورة ما صار اليه

(٩) كانت المدرسة الامبريالية فى ألمانيا الوهلمية تعمل لهذا الحدث منذ سنة ١٩٠٠ وما بعدها ، ولكنها بطبيعة الحال كانت تتوقع أن تكون ألمانيا هى المستفيدة الرئيسية على أن تيودور روزفلت من ناحية اخرى ، ولو أنه كان يشعر بشىء من الارتياح فى استثمار لدرية بريطانيا على حكم بلاد مثل مصر (حيث كانت الروح الوطنية بدأت بثورة حتى قبل سنة ١٩١٤) لم يكن يسهه الا الاعجاب بما وصفه بالدور الحثاوى للامبراطورية البريطانية واهتم بالتعبير عن هذه المشاعر علنا أثناء زيارته لانجلترا فى مايو - يونية سنة ١٩١٠ - انظر (بيلوف) « القول العظمى » ص ٢١٥ .

مركز بلادهم العالمى فى سنة ١٩٤٥ والى اى حد أصبح يتوقف على حسن نية أمريكا (١٠) . وفى الامور ذات الاهمية القصوى (مثل استعداد روزفلت عقد صفقة مع سستالين على حساب التقسيم الدائم لاوروبا الوسطى) لم تكن المعارضة البريطانية بذات أهمية . واستمرت القصة مع انتهاء حكومة ترومان لقانون الاعارة والتأجير فجأة فى أغسطس ١٩٤٥ ، وهو اجراء كان له اثره القوى فى منع حكومة العمال التى كانت قد انتخبت حديثا من القيام بتحول منظم للعودة الى ظروف وقت السلم .

ويعزى الكثير من سرعة ضعف النفوذ البريطانى الى نقص تصور الهوايت حول وتشبثها بعناد بسياسات بالية ، ولكن برود واشنطن ازاء بريطانيا التى انتخبت حكومة شبه اشتراكية قد لعب دوره (١١) وكذلك كان عدم التناسب الاساسى بين الوسائل المالية والاعباء السياسية من الاهور التى لا يتحمل الامريكويون مسئوليتها . ومثل فرنسا فى سنة ١٩١٨ احرزت بريطانيا فى سنة ١٩٤٥ نصرا عسكريا فارغا ، اخفى حقيقة تدهورها من مركزها الاول كنولة عظمى ، ومن الامور التى لها مغزاها أن اول تفجير لقنبلة ذرية فى أغسطس ١٩٤٥ قد حدث بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر الثلاثة الكبار فى بوتسدام .

وفى السنوات الاخيرة كشف الظهور التدريجى للمذكرات والتواريخ الشخصية عن مدى الصعوبة التى واجهت الحكومات البريطانية بعد الحرب - وبالاخص حكومة تشرشل - ايلن من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ، وحكومة ايلن المشنومة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ لتكييف نفسها طبقا لعالَم متغير . ومن وقت لآخر كنا نجد الوزارة سواء برئاسة أوّل

(١٠) للرجوع الى تفصيلات اولى انظر لويلن وودوارد *Llewellyn Woodward* سياسة بريطانيا الخارجية فى الحرب العالمية الثانية (لندن ١٩٦٢) - وكذلك عرف هذا المؤلف فى ملحق التاييس الادبى بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٢ .

(١١) انظر خاصة ر. ف. هارود *Harrod* « حياة جون ماينارد كينيس *John Maynard Keynes* لندن ١٩٥٢ ص ٥٨٦ - والقصة التى تحكى كيف استطاعت حكومة ترومان أن تززع مركز حكومة العمال وهى لا تزال فى اسبوعها الاول فى الحكم ، فى المجلد الثالث من مذكرات هوج دالتون *Hugh Dalton* المد العالي وما بعده ، (لندن ١٩٥٢) - وكان دالتون وزير الخزانة من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ وكان عليه أن يواجه العواقب الوخيمة للسياسة الامريكية فى تلك الفترة .

او تشرشل او ايدن ، ولو بدرجة اقل برئاسة ماكلان ، غير راغبة في ان تجعل ثوبها السياسى العسكرى متناسبا مع الحالة الاقتصادية لقهاشها . . . واذا تركنا جانبا الخلل العقلى مثل القيام بحملة السويس سنة ١٩٥٦ ، نجد قرار حكومة العمال المثير في سنة ١٩٥١ تحت ضغط الحرب الكوردية ، الخاص بتنفيذ برنامج تسليح كسيح عاجز بقصد التأثير على الرأى العام الامريكى . . . وهذا الاستخدام السيئ للموارد الضئيلة قد اضاف القليل الى قوة الغرب العسكرية . . . ولكن كان تأثيره انه ظهر حكومة آتلى وعجل بازمة مالية ازاحتها عن الحكم في اكتوبر ١٩٥١ في ظروف لا تختلف كثيرا عن ظروف انهيار حكومة مكنونالد قبل ذلك بفشرين عاما . . . على انه منذ المفاوضات بشأن القرض الامريكى لبريطانيا ١٩٤٥/١٩٤٦ كان من الواضح ان الولايات المتحدة لم تكن تميل الى تسخير الاقتصاد البريطانى الى ابعد من الحد الأدنى الضرورى لمنع كارثة شاملة ، والتحول الفعال لبريطانيا الى دولة محايدة مسألة منزوعة السلاح . . . ولقد كان هذا التعلق العنيد باوهام النولة العظمى ، التى ينقصها الاساس الاقتصادى يكون نصف تاريخ ما بعد الحرب . . . اما النصف الآخر فيتكون من القصة المعروفة لعلاقات الحكومة البريطانية باوروبا القارية .

ولما كانت المشاركة الانجليزية الامريكية على اسس متعادلة تقريبا تعتبر وهما (كما كانت خرافة الثلاثة الكبار) ، كان من الممكن ان يظن ان الواحد او الآخر من الطرفين السياسيين الرئيسيين قد يمتنع فكرة الوحدة الاوروبية لكى يعطى بريطانيا دورا قياديا فى نظام اوروبى يستطيع ان يحتفظ بكيانه فى عالم من جبايرة الوطنية المتطرفة . . . وفى الواقع لا المحافظون ولا العمال حاولوا ذلك فى الوقت الملائم ، ولو ان كلا منهم كان يحاول ان يبدو « اوروبيا » . عندما يكون فى المعارضة . . . وكانت النتيجة ترك القارة تعتقد اعتقادا وثيقا بان البريطانيين - باستثناء هيئة صغيرة نسبيا من الاحرار - كانوا اما غير مكترئين ، ولما معادين فعلا للتكامل الاوروبى . . . ومن الناحية الظاهرية تبسّد مثل هذه النظرة الضيقة شاذة ، وعلى أى الاحوال ، فى حالة الاشتراكيين الذين لم يشاركوا المحافظين اطلاقا فى ايمانهم بالامبراطورية . . . ولا يمكن ان يكون لهذا علاقة بالولاء للكونمولث ، لان هذا فى حد ذاته لا يمنع الناس من الاعتقاد بان بريطانيا كانت جزءا من اوروبا الغربية دون مناص . . . والفرنسيون كذلك كانوا ورثة ماضى امبراطورى ومع ذلك فقد لوحظ بحق بانهم لم يكونوا

يعتبرون أنفسهم أقرب إلى أهل غرب أفريقيا منهم إلى الهولنديين ..
والحقيقة هي أنه بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ كان معظم الشعب البريطاني
من جميع الأحزاب ما زال يميل إلى الاعتقاد في امكانية المشاركة الانجليزية
الامريكية المطلقة التي يمكن أن تصبح محور نظام أطلنطي .. ان التخلي
التدريجي عن هذا الحلم - أولا من جانب الاحرار ثم من عناصر داخل
الحزبين الكبيرين - جعل من المستحيل على الحكومة البريطانية في سنة
١٩٦٢ أن تبدو بالاحرى أكثر اقتناعا بشأن موضوع «التوحيد الاوروبي» .
ولكن لغاية النصف الاول من العام المذكور كان السلوك السياسي السائد
يوضع طبقا للتأكيد العقائدي بأن الاولوية يجب أن تكون للكومنولث عندما
يكون الامر الاختيار بينه وبين أوروبا .. وهذا يمكن أن يعتبر انتصارا
للعقيدة على الحقيقة المجردة ، أو بمعنى آخر كمنفذ للهروب نحو الاتحاد
الأطلنطي المفترض حصوله في السنوات السبعينيات .

ويعتبر سجل الاجتماعات البرلمانية في ستراسبورج اختيارا جيدا
للمشاعر والنوايا البريطانية خلال هذه المدة ، لأنها خلافا لاتفاقية السوق
المشتركة التي تلت ذلك ، ظهرت نتيجة للمشاركة الرسمية ولو لم تكن
حماسية ، للكومنولث البريطاني (١٢) .

ان الدستور الذي قام عليه المجلس الاوروبي في ستراسبورج قد
وقعه يوم ٥ من مايو ١٩٤٩ في لندن مندوبون عن حكومات البلجيك والدانمرك
وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا ولكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد
والمملكة المتحدة ، ودخل حيز التنفيذ يوم ٣ أغسطس من نفس العام (١٣) .
وقد سبقته حملة غير رسمية بإشراف بعض الرجال ذوي النفوذ من

(١٢) وصف دالتون في الجزء الثالث من مذكراته الواقع الشديد الذي كان لحضور
الوفد البريطاني اجتماع المجلس الاوروبي في ستراسبورج ١٩٤٩ على دول القارة ، وكان
تشرشل وقتها في المعارضة ، وكان يزعم حكومة العمال بموقفه الموالي للاوربية ولذلك بدا
لحكومة العمال أن تصب ماء باردًا على رأس الوفد البريطاني ، وساعدهم على ذلك ان الزعيم
العمال في البرلمان وليم هوايتل لم يكن قد عبر ابداً القنال الانجليزي وكان المعروف عنه
انه لا يوافق به من جميع الاجانب كما انه يجعل لغاتهم - وقد رشحه زملاؤه كرئيس للمجلس
الاوروبي - انظر كرسنوفر لايتون « العمال واوروبا » النشرة السياسية ربع السنوية
(لندن) يناير - مارس سنة ١٩٦٢ .

(١٣) انظر روبرتسون « المجلس الاوروبي » - لندن نيويورك سنة ١٩٦١ ص ١ .

جميع الاحزاب ، ونال تأييدا رسميا كثيرا أو قليلا من جميع حكومات أوروبا الغربية التي يهمها الامر ٠٠ ويمكن الرجوع الى بعض تصريحات ونستون تشرشل المثيرة وقت الحرب ، وكان وقتها في أوج قوته (١٤) ثم بعد ذلك الى الوقت الذي قد تستطيع فيه ألمانيا الغربية الانضمام الى الدائرة ٠٠ وفي المدة التي تلت الحرب مباشرة سادت بعض الشكوك حول الدور الذي يمكن أن تريد بريطانيا القيام به ، ولكن تشرشل - ولم يكن وقتها في الحكم - قبل رئاسة (حركة أوروبا المتحدة في بريطانيا) وفي ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ في خطاب عام في زوريخ أكد مرة أخرى : « يجب علينا أن نقيم نوعا من الولايا المتحدة الأوروبية » (١٥) وردد أقواله وزير الخارجية أرنست بيفن Ernest Bevin الذي صرح في مجلس العموم يوم ٢٢ من يناير ١٩٤٨ بقوله « اعتقد أن الوقت قد حان لتضامن أوروبا الغربية » وأيده بحرص رئيس الوزراء عندئذ مستر آتلي (الذي كان قد صرح في سنة ١٩٣٩ بأن أوروبا إما أن تتضامن أو تهلك) (١٦) وأبدى تأييده كل من مسيو سباك Spaak رئيس وزراء بلجيكا وقتئذ ، ووزير الخارجية الفرنسي والايطالي مسيو بيدو Bidault وكونت سفورزا Sforza ، وفي (المؤتمر الأوروبي) الذي دعت الى عقده (اللجنة الدولية لحركات الوحدة الأوروبية) والذي عقد في لاهاي من ٨ الى ١٠ مايو ١٩٤٨ وحضره ٧١٣ مندوبا من ١٦ دولة شعروا كما لو كانوا محمولين فوق تيار

(١٤) على سبيل المثال رسالته التالية الى وزارة الحرب في أكتوبر ١٩٤٢ : « انها لكافة هائلة لو أن البربرية الروسية غطت على ثقافة واستقلال الدول القديمة الأوروبية ٠٠ ومن الصعب القول الآن ، ولكنني واثق أن العائلة الأوروبية يمكن أن تعمل متحدة كشخص واحد تحت المجلس الأوروبي ٠٠ واني اطلع الى الامام نحو دول متحدة أوروبية وآمل أن ارى مجلسا زحما من عشر وحيدات تشمل الدول العظمى السابقة ٠٠ (انظر المجلس الأوروبي ص ١) ٠٠ وقد قصد تشرشل بالدول العظمى السابقة فرنسا وألمانيا ، دون بريطانيا ، التي كان يعتبر انها لا زالت دولة عظمى .

(١٥) ألفر اندرو وفرنسيس بويد Andrew & Francis Boyd (الاتحاد الغربي) لندن وواشنطن ١٩٤٩ الملحق ب .

(١٦) روبرتسون Robertson ص ٢ - ٣ .

ظافر (١٧) ٠٠ وأمكنهم أن يشعروا بالأمل ، لانه فى يوم ١٧ مارس ١٩٤٨ كانت حكومات بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج قد وقعت اتفاقية بروكسل التى نصت على التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع الجماعى ، وعلى انشاء المجلس الاستشارى لوزراء الخارجية ، ثم وقع فى باريس يوم ١٦ أبريل ١٩٤٨ اتفاق التعاون الاقتصادى الاوروبى الذى يربط مع الدول الستة عشر التى استجابت لمشروع مارشال الأمريكى ٠٠ على أنه فى يولية عندما قدم وزير الخارجية الفرنسى بيدو أول اقتراح رسمى لانشاء البرلمان الاوروبى ، تقدم البريطانيون فوراً باقتراح مضاد لانشاء جهاز حكومى بحث للمشاوراة ، وبذلك اتحوا للاروبيين القاريين أول بادرة لهم للتلميح عن أحجام لندن عن قبول أى ارتباطات ملزمة ٠٠ وأخيراً صار التغلب على الصعوبة عندما وافق البريطانيون ، وقد تبينوا قوة شعور القارة ، على الاشتراك فى الجمعية الأوروبية العامة ، ويجدر بالذكر أن الاتفاق على انشاء لجنة من الوزراء وجمعية استشارية تكونان مع المجلس الاوروبى جاء متفقاً فى الغالب مع توقيع اتفاقية شمال الاطلنطى فى ٤ من أبريل ١٩٤٩ - ومن الواضح أن البريطانيين قد وافقوا لان الأمريكين (طبقاً لتصريح وزارة الخارجية الصادر فى يولية ١٩٤٨) « يجنّون بقوة ازدياد تضامن الشعوب الحرة فى أوروبا الغربية » (١٨) ولكنهم ظلوا يعتبرون أنفسهم الحلقة التى تربط أوروبا بالولايات المتحدة وهو اتجاه بدا واضحاً من المنسوين البريطانيين من جميع الأحزاب فى الاجتماعات التالية للجمعية الأوروبية فى ستراسبورج ٠٠ ولما كانت هذه الجمعية ، خلافاً لمجلس الوزراء ، عبارة عن هيئة برلمانية تتكون من أعضاء

(١٧) كان مستر تشرشل وليس الشرف فى هذه المناسبة ، وكان رؤساء اللجان الثلاثة الرئيسية مسيو راملديه *Ramadier* الزعيم الاشتراكى الفرنسى ، والسياسى البلجيكى فان زيلاند *Van Zeeland* والبروفسور سالفادور دى مادرياجا *Salvador de Madariaga* عن الاحرار الاسپانيين فى المنفى - وقالت بعد ذلك اللجنة الدولية للحركة الأوروبية يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨ وتولى ديانتها الشرفية مستر تشرشل - مسيو ليون بلوم مسيو هنرى سباك - سنيور جاسپرى .

(١٨) دوبرتسون ص ٥ - ٦ .

من مختلف الهيئات التشريعية الوطنية يعملون بصفتهم الفردية ، فان تلك التعبيرات عن مشاعرهم كانت لها دلالة اضافية على أنهم يدلون بها من تلقاء أنفسهم وانهم يصرحون بها دون تدبير سابق (١٩) .

وليس هنا مجال الافاضة في القصة المعقدة للمفاوضات الخاصة بالوحدة الاوروبية ، وكثرة الهيئات الرسمية وغير الرسمية التي ظهرت نتيجة لهذه الجهود الطويلة الامد .. وسيرد في الفصل التالى بيان مختصر عن هذا الموضوع .. وما يهمنا هنا هو الاتجاه الذى اتخذهت الحكومة البريطانية ، والاحزاب السياسية والشخصيات الهامة ، طوال المدة التي كان فيها الاوروبيون القاريون يبذلون أولى جهودهم العظمى للتغلب على انقسامات الماضي التاريخية .

وكانت الخمسة عشر عاما التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبريطانيا فترة للتكيف مع عصر بدأت الامبراطورية البريطانية تتفكك فيه تدريجيا (مثل الامبراطورية الفرنسية ولكن على عكس الروسية التي امتدت الى جميع الجهات تحت اسمها الجديد وتحت ستار مذهب جديد) .. وسواء اكان هذا يرجع الى انتصار الديمقراطية ، والى أثر الاحرار والعمال فى السياسات البريطانية ، أم الى عدم اكتراث الشعب البريطانى والى مشاعر الكراهية الذاتية التي أصابت الصفوة الاجتماعية التي انهكتها حربان أهليتان أوروبيتان متتاليتان (٢٠) ، وعلى أى حال فان هذا أقل أهمية من ادراك أن الشعب البريطانى لم يستطع أن تنبأ من فوره بالمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه العملية .. كانت هناك محطات وسطى على الطريق . حتى بعد أن أحرزت الهند استقلالها فى سنة ١٩٤٧ ، حينما كان يبدو أن الشرق الاوسط يمكن الاحتفاظ به كمحافظة

(١٩) عندما أخلت الجمعية فى القرار أول قانون أساسى أوروبى - وهو تصريح حقوق الانسان - تميز الولد العمال البريطانى بالامتناع ، بل أنه حشد جبهة معارضة (انظر لابتون ص ٤٩) .

(٢٠) هوج سبتون واتسون Hugh Seton Watson « السياسى الجديد » لندن - ١٦ مارس ١٩٦٢ .

تحت النفوذ البريطاني ٠٠ وعندما تبين أن القومية العربية ، في شكلها العربي الجماعي والعنواني الجديد ليست سهلة الانقياد ، تحولت تلك الآمال جزئيا الى الأفريقية ، هناك أيضا أرغم ظهور الوطنية السوداء ومقاومة المستوطن الأبيض الحكومة البريطانية الى إجراء الاختيار التعميس ، الذي كانت دلالاته أن أخرجت جنوب أفريقية نفسها من الكومنولث في مارس سنة ١٩٦١ ٠٠ وعلى أي حال فإن الشعور الامبريالي القديم استرد قواه داخل حزب المحافظين ، بينما تذبذبت معارضة العمال والاحرار بين « الأوروبية » المستترة وبين الامل في أن يتخذ الكومنولث شخصيته الخاصة به بعد اعطاء تساهلات كافية للوطنية الهندية والعربية والأفريقية ٠٠ وفي الواقع أن الكومنولث قد جاء لكي يعنى بالنسبة لكثير من الاحرار والاشتراكيين على وجه التحديد منظر الوطنية المتطرفة الجديدة ، وأخاء العناصر المتعددة الاجناس وكان المحافظون ياملون بطبيعة الحال أن يفلتوا بواسطة تساهلات بسيطة للوطنية والديمقراطية (غالبا من نوع دمزي) بينما يحتفظون بجوهر المركز الاستعماري القديم وبكيان قوة عالمية تستطيع مواجهة أمريكا وروسيا ، وفي هذا الجو لم يكن ممكنا الارتباط بالتكامل الاوروبي الذي يمكن أن يدل على التقبل الضمني الى وضع جديد تماما في العالم .

وكان الالتجاء الى النخبين اقل احتمالا اذ أن الكومنولث في نظر الرجل العادي كان يعني دولا مثل استراليا ونيوزيلاند وكندا وجنوب افريقيا حيث استوطن ملايين من الشعب البريطاني واقاموا بيوتهم ٠٠ والقول بأن علاقات بريطانيا المشتركة بهؤلاء « أعضاء العائلة » اقل من علاقاتها المشتركة مع دول أوربية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كان يبدو في نظر بعض الناس ليس فقط مشيرا للسخط بل سخيفا وغير معقول ٠٠ والواقع أنه يحسن القول أن الشعور العام في هذه النقطة لم يتغير حقيقة وقد لا يتغير لجيل آخر مهما كانت الاجراءات الرسمية التي تتخذ لتسهيل التحول التدريجي نحو « الأوروبية » .

وإذا كانت هذه مجرد أوام ، فقد دعمتها اتجاهات قوية ، سلسلة من التصرفات السياسية في فترة ما بعد الحرب ، وبعض التمويه القانوني

البارع ، وقدر ما من الجنداع الذاتي (٢١) كما دعمها أيضا عنصر ، نادرا ما ذكر ، ولكن يجب النظر اليه بأهمية بالغة : الا وهو الحكم في المشاركة الاطلنطية حيث تنقسم بريطانيا السيطرة فيها مع أمريكا ٥٠ ان الاتحاد الاطلنطي يعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأشخاص ٥٠ فهو قد صار حديثا بالنسبة للولايات المتحدة يعنى المشاركة مع أوروبا الغربية الموحدة والفيدرالية ٥٠ أما الرأي البريطاني فيمكن أن يقبل هذا الهدف ، ولكن ليس هناك ما يخفى حقيقة أن السياسة البريطانية كانت حتى الآن تهدف الى شيء آخر .

تيارات الاطلنطي المتعارضة :

منذ سنة ١٩٤٥ كان لحركة الاتجاه نحو الاتحاد الاوروبي شبيهه مقابل في محاولة تعميم فكرة اتحاد الاطلنطي ٥٠ وأخيرا في الواقع أصبح من المألوف معاملة الفكرتين كأنهما متممتان لبعضهما ، ولكن لم تكن الحالة دائما كذلك ففي أوائل الفترة التالية للحرب ، وغالبا طوال سنوات الخمسينيات كان ينظر الى التحالف العسكري الذي أمكن تحقيقه بواسطة منظمة حلف شمال الاطلنطي (الناتو) على أنه نظام عالمي يحتضن التجمعات الثلاثة الكبرى : أمريكا الشمالية ، الكومنولث البريطاني (مع كندا أو بدونها ، وهذا يتعلق بكيفية دورها) ثم دول أوروبا القارية ، وظهر مثل طيب على هذا الاتجاه من التقرير الذي أصدرته في سنة ١٩٥٢ جماعة من كبار الرجال ذوي النفوذ في لندن ، عزت فيه هذه الجماعة تكوين (الناتو) الى حقيقة أن أوروبا الغربية وبريطانيا وحدهما لا تستطيعان تنظيم قوة كافية لمنع محاولات العدوان ضد أوروبا الحرة . وكانت الجدة الضرورية لهذا في سنة ١٩٤٩ تكمن في حقيقة أن قرب قارة أمريكا الشمالية - الولايات المتحدة وكندا - للاتحاد بدرجة وثيقة مع بريطانيا وأوروبا الغربية ، ليس فقط من أجل الدفاع بل من أجل جميع الجهود التي تدخل في تخطيط

(٢١) ذكر سيتون واطسون « ان الكلية التي انتهت بها الامبراطورية البريطانية اكثر مياسة من نهاية الامبراطورية (العثمانية ، أو التصوية أو الفرنسية) ولو انه يحسن ان نبالغ في ذلك ٥٠ وكانت هاوماو ولبرس والملايو مسائل بسيطة اذا قورنت ببيتنام والجزائر . ولكنها لم تكن سارة كثيرا كالمختصين بها ولا زالت هناك ايضا مسألة الكونجو . وقد تكون حقيقة ان اجمالي قتل البلقان في ثورات القرن التاسع عشر وفي الحروب التي شنت ضد تركيا اكبر من عدد المسلمين والهنود الذين قتلوا في الهند سنة ١٩٤٧ موضوعا هاما جديرا بالبحث .

العوامل الرادعة ضد الحرب الشاملة (٢٢) وبالنسبة لواضعي هذه الوثيقة الذين من بينهم بعض الممثلين البارزين « للعناصر » العسكرية والديبلوماسية ، كان التمييز بين « بريطانيا » و « أوروبا الغربية » يبدو واضحا من تلقاء نفسه بحيث لا يحتاج الى توضيح آخر . واستطرد التقرير موضحا أن بريطانيا ، بالرغم من كونها عضوا في مجموعة أوروبا الغربية التي تكونت بمقتضى اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٤٨ فإنها قوة عالمية لها مصالح حيوية خارج أوروبا تحول دون اندماجها الكامل مع جاراتها الأوروبية ، كما أنها تحدد ما تستطيع أن تفعله من أجل أوروبا الغربية (٢٣) . أما بالنسبة لأوروبا الغربية في الواقع فإن مسئوليات بريطانيا ينبغي أن لا تكون أهم من - أو أعظم بقليل من - المسئوليات التي قبلتها الولايات المتحدة (٢٤) .

وإذا كان لانسان أن يدهش اليوم لكيفية نمسك أشخاص من ذوى النفوذ بمثل هذه الآراء من عشر سنوات مضت ، فإن جزءا من الرد على هذا التساؤل يوجد في هذه الملاحظة ، وهي أن بريطانيا ، كما في الأزمات الشديدة الأخرى ، كانت الحلقة الرئيسية بين نصفى الكرة الأرضية ، وكانت للحفاظ على التوازن بين مصالحها في أوروبا ومصلحتها في الخارج إحدى المشاكل الهامة في السياسة البريطانية . ولولا وجود (الناتو) لكان الاحتفاظ بهذا التوازن أشد صعوبة (٢٥) . فكان (الناتو) يعتبر بمثابة وسيلة ملائمة تمكن الحكومة البريطانية من مواصلة دورها التقليدي في التوسط بين أوروبا وأمريكا ، كما أن الجزر البريطانية لم تكن هي نفسها جزءا من أوروبا الغربية ، وكما لو كان مصيرها في العصر الذري لا يرتبط هذا الارتباط الشديد بمصير القارة . على أن هذا التصور الغريب كان فقط مظهرا واحدا لعقيدة شبه رسمية لاحتلال « نقطة تقاطع ثلاثة دوائر » : أوروبا والكمونولث بالإضافة الى الدول الحديثة الظهور في آسيا وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية ، مع النتيجة المترتبة على ذلك وهي

(٢٢) المعهد الملكي للشئون الدولية (حلف الاطلنطي) ، تقرير بواسطة (جماعة البحث في شاتهم هاوس) لندن ونويويوك ١٩٥٢ ص ١ .

(٢٣) نفس المرجع ص ٢ .

(٢٤) نفس المرجع السابق .

(٢٥) نفس المرجع ص ٣ .

أنه كان يلجأ الى الكفاية السياسية البريطانية للتوسط بين الدوائر الثلاثة، وأصبح هذا الاعتقاد الذي كانت تعتنقه وزارة الخارجية على الاقل ، واضحا عندما أصبح الوجه الرئيسى لسياسة بريطانيا الخارجية فى تلك المدة السير أنطوني ايدن رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٥٥ . . .
وقد أُنِيعت لقراء مذكراته الفرصة ليدركوا كيف خدع سوء التقدير القائل لما كان يسمى « بالتحالف الانجلو امريكى » ايدن وجره الى طريقة فى التصرف تفاقمت فى النهاية الى كارثة قبسال السويس سنة ١٩٥٦ (٢٦) . .

وقد يبدو انه منذ سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك حاجة للاهتمام بموضوع ان المشاركة الانجلو امريكية بهذا المفهوم كانت وهما. وخيالا ومع ذلك فقد استمرت قوة الجاذبية الغريبة لهذا السراب فدفعت بسياسة بريطانيا الى الاعتراف حتى بعد أن أسفرت هزيمة السويس عن طبيعتها الواهية . . وكانت تلك هى السنوات التى بدأ فيها اتحاد فى القارة تحت ستار السوق المشتركة ومعاهدة روما لسنة ١٩٥٧ - وجاء فى دراسة حديثة لهذا الموضوع :

« وكانت تتاج من حين لآخر لبريطانيا فرصة لزعامة اوربا الغربية والمساعدة فى تشكيلها ، ولكنها كانت فى كل مرة ترفض هذا الدور . . . ولا عجب اذا كانت القارة قد تحولت الى الارتياح فى توددها اليها ، والجهد الذى تبذل اليوم للوصول الى تسوية تجارية وسياسية مع الدول الستة مصيرها الفشل ان لم تدخل فى حسابها تماما القرائن التاريخية والمذهبية التى بدأت فيها تلك الدول تبني مجتمعها الجديد ، والروح الذى يلهم السياسيين والموظفين المدنيين الذين يقودونها (٢٧) » ،

وعندما يتحرى الانسان الاتجاهات التى تكمن وراء هذا التخاذل الغريب ، يصل الى مجموعة من المشاعر المعقدة لايمكن أن تؤخذ على محمل الانعزالية أو التقليدية . . فقد اختلطت فيها الآراء « الاوربية » ،

(٢٦) « الدائرة الكاملة » - مذكرات السير انطوني ايدن (لندن وبوسطن ١٩٦٠)
وللتعليق التعليمي على هذا المؤلف راجع عرضى الكتاب فى ملحق التاييس الادبي بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٠ .

(٢٧) كيتزنجير U. W. Kitzinger . - « تعدى السوق المشتركة » (اكسفورد ١٩٦١) ص ١ .

و « الاطلنطية » ٠٠ ان المؤلف الذي لا يخامره شك في ضرورة وحدة أوروبا ، بما فيها الجزر البريطانية ، يرى نفسه مضطرا لأن يؤكد أن بريطانيا عند نقطة تلاقي عالمين مختلفين ٠٠ ففي سنة ١٩٥٧ أكد أحد المؤرخين أن فكرة الرابطة الاطلنطية تبدو في نظر كثير من الناس أكثر موافقة لحقائق الحياة الدولية من رابطة مركزه على « أوروبا » (٢٨) وقبل ذلك بصفحات قليلة وجه نفس الكاتب الاهتمام الى الاصدار على طوابع ثقافية أوروبية خاصة تسخف المزاعم الوطنية للوحدة « وهكذا ففي أيرلندا نجد أن الاحذية المستخدمة في صيد البط البري مشابهة للمستعملة في اسكتلندا ٠٠ وقد أصيب الوطنيون النرويجيون بصدمة عندما علموا أن ملابسهم « المحلية » أصلها من فرنسا ، وأن رمزهم الوطني وهو الكاب الأحمر هو نفسه القبعة التي كانت تلبس وقت الثورة الفرنسية » (٢٩) ٠٠ وأن الانسان ليعجب لماذا يقال للقاريء بعد هذا انه « اذا سئلت بريطانيا أو النرويج لكي تختار بين رابطة الاطلنطي وأوروبا فانهما ستختاران رابطة الاطلنطي (٣٠) فلماذا نواجههما بمثل هذا الاختيار غير الحقيقي ؟ وماذا عن فرنسا وهولندا وكلاهما يحفان بشواطئ الاطلنطي ٠٠ يبدو في بعض الاوقات أن المؤرخين حتى ذوي العقلية المتحررة يجدون صعوبة في الاعتراف بأنه بالنسبة للمراقب من وراء الاطلنطي فإن جميع دول أوروبا الغربية تبدو متشابهة بدرجة ملحوظة .

فما الذي يعنى اذن بالتاكيد الذي يسمع غالبا بأن الحبل الحقيقي لبريطانيا - والولايات المتحدة أيضا - يكمن في تنمية رابطة الاطلنطي التي تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والكومنولث البريطاني ؟ ان هذا السؤال يجب أن يكون موضع التأمل قبل الدخول في مناقشة الشئون الأوروبية البحتة ٠٠ لانه على هذه الاجابة يتوقف المظهر الذي يمكن للانسان من خلاله أن يرى حركة الوحدة الأوروبية ٠٠ فاذا كان الاتجاه « الاطلنطي » ينطوي على معنى أكثر من أن يكون موضع التفاهم المشترك على أن معظم الدول المختصة تتجمع حول طرق تجارة

(٢٨) بيلوف « أوروبا والاوربيين » ص ٢٥ .

(٢٩) نفس المرجع ١٧ - ١٨ .

(٣٠) نفس المرجع ص ٢٥ .

الاطلنطي ، (٣١) فلا بد أن تكون له أهمية على « الدوائر الثلاثة » ٠٠ والا فلماذا يوجد غالبا انصار « الاطلنطية » ، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا ، من بين الناس الذين كانوا الى عهد قريب يروجون فكرة المشاركة المطلقة الانجلو أمريكية ؟

وقد تساعد نظرة بسيطة الى الماضي القريب على وضع الامور في نصابها ٠٠ ان معارك الحرب العالمية الثانية قد جرت - بقدر ما يتعلق ببريطانيا - تحت علم المقاومة الانجلو أمريكية للطغيان في القارة ٠٠ وقامت الدول البحرية مرة أخرى بممارسة دورها التاريخي ، وكانت ستواصله في فترة ما بعد الحرب لو أن الخطر الروسي قد أعقب التهديد الألماني ، ونجد التكوين الكلاسيكي لهذه العقيدة في المجلدات الستة لسير ونستون تشرشل عن دوره في الحرب ، ولكن كتاب (الحرب العالمية الثانية) هو الوثيقة الوحيدة الأكثر أهمية : النابعة من بريطانيا ، والتي يتركز فيها الاهتمام بالمشاركة الانجلو أمريكية والاتحاد في الوقوف ضد جميع المعتدين ، ولما كان سبيل المطبوعات فيما بعد الحرب يتدفق من الجانب الأمريكي ، فقد كان يتضح تدريجيا ، بأن الموضوع ينظر اليه بكيفية أخرى في واشنطن حيث كان الرئيس ومن حوله أكثر اهتماما باقامة علاقات مقبولة بعد الحرب مع روسيا ، والاحتفاظ بقبضة أمريكا على الصين ، عن أرضاء الرغبات البريطانية في اقامة صداقة انجلو أمريكية دائمة (٣٢) ٠ وعندما يستنكر أنصار « حلف الاطلنطي » اليوم فكرة دخول بريطانيا في نطاق « ضيق » على حساب نطاق اطلنطي « أوسع » فانما يحترمون

(٣١) وهذا بطبيعة الحال ليس صحيحا فيما يتعلق بدول الكومنولث البريطاني مثل استراليا ونيوزيلاند اذا لم نذكر الهند ٠٠ ولكن في هذه الحالة فان الافتراض الضمني يبدو في أن دوابهم بالعالم الانجلو امريكي أو العالم المتحدث بالانجليزية يسبق عليهم كيانا اطلنطيا شرقيا ٠

(٣٢) انظر وودوارد Woodward ٠٠ والحديث في هذا الموضوع لا نهاية له ولكن ربما امكن القول على سبيل التلخيص انه عند المقارنة يتبين أن المشاركة الانجلو أمريكية كانت مفهوما بريطانيا قبله الأمريكيون بشئ من الاحجام وببعض التخططات غير القليلة وترجع هذه الاوضاع الى نصف قرن مضى سبق الفترة حول سنة ١٩٠٠ عندما وضعت الحكومة البريطانية اول قرار لالة علاقة وثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة ٠

بقليلدا ٠٠ والسؤال الوحيد هو ما اذا كانوا لا يخدعون أنفسهم بتصورهم انه من الممكن لبريطانيا أن يكون نصفها في أوروبا ونصفها خارجها ، بينما ترأس في نفس الوقت مجموعة كومنولث داخل نطاق و اتحاد عضوى ، يشمل ما يسمى بالعالم الغربى بأكمله (٣٣) .

ان ما يمكن أن يقال عن هذه المقترحات هو انها بينما يمكن أن تتيح للولايات المتحدة وسيلة لتنسيق سياسات التحالف ، فانها قلما تمكن بريطانيا من أن تتخلص من الاختيار بين الاتجاه الاوروبى أو الانجلو - أمريكى ٠٠ وعندما يقال للانسان أن التحالف الغربى يمكن أن يعتبر ثلاثى القوائم - أى يشمل أوروبا الغربية والكومنولث والولايات المتحدة (٣٤) يكون من الواضح أن هذا النص الصريح يتخلص من مسألة ما اذا كانت بريطانيا تحسب عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية ٠٠ ومن وجهة نظر أولئك الذين يستمرون فى تأييد آراء تشرشل بشأن المشاركة الانجلو أمريكية فى السيطرة على العالم - أو على أى حال العالم « الحر » - فإن هذا يعتبر بالضبط مزلة المشروع ٠٠ أما ما اذا كان يجد كثيرا من القبول لدى الأمريكين ، فإن هذا موضوع آخر ، وقد أخذ الكتاب الذين يعطفون على الفكرة العامة للرابطة الاطلنطية ينظرون اليه أخيرا بالارتياح (٣٥) .

وستبحث مسألة اقتصاديات حلف الاطلنطى فى فصل قادم مع تحليل للسوق الاوروبية المشتركة ٠٠ ويبقى أن نقول هنا أن المذهب الذى يؤيده كانت له نتيجة سيئة هى تضليل المتحدثين البريطانيين عن التصميم

(٣٣) للاطلاع على شرح لهذا الرأى انظر مقال بروفيسور جورج كاتين ومفوسعه . وضع الاتحاد الاطلنطى أولا ، فى صحيفة التايمز لتفرايف بتاريخ ٢٤ من يناير ١٩٦٢ حيث اشار الى تصريحات بعض المتحدثين الأمريكين مثل السناتور فولبرايت ، وولتر ليبمان وبنثل ويلكى ، وجميعهم يجنون مثل هذا الاتحاد . وكان هذا بالطبع قبل أن يدخل الرئيس كينيدي الى المسرح .

(٣٤) كاتين Casin ، نفس المرجع ، ان الانسان لمعجب كيف أن أمريكا اللاتينية والهند واليابان تصلح ضمن هذا التكوين الثلاثى ٠٠ الارجح أنهم يجنونه مكانا غير مريح بالنسبة لهم ، بالرغم من تأكيد المؤلف أن طلبهم المضوية بعد ذلك سيبحث بروح التساهل دون مشاعر المنصرية .

(٣٥) مقال بروفيسور بيلوف عن الاتحاد الاطلنطى فى صحيفة التايمز بتاريخ ٢ من فبراير ١٩٦٢ .

الواضح للغاية لثلاثة حكومات أمريكية متوالية على انجاح الاتحاد الاوروبى ، ولغاية سنة ١٩٦١ كان من المعتقد فى هوايتهول أن بريطانيا تستطيع البقاء خارج السوق المشتركة ، لان واشنطن قد ترددت فى النهاية عن العمل على تنمية كتلة قوية اقتصاديا من جميع دول أوروبا الغربية التى يمكن أن تتحامل ضد الولايات المتحدة . ان التفكير المقترن بالتسنى لابد وأن كان له قسط كبير فى رسوخ مثل هذه التخيلات ، كما كان له دور على الأرجح فى المحاولات الملحة للحط من قدر الدول القارية الكبيرة فى أعين الجمهور الأمريكى (٣٦) .

كان لهذه الاتجاهات أثرها المقابل فى الجانب الآخر من القنال . وليس هناك شيء يمكن ايضا حه على أساس شخصى فقط ، ولكن معاملة اللاطفة التى لاقتها أوروبا الغربية ، وبالأخص فرنسا ، من الانجلو أمريكيان المنتصرين فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ لا يمكن تجاهل أهميتها فى تحليل للقصة التالية . فى المجلد الثانى من مذكرات الجنرال ديجول ؛ روى الجنرال المقابلة الغربية له مع تشرشل فى يونية ١٩٤٤ عندما ألح عليه رئيس الوزراء لزيارة واشنطن والحصول على تصديق روزفلت لى يعمل كممثل لفرنسا فقد حدث أثناء هذه الجلسة الصاخبة أن تشرشل ، فى حضور ايدن وبيفن ، صرخ قائلا « هنا شيء يجب أن تعلمه . . كما كان علينا أن نختار بين أوروبا وبين البحر المكشوف فأننا سنختار دائما البحر المكشوف . . وكلما كان على أن أختار بينك وبين روزفلت فسأختار روزفلت دائما (٣٧) . ولما كان روزفلت من جانبه ينوى استبعاد فرنسا من تسوية ما بعد الحرب ، فإن هذا التصريح المثير كان بمثابة بيان واضح أن تشرشل كان يفضل كيانا ثانويا داخل نطاق المشاركة الانجلو أمريكية،

(٣٦) قال معلق بريطانى هام « كان من الامور الطعنة ان نسمع مستر مكيلان يعلن فى ربيع ١٩٦١ انه اكتشف ان الحكومة الامريكية لا تعارض فكرة توسيع السوق الاوربية المشتركة بادخال بريطانيا فيها . . (الدرو شونفيلد) « مناقشات الاطلنطى » مجلة اتكاونتر Encounter لندن مارس ١٩٦٢ .

(٣٧) شارل ديجول « مذكراته عن الحرب » المجلد الثانى (لندن ونيويورك ١٩٥٩) ص ٢٢٧ - مع تحريف بسيط فى نص هذه الترجمة .

على دور المدافع عن مصالح أوروبا (٣٨) . وعلى أثر ذلك حصل ديجول على ايضاح لوجهة النظر الامريكية شرحها له في واشنطن روزفلت نفسه (٣٩) وكان مضمونها أن عالم ما بعد الحرب ستحكمه هيئة رباعية تتكون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى والصين مع برلمان من الدول الاصغر - وهو الامم المتحدة المستقبلية - التي تعمل بمثابة (كواس) لتعطي مظهرا ديمقراطيا لادارة « الاربعة الكبار » وقد عملت واشنطن على أن تكسب الصين الى صفها ، حتى يمكن عزل الاتحاد السوفيتي والتغلب عليه . أما بالنسبة لباقي الدول فستكون هناك قواعد امريكية في سائر أنحاء العالم ، بعضها على الارض الفرنسية . ان السلام القادم سيكون سلاما امريكيا ، سيدخل العالم في القرن الامريكي وكل ذلك باسم الديمقراطية بطبيعة الحال . وانه لما يدعو الى الدهشة أن ديجول ، بعد أن سمع هذه الآراء اتجه الى موسكو لتوقيع تحالف قصير لمدة الحرب ، زوده بثقل متوازن ازاء موقف روزفلت الخائق تجاهه . وكانت حقيقة اتجاهه قد تحددت قبل ذلك بوقت قصير أثناء زيارة قام بها الى روما حيث بحث موضوع اتحاد بعد الحرب بين دول أوروبا الغربية - ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال - وليس من العجيب أن تجري هذه المباحثات في الفاتيكان (٤٠) .

(٣٨) في هذه النقطة لم يكن يؤيده جميع زملائه في الوزارة ، ولا وزارة الخارجية ولكن أثناء الفترة المرحلة الخامسة كان نفوذه هو السائد . ومن هنا كان تأييده لحركات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب مما أثار بعض الشكوك في القادة ، كلما كانوا يذكرون دوره في وقت الحرب .

(٣٩) انظر (مذكرات الحرب) المجلد الثاني ص ٢٣٩ - ٢٤٤ ويجب القول ان ديجول كان بالأحرى كريما ازاء ما أظهره روزفلت نحوه من حسة وحقد .

(٤٠) ديجول ص ٢٣٨ - وبعد ١٨ سنة ، و ٤ سنوات من توليه السلطة في سنة ١٩٥٨ ما زال الرئيس ديجول يفكر في الاتحاد الأوروبي في شكل اتحاد فيدرالي من بين الدول ، ولو أن اسبانيا والبرتغال اختليا من كشف هذه الدول ، لتحل محلها هولندا وديما انجلترا (لو أظهرت دوحا أوروبية) انظر ملاحظاته في مؤتمر صحفي في باريس يوم ١٥ من مايو ١٩٦٢ .

ومن المفيد أن نعي هذا الأساس في الذاكرة عند بحث القصة المعقدة للجهود الأوروبية بعد الحرب من أجل التكامل السياسي كان العامل الشخصي يتدخل في كل تدبير ، ولكنه كان يفعل ذلك بكيفية فعالة فقط عندما كان يستطيع توجيه القوى المجهولة ، غير الشخصية ، التي تنتظر القيادة . وفي أوروبا الغربية ، بعد سنة ١٩٤٥ ، جمعت هذه القوى نفسها حول محور حركات المقاومة أثناء الحرب وهي حركات ديمقراطية وطنية .

ولو أن الشيوعيين حاولوا التأثير عليهم وأمكنهم أن ينجحوا في أماكن متفرقة من الاستيلاء على بعض الجماعات وعندما نفخ الشيوعيون أيديهم بعد انقلاب براغ سنة ١٩٤٨ وانتصار الديمقراطيين المسيحيين في الانتخابات الإيطالية في ربيع العام المذكور ، سرعان ما ظهر أن الاتحاد الأوروبي لما إلى تنوع متسع من القوى السياسية يمتد من الاشتراكيين إلى الأحزاب الكاثوليكية المعتدلة ، مستبعدا كلا من اليمين المتطرف واتباع موسكو . أما التاريخ التالي للحركات الحكومية بشأن التكامل الاقتصادي ، والسياسي نهائيا ، فترجع أصوله إلى ذلك الحليط من الولاء الشخصي والسياسي ، وليس أقلها أن كثيرا من الشخصيات البارزة من أنصار الاتحاد الأوروبي كانوا قد تعارفوا في السجون ومعسكرات الاعتقال وقت الحرب . وكان من بينهم المان وفرنسيون وغيرهم من الدول التي يحتلها الألمان . وهكذا خرجت الحركة إلى بداية تختلف كلية عن الظروف الاعتيادية التي تنتظر الاندماجات السياسية أو الاقتصادية . وليس من المبالغة القول أن ما جعلها تستمر في حركتها هو ذلك الدافع الأصلي ، الذي ربما يمكن تلخيصه في هذه العبارة أنه من أجل أن تتجنب أوروبا النكبة - أو على أي حال أوروبا الغربية - فمن الواجب أن تتحد فيدراليا . وإذا كان هذا ينطوي على انتهاء السيادة الوطنية في شكلها التاريخي ، فإن الزعماء « الأوروبيين » - ولو لم نكونوا تقليديين مثل ديغول نظرا لعقيدته في شكل ما من التوحيد الأوروبي - كانوا على استعداد للوصول إلى هذه النتيجة . والشئ الذي كان ناقصا هو استعداد مماثل من الجانب البريطاني الاستغناء عن مبهمة الأطلنطي والكومنولث التي لم يعد لها علاقة كبيرة بالواقع السياسي الحالي . ولم يكن هناك استعداد في لندن للتخلي عن الحلقة التي تربطها مع واشنطن ، والاهم من ذلك - حتى من ناحية الشعور العام - موقفها كدولة

منتصرة عظيمة ذات التزامات عالمية واسعة ٠٠ وأما باقي الدول الأوروبية فكان ينظر إليها كضحايا سيئة الحظ لكارثة أمكن لبريطانيا أن تنجو منها لحسن حظها (٤١) .

وكان الجهد الذى بذل فى التحول التالى الى وجهة نظر أكثر واقعية بعدم التناسق المتزايد بين الوسائل الاقتصادية والاغراض العسكرية السياسية موضعاً للنزاع ، ولكن فى بريطانيا على الأقل كان مما يجدر ذكره أنه فى كل عام ، وفى كل ميزانية سنوية ، كانت هناك زيادة فى عدد ونفوذ الناس الذين كانوا يشعرون بأن الدول الأصغر يجب اسقاطها من سباق الاسلحة الذرية : ليس فقط لأسباب معنوية أو حتى سياسية ، بل فقط لأن امكانياتها لاتمكنها من مواجهة تكاليفها ، أما بالنسبة لبريطانيا فكان السبب أن « **الرادع القوى المستقل** » ليس الا مساهمة ضئيلة فى تكوين قوة الغرب ، وفى هذا الصدد كان هناك تغيير يذكر فى الموقف منذ أوائل الخمسينيات ، عندما كانت الاستراتيجية الانجلو أمريكية ولا تزال تبحث على أسس تقليدية ، كما لو كانت مسألة قوة بحرية إزاء قوة برية ٠٠ وفى سنة ١٩٦٠ كان حتى خصوم فكرة دخول بريطانيا فى اتحاد فيدرالى أوروبى مستعدين لتحبيذ الاعتماد على « **المظلة** » الذرية الأمريكية ، بدلا من انشاء قوة ذرية مستقلة ، سواء كانت وطنية أو عن طريق حلف الاطلنطي (الناتو) ٠٠ كانت بداية الشعور بأنه طالما بقى التوازن بين أمريكا وروسيا قائما ، فإن الدول الأوروبية بما فيها بريطانيا تستطيع أن تستغنى عن جهود انشاء قواتها الضاربة الخاصة بها ؛ ان مثل هذا التقدير قد سهل بشكل واضح الاتجاه من جديد نحو مشكلة الوحدة الأوروبية ولو أنه ليس جميع أولئك الذين يتمسكون بالواقعية فى السياسة العسكرية ، كانوا يرغبون فى السير بالأمور الى حد تحبيذ « **الانغمار** » فى أوروبا ٠٠ كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يشيروا الى الحقيقة أن بعض

(٤١) انظر المناقشة بين راييموند أدون و اندرو شونيليك التى نشرت فى صحيفة *Listener* لندن عدد ٨ فبراير ١٩٦٢ خاصة ملاحظة شونيليك « **حقيقى** ان بريطانيا ولتقلها بصراحة قد حدثت من حسابها قادة أوروبا فى سنة ١٩٤٥ » والاكثر صراحة ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد حملتا ادعاءات بريطانيا بأنها دولة عظمى - وقد ألفت اولاهما أول قبيلة ذرية لآليات هذه الحقيقة ٠٠ على ان هذا الامر اقتضى وقتا لكى يدركه الشعب البريطانى .

كبار الاوروبيين المسئولين - وعلى راسهم الجنرال ديغول - كانوا مصممين على أن يقرنوا التكامل الاقتصادي بإنشاء قوة ذرية تحت رقابة وطنية (٤٢) .

ان بذور هذا الشك تكمن في وعود سنة ١٩٤٩ لحلف شمال الاطلنطي الذى اقترن بإنشاء المجلس الاوروبى ، وأولى الخطوات نحو وحدة قاربه أعظم ٠٠ ففي المادة الخامسة اتفقت الدول الموقعة على أن أى اعتداء مسلح ضد واحدة أو أكثر منها يعتبر اعتداء ضدها جميعا ٠٠ ولما كان العمل الثارى يجب أن يكون فورا ، فقد اتفقت أيضا على أن تضع بعض قواتها الوطنية تحت قيادة مشتركة ، الى المدى الذى يحدد أو يلغى سلطتها الوطنية ، الى قيادة مركزية تكون عادة قيادة أمريكية ٠٠ وكان هذا الاجراء مقبولا من معظم الاوروبيين فى الفترة التالية للحرب مباشرة طالما أنهم كانوا يشعرون أنهم فى أمان بحال معقولة تحت حماية « المظلة » الذرية الامريكية ٠٠ ثم أصبح الامان أقل اقناعا أو كفاية مع ازدياد الشك حول ما اذا كانت الولايات المتحدة تقدم أو تستطيع أن تستخدم قوتها الذرية لمساعدة حليفه أوروبية بعد أن أنشأ الاتحاد السوفييتى قوته الضاربة الخاصة به ، بدرجة تكاد تكون مساوية للقوة الامريكية ٠ وبدون محاولة الدخول فى الموضوع المعقد لاهلية أو معقولة الطاقة الذرية ، يمكن القول أنه مع مرور الزمن اكتشف الشركاء الاوروبيون فى (الناتو) أسبابا لانتاج قوتهم الرادعة الخاصة بهم ٠٠ وقد عزز تصميمهم على ذلك التصريح الذى أدلى به وزير الخارجية الامريكية وقتئذ مستر كرسيتيان هيرتر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢١ أبريل ١٩٥٩ :

« لا أستطيع أن أتصور أن أى رئيس يقدم على الاشتباك فى حرب ذرية شاملة الا اذا كنا نحن انفسنا معرضين لخطر التدمير الشامل » .

وبالرغم من أنه ما من دولة من مختلف الدول الاوروبية كانت تأمل جديا فى أن تبنى قوة استراتيجية تكون فى حد ذاتها من القوة بحيث تكفى

(٤٢) انظر دنيس هيل Denis Healey « السباق ضد القنبلة الذرية » (سلسلة احداث فايبيان) رقم ٣٢٢ مارس ١٩٦٠ خاصة ص ٦ : كان الخوف من أن يفقد الرداع الذى الأمريكى صلاحيته للعطف هو السبب الاساسى فى أن الدول الاوروبية بقيادة بريطانيا وفرنسا ، بدأت تنتج اسلحة ذرية استراتيجية لنفسها - ولو أن فكرة « الكائنة » أو « الهية » لا تفلح اعية » .

لأن تكون رادعة للاتحاد السوفيتي ، فإن الدول المذكورة يمكن أن تزداد اقتراباً من هذا الهدف بواسطة تجميع قواتها معا ٠٠ ومن ناحية أخرى يمكن القول أنها لو فعلت ذلك فإنها قد تعجل اليوم الذي قد تقرر فيه الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لأن تركز جهودها على شئونها الأقرب لوطنها ٠٠ وقد ذكر كاتب له بعض التفوؤ في هذه الشئون : « أنه إذا كانت لأمريكا عندئذ قوة ضاربة معينة خاصة بها ، فقد تفضل أن تلغي جميع التزاماتها الاستراتيجية في أوروبا بدلاً من أن تضع نفسها تحت رحمة حلفاء هوائيين ؟ Trigger-happy (٤٣) وربما لا يكون من الضروري افتراض أن الحلفاء قد يكونون في الحقيقة هوائيين فقد يكونون مسلمين أو حتى محايدين ، وعلى أي حال فإن حيازة قوة رادعة معتدلة (بالإضافة الى قوة إنتاجية هائلة وحضارة صناعية) قد تعطي الحلفاء قدرة على المساومة وسبباً مقبولاً للتخلص من المشاكل أو التعقيدات العالمية .

وليس هنا مجال الدخول في مشكلات سباق التسلح ، كما أن مؤلف هذا الكتاب ليس أهلاً لأن يفعل ذلك ٠٠ ان المسألة التي تهنا هنا هي في وقت واحد مسألة اضيق وأقل شأنًا من أن تكون موضع اهتمام الخبراء العسكريين ٠٠ ويمكن تلخيصها في هذا السؤال ٠٠ هل يمكن الدفاع عن أوروبا ؟ ولكن هناك غموض في المعنى المقصود هنا بكلمة « أوروبا » ٠٠ فهل يفكر فيها الإنسان على أنها مجموعة من الدول الوطنية ذات السيادة ، تنتهج كل منها خطتها الخاصة بها ، والكل مرتبط معا بالتزام شامل نحو التحالف الغربي ٠٠؟ أم أن أوروبا في طريقها نحو تنمية تضامن سياسي وعسكري خاص بها ؟ ان هذا التساؤل يرجع بنا حقا الى الموضوع الذي تضمنته المقدمة ٠٠ وإذا كانت أوروبا الغربية على وشك أن تنزع جلدتها التاريخي القديم وتصبح منطقة موحدة فوق الوطنية ذات سلطة مركزية سياسية ، فهل يهدف زعمائها الى أن يجعلوها شريكا معادلا للولايات المتحدة داخل حلف الاطلنطي أم « قوة ثالثة » محايدة ؟ ونكون بيدين عن الصدق والصراحة لو أنكرنا أن الأوروبيين منقسمون على أنفسهم في هذه

(٤٣) هيل Healey ص ٨ - وفي مقال للتايمس بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٢ فضلت الاهتمام بالناحية الأخرى من الموضوع : « ان المخاوف من تفاؤل أمريكا في اتمام نفسها في قضية حرية أوروبا ليست جديدة - ولهذا السبب تشبثت بريطانيا بقوتها الدورية « المستقلة » ، ويسير الجنرال ديغول قسما في تكوين قوله الدورية ، ٠٠ ولد أيد هذا الرأي الرئيس الفرنسي في تصريحه العام يوم ١٥ مايو ١٩٦٢ عندما توقع بكيفية سريعة أوروبا الغربية الثالثة بداتها وبمكانياتها الدورية الدفاعية الخاصة بها .

المسألة ، وربما كان كذلك بعض الأمريكيين ذوى النفوذ .. ومن بين المتحدثين بلسان الحكومة الأمريكية مستر ماك جورج باندى Mc George Bundy وكان من المعروف أنه يعبر عن رأى الرئيس كيندى عندما صرح يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ فى النادى الاقتصادى بشيكاغو : « ان اعتقادى الخاص أن الفضل وسيلة مثمرة لأدراك المستقبل السياسى لرابطة الاطلنطى هى التفكير فيها على أساس المشاركة بين الولايات المتحدة من ناحية ، وقوة أوروبية عظمى من الناحية الأخرى » وعلق معترضا على هذا التصريح المستر نيس هيل ، الذى كان وقتها مشرفا على سياسة الكومنولث لحزب العمال البريطانى ثم هو ناقد معروف لوجهة النظر « الأوروبية » ، وقال :

مما لا يقبله العقل انه اذا أصبحت أوروبا ، بما فيها بريطانيا ، قوة عظمى ، كما توقع باندى ، فانها لن تجعل نفسها مستقلة بصفة كلية عن الولايات المتحدة فى ميدان القوة اللرية الضاربة .. فبمجرد أن تفعل ذلك فان (الناتو) سيفقد سبب وجوده ، وستتوقف رابطة الاطلنطى عن التطور ، ان لم يكن عن الوجود .. وقد يكون هذا هو ما يتمناه كثير من الأمريكيين سرا .. ولكنى لا أعتقد ان هذا يكون فى المدى الطويل فى مصلحة الولايات المتحدة أو أوروبا أو العالم بجملته (٤٤) .

ومن الواضح أن هذه المسألة قاطعة .. وسنذكر فيما بعد أن حركة ما بعد الحرب نحو التكامل الاوروبى التى أحرزت أول انتصار كبير لها

(٤٤) انظر (نيو ليدر New Leader) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٢ . ولعله لا يكون من قبيل المصادفة البعثة أن نفس الكتاب كان يرى أيضا امكانية نشوب حرب أهلية فى فرنسا أو قيام دكتاتورية فاشية ذات عوالب خطيرة على رابطة الاطلنطى ، وكان يرى أن « الأوروبية » كانت فى طريق التلاشى فى ألمانيا الغربية كما دلت على ذلك تصليب بون فى صدد السياسة الزراعية للسوق المشتركة .. وفى الواقع أن بون لم تظهر أى صلابة ولكنها على العكس أظهرت أنها متجاوبة للقاية .. والانتقال الفاشستى فى فرنسا رفض بعناد أن يتحقق ، بالرغم من المحاولات اليسار الإيطالى عدة سنوات .. ولكن الكتاب الذين تنضمهم الحجة لدعم ما يريدون تفصيله ، يستقيمون دائما أن يمشروا على شواهد لتأييد وجهات نظرهم .

بمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، وكانت هناك ثغرة بين انصار تضامن اطلنطي أعظم وبين أولئك الذين يرون أوروبا الموحدة بمثابة « قوة ثالثة » محتملة في منتصف الطريق بين التكتلات العالمية التي ترأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . ان مفهوم الوحدة الأوروبية كان في حد ذاته محايدا بين تلك التفسيرات المتنافسة ، ولكن هذه الثغرة ستظل حتى اذا لم تظهر أوروبا الفيدرالية الى حيز الوجود ولم تصبح قوة عسكرية عظيمة . انها شيء غريزي ملازم في وضع أوروبا الجغرافي ، ان أمريكا الشمالية هي الجزء الوحيد من منطقة حلف شمال الاطلنطي الذي يمكن أن يتحمل عواقب حرب ذرية شاملة . . . والاوروبيون جميعا يعلمون أنه عندما يبدأ نزاع مسلح في « التسلق » الى أبعد من حد معين ، فإن حضارتهم المشتركة يكون قد قضى عليها بالهلاك . . . وهذه نقطة يجب التركيز عليها لان بعض الأمريكيين يعتمدون غرض النظر عن هذه الحقيقة أو يخلطون مثل هذه الآراء « بالحيادية » وفي الواقع أن الموقف الحالي ينتج عن انهيار « أيقونة بريطانيا » والتنمية المصاصرة لقوة جوية أبعد بكثير من النقطة التي صار الوصول اليها أثناء الحرب العالمية الثانية (اذا استثنينا المرحلة الاخيرة جدا) . . . والواقع أن القوة لذرية قد وضعت حدا نهائيا لنوع الحرب « الكلاسيكية » التي كان لا يزال في الامكان احتمالها بواسطة الدول الوطنية الأوروبية في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، ونذكر هنا قول ثقة بريطاني في هذا الصدد ، وهو شخص غير مصطبغ بالمشاعر الحيادية :

« كان شيء واحد يمكن من احتمال التدمير الشديد هو أنه مهما كان مدى التلفيات التي يسببها التدمير » فإن البناء الاساسي للمجتمع يظل متماسكا ، لقد كان هذا . . . ولكن الآن يجب أن يتطلع الفرد للأمام نحو التحطيم الشامل لحضارته تحطيمًا لا أمل في اصلاحه الى غاية ما للفرد من طاقة ، ولكن التعزية الوحيدة أن العلو سيلقى هو أيضا نفس المصير (٤٥) .

والسؤال الآن بالنسبة للاوروبيين الغربيين هو ما اذا كانت « الأيقونة » الامريكية ستكفل السلام في الواقع ، أم أن حالة الحيرة الذرية الحالية تعتبر

(٤٥) ميشيل هوارد « التدمير بالقنابل والقنبلة » صحيفة (اكاونتر) بتاريخ أبريل سنة ١٩٦٢ - انظر أيضا في نفس العدد (عكس استراتيجية الناتو) بقلم جون ستراشي وزير الحرب في وزارة العمال ١٩٥٠ - ١٩٥١) عرض تفصيل لنظرية أن أوروبا تستطيع ويجب أن يدافع عنها بواسطة الوسائل التقليدية وبواسطة الاوروبيين انفسهم - وانظر « هسن » (« حماقة » قنابلنا) « اكاونتر » بتاريخ يولية ١٩٦٢ .

مقدمة لحرب قد تتطور بسرعة لتتجاوز الحد الذي يلائم النطاق المسوروت للحضارة الأوروبية .. وكلمة « الأوروبية » يجب أن يوضع تحتها خط في هذا النص .. ولا فائدة من محاولة اخفاء الحقيقة أن الأوروبيين (كسائر الناس) يهتمون أساسا بأمنهم الخاص .. أو أن مجتمعهم يعتبر أكثر تعرضا للحرب الذرية من المناطق المتخلفة في العالم .. وقد لا يكون لسكان أوروبا مطلب أدبي بأن يوضعوا في مثل هذا الوضع المفضل نسبيا ، ولكن مثل هذه الاعتبارات ليس من شأنها أن تعطل الشعوب أو زعمائها اذا اقتضى الحال الاختيار بين الأوضاع المتقابلة والتي لا شك أن الحياذ المسلح يعتبر واحدا منها .. واذا استمرت الاستراتيجية الأمريكية مرتبطة بفكرة « القوة الرادعة » وبخطط مواجهة الهجوم السوفييتي المحتمل مع زيادة مستمرة في الأسلحة الذرية « الاستراتيجية » ، فلن تحتاج الحالة الى موهبة للتنبؤ بأن قواعد (الناتو) السياسية ستذوب وتضمحل .. وعلى العكس ، اذا عملت الامم الأوروبية الغربية – وفي مقدمتها فرنسا والمانيا – على انشاء قواتها الأرضية « التقليدية » بقوة كافية ، بالإضافة الى مجموعة منسقة من الأسلحة الذرية التكتيكية تحت اشرافها الخاص (المنفصل أو المتحد) وايضا « قوة استراتيجية رادعة » متواضعة ، فانها ستشعر في الوقت المناسب بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها – وهي رصيد معطل على أى حال – بل أيضا عن « المظلة » الأمريكية .. وعندئذ ستتكون (رابطة الاطلنطي) من نصفين مستقلين ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الوحدة الكامنة فيها قد تكون قوية بالقدر الكافي الذي يجعلها تبقى بعد تضيء العلاقة العسكرية والتكنولوجية .

على أن اعتبار بريطانيا جزءا من النصف الأوروبي ، أو اعتبارها قوة مستقلة تقوم بمثابة مسمار المحور الذي يحفظ التكوين كله ، فهذا يتوقف جزئيا على تفضيل الانسان الشخصي لأحد الاقتراضين . وعلى وجه الاجمال فإن الرأي الأوروبي يتجه نحو تحجيد وجهة النظر الاولى ، وكانت الحركة الفكرية في بريطانيا الى عهد حديث في نفس هذا الاتجاه ، ولو أن عقبات قوية ما زالت قائمة .. ومن الواضح انها ليست اقتصادية بحتة ، ولو أننا في الاجزاء القادمة من هذا البحث سنوجه اهتماما خاصا بهذه الناحية من الموضوع . ان المشكلة الحقيقية كانت دواما مشكلة السيادة الوطنية ، سواء كمسألة مبدأ وكمسألة تقترن بالاستراتيجية العالمية التي تنظر الى التضامن الانجلو أمريكي كدعامة للتحالف الغربي كله ، وان نظرة الزعماء الأمريكيين الى أوروبا الغربية (بما فيها بريطانيا) كوحدة ، وكشريك معادل للولايات المتحدة لهى شيء حديث ليس موضع الترحيب التام من جانب

المتحدثين البريطانيين سواء من اليمين أو اليسار ٠٠ أن مذهب « التبعية الداخلية » للأطلنطي التي أبرزها الرئيس كنيدي في بيانه الهام يوم ٤ يولية ١٩٦٢ ، لها أخطارها من وجهة نظر أولئك الذين يقدرّون « مركز بريطانيا الخاص » ٠٠ وفكرة أن بريطانيا هي إحدى دول أوروبا الغربية ، وأن المشاركة الانجلو أمريكية ما هي الا خرافة في طريق التلاشي ، وأن الحكومات البريطانية المتتالية منذ سنة ١٩٤٥ كانت تحير ثلاثة حكومات متواليه في واشنطن بتتبع هذا السراب الخادع - كل هذه الافكار لم تسقط بعد من وعى النخبين ، وما زالت موضع جدل ونقاش حتى الى اليوم بين أجزاء هامة من الاقلية ذات الرأى .

وبصراحة فان ما هو معرض للخطر اكثر بكثير من مجرد التفافر الوطنى فهناك آراء ضد عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية - وبالأحرى فى الرابطة السياسية الاوروبية المستقبلية التى لا تزال غير محدودة المعالم - وهى لا تعتمد فى صلاحيتها على قبول الخرافة الامبريالية أو على الخيال الغريب « للاستراكية فى جزيرة واحدة » ٠٠ واذا تركنا جانبا كلا من الاحلام الخاصة بالحنين الوطنى « لليمين القديم » ، والسخافات المتعمية « للييسار الجديد » ، نجد أن هناك حالة خطيرة ضد تحويل المملكة المتحدة الى دولة عضو فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذه تتركز أساسا ، على فكرة أن المصالح الاوروبية قد لا تنسجم بسهولة مع مصالح الكومنولث ، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية وغيرها من المسائل الاقتصادية فهذه حقيقة مسلم بها ، ولكنها تنطبق أيضا على مستقبل التوجيه السياسى لأوروبا مستقبلا ، وليس هذا بسبب أن اتحادا أوروبا تسيطر عليه فرنسا وألمانيا وإيطاليا من شأنه أن يكون رجعيا وعسكريا ، وإنما بسبب أن أوروبا الفيدرالية لهى قوة أعظم بكثير من أن تحصر وتحتوى داخل النطاق الانجلو أمريكى الحالى ٠٠ ولا ضرورة للذهاب بعيدا للتأكيد بأن الفكرة الاوروبية لها طعم مضاد للأمريكية (٤٦) ولو أنه من الواضح أنها تتردد فى أذهان بعض ذوى النفوذ فى أوروبا ٠٠ ويكفى أن نتحقق من أن مقدماتها تشمل الاعتقاد بأن أوروبا قد حجب شأنها فى النظام الذى أنشئ بعد سنة ١٩٤٥ تحت الرعاية الانجلو أمريكية . ولهذه الفكرة أنصارها حتى فى بريطانيا من بين أنصار الاوروبية السفطائيين ، فى الجناح

(٤٦) ليونارد بيتون Leonard Beaton « القضية ضد الانضمام لأوروبا » صحيفة

جاوديان مانشستر بتاريخ ٢٦ من يولية ١٩٦٢ .

اليسارى من حزب المحافظين ، الذين يقف وراء أعضاء أكثر تيقظا من الجيل الصاعد فى الصناعة والفنون ٠٠ أنه رأى يتناقض بكيفية غريبة مع أمل واشنطن المعروف فى أن تعمل بريطانيا كأعظم حليف لأمريكا يمكن الاعتماد عليه فى أوروبا ٠٠ ومن المفهوم أنه يوجد أناس فى هوايتهم وفى وزارة الخارجية ما زالوا يعتقدون ، أن البريطانيين بمجرد أن ينغمروا فى أوروبا فإنهم سيعملون على توجيهها نحو المصلحة المشتركة للدول الانجلو سكسونية ٠٠ وهذا تفكير ينطوى على التمنى فإن الاوربيين ليسوا فى الوضع الذى يتركوا فيه شئونهم ليدبرها أناس يعتبرونهم خارجين عنهم ٠٠ وإذا كان البريطانيون يقولون على أن يلعبوا دورا قياديا فى أوروبا الجديدة ، فإن عليهم أن يظهروا لشركائهم المرتابين أنه عند قيام تضارب خطر فى المصالح بين نصفى عالم الاطلنطى ، يكون من الممكن الاعتماد عليهم فى أن يناهزوا الى الجانب الاوروبى ٠٠ ومن الواضح أن هذا قد يثير بعض التوتر فى كل من الكومنولث والمشاركة الانجلو أمريكية التى كانت بمثابة الملاذ لسياسة بريطانيا الخارجية لسنوات عديدة ٠٠ وليس من المتعذر التنبؤ بطروف يمكن أن يحدث فيها انشقاق قد يفرق ما تبقى من تماسك سياسى فى الكومنولث ٠٠ وهذه مسألة حساسة للغاية لان الكومنولث يعتبر أساسيا كاسرة ، ليس من السهل فهمه على الخارجين عنه ، وقادرا على بحث مشاعر غير معقولة ، ربما تكون فى قوة «الفكرة الأوروبية» ذاتها ٠٠ والواقع أنه يمكن القول أنه اذا احس البريطانيون بأنهم أشد ارتباطا بهذه الدول البعيدة والمتشابهة العقلية ، منهم بجاترهم الأوربية فإنهم يحسنون صنعا بالبقاء خارج الرابطة السياسية الأوروبية ٠٠ ومن المؤكد أنهم لا يحسنون لأنفسهم ولا للأوروبيين القاريين بأن يصحبوا أعضاء موزعى القلب وساخطين فى مشاركة لا يرغبون حقا أن يتبهموها ٠

ان ما يجعل اتخاذ القرار حرجا هو أن الرابطة تستهدف طبعا نحو السيادة الذاتية ، ان لم يكن الاستقلال ، فى ميدان الاستراتيجية السياسية - العسكرية ٠٠ وكان هذا على أى حال المشكلة الناشئة بين الولايات المتحدة وفرنسا منذ قيام نظام حكم ديغول ٠٠ وأنه لمن السداجة بدرجة كبيرة الافتراض بأن هذه المشكلة ستختفى عندما يغيب الجوزال ديغول عن المسرح ٠٠ فإن الديجولية ربما تكون قد تاصلت فى الوطنية الفرنسية التقليدية ٠٠ لقد انلمجت الآن فى شيء أوسع وأحدث وليس هو مجرد الحياض الاوروبى بل قد يتميز بمفهوم «الحياض المسلح» بين التكتلات ، الجدير بأن يلقى التأييد من جانب جميع الجهات السياسية - دون استثناء اليسار المتطرف ٠٠ ان ما يكمن وراء الخلاف شبه الفنى حول

استعمال « القوى الرادعة » الوطنية أم الاوروبية ، هو في الحقيقة مسألة ما اذا كانت أوروبا الغربية تستطيع أن تصبح مستقلة ذاتيا داخل (الناتو) وعلى هذا التساؤل - كما هو معروف - ترد كل من واشنطنجن وباريس باجابات تختلف عن بعضها اختلافا جذريا (٤٧) . فوجهة النظر الامريكية هي أن أوروبا ، لا هي في حاجة الى ، ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف ، قوات ذرية خاصة بها ، ولو أن « الرادع » البريطاني مقبول ضمننا طالما أنه يبقى بالفعل تحت الرقابة الامريكية . وبانشاء مركز مقاومة لوجهة النظر هذه التي لا تزال هي المتغلبة للآن ، تكون السياسة الديجولية قد أعدت المسرح لنزاع فرنسي أمريكي ينذر بأنه يمكن أن يتحول الى نزاع أوروبي - أمريكي . وقد أوضحت (التايمس) اللندنية هذا الموضوع عندما كتبت :

« انه من الواضح أن السوق المشتركة ، بوجود أو عدم وجود بريطانيا فيها ، على وشك أن تدخل المرحلة الثانية من مراحل تقدمها نحو نوع من الاتحاد الفيدرالي السياسي . وقد نشأت عن هذا أزمة تتعلق بالسلطة والقيادة في التحالف الغربي ، وثورة من جانب الدول الأوروبية ضد الاحتكار الأمريكي للقوة الذرية الاستراتيجية . ولما كان الاتجاه الطبيعي لسياسات القوة ينحو الى وجود قطبين ، فقد تطورت المشكلة الى ما يعتبر حقا نزاع فرنسي - أمريكي . ففي سنة ١٩٦٣ سيكون لدى فرنسا قوتها الذرية التي ستكون بمقتضى معايير « نظريات الجدارة » السفسطائية للحرب الذرية ، فجأة وغير مقنعة . اذ ستتكون على أي حال لغاية سنة ١٩٦٥ من طائرات تفوق الصوت مزودة بقنابل ذرية يمكن استخدامها بطلاقة . ويقول البارسون لتعقدات توازن القوى الذرية أن هذه لا تمثل قوة رادعة يعتد بها . »

(٤٧) شرح وزير الدفاع روبرت مكنامارا الموقف الأمريكي بوضوح في خطبه في متشيجان يوم ٢٦ يونية ١٩٦٢ . ان السياسة البريطانية بصفة عامة مائلة الى الحد ما ولكنها في الشهور الحديثة يبدو أنها ازدادت اقترابا من الموقف الفرنسي . وكان هذا من بين النتائج المديدة في التغيير الوزاري في بريطانيا في يولية سنة ١٩٦٢ الذي احرز لقسما « للاوروبيين » الذين يكونون أيضا الجناح اليساري في الوزارة وفي حزب المحافظين - ولا يزال الرأي الفرنسي منقسما بين « الاوروبيين » أي الفيدراليين وبين الديجوليين من انصار القوة الضاربة الوطنية ولكن ليس بين هذين الجانبين من عجب الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة .

وكان هناك اتجاه في الولايات المتحدة ، وإلى حد ما في بريطانيا ، لوصف باتجاه الجنرال ديغول بأنه نوع من جنون العظمة ٠٠ ومن الواضح أن اعتبارات المكانة الوطنية كانت تدخل في تقديراته ، على أنه من الخطأ رفض الفكرة بسبب أنها تقوم فقط على التفاخر العنيد ، والواقع أنها كما يقول والتر ليبمان : «مسألة سياسات القوة يلعبها سادة اللعبة» وعلى حين تجلس بريطانيا مزودة بقوتها الرادعة المستقلة التي كان لها أثر كبير في التأثير على السياسة الذرية الفرنسية ، فإنها تحظى بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي يجد الجنرال ديغول صعوبة في التسامح فيه ، وفي نفس الوقت تسعى للحصول على حق الدخول في الرابطة الأوروبية ٠٠ ان أولئك الذين سيكيّفون سياسة بريطانيا الدفاعية للسنوات القليلة القادمة يضعون أمامهم هذه المشكلة على أنها أول مشاكلهم صلاحية للترويض وأقلها (٤٨) .

وبوصولنا إلى هذه النقطة يحسن أن ننهي بحثنا الآلى لهذا الاطار الذى يجب أن توضع فيه حركة الوحدة الأوروبية لفترة ما بعد الحرب ٠٠ وسنركز البحث فيما يلي هذا على الموضوع الرئيسى عن تكامل القارة الأوروبية منذ سنة ١٩٤٥ وبالأخص انشاء (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) ، التى تشتهر باسم (السوق المشتركة) .

ان بحث « أوروبا - والمفهوم منها هنا أنها تعنى القارة - يجب أن ينظر إليه من خلال الصورة التى أريد اظهارها بواسطة هذا الفصل التمهيدى . ولكن عندما نجىء إلى موضوع كيف ولماذا اتجهت حركة القارة نحو التكامل بعد سنة ١٩٤٥ يكون المرجع (الاطلنطى) غير نافع حقاً ٠٠٠ لان الاندفاع انبعث من نفس قلب القارة القديمة ، قبل أن ينتشر خارجها ٠٠

(٤٨) مقال للتايمس بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٦٢ (بقلم مراسلها لشئون الدفاع) نشر في نفس الوقت الذى جرت فيه مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية لسياسة الحكومة فى انشاء قوة ذرية غساربة ٠٠ والجدير بالذكر انه فى تلك المناسبة ان بعض النقاد الصفيين الديجوليين من اليساريين اتهموا انفسهم فى مجادلات بشأن معارضة (او قبول) مغامرة تنطوى على الوعد بجعل فرنسا من الناحية العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة ٠٠ اما اصدقاءهم المعارضون فى بريطانيا فكانوا يرون ان المسألة كلها ليست الا مظهر آخر لجنون العظمة الديجولية ٠٠ وهكذا تجنبوا المسألة بطايفها الخاصة بالتزاع حول دور أوروبا فى المستقبل .

ولذلك فانا نضطر عند هذه النقطة الى أن ننهج مظهرها مختلفا واضيق نوعا ما ، قبل أن نرجع مرة أخرى الى ذلك « البحر المكشوف » الذى يربط أوروبا بأمريكا ٠٠ ولا شئ يمكن أن يفيد ذكره حول تكييف رابطة الاطلنطى فى المستقبل ، تؤيده الآراء الواقعية. الا اذا عملنا أولا على إيضاح ماذا تشبه أوروبا الجديدة فعلا فى عصرها المتفوق على الوطنية ، وأين تكمن جذور أهميتها المستديمة ٠٠ ان هذه الجذور تاريخية ، من ناحية أنه يمكن اعطاؤها أهمية محددة ٠٠ ان لها علاقة بتلك الظاهرة الطبيعية الفريدة ، الدولة الوطنية - نموها ، وذروة كوارثها فى حربين عالميتين والتحول الذى تقوم به حاليا ٠٠ ان التكامل الاوروبى يعتبر نسبيا أمرا تافها اذا اقتصر على الشئون الاقتصادية ، ولم يشمل مسألة السيادة السياسية كما كانت مفهومة الى الآن فى مكان ميلاد الوطنية ٠٠ فلقد كان المفهوم بين الاوروبيين من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩٤٥ أن السياسات كانت تدور حول المنازعات والاطماع الوطنية المتضاربة . ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخلى هذا المفهوم مكانه لمفهوم جديد ، هو أن أوروبا فى عصرنا هذا يجب أن تطور مبادئ (ما فوق الوطنية) - ان التوتر بين الولاء للقديم أو الجديد ليكمن تحت سطح الاحداث ، ويعطيها الدافع الذى يرفع الدراما السياسية فوق مستوى النزاع المصلحي البحت .

نحو التكامل الأوروبي : ١٩٤٥ - ١٩٦٠ من مارشال إلى مسينا

قامت الحركة نحو زيادة التكامل السياسى والاقتصادى فى أوروبا الغربية على أساس من الصورة الخلفية التى رسمناها باختصار فى الفصل السابق .٠٠ ان لها أيضا تاريخ خاص ، ينبغى تلخيصه قبل أن ندخل فى موضوع موارد أوروبا الحالية والتوقعات المستقبلية .

إذا تركنا جانبا مشاريع وقت الحرب للحكومات الأوروبية المنفية فى لندن ، وأنشاء هيئة الأمم المتحدة (التى لا تدخل فى موضوعنا) يمكن أن نبدا القصة بتكوين المجلس الأوروبي فى ستراسبورج ، الذى سبقته الإشارة إليه .٠٠ وقد اقترن ذلك ، فى الجانب الاقتصادى ، بحركات نحو التكامل الاقتصادى انبعثت من القارة نفسها التى مزقتها الحرب ، ولو أن نجاحها أصبح ميسورا بسبب الثقل الهائل الذى قامت به الولايات المتحدة للدفاع للامام .٠٠ وكان مشروع الجنرال مارشال المشهور للمعونة فى يونية سنة ١٩٤٧ واستجابة الحكومة البريطانية الفورية بكيفية غير عادية ، هو الذى دفع بالكرة التى واصلت دورانها نحو المرمى ، وهو جعل أوروبا الغربية تكفى نفسها بنفسها وبذلك تكون مستقلة عن أى معونة أمريكية أخرى .٠٠ والست عشر دولة التى وقعت حكوماتها يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ (اتفاقية التعاون الاقتصادى الأوروبي) المعروفة باسم (مشروع مارشال) كانت كلها ممثلة إما فى (الناتو) أو فى (ستراسبورج) حيث كان مسموحا بالحضور أيضا لدول محايدة مثل النمسا أو سويسرا التى كانت ممنوعة أما بمعاهدة أو بمقتضى القانون الوطنى من الاشتراك فى أحلاف عسكرية .٠٠ وتبدو الصورة الناتجة معقدة ولا سيما إذا أخذ فى الحسبان الانقسام الذى تلى ذلك بين الدول الأوروبية « الستة » والدول الأوروبية « السبعة » ، ولكن النقطة البارزة أنه بطريقة أو بأخرى فإن كل دولة فى أوروبا الغربية بما فيها اسبانيا ، التى كانت قد قوطعت دبلوماسيا من جانب بعض الدول الأخرى ، قد صار ادخالها .٠٠ ويمكن

أن يتبين هذا من قائمة الاعضاء للمنظمات الستة الرئيسية : من (الناتو)
التي كان يضم طبيعيا الحال الولايات المتحدة وكندا - الى منظمة التعاون
الاقتصادي الاوروبي (معونة مشروع مارشال) والمجلس الاوروبي ، الى
الهيئات الاقتصادية المتنافسة الخاصة بالدول « الستة » والدول « السبعة »
التي ظهرت الى حيز الوجود بالتوقيع على (اتفاقية الرابطة الاوروبية
للفحم والصلب) في سنة ١٩٥٢ واتفاقية روما في سنة ١٩٥٧ . وبذلك
تكون قد اوردنا بياننا المختصر لحركات التكامل المذكورة لتقديم عرض
تصويري للحالة السياسية - الاقتصادية الناجمة . . ويجدر بالذكر أن
اتفاقية ابريل سنة ١٩٤٨ للتعاون الاقتصادي الاوروبي قد سبقت مؤتمر
لاهاي « للحركة الاوروبية » بمدة شهر واحد فقط ، وظهر (الناتو) الى حيز
الوجود في نفس الوقت تقريبا ، بينما ظهرت الهيئات الاقتصادية الاوروبية
في حقبة الخمسينيات . . ولا أهمية هنا للخلافات بالنسبة للترتيب
الزمني .

يتضح مما تقدم أن هذه المنظمات قد وضعت لتشمل الدول الاوروبية
التي لا تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي ، بما في ذلك الحالات المشكوك
فيها مثل تركيا (نصفها فقط في أوروبا ولو أنها كانت ممثلة في
سنترال اسبوروچ) ويوغسلافيا (اوروبية ولكنها شيوعية) واسبانيا
(فاشستية ولذلك قوطعت من مؤتمر ستراسبورج البرلماني) واخيرا قد
صار ادخالها جميعا بطريقة او بأخرى ، وقدمت الولايات المتحدة وكندا
تأبيدهما بقدر كبير الى (الناتو) والى (التعاون الاقتصادي الاوروبي) . .
على أن هذه الجداول التنظيمية تكشف القليل عن الحياة التي تنشط مثل
هذه الهيئات . . وعلى أي حال ، كان من المفهوم أن حركة ما بعد الحرب
بحذافيرها ستحل نفسها وتتحول الى هذيان معقد من البيروقراطيات
المتنافسة . . وقد حدث هذا في (الناتو) الى حد ما بحيث بعث على التندر
بالقول بأنه اذا أقدم الروس يوم ما على التحرك فسيكون عليهم أن يشقوا
طريقهم عبر غابة من اللجان ، والارجح أنهم سيهقون أنفسهم في
السير . . وربما كان هناك ما هو أشد خطرا وهو أن حركة خلق أوروبا
المتحدة قد تفرقت في « شوربة الف باء » البيروقراطية . . ومن فضل
المشرفين عليها أن هذا لم يحدث ، بالرغم من عدة مظاهر خيبة الامل
الشديدة التي صادفتها في طريقها . . وكان أسوأها فشل (رابطة الدفاع
الاوروبي) التي رفضها البرلمان الفرنسي في أغسطس ١٩٥٤ ، بعد سنتين
من التوقيع على اتفاقية تكفل المساهمة الألمانية في الدفاع الاوروبي ،
بواسطة الحكومات المختصة . . ومن التناقض الظاهر أنه بعد هذا الفشل

(العلامة x تدل على العضوية)

الدولة	الناتو (Nato)	الرابطة الاقتصادية الأوروبية (OEEC) (١)	المجلس الأوروبي (ب)	البنات الاقتصادية الأوروبية	منظمة التجارة الحرة (EFTA)	السكان (بالمليون)
التمسا . .		x	x		x	٧, -
بلجيكا . .	x	x	x	x		٩, ١
الدانمرك . .	x	x	x		x	٤, ٦
فنلندا . . .					مشتركة	٤, -
فرنسا . . .	x	x	x	x		٤٥, ٤
ألمانيا . . .	x	x	x	x		٥٢, ١
اليونان . .	x	x	x	x		٨, ٨
أيسلانده . .	x	x	x			٢, -
أيرلندا . .	x	x	x			٢, ٨
إيطاليا . .	x	x	x	x		٤٩, ٢
لكسمبرج . .	x	x	x	x		٢, -
هولندا . .	x	x	x	x		١١, ٤
النرويج . .	x	x	x		x	٣, ٦
البرتغال . .		x			x	٩, ١
أسبانيا . .		x				٣٠, ٠
السويد . .		x	x		x	٧, ٥
سويسره . .		x	x		x	٥, ٣
تركيا . . .	x	x	x			٢٧, ٣
المملكة المتحدة .	x	x	x		x	٥٢, ٣

المصدر - كيتزنجر Kitzner نفس المرجع ص ٨

(أ) في ١٩٦١ تحولت الرابطة الاقتصادية الأوروبية OEEC الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD معضمام أمريكا وكندا كأعضاء - وليوغوسلافيا مراقب للمنظمة .

(ب) انضمت قبرص للمجلس الأوروبي في سنة ١٩٦١ .

(ج) توقع على مشروع الاتفاق لاشتراك اليونان في الرابطة الاقتصادية الأوروبية في سنة ١٩٦١ .

اتفق شركاء ألمانيا على السماح لها بأن يكون لها جيش وطني ، وأن تصبح عضوا في (الناتو) ، وهي نفس الأشياء التي جاهدت رابطة الدفاع الأوروبي لتجنب وقوعها حرصا على المشاعر الفرنسية (٤٩) .

ولكن قبل أن تصل الأمور إلى ذروتها في المجال العسكري ، وتترتب عليها هزيمة وقتية لهدف التوفيق الفرنسي الألماني ، أيدت الحكومتان المختصتان بصفة رئيسية تصميمهما . في مجال آخر ٥٠ وفي يوم ٩ من مايو ١٩٥٠ اقترح وزير الخارجية الفرنسي ماسيو روبرت شومان Robert Schuman ادماج صناعات الفحم والصلب الفرنسية والألمانية ، ودعا دولا أوروبية أخرى للانضمام ، وقد قبلت أربع منها الدعوة وهي - إيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج - وفي يوم ٢٥ من يولية ١٩٥٢ أصبحت الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الرابطة الأوروبية للفحم والصلب سارية المفعول ، وعندما دعت بريطانيا للاشتراك في المفاوضات رفضت ، وعبر مستر هارولد ماكملان ، وكان وقتها لا يزال في المعارضة ، عن شعور شاركته فيه حكومة العمال وأنصارها عندما قال أثناء المناقشة « أن أمرا واحدا محققا واننا قد نواجهه ٥٠ أن شعبنا لن يسلم إلى أي سلطنة فوق الوطنية الحق في أن يفلق مناجمنا أو مصانعنا للصلب » (٥٠) . وهكذا ظهرت الرابطة الاقتصادية « للسته » في حيز الوجود ، أن لم تكن ضد المقاومة البريطانية ، فعلى الأقل في ظروف كانت تؤكد ابتعاد بريطانيا عن القارة ٥٠ فكان لب الرابطة فرنسيا ألمانيا وقد ظل كذلك (٥١) .

ومشروع شومان Schuman (وهو في الواقع من بنات أفكار ماسيو جان مونييه Jean Monnet الذي كان وقتها رئيسا للجنة التخطيط التي

(٤٩) كيتزنجير Kitzinger نفس المرجع ص ١٣ - للعلاقة بين رابطة الدفاع الأوروبي والمجلس الأوروبي انظر روبرتسون ص ٩٩ - لم تكن بريطانيا عضوا في رابطة الدفاع ، ولكنها وقعت على المعاهدات التالية التي ألغمت اتحاد أوروبا الغربية لاشتراك المملكة المتحدة مع « الستة » (بما فيها ألمانيا الغربية) للأغراض العسكرية .

(٥٠) كيتزنجير ص ١٠٠ .

(٥١) شيرلي ويلمز Shirley Williams - (السوق المشتركة وسوابقها) (مجموعة فائيان للأبحاث) العدد ٢٠١ - أكتوبر ١٩٥٨ ص ٨ - وجون بيندر John Pinder بريطانيا والسوق المشتركة (لندن ١٩٦١) .

أنشئت في سنة ١٩٤٦ لتنسيق إعادة انشاء الاقتصاد الفرنسي) قد أدى مهتمين : فقد سد الثغرة التاريخية بين فرنسا وألمانيا ، واحتفظ بالكرة مندفة في اتجاه رابطة اقتصادية أوروبية أكثر اتساعا في أواخر السنوات الخمسينيات . . . وكان واضعوه الاساسيون هم المراقبون الفعليون للسياسة الخارجية في إيطاليا وفرنسا وإيطاليا - أديناور وشومان ودي جاسبري - وكانوا جميعا بالمصادفة زعماء أحزابهم الديمقراطية المسيحية . . . وكان رابعهم المسيو بول هنري سباك البلجيكي ، الذي أدخل الاشتراكيين في الصف من أجل جعل الرقابة فوق الوطنية على الصناعة هي الوسيلة للتغلب على الخصومات الوطنية التقليدية في أوروبا ، التي لم يعد لها معنى الآن . . . وهكذا كانت الحركة من بادئ الامر تلقى التأييد الاشتراكي القوي ولو أن الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان احتاجوا لبعض الوقت لكي يتحرروا من مشورة البريطانيين ومن الوطنية الضيقة لزعيمهم كورت شوماشر Kurt Schumacher . . . على أنه من العبث الادعاء أنه حتى هذا التضامن الاشتراكي المسيحي القوي قد استطاع أن يتغلب على العقبات الكامنة في طريق التكامل ، لو لم تكن الإصلاح الوطنية قد تحولت بكيفية ملائمة ، ولو لم تقدم الولايات المتحدة معاونتها الحسنة . . . والواقع أن مشروع شومان قد فعل المحال بتمكينه ألمانيا الغربية من الدخول في رابطة أوروبية صغيرة كانت فرنسا تتولى فيها مكان الزعامة السياسية . . . وبإقامة اتحاد لصناعات الفحم والصلب على أسس مفيدة للفرنسيين ، ووضعها تحت سلطة عليا مشتركة ، يكون المشروع قد أخضع مشروع إعادة بعث ألمانيا صناعيا وسياسيا الى مفاوضات حرة طليقة . وكان هذا مقبولا لدى كل من الجانبين واستغنى به عن رقابات نظام الاحتلال . . . ولذلك فانه كان خطوة هامة نحو ذلك التصالح الألماني الفرنسي الذي على محوره دار كل التاريخ التالي لحركة الوحدة الأوروبية . . . وقد أعطى البريطانيون ، بإبعاد أنفسهم ، للمسألة الأخيرة دون قصد ، وأخيرا بعد أن أصبح الألمان والفرنسيون أمام بعضهما وجها لوجه ، قرروا أن يستخلصوا أفضل ما يمكن وأن يصبحوا أوروبيين .

لقد تطلعت مقدمة الاتفاقية الفحم والصلب التي وقعت عليها الدول « الستة » في سنة ١٩٥١ الى رابطة اقتصادية أوروبية تامة : « تقديرنا للحقيقة بأن أوروبا يمكن أن تبنى فقط بواسطة الاعمال القوية التي تخلق تضامنا فعليا ، وبإقامة أسس مشتركة للتطور الاقتصادي » . . . وكان هذا أكثر من مجرد فصاحة كلامية . . . وانما كان تعبيرا عما يجول فعلا في أذهان موقمي الاتفاقية . . . على أنه لغاية الآن كان مجرد تعبير عن هدف .

فإن الكسب المباشر قد تضمنته تلك البنود التي اقترحت إلغاء القيود على تحركات الفحم والصلب بين الدول الأعضاء الستة ٠٠ كما اتخذت خطوات لازالة أنواع التفرقة التجارية وإقامة نظام موحد للنقل ٠ وأوضحت المعاهدة أيضا أنه بعد فترة انتقال مدتها خمس سنوات تنتهى في فبراير سنة ١٩٥٨ تفرض تعريف خارجي مشتركة على واردات الفحم والصلب ، وقد أشار هذا النص والتحديد الزمني مبكرا الى اتفاقية روما لسنة ١٩٥٧ التي أقامت الرابطة الاقتصادية الأوروبية التامة ٠٠ ومن الناحية التنفيذية ، فإن (السلطة العليا) للأعضاء التسعة (ثمانية منهم معينون بواسطة الحكومات الستة) ، قد خولت سلطات أدت الى وصفها بأنها هيئة فوق الوطنية ، ومن هذه السلطات حق مراقبة الاسعار ، وتوصيل الاستثمارات ، وعقد القروض والاعتمادات ، وتخصيص حصص الصلب والفحم أثناء فترات النقص ، وتحديد الانتاج اذا كان هناك فائض ٠٠ ولما كانت هذه (الهيئة) تمول ادارتها الخاصة بواسطة ضريبة على كل طن من الفحم والصلب ينتج في الرابطة ، فهي تعتبر مستقلة عن الحكومات وبالتالي ذات سيادة حقا ٠٠ وفي نفس الوقت كانت مضطرة لان تتعاون مع مجلس وزراء مكون من ممثلين للحكومات الأعضاء ، وتصدر القرارات في المجلس بأغلبية الاصوات ، على خلاف الاجراء في الرابطة الاقتصادية الأوروبية الذي ينص على اجماع الآراء ، وبذلك أعطي لكل مشترك حق التصويت ٠٠ وهذا التخل عن قاعدة الاجماع كان أحد الاسباب الذي جعل البريطانيين يشعرون في هذه المرحلة أنهم غير قادرين على الاشتراك في الرابطة ٠٠ فلم يكن الانجليز على استعداد للتمشي مع السمو على عقيدة الوطنية Supranationalism وبالتالي بالتخلي عن السيادة الوطنية (٥٢) ٠

وهكذا نشأت الحركة نحو التكامل الأوروبي على جبهة أكثر اتساعا من جبهة رابطة الفحم والصلب ٠٠ وقد كانت الرابطة في الواقع ، ان لم يكن في الشكل ، نواة سلطة سياسية مستقبلية فوق الوطنية ، اذ أن

(٥٢) بالإضافة الى ذلك تكونت جمعية برلمانية كانت بطبيعة الحال تتضارب مع جمعية ستراسبورج التي انشئت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٤٩ وخاصة لأن واجباتها كانت أكثر تحديدا ٠٠ البرلمانات الوطنية تفضي النظر على الاسس الحزبية عند تعيينها المنتخبين البرلمانيين في هذه الجمعية العامة ، وبذلك لم يعين مندوب شيوعي واحد بالرغم من حجم الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا ٠٠ ولما كان الشيوعيون من ناحية البدء يعارضون التكامل الأوروبي ، فإنهم لم يعطوا المجال للشكوى من تركهم ٠

الشيئون السياسية والاقتصادية أصبحت غير قابلة للانفصال في المواضيع التي تؤثر على صناعات أوروبا الأساسية .. وقد كان هذا واضحا من أحكام المصاهدة التي أقامت (الهيئة العليا) المستقلة ذاتيا والجمعية العامة ، التي تستطيع بأغلبية ثلثي الاصوات أن ترغم (الهيئة) على الاستقالة ، بالإضافة الى مجلس وزراء ومحكمة العدل .. وكان النموذج الاصلى التأسيسي هو مجلس ستراسبورج الأوروبي ، بفارق أن مجلس ستراسبورج لم يصبح سلطة سياسية حقيقية بل ظل مجرد هيئة استشارية .. وبالمثل أيضا أنه في ستراسبورج لم يكن في استطاعة وزراء خارجية أربعة عشر دولة (بالإضافة الى ٢٠٠ مندوب من ١٥ برلمان) اتخاذ قرارات سياسية في حالة عدم التفاهم حول مستقبل أوروبا ، وفي نفس الوقت كونت الدول الستة رأبها بشأن التكامل وكانت تسير قدما في تنفيذه في محيطها الاضييق ولكنه أكثر فعالية .. ومما له دلالة أن رابطة الفحم والصلب سرعان ما تطورت الى برلمان أصيل مع تشكيلات حزبية نظامية مع اتجاه الى وضع الخطوط التوجيهية للسياسة .

« اتجهت » الجمعية ، الى المظاهر فوق الوطنية لرابطة الفحم والصلب اتجاه البطلة نحو المياه .. فمن وقت لآخر كان أعضاء « الجمعية » يلحون من أجل المزيد من الاستخدام القوى للسلطات المخولة (للهيئة العليا) ضد نقابات المنتجين ، ومن أجل سياسة الاستثمار ، وفي تجنب أعمال التفرقة .. وغالبا ما اتجه النقد بأن (الهيئة) قد خضعت لبعض المصالح الوطنية أكثر مما كانت تتغلب عليها .

وقد كان لهذا تأثيره على مسلك الاعضاء أنفسهم .. ففي السنة أو السنتين الاوليين كان معظم الاعضاء يتكلمون كالألماني أو الفرنسيين أو هولنديين .. ولكن في السنة الاخيرة أو نحوها أخذ طابع الانحياز الحزبي يتغلب على الطوائع الوطنية . وتكونت شيع حزبية كان الديمقراطيون المسيحيون أكبرها والاشتراكيون والاحرار (٥٣) ،

وبالاختصار أخذ الاتجاه يتحول نحو التكتلات القارية وقد وجد هذا الميل تعبيرا في التحالف بين المندوبين وبين (السلطة العليا) فوق الوطنية ضد المصالح الوطنية المقررة أو المكتسبة .. وكان البرلمانيون يرغبون ، وهم أبعد من أن يكونوا عقبة في طريق التكامل ، في أن تتقدم (السلطة

العليا) بسرعة أكثر ضد العوائق الوطنية . وبذلك أحرز الزحف الأوروبي طبيعة ديمقراطية مما سهل على الاشتراكيين والاتحادات العمالية، المشاركة فيما كان يبدو في بادئ الأمر لبعض المرتابين أشبه باتحاد نقابات . وفي الواقع أن إزالة الحواجز الداخلية للمتاجرة في الفحم والصلب قد تمت نهائيا في سنة ١٩٥٨ عندما تشكلت الرابطة الاقتصادية الأوروبية وفي خلال السنوات الخمس نفسها ، ارتفعت قيمة التجارة في منتجات الصلب داخل الرابطة بنسبة ١٥٧٪ وانتاج الصلب بنسبة ٦٥٪ بينما أعيت صناعة الفحم الراكدة لتجديد نفسها . وهذا النجاح الذي سهله دون شك الازدهار العالمي ، جعل من الممكن التنبؤ بالخطوة التالية ، التي كانت انشاء الرابطة الاقتصادية التي تضم المجال الاقتصادي بأكمله . وأظهر هذا التقدم التدريجي سخف الرأي القائل بأن الفيدراليين الأوروبيين قد اعتنقوا فكرة نظرية غير عملية ، وضعت بين فكي الواقع الاقتصادية . وفي الواقع كان « العمليون » Functionalists (وبالأخص البريطانيون والسكندنافيون) هم الذين كانوا في خلال تلك الفترة نظريين في استنكارهم لكل حركة كانت تهدد بالتدخل في السيادة الوطنية المطلقة . وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول الستة في مسينا Massina في يونية سنة ١٩٥٥ فانهم أحجموا عن وضع أهداف سياسية لم يكن الرأي العام قد نضج لقبولها - كما دل على ذلك انهيار الرابطة الدفاعية . وجاء في بلاغهم « أن المرحلة التالية في بناء الوحدة الأوروبية يجب أن تكمن في الميدان الاقتصادي ، وهكذا عادوا الى الاتجاه الذي تمثل في المعاهدة الناجحة التي أقامت (هيئة الفحم والصلب) » .

معاهدة روما :

برهنت مسينا على أنها ليست الا محطة في الطريق الذي أدى الى معاهدة روما في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ التي أقامت الرابطة الاقتصادية الأوروبية (E. E. C) المعروفة باسم « السوق المشتركة » . ويمكن أن نتجاهل هنا حركات التدخل الحكومي بما فيه من محاولات استعراضية للمراكز ، ولكن توجد نقطتان جديرتين بالذكر . الأولى أن مؤتمر مسينا قد أنشأ لجنة برئاسة مسيو سباك (Spaak) وزير خارجية بلجيكا وقتئذ ، اجتمعت في بروكسل مدة تسعة شهور لكي تدرس ، بين مواضيع أخرى ، إقامة اتحاد للموارد الطاقة الذرية في أوروبا ، وكانت نتيجة هذه الجهود (التي وردت في التقرير الذي صدر في أبريل التالي) هي التي

وضعت اسس مفاوضات روما ٠٠ والنقطة الثانية أن معاهدة روما (٥٤) تبعا لماقوال كاتب بريطاني « قد وضعت بشيء من العجلة من أجل استغلال التكوين السياسي في ١٩٥٥ - ١٩٥٧ عندما كان مسيو موليه (Mollet) رئيسا للوزارة الفرنسية ، وقبل أن يواجه الدكتور أديناور (Adenauer) عملية الانتخاب في خريف ١٩٥٧ وبينما كانت اقتصاديات أوروبا تمارس تقدما وازدهارا (٥٥) ان هذه المناورة توضع حالة سبق الاشارة اليها الا وهي اعتماد « الفيدراليين » الاوربيين على القوة السياسية للحزب الحاكم الديمقراطية المسيحية والاشتراكية ٠٠ وفي الواقع أن الاضطراب السياسي في فرنسا في خلال السنة التالية الذي انتهى بانتهاء جزئي للحكم البرلماني وعودة الجنرال ديغول الى السلطة ، قد أظهر الحكمة في هذه الاحتياطات ٠٠ ولبضعة شهور قليلة كان يبدو غير مؤكد ما اذا كانت المعاهدة ، التي دخلت التنفيذ في أوائل سنة ١٩٥٨ ، ستحترم تماما بواسطة احدي الدول الهامة الموقعة عليها ٠٠ كان التاريخ الحرج في هذا الصدد هو أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما بدى في تنفيذ البوردة الاولى للتخفيضات الجبركية ٠٠ فقد نفذت الحكومة الفرنسية الجديدة التعهدات القانونية التي ورثتها ، ولم تثر أى صعوبات حول التخفيضات الضريبية ، ولو أنها أظهرت عدم تحبس نحو الفيدرالية ٠٠ وزالت العقبة الاولى الكبرى دون مصادفات سيئة ، ودخل ما يعرف الآن باسم السوق المشتركة الى حيز التنفيذ في نفس التاريخ الذي توقعه الموقعون على الاتفاقية ٠

ولا شك أن هذا القرار من جانب الحكم الديجولي بالسير في الطريق الذي ورثه عن الحكم السابق ، يرجع بعض الشيء الى أن معاهدة روما كانت تحتوى على بعض بنود للتخلص ، اذا قورنت (بتقرير سباك) الذي كان وثيقة فيدرالية أكثر صلابة لا مهرب منها ٠٠ وعلى عكس الاتفاقية التي

(٥٤) وحقيقة القول انه كانت هناك معاهدتان تعلقان على التوال بالسوق المشتركة وبالطاقة الذرية ٠٠ وقد وقعت كل من الاتفاقية الخاصة بانشاء الرابطة الاقتصادية ، والاخرى الخاصة بالامة الرابطة الذرية الاوروبية في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ فوق (تل كابيتولين Capitoline Hill) الشرف على روما ، مما أتاح للايطاليين بدلا عن الامبراطورية الرومانية الصغيرة الاجل التي وعوا بها في ظل الحكم الفانستى ٠

(٥٥) كيمترنجر نفس المرجع ص ١٧ - للمؤلف على تاريخ مختصر المفاوضات السوق المشتركة ورفض بريطانيا الانضمام اليها في اى مرحلة انظر بيندر Pinder نفس المرجع ص ١٥ ٠

أنشئت بمقتضاها (سلطة الحديد والفحم) كانت اتفاقية روما و بياناً عن التصميم « يتوقف على رغبة الموقعين في تنفيذ أحكامه ٠٠ والواقع ، أنهم لم يفعلوا ذلك فقط ، بل أنهم من بعض النواحي ذهبوا حتى الى أبعد من البرنامج الاصيل ، وهذا هو أكبر أمر ملحوظ اذ أن الاتفاقية في الحقيقة قد أدمجت السياسات الاقتصادية بكيفية لا تتفق مع السيادة الوطنية غير المحدودة ٠٠ ومبدئياً على الاقل كانت تتطلع الى اتحاد اقتصادي سياسي ، ولم تكن للاعمال الحلفية التي قامت بها الحكومات الفردية من اثر الا ابطاء سيرها نوعاً ما ٠٠ وتبعاً لوصف المعاهدة فان السوق المشتركة - أو اذا استعملنا الاسم الصحيح الرابطة الاقتصادية الاوروبية - ألزمت الموقعين عليها (فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والبلجيكا وهولندا ولكسمبرج) بدرجة من التكامل لم تصل الى درجة الاتحاد الاقتصادي التام ولكنها تجاوزت الاتحاد الجمركي ٠٠ وسنبحث فيما يلي بعض مقتضيات الاتفاقية ، ولكن المبدأ العام جدير بالتركيز اذ أن له أهمية واضحة بالنسبة للمؤمنين بالتخطيط الاقتصادي ٠٠ وكان هذا التركيز على التكامل في الواقع - تمييزاً له عن مجرد ازالة الحواجز التجارية - هو الذي أتاح للاشتراكيين وغيرهم من مؤيدي التخطيط أن يلعبوا مثل هذا الدور الهام في المفاوضات ، كان على الحركة الاوروبية للعمال أن تقدم تأييدها .

ويبدو هنا ما يشبه التناقض ، لان المعاهدة نادت بازالة التعريفات الوطنية وغيرها من العوائق من طريق حرية التجارة ، وكذلك الالغاء التدريجي للإعانات المالية الحكومية ، ولكن هذه القرارات كانت في حد ذاتها سياسية وكانت تتوقف على السلطات المركزية ، اذ أعطيت سلطة كافية لتجاوز المصالح المحلية ٠٠ ان الدولة ، بصورة أخرى ، قد رفعت الى اعادة تكييف الاقتصاديات الوطنية المعطلة والمقيدة بكيفية مفتعلة ، ولو أن الفرض البعيد المدى من العملية كان تقليل الرقابات البيروقراطية ٠٠ وفي الحال تجارب مظهر الحرية التجارية للمعاهدة ، لضرورة اقتصادية ضئيلة للغاية . ففي السنوات الستة بين انشاء مشروع مارشال (اتفاقية التعاون الاقتصادي الاوروبي OEEC) في سنة ١٩٤٩ وبين اجتماع وزراء الخارجية في مسينا سنة ١٩٥٥ ، زادت التجارة الداخلية الاوروبية الى اكثر من الضعف في الحجم وسُـمِـت على الحواجز النقدية والجمركية ولكن كانت فرنسا بخاصة مختلفة في التزاماتها بتحرير تجارتها ، بينما كان اتحاد (البنيلوكس) Benelux (المكون من هولندا وبلجيكا ولكسمبورج) يضغط من أجل زيادة سرعة ازالة الحواجز الجمركية ٠٠ وفي الواقع كانت حركة تحرير التجارة تتجه نحو التوقف ٠٠ وطالما كانت على

حركة تتوقف على الاتفاقية المعقودة بين الثمانى عشرة دولة الاعضاء فى التعاون الاقتصادى الاوروبى (OEEC) فلم يكن من المستطاع تحقيق أى تقدم هام ٠٠ وكان للحل المختار - أى تخفيض الضريبة الجمركية على أساس اقليمى - ميزة مزدوجة هى ملائمته للدول المنتظرة كأعضاء فى « أوروبا الصغيرة » « Little Europe » ، وانطباقه مع « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » (الجات ، GATT) التى كانت تنضم لمضيويتها كل دول التعاون الاقتصادى الاوروبى (٥٦) ولذلك كان ما حدث فى مسينا وروما هو أن الزحف السياسى نحو التكامل اختلط بالضغط الاقتصادى لازالة الحواجز من أمام تجارة أوروبا الداخلية النامية . وقد اختارت الدول الستة هذا الحل الخاص لأنه أتاح وسيلة لاعادة حركة التكامل مرة أخرى فوق القضبان دون اعطائها صبغة سياسية سافرة ٠٠ وكانت السوق المشتركة وسيلة وهدفا فى آن واحد ، تبعا للكيفية التى ينظر بها إليها ٠٠ كان البريطانيون ينظرون إليها فى ذلك الوقت كحل أو خيال ورفضوا الاشتراك فى المفاوضات الخاصة بها ٠٠ وبدلا من ذلك ، تقدموا بعد شئ من التشكك بفكرة « منطقة التجارة الحرة الاوروبية » منطقة تدور حول الاتحاد الجمركى المقترح للدول الستة .

الستة والسبعة :

يجدر بالذكر فى هذه المرحلة أن أولى المحاولات التى جرت بعد الحرب لتزويد كل أوروبا الغربية باطار قانونى مشترك قد واجهت مقاومة من جانب بريطانيا أو على الأكثر تأييدا فائرا للغاية ٠٠ ان منظمة ستراسبورج لم تصبح مألوفة اطلاقا فى بريطانيا ، وفى الحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أبدت اهتماما عند انضمامها الى المجلس الاوروبى لكى تجعله « أقل ارباكاً لها بقدر المستطاع » (٥٧) وبالمثل أخذ « اتحاد أوروبا الغربية »

(٥٦) بمقتضى المادة الرابعة عشر من الاتفاقية (الجات) يمكن تخفيض التعريفات على أساس اقليمى بشرط أن تغطى الى صفر على مدى وقت معقول ٠٠ وكانت هذه طريقة بصد الصعوبة التى نشأت عن منع (الجات) للتخفيضات الجمركية التى تنطوى على تفرقة ضد أطراف ثالثة .

(٥٧) لورد سترانج Strang « الداخل والخارج » لندن ١٩٥٦ ص ٢٩٠ ونقله من (روبرتسون) ٠ فى « المنشآت الاوروبية » لندن ونيويورك سنة ١٩٥٩ ص ١٣ وكان لورد سترانج فى ذلك الوقت وكيل الخارجية الدائم وقد عبر بجلد عن مشاعر رئيسه ستر ارنست بيغن .

العسكري الذي أنشئ في سنة ١٩٥٤ يسير متلكتنا ، وفي سنة ١٩٥٧ سحبت هوايتهل واحدة من الفرق الاربعة الموعودة ، والتي تعهد السير أنطوني ايدن بوضعها على الراين لنهاية سنة ٢٠٠٠ ١ - وفي المجال الاقتصادي رفضت بريطانيا الانضمام الى رابطة الفحم والصلب وحضور مباحثات مسينا ولذلك فقد سمح الاوروبيون بشيء من الدهشة في ديسمبر ١٩٥٦ (أي بعد قليل من حملة السويس الفاشلة) مستر سلوين لويد ، وزير الخارجية وقتئذ يقترح « التصميم العظيم » لجمعية أوروبية واحدة ، تندمج فيه منشآت ستراسبورج ومختلف الهيئات البرلمانية الاستشارية الدولية مع الجمعية العامة لرابطة الفحم والصلب ٠٠ ولما كان قد أصبح من الواضح أن الأخيرة في طريقها لأن تصبح نواة للبرلمان الاوروبي فقد بدت هذه الحركة في نظر الفيدراليين أشبه بمحاولة « لاغراق أوروبا في الاطلنطي » (٥٨) ولم يكن « للتصميم العظيم » - وهو اسم يدعو للسخرية لمشروع فاشل وضغ على وجه السرعة بقصد تعطيل حركة التكامل الاوروبي - أي أثر أكثر من أن يكون تحذيرا للدول الستة يبدى أن الحكومة البريطانية معادية لمشروعهم .

وظهر الدليل على ذلك فوراً عندما واجهت لندن نجاح مفاوضات روما بمشروع منطقة التجارة الحرة ، الذي كان من الواضح أنه ارتجل على الفور ليدرأ التهديد عن الصادرات البريطانية الذي تنطوي عليه اتفاقية روما ٠٠ ولما كانت أعضاء التعريف المنخفضة عى السوق المشتركة ٠٠ ألمانيا ودول البنيولوكس - هي أفضل عملاء بريطانيا في القارة ، فقد كان من المفهوم بأن هوايتهل ينبغي أن لا نستسيغ فكرة ضريبة خارجية خارجية أوروبية مشتركة تكون في المتوسط أعلى نوعاً ما من الضرائب التي تحصل عن البضائع البريطانية بواسطة أربعة من الدول الستة ، بينما في نفس الوقت كان يقتضي أن تزول الحواجز الداخلية بين الدول الستة ٠٠ على أن الاقتراحات البريطانية كانت تبدو أشبه بتخريب متعدد ٠٠ فقد كانت تهدف الى انشاء منطقة أوروبية شاملة للتجارة الحرة ، تشمل كلا من دول السوق المشتركة وكذلك الدول التي لم ترغب الانضمام الى الستة من أجل تنمية اتحاد اقتصادي أصيل ٠٠ وهذه المنطقة لا يكون لها تعريف خارجي مشترك ، ولكنها تسمح لكل أعضائها بأن تتبع سياسات ضريبية منفصلة بالنسبة للدول غير الأعضاء ٠٠ وبعبارة أخرى ، فهي تمكن بريطانيا بأن تحتفظ بترتيباتها الخاصة مع دول الكومنولث ٠٠ ولدرجة كبيرة لم تكن

التخفيضات الجمركية المتبادلة داخل نطاق المنطقة لتطبق على المنتجات الزراعية ٠٠ ولما كانت واردات الأغذية المغاة من الضرائب والوارد من وراء البحار هي حيز الزاوية في تجارة بريطانيا مع الكومنولث - وبالأخص في حالة كندا وأستراليا ونيوزيلاند - فإن الأمر لا يحتاج إلى تفكير عميق لإدراك أن الحكومة البريطانية كانت تحاول الحصول على جميع المزايا للتعريفات المنخفضة في القارة ، بينما تستمر في منح الأفضليات للكومنولث على حساب المزارعين الأوروبيين ، وقد سيطرت فكرة الاحتفاظ بالأفضليات المتبادلة إلى بريطانيا وشركائها في الكومنولث منذ قيام اتفاقيات أوتاوا لسنة ١٩٣٢ على عضوية بريطانيا في اتحاد ضرائب جمركية أوروبية ٠ على أنه في تلك المرحلة لم تعتبر الحكومة البريطانية ذلك سببا يجعلها تنسب أو تعدل اتفاقيات أوتاوا ٠٠ كانت الفكرة بالأحرى هي أنه إذا كان القاريون يريدون أن تستترك بريطانيا في مشروعهم (أوروبا الصغيرة) فإن عليهم أن يدفعوا ثمن السماح للمملكة المتحدة بأن تحصل على أفضل ما في العالمين كليهما ٠٠ وكان ما يرمى إليه هذا الاقتراح هو أن تستمر بريطانيا في الاحتفاظ بتكاليف الصناعة منخفضة بكيفية مفتعلة عن طريق استيراد المواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة الثمن من الكومنولث ، بينما تتمتع بحرية الدخول في أسواق القارة ٠٠ ولهذا كله كان هناك بعض التأييد للمشروع من جانب الهولنديين والألمان ، ولو أن الأولى لم تكن تحب استبعاد الزراعة ، والأخيرة كانت منشقة بين اتجاه مجتمع الأعمال الموالي لبريطانيا ، ورغبة بون في التفاهم مع الفرنسيين ٠٠ وفي النهاية اختار كل من أديناور ووزارة خارجية بون صف فرنسا وهو ما أحزن كثيرا دكتور إيرهارد ، الذي كان يعلق عليه البريطانيون عن غير بصيرة ، آمالا كبيرة ٠٠ وكان تدخل الفيدراليين في لجنة السوق المشتركة هو الذي غير الموازين ، التي كانت في ذلك الوقت قد خرجت إلى حيز الوجود ٠

ومع هذه الدرجة من التأييد الألماني الأكيد ، أنهت الحكومة الفرنسية الجديدة ، والتي كانت على أي حال أكثر تصميما من سابقتها (ولو أنها لا تعجز الفيدرالية بصفة خاصة) ، أنهت ، في ديسمبر سنة ١٩٥٨ فجأة مفاوضات منطقة التجارة الحرة ، وبذلك اضطرت شركاها في الرابطة الاقتصادية الأوروبية بأن يفعلوا بالمثل ٠٠ وترك البريطانيون لشأنهم ، وأخلت السوق الأوروبية تعمل على انقراض مشروع منطقة التجارة الحرة ٠٠ وكان رد الفعل البريطاني هو أن أنشأوا ، في أواخر سنة ١٩٦٩ ، اتحاد التجارة الحرة الأوروبي (E F T A) المكون من بريطانيا والسويد والدانمارك والنرويج والنمسا وسويسرا والبرتغال ، الذي انضمت إليه

فنلندا كعضو مشترك في سنة ١٩٦١ . وبالمقارنة مع الـ ١٧٠ مليون نسمة في السوق المشتركة فإن الـ ٩٠ مليون في منطقة التجارة الحرة يعتبرون أيضا كما له أهميته ، ولكن من وجهة النظر البريطانية ، فإنها لا تضيف الا ٣٨ مليون نسمة الى سوق المملكة المتحدة - وفي الغالب من العملاء الطيبين على أى حال - لان التعريفات الجمركية السكندناوية كانت منخفضة ولم يكن من المرجح أن يسبب الغاؤها فارقا كبيرا للصادرات البريطانية ، (التي لستم ترتفع في الواقع بأسرع مما ارتفعت في الدول الستة) . وبذلك استفاد شركاء بريطانيا من اتحاد التجارة الحرة أكثر جدا مما استفاد البريطانيون . وقد امتزج المشروع ببعضه بكيفية سريعة على أمل أن يعطى درسا للاوروبيين القاريين - وبالأخص الالمان والفرنسيين وبذلك يغريهم على تغيير موقفهم . وكان ما فعله هو مضايقة الفرنسيين بينما فشل في التأثير على الالمان (٥٩) - وقد أثاحت منطقة التجارة الحرة تخفيضات جمركية متبادلة تؤدي الى الالغاء التام في سنة ١٩٧٠ ، ولكنها فيما عدا ذلك لم تدع الى التوحيد الاقتصادي . فإذا كان قد ظن أن الستة يمكن أن يقبلوا في النهاية السبعة كشريك متفاوض واحد ، فإن الامل يكون قد خاب . وفي نفس الوقت فإن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد بدأت في التفكير بكيفية أخرى . وفي يناير ١٩٦٠ صرح مستر سلوين لويده بأنه كان من الخطأ عدم الانضمام الى المحادثات التي أدت الى قيام رابطة الفحم والصلب ، وفي يونيو من نفس العام كانت هويت هول تحاول متأخرة الدخول فيه وسافر مستر ماكميلان في أغسطس الى بون لمقابلة دكتور أديناور وبدأت الإشاعات تنتشر بأنه طلب من الالمان أن يبذلوا مساعيهم الحسنة في باريس . ولكل ذلك الامر احتاج سنة أخرى ، مع أزمة اقتصادية خطيرة حقا ، قبل أن تعلن الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٦١ عن استعدادها للشروع في مفاوضات للانضمام الى السوق المشتركة .

إن الصعوبات التي تنطوى عليها أى محاولة لادماج بريطانيا مع أوروبا الغربية القارية تشكل بالضرورة بحثا متكررا في هذه الدراسة ، والمقصود هنا فقط هو ايضاح بعض المشاكل التي نشأت نتيجة للانشقاق السابق لأوروبا الغربية الى جماعتى الستة والسبعة المتنافستين . وكان رد الفعل البريطانى الاصلى لمعاهدة روما هو اقتراح انشاء منطقة تجارة حرة صناعية

(٥٩) اظهرت الحكومة الفرنسية معارضتها برفضها السماح (لاتحاد منطقة التجارة

أخرى) بانشاء مركز رياسته في باريس إذ قال الرئيس ديغول : (ان باريس ليست لندن) .

بحيث تمكن المملكة المتحدة من الاحتفاظ بنظام امتيازات الكومنولث الذي أنشئ منذ سنة ١٩٣٢ - وعندما فشل هذا - وبالأخص لأن الفرنسيين وقفوا ضد فكرة إعفاء البضائع البريطانية من الضرائب طالما أنها تصان بكيفية غير مباشرة بواردات غذائية رخيصة - لم يعد من الممكن أن يهدفوا الى تدبير يبدأ بمقتضاء سريان تخفيضات الضرائب الجمركية للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة أيضا في سنة ١٩٥٩ ، ثم تسيران معا بعد ذلك ، وبدلا من ذلك بدأ التعاون الاقتصادي الاوروبى ، ومنطقة التجارة الحرة يظهران ككتلتين متنافستين داخل المنطقة العامة (للناطو) بفارق هام هو أن التعاون الاقتصادي الاوروبى كان عبارة عن اتحاد جمركى أصيل له أجهزة مركزية قوية بحيث تستطيع أن تفرض سياسة مشتركة ، بينما كان تكوين منطقة التجارة الحرة أكثر مرونة ولم يكن لها تعريف خارجي مشترك . وعلى هذا الوضع ، كان يعتبر نصرا بالنسبة للمدرسة « العملية » (Practical) والوظيفية Functionalist التى كانت دائما ما تلقى التأييد القوي فى بريطانيا ، حيث كان الجدل القارى والمتاجرة بالدساتير تقابل بالشك العميق من جانب اليسار السياسى كما يقابل به أيضا من اليمين (٦٠) .

على أن منطقة التجارة الحرة قد فشلت فى القيام باللعبة بمعنى أنها فشلت فى التأثير على القارين أو على الأمريكان . فقد اعتبرها الاولون مجرد عملية حجز more holding operation ، والاخرون كانوا يفضلون عليها التعاون الاقتصادي E.E.C ، على وجه التحديد ، لأنه وعد بالتعجيل فى التضامن السياسى لاوروبا الغربية وعلاوة على ذلك لم يكن لواشنطن مصلحة فى ترتيبات تجارية من شأنها أن تعطى شركاء بريطانيا وراء البحار سوقا أفضل فى أوروبا على حساب الفلاح والعامل الأمريكى . . . ولذلك لم تشجع فكرة أن يوسع الستة مبدأ المعاملة المنفصلة بحيث يشمل الكومنولث البريطانى ، وبذلك تقفل عمليا السوق الاوروبى أمام صادرات الولايات المتحدة . . . فإذا كانت الحكومة البريطانية تعمل لنوع من التفرقة تميز به الكومنولث فقد كان من المحقق أن يثير هذا الاستياء الأمريكى . . . وقد اتضح كل هذا فى خلال مدة تزيد قليلا عن عام فيما بين يولية ١٩٦٠ (عندما بدأت منطقة التجارة الحرة تخفيضاتها

(٦٠) للرجوع الى بيان واضح عن هذا الموضوع انظر وليم بيكلز William Pickles

« نيس مع أوروبا » - الحالة السياسية للبقاء فى خارجها - (نشرة مكتب لايان العولية) لندن - أبريل ١٩٦٢ .

الجرمكية) وبين الصيف التالي ، عندما أعلن مستر ماكميلان فجأة استعداد بريطانيا للتفاوض للدخول في الرابطة الاقتصادية الأوروبية (٦١) أن نقطة التحول الفعلية قد جاءت مبكرة قليلا في يناير ١٩٦٠ عندما قرر مؤتمر اقتصادي اطلنطي مكون من دول (الناتو) استبدال منظمة الرابطة الاقتصادية الأوروبية O E E C بتشكيل جديد هو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O E C D . . . وقد ضمت هذه الاخيرة الولايات المتحدة وكندا . . . وكانت أهمية هذه الحركة أنها مكنت اللجنة الأوروبية في بروكسل - التي يسيطر عليها الآن الفيدراليون برئاسة البروفسور هيلستين Hallstein وزملاؤه الفرنسيون الاكفاء للغاية - من وضع أيديها بأيدى أمريكا الشمالية ، وبذلك تجاهلوا كل مشروع منطقة التجارة الحرة ، وانزال بريطانيا الى مجرد دولة أوروبية أخرى . . . وكان هذا الوضع بالتحديد هو الذي أغضب البريطانيين خصوص الفيدرالية الأوروبية : الذين تضاعف استياؤهم عندما غيرت هويتها خطتها في تخاذل واحجام (٦٢) عندما شاهدت علامة الخطر في النهاية .

ولا يدخل تاريخ المفاوضات البريطانية التالية مع الدول الستة ضمن نطاق هذه الدراسة . . . على أنه من المفيد أن نلقي نظرة فاحصة على ما كان يعتبر دائما حافز بريطانيا الاساسي في هذه الامور ، الا وهو الرغبة في أن تربط معا كلا من أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية (٦٣) . . . وقد اتخذ هذا غالبا شكل الادعاء بأن منشآت بريطانيا السياسية لا يمكن ادماجها

(٦١) هانساد *Hansard* - مجلس العموم ٢ أغسطس سنة ١٩٦١ أنظر أيضا بيان ادوارد هيث المفاوض الرئيسي مع دول السوق المشتركة في بروكسل بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٦١ .

(٦٢) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٠٣ - وللتشئون الاقتصادية التي ينطوي عليها هذا الاتجاه انظر التقرير الهام للبروفسور جيمس ميد *James Mead* (الملكة المتحدة والكومنولث والسوق المشتركة) .

(٦٣) انظر ماكاي *MacKay* « نحو ولايات متحدة أوروبية » لندن ١٩٦١ ص ١١٧ - والمؤلف أحد أعضاء المجال البرلمانيين القلائل من ذوي النفوذ الذي كان يؤيد القضية الأوروبية - ومات بعد وقت قصير من نشر كتابه .

منشئاته القارة (١٤) • وبالتبادل ، أمكن مواجهة الاحتجاج بأن الكومنولث البريطانى المتعدد الاجناس بسده الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (وبين الشعوب البيضاء والشعوب الملونة) كان يفضل بدرجة كبيرة على التجمع الاوروبى « الضيق » : ولو أنه لم يوضح كيف يمكن أن تعتبر أوروبا ، الوثيقة الارتباط بمتلكاتها السابقة البريطانية والفرنسية ، « ضيقة » ، والواقع أن العقبة الحقيقية هى أن كلا من اليسار واليمين قد ازداد اعتيادهم على وضع كانت تقف فيه بريطانيا فى مركز عالم الكومنولث ، الذى يربط أوتارها مع دلهى بواسطة طرق اتصال تسيطر عليها لندن كلية • • وكان هذا بمثابة الحافز الرئيسى داخل هذا النظام العالمى (المرادف فى الحقيقة لمنطقة الاسترلىنى ، باستثناء كندا) ، أن بريطانيا كانت ولا تزال تلعب دورا مستقلا عن كلا من أوروبا ومن الولايات المتحدة ، وكان اكتشاف أن الأمريكين يزداد سعيهم نحو المشاركة ليس مع « أوروبا زائدا بريطانيا » وانما مع أوروبا بما فيها بريطانيا ، هو الذى غير الصورة تغييرا جذريا •

وكان هذا الاكتشاف فى الواقع لم يكن ملائما لحزب المحافظين الذى كان يعتبر تقليديا حزب الامبراطورية بأكثر مما لحصومهم العمال • ولكن فى ذلك الحين حدث أن كان المحافظون فى الحكم وكان عليهم أن يعالجوا الموقف ، بينما استطاعت (المعارضة) أن تكون ناقدة • • وهكذا شملت خيبة الامل بشأن منطقة التجارة الحرة ، ولو بكيفية غير مباشرة ، موقف كل من الحزبين السياسيين الكبيرين الذى كان السبب الرئيسى فى كيف أن السياسيين البريطانيين أصبحوا أكثر انزعاجا فى سنة ١٩٦٢/١٩٦١ بعد حالات الحيرة والارتباك التى عانوها فى السنوات السابقة • فإذا كانت قد حدثت فى سنة ١٩٦٢ اضطرابات تمردية فى صفوف المحافظين ، بينما يمكن أن يقال بكيفية معقولة أن « المعارضة » فى صفوف العمال كان لديها فرصة اكتساح البلاد على أساس مضاد للأوروبية وموالى للكومنولث ، هذه الاهتزازات التى بدت على السطح السياسى قد ترجمت - إلى عبارات سياسية - ذلك الاستياء المبهم من جانب الجمهور عما كان يبدو بمثابة تخلى شامل

عن كل من السيادة الوطنية ، وروابط الكومنولث من أجل « أوروبا » (٦٥) ولكن بالرغم من أن هذه المشاعر تصل الى أعماق أبعد غورا من أى حجج عقلية أخرى كان من المحقق أن يوضع القرار النهائي على مستوى مختلف . . ولكن العوامل الاستراتيجية والاقتصادية ، كما ينظر إليها من وجهة نظر هوايت هول (حيث يقتضى مراعاة التوازن العالمى للقوى) كان من شأنها أن تقلب الوضع ، بغض النظر عن حقيقة حالة الشعور العام . . فإذا كان هذا قد تطلب التخلي الاختيارى عن السيادة فى الامور المتعلقة للطريقة الجديدة فوق الوطنية فى معالجة الشئون الاقتصادية الأوروبية ، فإن القرار البرلماني - كيفما كان فى النهاية - يقتضى أن يتقرر بواسطة اعتبارات غير قانونية .

منشآت الرابطة الاقتصادية الأوروبية (٦٦) :

لما كان الغرض من اتفاقية روما هو انشاء سوق مشتركة أو اتحاد جمركى بين الدول الموقعة عليها ، فقد اهتمت الوثائق القانونية التى تحدد الاطار الانشائي للرابطة بدرجة كبيرة بالمواد التى تغطى كل نواحي السياسة الاقتصادية . . على أن هذا يجب أن لا يؤدي بنا إلى معاملة « التكوين العالى » السياسى للرابطة على أنه مجرد وسيلة نحو هدف اقتصادى . . ولكن من الاصح القول أنه كان يخطر فى عقول الموقعين على

(٦٥) فى هذه المرحلة كان الاحرار لفظ هم الملتزمون كلية بالدخول فى التصاوغ الاقتصادى الاوروبى باى ثمن فى الغالب (وبالتفعل عن القوة الدرية الرادعة البريطانية باعتبارها عديمة الجدوى وباهظة التكاليف) . ولمسكت الحكومة فى الواقع بموقفها بالرغم من عدم الموافقة الاجماعية تقريبا التى ظهرت فى مؤتمر سياسة الكومنولث فى سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن معارضة العمال ضد « الانفجار فى أوروبا » كانت تزداد صلابه - وكانت هناك شكوك حول موقف اليمين فى حزب المحافظين .

(٦٦) بالنسبة لهذا القسم والذى يليه انظر بصفة خاصة (روبرتسون) « المنشآت الاوروبية » ص ١٤٨ - اميل بنوا *Emile Benoit* (أوروبا الستة والسبعة) نيويورك ١٩٦١ ص ٩ - جان فرانسوا دانيو *Jean François Daniau* (السوق المشتركة) لندن ونيويورك ١٩٦١ ص ٥١ بول سترلين - (التكامل الاقتصادى) - (المظاهر والشاكل) ١٩٦١ .

اتفاقية السوق المشتركة باعتباره الاساس المادى للاتحاد السياسى لاوروبا الغربية فى المستقبل سواء مع بريطانيا أو بدونها ٠٠ وللهيئات الحاكمة للسوق المشتركة التى تعرف رسميا باسم « منشآت الرابطة » صيغة سياسية من ناحية أنها قد حلت محل بعض الوظائف التى كانت تمارسها تقليديا الحكومات والبرلمانات الوطنية .

ويوجد أربعة من مثل هذه المنشآت وهى : « الجمعية » Assembly (وتعرف الآن بالبرلمان الاوروبى) (٦٧) - ومجلس الوزراء الذى تمثل فيه الحكومات الاعضاء بكيفية مباشرة - محكمة العدل ولها سلطات تفسير المعاهدة وتسوية المنازعات بشأن بنودها ، ثم اللجنة Commission (التى هى الجهاز التنفيذى الحقيقى) ٠٠ وبالإضافة الى ذلك توجد هيئتان استشاريتان اللجنة المالية Monetary Committee واللجنة الاجتماعية الاقتصادية ٠٠ ثم هيئتان خارجيتان متناسقتان مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ذاتها ، وهما : رابطة الفحم والصلب الاوروبية E.C.S.C ورابطة الطاقة الذرية الاوروبية EURATOM ٠٠ وفى المدة الاخيرة أصبح للرابطة الاقتصادية الاوروبية E.E.C الرقابة على الموارد المالية لبنك استثمار اوروبى ، وصندوق اجتماعى اوروبى (أساسيا لزيادة التدريب الصناعى وتعويضات العمل) ، وصندوق تنمية ما وراء البحار ، ولهذا الاخير أهمية خاصة بالنسبة للأراضى المستعمرة السابقة والتى تشترك الآن بكيفية غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وتقابل « الجمعية » (التى أوضحت واجباتها فى المواد من ١٣٧ الى ١٤٤ من معاهدة روما) تقابل بصفة عامة الجمعية المشتركة ، التى انتهت الآن ، لرابطة الفحم والصلب ، فيما عدا أن عدد أعضائها يبلغ الضعف غالبا ، وأن الدول الكبرى أكثر تمثيلا فيها ٠٠ وقبيل قرار بريطانيا الانضمام اليها كانت تتكون من ١٤٢ عضوا موزعة بالتساوى فى الغالب على أربع كتل تصويتية : فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا لكل منها ٣٦ مندوبا ، ومجموعة (البنيلوكس) لها ٣٤ مندوبا (١٤ لكل من بلجيكا وهولندا و ٦ للوكسمبرج) ٠٠ وهى بتكوينها الحالى من مندوبين تعيينهم البرلمانات الوطنية من بين أعضائها ، فإنها لا تعكس بالضبط التكوينات الحزبية فى الداخل نظرا لاستبعاد الشيوعيين ٠٠ ومن ناحية أخرى فقد استمرت على

(٦٧) فيما عدا فى النص الفرنسى الرسمى حيث تعرف باسم (الجمعية البرلمانية

الاوروبية) .

عادة رائديها السابقة من تكوين تكتلات تسمو فوق الوطنية من الديمقراطيين المسيحيين ، والاشتراكيين ، والاحرار يجلسون ويقترعون معا بغض النظر عن أصولهم الوطنية . واتجهت منذ قيامها في سنة ١٩٦٠ نحو التطور في اتجاه تشريعي حقيقي وازاحت باضطراد الهيئة التنفيذية ، أو بالحري الهيئتين ، اللتين أنشئتا بواسطة الاتفاقية . . وأصبحت « اللجنة » فقط هي المسئولة مباشرة أمام « الجمعية » . . أما مجلس الوزراء فغير مسئول أمامها . . وعلى أن هذا الوضع للامور عرضة للتغيير ، كما يبدو ذلك محتملا ، عندما يخلف الجمعية الحالية برلمان أوروبي حقيقي ينتخب مباشرة بواسطة الاقتراع العام (٦٨) .

ولما كانت (الجمعية البرلمانية الأوروبية) - مثل الجمعية العمومية لرابطة الفحم والصلب من قبلها - تجتمع في ستراسبورج وتعمل بمثابة هيئة تشريعية ، كان لا بد أن تجتذب قدرا كبيرا من أهمية (الجمعية التشريعية للمجلس الأوروبي) المشار إليها آنفا . . وفي المدى الطويل يبدو من المحتمل أن برلمانا أوروبا حقيقيا - أي هيئة مكونة من أعضاء منتخبين ومخولة بسلطات تشريعية حقيقية - ستستبدل نفسها بدلا من « الجمعيات » الحالية ، التي ستبدو عندئذ كهيئات سابقة أو طلائعية بالنسبة لها . . إن المشكلة تكمن في العلاقة المستقبلية لقلب أوروبا الغربية - « أوروبا الصغيرة » كما يسميها ناقدوها - مع الظل الأوسع مجالا لدول (الناتو) الممتلئة في ستراسبورج . . ومن المفهوم أن المجلس الأوروبي الأصلي يمكن أن يصبح بمثابة الطليعة لبرلمان رابطة الأطلسي ، يمثل أمريكا الشمالية وكذلك أوروبا الغربية والجنوبية ودول البحر المتوسط مثل تركيا . . وحتى مع هذا ، يبدو من غير المحتمل أن يتخلل الأوروبيون الغربيون عن وحدتهم الجديدة ومنشأاتهم المشتركة . . أما السرعة والمدى الذي تتغير بهما الرابطة الاقتصادية الى رابطة سياسية

(٦٨) انطلقت أول حركة سافرة في هذا الاتجاه يوم ١٧ من مايو ١٩٦٠ عندما أصدرت « الجمعية » قرارا يوصي بأن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة . . وقد أكدت هذا القرار بعد ذلك « لجنة العمل من أجل الولايات المتحدة الأوروبية » وهي الحركة الحلقية لكل حركة التكامل . . ومما له أهميته ، هنا كما في أي موضع آخر ، أن القوى الفيدرالية والديمقراطية كانت تسير معا جنباً إلى جنب . . وكما ذكرت لسان حال (شاتام هاوس) (العالم اليوم The world today) في مقال افتتاحي (مايو ١٩٦٢) أن « اللجنة » و « البرلمان » تتجهان الى اعتبار نفسيهما كعلاء في طريق تنمية التكامل الأوروبي ضد ما يبدو أحيانا من تغافل « مجلس الوزراء » .

نفسالة أخرى ، حتى الوقت الحاضر يقتضى التأكيد بأن السيادة الوطنية في الامور المتعلقة بالشئون الخارجية أو الدفاع لا تتأثر بمعاهدة روما : فان السلطات التى تسبفها على الرابطة سلطات اقتصادية بحتة ، وأى حركة أخرى الى الامام نحو الفيدرالية الاصلية ستتقتضى معاهدة جديدة .. فلا « مجلس الوزراء » الذى يتخذ قراراته عادة بالاجماع أو بأغلبية الاصوات (٦٩) ولا محكمة العدل (سنبة قضاء يعينون بواسطة الحكومات لمدة أقصاها ست سنوات) ، يمكن أن تدعو لبدء تفسير أو تعقيب معين.. على أن هناك نقطة جديرة بالذكر : ان التعليمات التى يصدرها المجلس تعتبر ملزمة قالونا من وقت صدورهما .. وهذا يتفق مع ما جرى به العرف القارى ، ولكنه يتعارض مع التقليد البريطانى لدستور غير مكتوب ، الذى يخضع من ناحية المبدأ للسيادة غير المحدودة لبرلمان وستمنستر .. ومن الاسهل أن تعمل أى معاهدة تحل محل القوانين الوطنية فى القارة أكثر مما يمكن أن تعمل فى بريطانيا حيث يستطيع البرلمان ، نظريا ، أن يرفض أى التزامات يلتزم بها بسبب تشريع أسبق ، ولو أنه ، عمليا ، لا يحتمل أن يحدث هذا ، ويمكن القول أن أى دولة تستطيع أن تخرج من أى تعاهد اذا صممت على ذلك حقا ، ولكن مبدأ السيادة البرلمانية المطلقة يجعل من الاسهل الى حد ما رفض أى التزامات شديدة الوطأة - اذا كانت الحكومة تميل الى ذلك ..

وهذه الهيئات الاربعة المذكورة عالية ، ليست ذات أهمية متساوية .. ولأسباب عملية يبدو أن اللجنة الأوروبية أكثر احتمالا من مجلس الوزراء ، لأن تصبح الجهاز التنفيذى الحقيقى - وهذا بالرغم من النص على أن « المجلس » هو صاحب الكلمة الاخيرة فى مواضيع السياسة .. والحقيقة المائلة هى أن المديرين التسعة الذين يكونون « اللجنة » يعينون بواسطة الحكومات الاعضاء مشتركة معا ، يسبغ عليهم وضعا خاصا .. وهم علاوة

(٦٩) لجيل مفاوضات انضمام بريطانيا كان هذا يعنى ١٢ صوتا من ١٧ صوتا : إذ أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا كان لكل منهما اربعة اصوات والبنيلوكس خمسة ولذلك كان من الممكن لدولة كبيرة ودولة صغيرة تحضان معا أن تسيطر على اصوات مغرقة وبذلك تعولان ضد التراحات تتطلب أغلبية الاصوات .

على ذلك مخلولون بمقتضى النظام الاساسى « بممارسة وظائفهم فى استقلال تام » عن حكوماتهم الوطنية ٠٠ وهم فى هذا يتبعون المثال الذى وضعته (السلطة العليا) لرابطة الفحم والصلب باستثناء أن سلطات الهيئة الاخيرة ابعد اثرا اذ لا يقاسمها فيها أى جهاز وزارى (٧٠) .

ومعاهدة روما مطولة ومعقدة بحيث لا يمكن اعطاء ملخص منها هنا ، وبعض الاجهزة المساعدة التى انشئت بمقتضاها مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، قد تبدو أكثر أهمية على الورق مما هى فى حقيقة أمرها ٠٠ ولكن يقتضى ايراد ملخص عن (لجنة الطاقة الذرية الاوروبية Euratom التى انشئت متناسقة مع الرابطة الاقتصادية ٠٠ فقد جعلت موضع اتفاقية خاصة لسببين : الاول ، ان الحكومات الستة سبق أن وصلت الى اتفاق بأنه يقتضى بذل مجهود مشترك فى هذا الميدان الجديد من أجل كبح طاقات أوروبا الذرية ، واذا أمكن ، جعل المنطقة اقل اعتمادا على الولايات المتحدة ٠٠ وقد تطلب هذا رقابة الدولة ، او حتى ملكية الدولة ، وبذلك خرجت عن نطاق الاحكام الاقتصادية العامة للمعاهدة ، التى تهدف الى تقليل أو ازالة التدخل الحكومى فى اقتصاد السوق ، وهذه نقطة سنعود اليها فيما بعد ٠٠ وثانيا : كان من الضرورى النص على أن الاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يقتضى استبعاده ٠٠ وكان هذا شرطا للموافقة الفرنسية ، اذ أن الحكومة الفرنسية ، حتى قبل قيام الحكم الديجولى ، كانت مصممة على المحافظة على حقوقها فى هذا المجال ٠٠ ولما كانت ألمانيا الغربية بمقتضى اتفاقيات باريس سنة ١٩٥٤ قد تخلت عن الحق فى صناعة الاسلحة الذرية ، ولم يكن لدى المشتركين الاربعة الآخرين النية على أن يفعلوا ذلك ، فان الاتفاق لم يكن صعبا ٠٠ وهكذا فان لجنة الطاقة الذرية الاوروبية انما تشبه سوقا مشتركة فى ميدان النشاط الذرى للاغراض

(٧٠) انظر المواد ١٥٥ - ١٦٣ من معاهدة روما - وللوقوف على تفصيل انظر (دوبرسون) « المنشآت الاوروبية » ص ١٥٦ - وقد يكون جديرا بالذكر ان التعبير « فوق الوطنية » Supranational فى اتفاقية روما (الوارد فى المادة ٩ من الاتفاقية الفحم والصلب التى نقلت عنها المادة ١٥٧ من اتفاقية روما) قد حلت ٠٠ ولكن هذا التساهل اللغوى نحو خصوم الفيدرالية قلما يؤثر على جوهر الموضوع .

الصناعية والعلمية ، ومركزا لتنسيق البحث الوطنى ، وكذلك للتعاون مع الدول غير الأوروبية ٠٠ وعلى قرار (السلطة العليا) للفحم والصلب ولجنة السوق المشتركة فهى على أى حال - مسئولون فقط عن المنشئات فوق الوطنية للرابطة (٧١) .

ويبدو التكوين الانشائى الناتج معقدا ولكن من الناحية العملية تجعله سهولة الوصول فى مختلف مراكز السلطة بسيطا ٠٠ ومع البرلمان الاوروبى الموجود فى ستراسبورج ، ولجنة السوق المشتركة ولجنة الطاقة الذرية فى بروكسل ، والسلطة العليا للفحم والصلب فى لوكسمبرج المجاورة ، فان الانشاء المقترح (لسكرتارية سياسية) جديدة فى باريس (التى لا تزال فى مرحلة المناقشة) لن يعقد الامور بدرجة كبيرة ، وبالاكثر لان سفراء الحكومات الاعضاء المفوضون لدى الرابطة الاقتصادية الأوروبية يكونون نوعا من حلقة غير رسمية بين « المجلس » وبين « اللجنة » وهكذا فان هذه الاخيرة ستصبح القوة الدافعة الحقيقية ٠٠ والسبب واضح : هو أن « اللجنة » على خلاف مجلس الوزراء - الذى يصدر قراراته باجماع الآراء أو بأغلبية معينة - فانها تصدر قراراتها على أساس الاغلبية العادية . ومهمتها هى تنفيذ الاتفاقية ، وهذا يعنى من الناحية العملية فرض احكامها على المصالح المعارضة ، ولو أنه يمكن ، فى هذه الناحية ، اعتراضها بواسطة المجلس والمحكمة ٠٠ ولها سلطات اصدار توجيهات وقرارات وكذلك توصيات وتصديقات وهى بذلك تستطيع بكيفية معينة أن تامر دولة معينة أن تتخذ اجراءات معينة أو أن تكف عن اجراءات أخرى ٠٠ وأخيرا فهى فوق الوطنية ومركزية فى آن واحد ، ومن هنا فهى تجسيد مثالى لفكرة الفيدرالية ، التى تتطلع الى الازالة التدريجية للعقبات الوطنية فى طريق التخطيط والتكامل الاوروبى الشامل ٠٠ ولهذا السبب نفسه فانها أصبحت هدف الدول اليبينية التى تشعر بالقلق من ناحية اضمحلال السيادة الوطنية والبرلمانية (٧٢) .

(٧١) من الناحية العملية فان الحكومة الفرنسية قد حددت تحت شطف الرئيس ديغول نوعا ما استقلال مثلها فى الهيئة التنفيذية فى لجنة الطاقة الذرية الأوروبية ، ومقرها حاليا فى بروكسل .

(٧٢) انظر بيكلس *Pickles* نفس المرجع - ص ١٩ يوجد شرح عن الطبيعة البروقراطية للجنة . وقد يكون للجلد وزنه لو لم تكن القوى الديمقراطية الممثلة فى (الجمعية البرلمانية) فى صف « اللجنة » فى جهودها لازالة العقبات من طريق التكامل الاوروبى .

ان الفيدرالية هي في الواقع الوجه المقابل للتكامل - وقد كان الامر كذلك من بداية الخطوات الاولى التي اتخذتها (لجنة العمل) للمسيو مونييه Monnet ، وظل صحيحا طوال كل التقلبات السياسية التي وقعت في السنوات التالية .. ولهذا السبب أصبحت « اللجنة » حليفة لكل تلك القوى السياسية في القارة التي تهدف الى اقامة حكومة اوروبية حقيقية.. ان تكوينها البيروقراطي - او الفني ، اذا كان من الافضل استعمال هذا التعبير - قد أعدها لصالح « فوق الوطنية » ، وهكذا تفعل ايضا علاقتها الرسمية بمجلس الوزراء .. والاخير وهو السلطة السياسية النهائية ، يستطيع أن يقبل أو يرفض السياسات العريضة « للجنة » ، ولكنه لا يستطيع تغييرها الا بإجماع الاصوات ، وهو ما لا يمكن الحصول عليه الا نادرا .. ويعطي هذا الحكم وزنا كبيرا لجهود اللجنة ، التي تغطي كل ميدان التعريفات والزراعة ، والسياسات الاجتماعية والتشريع المضاد لاتحاد النقابات ، وكذلك الشؤون المالية التي تؤثر على ميزان المدفوعات الخارجية للرابطة ، ورقابة سياسات الاستثمار .. وأخيرا ، باعتبارها الممثل الرسمي للرابطة الاقتصادية الاوروبية في العلاقات مع المناطق غير الاوروبية ، فقد اضطلعت بالدور القيادي مع المفاوضات مع الاعضاء المنتظرين أو الاعضاء المشتركين .. وبها هيئة أفراد تبلغ حوالى ١٨٠٠ من الخبراء المدربين والموظفين المدنيين ، وقيادة تركز نفسها للتكامل ولذلك فان اللجنة تحتل قلب الزحف الفيدرالى نحو أوروبا المتحدة .. ولم يدعش أحد عندما التزم نائب رئيسها علنا (وهو فرنسى) بالتصريح بأنه فى النهاية سيكون من الضرورى اقامة ما وصفه بأنه « حكومة حقيقية وليس مجرد اجتماعات وزراء من حين لآخر » (٧٣) .

• السوق المشتركة •

ان المنشآت تستمد حياتها من الاهداف التي قامت لحدمتها .. وكان الهدف الرئيسى لمنشآت الرابطة الاوروبية هو انشاء السوق المشتركة .. وبينما يفهم ذلك بشكل واسع ، الا أن الأصل فى مفهوم السوق المشتركة ليس مقدرا بصفة عامة .. وحتى أنصارها يريدون غامضين من ناحيتها ، بينما لا يهتم نقادها دائما بايضاح اعتراضاتهم بدقة كافية .. فان الحديث عن « التخطيط وعن عدم التدخل فى سير العمل Laisserfaire أو حول

(٧٣) روبرت مارجولين Robert Marjolin « السوق المشتركة وتوحيد اوربوا »

(بروكسل ١٩٦١) ص ١١ •

اخطار الحماية الاوروبية ازاء الدول المتخلفة (أى الدول منتجة المسواد
الاولية) يجب أن يظل ميهما ، أن لم يقم عليه دليل بواسطة فهم حقيقة
ما تعهد أعضاء الرابطة الاقتصادية فعلا بعمله .

وأبسط طريقة لوصف السوق المشتركة هو تعريفها باتحاد جركي .
ولكن هذا لا يكون الا نصف القصة فقط وربما كان النصف الاقل أهمية .
إن التوحيد الضرائبي ليس بأكثر من وسيلة لا غنى عنها لانشاء رابطة
اقتصادية حقيقية ، على أنه يعتبر المفتاح لباقي الوسائل الاخرى . . أن
التعريف المشتركة على الواردات من خارج الرابطة ، بالاضافة الى الازالة
التدرجية لكل التعريفات الداخلية ، والحصص بين الاعضاء ، هما
الاجراءان الاساسيان اللذان أقاما منذ بداية الامر مفهوم الرابطة الاقتصادية
الاوروبية مفصولا بوضوح عن مشروع منطقة التجارة الحرة الذي تتبناه
بريطانيا . . وينص الجزء الاول من اتفاقية روما على المواصفات التفصيلية
في هذا المجال ، والهدف العام هو الوصول الى الحرية التامة للتجارة
الداخلية في خلال مدة من ١٢ الى ١٥ سنة من بداية المعاهدة . . ومن
الناحية العملية زيلت سرعة هذا البرنامج ، حتى أنه تذكر من الآن سنة
١٩٧٠ - أو حتى سنة ١٩٦٧ - على أنها تاريخ اختفاء التعريفات والحصص
الداخلية بما فيها المفروضة على المنتجات الزراعية ، تعريفات خارجية
مشتركة (٧٤) .

وبينما يمكن أن تعتبر ازالة الحواجز مسألة لا تؤثر الا على الدول
الاوروبية المختصة ، الا أنه من الواضح أن تطبيق تعريف خارجي مشترك
يكون له تعقيدات بالنسبة لباقي العالم . . وقد وضعت بمقتضى اتفاقية
روما بخاصة أقص مصدلات التعريفات التي تتراوح في معظم الحالات
من ٣ الى ٢٥ في المائة ولو أنها ترتفع عن هذا المعدل في بعض
المنتجات . . وتدل المغازنة بين متوسط الضرائب الخارجية وبين الضرائب
الوطنية السابقة على أن ناقدى الرابطة الاقتصادية الاوروبية الذين
وصفوها بأنها كتلة وقائية كانوا على خطأ ميين . . وفي الواقع أن
التعريف المشتركة بمقتضى المعاهدة ، أسفرت عن معدل أكثر انخفاضاً
بدرجة كبيرة عن متوسط التعريفات الوطنية التي كانت سارية قبل أن

(٧٤) لواردات الكومونولث الى بريطانيا موضوع قائم بذاته ، كانت المفاوضات
لا تزال تدور بشأنه في يناير ١٩٦٢ عندما وقعت الدول الستة على تنسيق سياساتها
الزراعية . .

تدخل السوق المشتركة الى حيز العمل .. أما بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا فقد وصلت الى نصف معدلاتها السابقة .. صحيح أن بلجيكا وهولندا ولكسمبرج اضطرت أن ترفع معدلاتها السابقة ، التي كانت منخفضة بكيفية غير عادية ، ولكن الأثر الإجمالي مع ذلك يتجه الى زيادة تحرير التجارة الدولية .. وبعبارة أخرى أن المنتج الأوروبي سيحصل على قدر أقل من الحماية الضريبية عن غير الأوروبيين ، وبطبيعة الحال عن أي كان داخل الرابطة ذاتها ، حيث سيتعرض لأول مرة للصدمة التامة لقوى السوق غير المقيدة (٧٥) .

لأن الاتحاد الضرائبي إنما يطلب كوسيلة لهدف أوسع ، تعتبر عبارة (الاتحاد الاقتصادي) ملائمة له ، ولو أن المعاهدة قد تجنبت هذا التعبير .. أن عبارة « الرابطة الاقتصادية » قد اختيرت للتغلب على صعوبة إيجاد تسمية مشتركة تكون مقبولة من جميع المشتركين .. وتتميز الرابطة الاقتصادية كما وصفها الاتفاقية بالأهداف التالية التي تذهب الى أبعد من مجرد الاتحاد الجمركي :

- (أ) حرية حركة رأس المال واليد العاملة عبر الحدود الوطنية .
- (ب) إزالة الإجراءات الحكومية (وبالأخص المعونات المالية من جميع الأنواع) التي يكون لها تأثير على تقييد التجارة أو افساد المنافسة .
- (ج) العمل على انسجام السياسات الاجتماعية أي بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالأجور ومزايا الضمان الاجتماعي والعمالة .
- (د) وكالات مشتركة لتنسيق الاستثمار داخل الرابطة وخارجها ، وبالأخص في الأراضي التابعة السابقة وراء البحار .

(٧٥) للوقوف على التفاصيل انظر بنوا Benoit ص ٢٠ - مع بعض الاستثناءات ، توضع التعريفات المشتركة على المستوى الذي يمثل المتوسط الحسابي للفرائب التي كانت تتفاوضها الدول الأعضاء في أول يناير ١٩٥٧ - تبعاً لتسهلات متبادلة صار التفاوض بشأنها بواسطة الرابطة الاقتصادية وشركائها التجاريين .. وكان معنى هذا ، عملياً ، تخفيض هائل في الفرائب الفرنسية والإيطالية ، وارتفاع في فرائب البنيولوكس ، ولا تغير يذكر في ألمانيا الغربية .

ان تحقيق هذه الاهداف - التى كتبت جميعها فى المعاهدة - لا يزال
قاصرا عن تكوين الاتحاد الاقتصادى التام ، من ناحية أنها لا تنص على عملة
مشتركة ، ولا تقتضى أن تصبح الاجور والاستثمارات الوطنية أو سياسات
العمالة جميعها متشابهة . . ان كل ما تتطلبه المعاهدة هو « انسجامها »
الى الحد الذى يمكن الرابطة من القيام بعملها . . وعلاوة على ذلك فان
قبول هذه الاجراءات بواسطة الاعضاء محدد فى معظم الحالات ، نظرا لانه
لا يمكن تقريرها بواسطة (اللجنة الاقتصادية) وانما يجب اعتمادها
بواسطة مجلس الوزراء مع ماله من حق الاعتراض الثابت ، وحتى فى
مرحلة أبعد ، عندما يصبح المجلس فى كثير من الحالات قادرا على العمل
بواسطة اقتراع اغلبيه محددة ، فان أى دولة من الاعضاء تستطيع مع ذلك
أن تلجأ الى مختلف بنود التهرب مدعية أولوية التشريع الوطنى ، أو
الاضطراب على الامن القومى . . وعلى وجه الاجمال يمكن القول أن هذه
الاحكام تتناسب مع علاقة سياسية من نوع كونفيدرالى ، أكثر منها مع
النظام الفيدرالى الحقيقى . وكان من المشاهد بوضوح أنه فى تلك المرحلة
قد فرض حكم الاغلبية قدرا كبيرا من الضغط والتوتر ، سواء عن طريق
برلمان وطنى ذى سلطات تشريعية حقيقية ، أو عن طريق التصويت فى
مجلس الوزراء . . وكانت النتيجة اتفاق أو تفاهم كان من مزاياه على الاقل
عدم ايداء المشاعر الوطنية الى حد الاضرار بالمشروع كله .

ولا تستدعى النصوص التى تحكم حرية تحرك رأس المال واليد العاملة
وتكوين الاعتمادات المالية المركزية لمواجهة صعوبات التحويل اهتماما
خاصا . . ومن ناحية أخرى ، هناك نقطتان جديرتان بالذكر لما لهما من
أهمية عامة كبيرة : ان الاتفاقية عملت حسابا للاضرار التى ينطوى عليها
أى اتحاد جمركى بالنسبة للاعضاء الاضعف اقتصاديا ، ولنفس السبب
قد ادرجت بعض أحكام خاصة لمعالجة الحقل الزراعة بأكمله على مستوى
فوق وطنى ، وإبعاده عن حيز الاقتصاد السوقى . . وينبغى أن تخطط
زراعة أوروبا كمجموعة . . وليست هذه هى أقل الظواهر أهمية فى
عملية حازت بركة كل من الاحرار والاشتراكيين فى أوروبا الغربية ، بما

فيهم بعض المدافعين عن آخر حصن للاقتصاد السوقى البحث ، الذين في هذه الحالة قد اتفقوا ضمنا على التوفيق بين مبادئهم (٧٦) .

وهذا الارتباط بين التخطيط بكيفية عامة للزراعة ليس مصادفة . . ان كل اتحاد جمركي يحمل بين طياته اضرارا خطيرة بالنسبة لأعضائه الاضعف ، وفي داخل أراضيهم ، بالنسبة للغرور الاقتصادية الاقل انتاجا . . وهو أبعد من أن يساعدهم على التغلب على اضرارهم ، بل قد يسبب لهم مزيدا من التخلف . . وفي التاريخ الاوروبى الحديث ، نجد أن الحالة الكلاسيكية هي توحيد إيطاليا منذ قرن مضى ، الذى ترك الجنوب الزراعى الفقير في حالة أسوأ مما كان . . أما شمال إيطاليا فقد أحرز فوائد جمة من الاتحاد الجمركي الذى وضع وقتئذ ليعطى البلاد كلها . . ولم يحصل جنوب إيطاليا على أى فائدة ، بل تفاقت حالة تكوينها الضعيف بنتائج بعيدة المدى كانت في السنوات العشرينيات تعتبر قاتلة بالنسبة للديمقراطية الإيطالية . . وهذا هو نوع من مشكلة مذهبية يرفض أنصار حرية التجارة والقائلون بحرية التصرف *Laissez fairiste* أن يرونها أو يعالجونها على أنها مجرد مضايقة عابرة . . وكمثل على هذا الاتجاه يمكن أن نذكر ملاحظة لاقتصادى شهير قال :

« ان إزالة التمرينات وغيرها من الحواجز من طريق مرونة التحرك التى تتبجح توحيد إيطاليا ، قد وسعت نطاق المبادلات المفتوحة أمام شعب جنوب إيطاليا ، واتساع نطاق الاختيار عادة ما يفيد السكان بدلا من أن يضرهم (٧٧) » .

(٧٦) وقد أدرك هذا نوعا النقاد الاشتراكيين البريطانيين للمشروع بأكمله . . وقال مستر بيكليس في نشرة مكتب لايان السابق ذكرها « يجب أن نعترف بصعوبة فكرة التخطيط الزراعى على مستوى القارة حتى لو كره الانسان الوسائل المتبعة لذلك واحس بالخوف من نتائجها المحتملة » ص ٢٥ - ثم كتب بعد ذلك بقليل في ص ٢٩ يقول : « ان الطريقة لتقليل حالة عدم الاستقرار في أوروبا هي اعطاء أى مساعدة نستطيعها من الخارج ، وليس بتفضية بريطانيا لها . . لان المبعوث الدينى الحساس (البشر) لا يفر الى قزان أكلة لحوم البشر من أجل تطفيف درجة الحرارة فيه » .

(٧٧) ت باور *Bauer* « التنمية الاقتصادية الدولية » (الجريدة الاقتصادية مارس ١٩٥٩ ص ١١١/١١٠)

وفي الواقع أن ما فعله التوحيد ، وما عاصره من ادخال حرية التجارة على مستوى الامة ، لايطاليا في سنة ١٨٦١ - أى قبل قرن بالضبط من اتفاقية روما ، التي وضعت لحسن الحظ بمزيد من الحكمة بواسطة اقتصاديين لم يعودوا بعد منحازين لفكرة *Laissez-faire* كان من شأنه أن ييسر الصناعات الضعيفة وغير المحمية في الجنوب ، بينما كان التحول الى الحماية الصناعية في سنوات ١٨٨٠ سببا في الاضرار بزراعته ٠٠ وكانت النتيجة القصيرة المدى هي الاضطراب الى الهجرة الجماعية الى أمريكا الشمالية والجنوبية ٠٠ أما العواقب البعيدة المدى فكانت أشد أثرا : فإن الجنوب قد جذب إيطاليا الى أسفل الى مستواه الاجتماعي السياسي ، لانه بالرغم من أن الحركة الفاشستية قد ولدت في الشمال الا أنها زادت في الريف المتخلف مشكلة الجنوب الزراعية غير المحلولة ، وبصفة عامة التنديد الذي كانت تنهه به الديمقراطية بواسطة الاحرار الحاكمين وتسكهم العنيد بمذاهبهم الاقتصادية ٠٠ وكان هذا يعنى من الناحية العملية تخريب أجزاء كبيرة من البلاد ، أو افعال تنميتها ، على حساب منفعة قليل من المراكز الصناعية المتقدمة وعلى خلاف هذا في المذهب الاقتصادي ، فإن معاهدة روما تبذل محاولة لتصحيح المغارقات الإقليمية عن طريق تخطيط الاستثمار في المركز ٠ والاشتراكيون يستطيعون المجادلة بأن هذا لم يتقدم بالدرجة الكافية ٠ والشئ الذي لا يمكنهم أن يفعلونه بأمانة هو الادعاء بأنه رقيقة لأنصار حرية التصرف أو عدم التدخل *Laissez-fairist* (٧٨) ٠

إن مكان الزراعة من هذه الصورة يحدده وزنها النوعي في سباق الحياة الاقتصادية الأوروبية ، وإذا تركنا بريطانيا جانبا ، وأقل من ٥ ٪ من سكانها يعتمدون على الزراعة ، كحالة خاصة ، فإن دول أوروبا الغربية ملتزمة بأن تحمي مصالح منتجاتها ، الذين يبلغون بعائلاتهم من ٢٠ الى

(٧٨) وهذا لا ينفي أن كثيرا من مؤيديها - ربما بغضه في الولايات المتحدة ما زالوا يدايمون وجهة نظر بسيطة التفكير عن الاقتصاد العالمي ٠٠ وفي تلك الهيئات يمكن تفسير العبارة القديمة « أن كل المصالح القانونية تنسجم معا » بحيث تعني أن الحرية التجارية التامة يجب أن تستلزم منها جميع أقسام المجتمع ، فيما عدا بالطبع أولئك الذين تكون مصالحهم غير قانونية ٠٠ ولكن مثل هذا الهراء لم يعد يظن بأي تأكيد ، وليس له أي أثر على السياسات الأوروبية المعاصرة ٠

٤٠ في المائة من تعداد سكانها (٧٩) . وتتضمن اتفاقية روما تبعا لذلك ، احكاما خاصة (واردة من الملحق الثاني) تصور ما وصف بأنه (سوق منظمة) للزراعة الاوروبية (٨٠) وقد وصف هدفها رسميا بأنه « لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية ، وكفاية مستوى معيشة ملائمة للسكان الزراعيين ، واستقرار الاسواق وضمان الامدادات المنتظمة ، وضمان الاسعار المعقولة للمستهلكين » وستكون هذه اللغة مألوفة للامريكيين . . . وهى بالطبع لا تنطبق على المذهب الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . . . ان الانسان يحتاج فقط الى التساؤل عن « حياة مستوى معيشة ملائم ، او باى مستوى يمكن تحديده حتى يتحقق من أن هذه الاحكام فى حد ذاتها تقطع الافتراضات التى تتمسك بها المذاهب الحية الباقية للتحرر الاقتصادى .

وعى الهيئات التى تتجه نحو الحرية التجارية غير المحدودة ، نجد أن هذا الاهتمام بالزراعة وبالفلاح يخضع غالبا للاعتبارات السياسية العادية : كما لو أن السكان الزراعيين لهم أى وسائل أخرى لجعل وزنهم محسوسا ، غير الاجراء السياسى . . . أو كما لو لم يكن هذا بالطريق الديمقراطي السليم لمواجهة موازنة الجذب الاقتصادى الاعظم للمراكز الصناعية المدنية . . . ولكن فى الواقع أن واضعى المعاهدة كانت لديهم كل الاسباب ، بخلاف التقديرات السياسية ، لاختراج الزراعة من نطاق المنافسة غير المحدودة ، التى تكون (منطقة التجارة الحرة) قد تركتها . . . ومحاولة توحيد أوروبا صناعيا ، دون توجيه اهتمام للزراعة ، قد يعنى إعادة ظهور جميع المفارقات الداخلية التى سبق أن اجتاحت (الستة) فرادى فى المستوى الاعلى للرابطة الاوروبية . . . وإذا كان الفلاحون الفرنسيون فى سنة ١٩٦١ قد سدوا الطرقات وهددوا بأعمال العنف ، فإنهم لم يفعلوا ذلك لانهم كانوا يستنكرون السوق المشتركة وانما لانهم كانوا يشعرون بالقلق بسبب فشلها الى الآن لحل مشكلة فائضاتهم الزراعية غير الضخمة . . . وكان تأثير مظاهراتهم فى الواقع هو دفع حكومات (الستة) الى بذل مجهود لوضع سياسة مشتركة للزراعة ، مستوفاة بأسعار مضمونة . . . وكان يبدو أن المصالح الوطنية كانت تسيطر على

(٧٩) فى سنة ١٩٦٠ كانت نسبة السكان العاملين فى الزراعة تقل عن ربع المجموع ولكن النسبة كانت اعل قليلا فى فرنسا واكثر فى ايطاليا .

(٨٠) دليو Deniau نفس المرجع ص ٦٨ .

المساومات العنيفة بين الستة ، وكانت فرنسا وإيطاليا وهولندا بصفة خاصة تصر على أنه إذا كان عليها أن تخفض تعريفاتها على البضائع الصناعية ، فانه يقتضى أن يفتح الإلآن صدورهم للفائضات الزراعية . . على أن المشكلة التي تحولت الى مطالب وطنية متصارعة على مستوى السياسات الأوروبية كانت المشكلة الاجتماعية الاقتصادية للوصول الى توازن معقول للصناعة والزراعة . . وهذا هو السبب فى أن الاتفاقية كان لها مثل هذه الأهمية . . فان أى شخص كان يستطيع أن يتنبأ بأن الحكومات المتعلقة على ناخبين ، يكون العمال والفلاحون بنسبة الربع فى المتوسط تكون متجاوبة للضغط التى تقع عليها منهم . . والشئ الذى كان يتطلب دليلا على صحته هو أن تستطيع (الستة) الاتفاق على سياسة مشتركة - الأمر الذى عملوا فى النهاية على تحقيقه .

ان هذا البحث السطحي الى حد ما للسياسات الاقتصادية التى نصمت عليها اتفاقية روما قد يمكن استكماله بواسطة عرض مختصر للإجراءات التى سبق اتخاذها أو تصورها لتحقيق تدفق متحرر للبضائع والخدمات وكذلك لزيد العاملة والمهارات الفنية داخل الرابطة . . وهذه يمكن تلخيصها تحت العناوين الثلاثة التالية :-

(١) المحاور الداخلية للتجارة :

بدأت الجولة الأولى لخفض التعريفات بين الدول الاعضاء فى أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما خفضت جميع الضرائب بنسبة الى ١٠٪ القانونية، ثم تلا ذلك تخفيض معادل تبعا للجدول المقرر يوم أول يولية سنة ١٩٦٠ - ومنذ هذا الوقت صار تسهيل المعدل الزمنى وأجريت التخفيضات بكيفية أسبق من الجدول . . وفى يناير سنة ١٩٦١ كانت التعريفات الصناعية داخل الرابطة تقف عند نسبة ٧٠ ٪ فقط من معدلها فى سنة ١٩٥٧ ، وفى يولية سنة ١٩٦٢ كانت قد هبطت الى ٥٠ ٪ من النسبة الاساسية . . ويتوقع الآن ان الهدف من الالغاء الكلى للمحاور الجمركية الداخلية سيتحقق فى أوائل سنة ١٩٦٧ وقد اختفت الحصص Quotas كلية فى الغالب (باستثناء المواد الغذائية التى تخضع للاتفاقية المنفصلة المفقودة فى بروكسل فى يناير سنة ١٩٦٢) . . وكان من بين نتائج زيادة سرعة اجراء هذا ارتفاع يبلغ ٥٠ ٪ فى التجارة داخل الرابطة خلال السنتين الأولىين بعد أن بدأت دورة خفض التعريفات الجمركية .

(ب) التعريفات الخارجية :

في مارس سنة ١٩٦٠ كانت نغرات الاتفاقية قد سدت ، وحددت الضرائب النهائية بواسطة مجلس الوزراء . ومع السماح بكشف عن المنتجات الخاصة التي تقتضى ضرائب أعلى ، كانت التعريفات العامة الخارجية تعمل بمعدل ٧٤ ٪ (ونسبة ضئيلة للمواد الخام - و ٥٩ ٪ للبضاعة المنسقولة ومن ١٣٦ الى ١٧٢ في المائة للمهمات الرئيسية وغيرها من المصناعات) . وهكذا اتبعت درجة معتدلة من الحماية للمنتجين الصناعيين الاوروبيين ، ومنذ هذا الوقت أدت المفاوضات مع الولايات المتحدة الى مزيد من التخفيض (٨١) .

(ج) حرية نقل رأس المال واليد العاملة :

كان الهدف هنا . . . معاملة المواطنين في الدول الاعضاء كما لو كانوا مواطنين اوروبيين . . . أى ازالة جميع العقبات الأساسية من طريق حركة الاشخاص والممتلكات عبر الحدود الوطنية . . . وفي الواقع كان هذا من الاسهل تحقيقه بالنسبة لرأس المال أكثر من اليد العاملة . . . اذ أن الاموال أكثر قدرة على الحركة والنقل من الناس . . . ومع ذلك فإن مبدأ قيام سوق أوروبى لليد العاملة لجميع العاملين الذين يتقاضون أجورا وللباحثين عن العمالة قد نص عليه القانون ، ولو بكثير من الاستثناءات وبنود للتخلص مثل التي تتعلق مثلا بالادارة العامة (ستستمر الدول في تعيين رعاياها في الوظائف الحكومية) ، والصحة العامة والامن (فالهجرة لغير المرغوب فيهم تظل محظورة) ثم الخدمة لمدة قصيرة (بأن تكون تصاريح العمل قابلة للتجديد ، ولكن بعد أربعة سنوات فقط من العمل المنتظم . . . تسقط كلية جميع أنواع التفرقة على أساس الوطنية) . . . ومن الناحية العلمية لم تحصل حركات انتقال جماعية نظرا لأن جميع دول

(٨١) أنظر دنيو Deniau ص ١٣٤ - وللوقوف على تفصيلات عن اجراءات التخفيض الجمركي ، والاستثناءات الممنوحة بالنسبة لسلع معينة (وخاصة من أجل استفادة الدول المشتركة في الرقيا) أنظر كزنجر ص ٢٢ - وفي ربيع سنة ١٩٦٢ تمهدت دول الرابطة الاقتصادية الستة لتخفيض ضرائبها الخارجية بنسبة ٢٠ ٪ على معظم مصنوعاتا ، وبذلك جعلتها أدنى من الضرائب البريطانية ازاء دول ثالثة . . . وبمجرد أن تدخل السوق المشتركة مرحلتها الثالثة (في سنة ١٩٦٦) لن نحتاج أى تطبيقات أخرى الى الاتفاق عليها بالإجماع بل يمكن اقارها بمجرد أغلبية الاصوات .

« الرابطة » باستثناء إيطاليا تعاني نقصا في اليد العاملة ، وحتى في إيطاليا قد تخلص التقدم الصناعي من حشود المتعطلين من «الجيش الاحتياطي» ... ولهذا السبب فإن الاحتياطات المعقدة الخاصة « بالصندوق الاجتماعي » الذي انشئ من جل تعويض العمال عن فقد العمل قد دلت على أنها ملائمة للغاية .. وأخيرا ، حدث بعض التقدم في التنسيق الموحد للأجور ودفعات الضمان الاجتماعي ، وهو شرط لدخول فرنسا ، بالنظر للتشريع الفرنسي الذي ينص على مساواة الاجر بالنسبة للرجل والمرأة ، ولزاياد الاجتماعية المتساوية لحسين في المائة في الغالب من قانون الاجور الاساسية (٨٢) .

التخطيط والحرية :

« التخطيط » تعبر له قيمته وكذلك « الحرية » ، وكلاهما قد لجأ اليه نقاد وكذلك أنصار الرابطة الاقتصادية الأوروبية وهدف كل منهما التذليل على أن السوق المشتركة هي في الحقيقة اتحاد نقابات هائل مكون من كبار ذوي المصالح ومن السياسيين الرجعيين ، أو بقصد اظهار أنه اذا كان على السوق المشتركة أن تكفل الوفاء بأهداف معاهدة روما ، فإن عليها أن تتطور مبنية عن التحرر الكلاسيكي ، وتنتج الى اقتصاد مخطط ، بدون أن تصبح مطلقة Exclusive أو وقائية Protectionist وبدون أن تنقلب فتتحول الى تعليمات حكومية .. وهناك بطبيعة الحال القدامى من أنصار عدم التقييد أو عدم التدخل Laissez-fairist (أو الإحرار في الاصطلاح الأوروبي) (٨٣) الذين يؤيدون السوق المشتركة لانهم يرون فيه اسديفاء جزئيا لهدفهم الطويل الامد للتخلص من جميع الحواجز من

(٨٢) للوقوف على لتصيلات انظر بنوا Benoit ص ٣٣ - وكيترنجر ص ٣٠ - ومن الناحية العملية الفصح انه ليس من السهل التوفيق بين التخطيط الوطني وسياسات تحديد الاسعار مع احكام الرابطة الاقتصادية الأوروبية ولواعد رابطة الفحم والصلب التي تظفر التفرقة .. وللوقوف على الحالة الخاصة الناجمة عن تصميم الحكومة الفرنسية مرافية مستوى اسعار الصلب انظر مجلة (الايكونوميست) بتاريخ ١ مايو ١٩٦٢ .

(٨٣) ربما يقتضى التنويه الى انه في أوروبا لا يدل التعبير « بالاحرار » ما يعنيه غالبا في الولايات المتحدة : الشخص الذي يعبد المزد من الرقابة العامة أو توسيع القطاع العام ، والاوروبيون الاشتراكيون ، وحتى تشكيلة فاييان ، ما زالوا يسمون انفسهم اشتراكيين وليس احراا .

طريق حرية التجارة .. ومن الواضح أنه بفضل براعه مؤسسها تستطيع
الرابطة أن تكسب التأييد من جانب المحافظين والاحرار والاشتراكيين على
السواء .. ومع ذلك فإنه يبدو أن الامر يتطلب بعض التوضيح النظري ..
فإن المحافظين الزراعيين ، و الاحرار الذين يقولون بحرية العمل ،
والاشتراكيين ذوى عقلية التخطيط ، قد يكون لديهم جميعا سبب معقول
لتأييد أهداف معاهدة روما ، ولكن فى النهاية لابد من مواجهة السؤال
الكثير : ما هو المنطق الاقتصادى الذى يميز المساعدة ، والكيفية التى
يتوقع أن تتطور بها الرابطة ؟ وهل هى مجرد خليط من الاتفاقيات أم هى
تتعلق بمجموعة معترف بها من الاهداف التى لها مفهومها فى نظر المجتمع
الحديث ؟

وكانت السياسات الاوروبية ، من الناحية التقليدية ، تدور حول
تقسيم ثلاثي للمجتمع : المحافظون الذين يدافعون عن طريقة الحياة قبل
قيام الصناعة ، والاحرار من أنصار الاقتصاد السوقى وعدم التدخل
Laissez-faire ، والاشتراكيون المؤيدون للملكية العامة .

وفى القرن التاسع عشر (وفى تقدير آخر لفاية السنوات الثلاثينيات
كانت هذه الاقسام تقابل النزاع الطبقي التاريخى الذى كان يدفع الملاك
والفلاحين ضد البورجوازية الصناعية والتجارية ، ويدفع كليهما ضد الطبقة
العاملة الناهضة .. وهذا هو وضع الاستعداد الذى تنطوى عليه وجهة
النظر الاشتراكية المألوفة للسياسات الاوروبية . وقد فشل هذا جزئيا فى
الحقبات الأخيرة ، الا فى المناطق التى لم تتحول تحولا تاما بواسطة الثورة
الصناعية .. ولكن بالرغم من أن العلاقات الطبقيّة السابقة لم تعد تحتفظ
بأهميتها السابقة ، فإن التقسيم الثلاثي ما زال ملحا .. والسياسات
الاوروبية تركز على جهاز ثلاثي الأرجل يتكون من المحافظين والاحرار
والاشتراكيين ، يدافع المحافظون فيه بصفة عامة عن قيم المجتمع قبل
قيام الصناعة ، ويؤيد الاحرار شكلا حديثا للرأسمالية يحتوى على ضمانات
ضد التدهورات والبطالة الجماعية ويلمح الاشتراكيون على أقصى توسع
ممكن فى تشريع العمل وحالة الترفيه ، بالإضافة الى تخطيط اقتصادى
شامل لمصلحة المجتمع كله .. وليست هذه الاهداف متناقضة ، ولكنها
تتعارض وبذلك تعطى الانطباع أن المجتمع ما زال يواجه المنازعات الطبقيّة
الخاصة بالقرن التاسع عشر .. والحقيقة الواقعة ، أن المشكلة هى مشكلة
التفاهم على مستوى جديد كلي . هو المدى الذى يمكن أن تعتبر فيه الملكية
العامة وتخطيط الموارد الاقتصادية متمشية أو ملائمة مع العملية الاقتصادية

السوق .. وهكذا فإن الجدل يتسبب عنه خلافات خطيرة .. ولكن مبدئيا نان جميع الاطراف التي يهملها الامر على يقين من أن المسألة مسألة توازن ، وليس استبدال نظام اجتماعي بنظام آخر . وفي هذا الصدد يمكن أن يقال أن الاقتصاد المختلط Mixed Economy (وحالة الرفاهية) Welfare State قد أحرزت الاعتراف العام ، ولو كان هذا بحال ضمنية .

ولكن بالرغم من أن المنازعات السياسية قد فقدت كثيرا من حداثتها ، فانها ما زالت حادة من الناحية النظرية ، وهي من بعض الاعتبارات تتعذر على الحل ، لانها ترجع الى مثل ونظريات مختلفة متضاربة .. وربما كان من الاسهل على حكومة ائتلافية من المحافظين والاشتراكيين الوصول الى تفاهم بشأن الملكية العامة (وتذكر في هذا الصدد النمسا وإيطاليا) ، بأسهل من أن يسهل المحافظون والاشتراكيون الى الاتفاق على القيم المختصة بطرق الحياة الزراعية والصناعية .. وبالمثل فان الاقتصاديين من الاحرار والاشتراكيين في الدول المتقدمة مثل بريطانيا أو السويد أو هولندا ، قد يكونون على أتم وفاق فيما بينهم ومتفقين على تسعة أعشار الموضوع عندما يتعلق الامر بأجراءات عملية لتمويل حالة الترفيه أو استعمال علاجات Keynesian × ضد التدهورات الاقتصادية . ولكن الاتفاق يتحطم على العشر الباقي ، الذي يتعلق بمفهوم التخطيط الاقتصادي وكون هذه ليست مسألة أكاديمية لهو ما يجب أن يتضح لكل إنسان يقدر ما هو المقصود بعبارة « التخطيط » في الظروف التي تتخذ فيها الحكومات القرارات الأساسية التي تتوقف عليها كل حياة المجتمع .. وفي هذا الصدد كان الاحرار ، لحقبات من السنين يقاثلون في عملية مؤخرة ، على حين قنع الاشتراكيون من جانبهم بمجرد الاقتراب من هدفهم النهائي .. ان قدرا كبيرا يتوقف على ما اذا كان ينظر الى (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) على أنها إطار انشائي للتحرر الكلاسيكي أم كأداة تخطيط اشتراكي قل أو كثير أم كتوازن لكليهما (لو أمكن تحقيقه) ، كما يتوقف الكثير من الناحية السياسية على الاتجاه غير الأكيد للأحزاب الكاثوليكية واتجاه اتحادات العمال عندما تواجه هذه الضغوط المتضاربة .. هذه هي حقيقة أمر السياسات المعاصرة في أوروبا ، وتبدو جميع المسائل الأخرى تافهة بالمقارنة معها .

× نسبة الى البارون ماينهارد جون كينيس (١٨٨٣ - ١٩٤٦) الاقتصادي الانجليزي والمؤلف في علوم الاقتصاد (المراجع) .

ويمكن تبسيط الامور بدرجة كبيرة لو أمكن تخفيض نزاع الاحرار والاشتراكيين الى عامل مشترك أقل غموضا من (الترفيه الخاص والعام) . ولكن بالرغم من بعض (التقارب) المتبادل بالمقارنة الى حالة ما قبل الحرب ، فإن الجانبين في هذا النزاع ، لا يتكلمون في الحقيقة نفس اللغة ، فكل منهما يبقى على اعتقاده بأن الطرف الآخر يتجه اتجاهها غير معقول وغير واقعي وغير متفق مع العصر . . وبينما لم يعد التحرر الجديد الكينيسيانى Keynesian neo-liberalism بمثابة « عدم التدخل » Laissez-fairist من ناحية وضع كل ثقته في اقتصاد السوق فإنه يدعى لضرورة مراقبة الدولة فقط الى الحد المطلوب لاتاحة اطار انشائي يمكن للأفراد في نطاقه أن يدخلوا بحرية في علاقات اقتصادية مع بعضهم البعض . . والتشريع المضاد للائتمان يجب أن يحافظ على المنافسة ، وفرض الضرائب يمكن أن يعالج مفارقات الدخل الكبيرة ، ويمكن أن تفعل السياسة النقدية ما في استطاعتها لتجنب التدهورات . . ولكن الهدف يبقى كما كان من قبل ، مجتمع يكون فيه « الشراء من أرخص الاسواق والبيع في أعلاها سعرا » . ويكون من المتوقع أن يؤدي الى التوسع المستمر في الفرص الاقتصادية بالنسبة للجميع . . وتعتبر المنافسة وحرية التجارة وسائل نحو النمو الاقتصادي السريع ، وازدياد حالة المساواة في دخل الافراد والطبقات . . ان الموصفات المادية التي تنبع من هذه الافتراضات قد تضمنتها تلك الاحكام من معاهدة روما التي نصت على الاستغناء عن التعريفات الداخلية وعلى حرية تدفق رأس المال واليد العاملة من أحد أطراف الرابطة الى الطرف الآخر . . وتعتبر المعاهدة ، من هذه الناحية ، وثيقة للتحرر الطبقي . . وهذا الاعتبار بالطبع هو الذي أكسبها التأييد القلبي ، ان قليلا أم كثيرا ، من جانب طبقة الاعمال في الرابطة (٨٤) .

ومن سوء حظ راحة بال الاحرار الذين يذهبون مذهب كينيسى اذا لم نذكر أنصار عدم التدخل السابقين له pre Keynesian Laissez-fairists الذين لا يزال لهم أتباع في أوروبا الغربية ويستطيعون من حين لآخر ممارسة نفوذ سياسى - ان هذه الافتراضات يعارضها الاشتراكيون

(٨٤) على اثر بعض الحالات القصية في فرنسا ، التي صارت التقلب عليها عندما اكتشف رجال المصانع الفرنسيون ، كدهشتهم العظيمة ، انهم كانوا في اتم حالات التنافس مع الالمان .

وأنصار التخطيط الاقتصادي بصفة عامة (٨٥) . ان فلسفة التحرر الكامنة ، غير مقبولة في نظر أولئك الذين ما زالوا مقتنعين أنها - بالرغم من بعض التساهلات عن حقيقة الواقع - لا تزال أساسيا مسألة تسول . ان التكامل الاقتصادي عندما يوصف بواسطة الاحرار ، يفترض كقضية مسلمة ان المنافسة وحرية التجارة يجب ان تؤدي في المدى الطويل الى تخصيص الموارد بحيث يمكن افادة جميع الوحدات الاقتصادية « القابلة للحياة » Viable ، بينما تبقى صامتا ازاء مصير غير القابلة للحياة nonviable . انها أيضا تتجاهل حقيقة ان أهداف الاقتصاديات الحرة - النمو السريع وحرية الاختيار - يمكن احرازها بواسطة التخطيط الهادف ، بينما تتلافى التأثيرات الجانبية ، التي تحدث عرضيا وغالبا ما تنطوي على كوارث ، للمنافسة غير المنظمة . ان الاختيار بين الاعتماد على نظام آلي للسوق وبين رقابة شاملة بواسطة سلطة تخطيط مركزية ، يرجع ترجيحات اجتماعية مختلفة . ان الحرية والمساواة لا تتناقضان من ناحية المبدأ ، ولكنهما من الناحية العملية تضاربان . ان المساواة في السوق والمساواة في نظر القانون ، والمساواة في الداخل والثروة ، يمكن أو لا يمكن ان تكون تعبيرات للمساواة الأساسية المكونة في مفهوم المثل الأعلى للمساواة (٨٦) وفي الاقتصاد الضئيل - وحتى أوروبا الغربية لم تصل بعد الى ما هو فوق هذا المستوى - لا يمكن تجنب المصادمات ، ولو أنه من الممكن تخفيف حدتها بواسطة اجراءات الترفيه . وبالإضافة الى ذلك فإن التعبير بكلمة « التكامل » Integration لا يقول شيئا عن الوزن النسبي الذي يعطى لمصالح العمال ازاء مصالح رأس المال أو الادارة . وقصارى القول أن التنازع السياسى باقى ويسير في طريقه ، شأنه كالتنازع النظرى .

ويبدو كل هذا بالاحرى معنويا أو مبهما ، ولكنه يتحول بسرعة الى سياسات عملية عندما يطلب الى الاحرار والاشتراكيين وأنصار عدم التدخل Laissez-fairists وواضعى الخطط ، ايضاح وجهات نظرهم عن

(٨٥) ان الاختلاف ثاقف للغاية ، ولكن بيروقراطية الرابطة الاقتصادية الأوروبية تضم الانسا باردزين ، وخاصة الاقتصاديون والاداريون الفرنسيون الذين تدربوا في مدرسة التخطيط الاقتصادى بعد الحرب والذين هم فى الواقع اشتراكيون ولو أنهم ليسوا بأعضاء فيه .

(٨٦) ستريتن Streeter نفس المرجع ص ١٧ .

الشكل المستقبل للرابطة الاقتصادية .. فعقيدة الاحرار في تحرير التجارة تشير الى مفهوم عن الرابطة الاقتصادية الاوروبية على أنها خطوة نحو الاقتصاد الاطلنطي - عالم اقتصادي في النهاية - تختفي منه جميع التعريفات الوقائية ويصل فيه المفهوم الاقتصادي في النهاية الى مستقره . ويجدر القول أن مثل هذه الآراء ينظر اليها بشيء من عدم الثقة ، ليس فقط من جانب المحافظين ذوي العقلية الضرائبية الذين يشعرون بالقلق من ناحية مصير الزراعة والطرق التقليدية للحياة ، بل أيضا من جانب الاشتراكيين ذوي العقلية التخطيطية الذين يشكون أنه في ظل هذه الظروف يصبح الاتجاه الهدي للحياة الاقتصادية أكثر صعوبة .. ان عالم سنة ١٩١٤ ، الذي ينظر اليه هذا النوع من التحرر باعتباره عصرا ذهبيا ، ليس هو بالعالم الذي يأمل فيه الاشتراكيون بشئ .. وعلاوة على ذلك ، فإنه مما يقبل الجسد أن فكرة إعادة هذا العصر مجرد خيال .. ان التكامل الاقتصادي الشامل للعالم كله ليس بحال ما مما يؤمل فيه جدليا في المستقبل القريب حتى من جانب أشد الاحرار تحمسا .. وفي نفس الوقت فإن الاتجاه الحالي - التجارة الحرة الاقليمية - الذي يبدو من بعض الاعتبارات أشبه بخطوة أولى ، قد يتداخل عمليا مع الهدف .. والرابطة الاقتصادية لكي تكون قابلة للحياة يجب أن تعمل على تنمية نسبة عالية من التقدم ، الذي يتوقف بدوره على حجم ملائم من الصادرات ، ومع ذلك فإن الجذب الداخلي لسياسات العمالة التامة تدفع بالاسعار والاجور الى الارتفاع وبذلك تتداخل في هدف التصدير .. للاحتفاظ بتوازن سليم بين الاحتياجات الخارجية والداخلية - التي تعني من الناحية العملية توازن الضغوط المتنافسة لرأس المال واليد العاملة - ينبغي على الحكومات أن تنشئ أجهزة للتخطيط ، التي تحصل بدورها قوة دافعة خاصة بها .. والمطالب المتضاربة الخاصة بالعمالة التامة ، وزيادة الصادرات ، وزيادة سرعة معدلات النمو ، وزيادة المساواة الاجتماعية ، يمكن كفالتها مبدئيا دون « تدخل » الدولة ، ولكنه فقط على حساب تقلبات عنيفة .. وفي معركة تقرير التوازن الصحيح بين الاعتبارات البعيدة المدى والاعتبارات القصيرة المدى ، يستطيع كل طرف أن يعي تأييدا اجتماعيا قويا ، فإن الدولة مضطرة الى التدخل والى أن تجعل نفسها حكما بين جماعات الضغوط المتنافسة .. ومن الناحية العملية يتجه هذا الى تدعيم دور البيروقراطية بصفة عامة ، وبيروقراطية التخطيط بصفة خاصة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نختم بالقول بأنه لما كانت (منطقة التجارة الحرة) تمثل الحل المتحرر للمشكلة ، فإن الرابطة

الاقتصادية الأوروبية - بالنسبة لكل التحفظ السياسى من جانب موقعى معاهدة روما - تتجه الى ما هو أبعد من التحرر - وبإقامة سلطات فوق الوطنية ، مخولة سلطة تخطيط أو اقتراح الاستثمارات ، وتنمية التطور الاقتصادى فى المناطق المتخلفة فى جنوب أوروبا وفيما وراء البحار ، وتخطيط الزراعة والنقل الأوروبى ، وهدم الاحتكارات النقابية (الكارتل) ، ووضع تعريفه خارجىة مشتركة تجاه العالم الخارجى ، تكون المعاهدة قد تخطت أو تجاوزت حدود المذهب الكلاسيكى المتحرر . . . وأنها لتفعل ذلك بينما تحقق فى نفس الوقت المطلب المتحرر الخاص باكتساح الحواجز الداخلية أمام حرية التجارة . . . وقد ترك التفاهم المتبادل الناجم عن هذا معنى « التكامل » غير محدد ، فيما بين الهدف المتحرر للمنافسة الحرة ، وإيمان واضعى المخطط فى الاتجاه الهادف .

ومن الناحية العملية فإن التنازع يترجم نفسه الى جذب بين المنشآت الحقيقية للرابطة - وفى مقدمتها اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الأوروبية للطاقة الذرية ، وبنك الاستثمار الأوروبى الخ الخ - وبين قوى السوق التى تنادى باكتساح الحواجز الداخلية . . . وقد ظهر مثل واضح على ما يمكن أن يعنيه التخطيط فوق الوطنى من الناحية العملية وذلك فى يونيو ١٩٦٢ عندما اعتمدت رابطة الفحم والصلب فى لوكسمبرج ما أسمته « بوثيقة التنسيق » Document of synthesis بشأن انشاء سوق مشتركة على وجه العجلة (٨٧) . . . وللوصول الى هذا الهدف ، كان على (الهيئة العليا) أن تسحب امدادات الطاقة الداخلية لأوروبا الغربية وكذلك موارد الطاقة المستوردة - وبالأخص البترول - ثم تبحث فى السياسات التى تتبعها بإزاء احتمال تعطيل مناجم الفحم غير الاقتصادية، وقد افترض أنه عند حلول سنة ١٩٧٠ سيأتى حوالى نصف اجمالى احتياجات أوروبا من الطاقة ، من البترول (مقابل ١٠٪ فى سنة ١٩٥٠) وعلى ذلك فسيكون مفتاح أسعار الطاقة هو تكاليف البترول الخام المستورد ، الذى سيدخل بعد سنة ١٩٧٠ الى السوق المشتركة بدون أى قيود ، باستثناء واردات أوروبا الشرقية التى ستخضع لنظام الحصص . . . والتقدير المتوقع للمطلب الأوروبى من الطاقة فى سنة ١٩٧٠ يبلغ ٧٠٠ مليون طن « معادل للفحم » سنوياً مقابل ٥٠٠ مليون طن حالياً ، وتتكون معظم الزيادة من البترول المستورد . . . وحالياً يكون لسوق مشتركة للطاقة تدخل وارداتها من البترول المستورد الخام بدون ضريبة تعقييدات واضحة بالنسبة

لصناعة التعدين الأوروبية ، وكذلك بالنسبة لبعض موردي البترول مثل الجزائر . من الأمثلة التي توجب اتخاذ قرار يلزم أصحاب النظريات من الاحرار والاشتراكيين بأن يعملوا على تكوين أساسين أو موقف مشترك . وهو أيضا جزء من الجواب - ولو أنه جزء فقط - على السؤال الملح عما يعنيه « التخطيط » عمليا . ان كل حكومة تتورط الآن قليلا أو كثيرا في كل أنواع التخطيط - المالى والصناعى . وميزان مدفوعات وهكذا - ومن السهل أن تتضارب أمامها المصالح المتنافسة التي تهدف الى الاشادة بمطالبها الخاصة عندما تعطى هذه المطالب طابع الشعبية المألوف . ويمكن مبدئيا أن يحدث هذا أيضا - وسيحدث دون شك - على المستوى الأوروبى . والأمرا الأكثر أهمية أن يرى الانسان أمامه حالة واضحة « للاروقراطيين » Eurocrats الأكثر خبثا الذين يحاولون أن يرفضوا طابعا معقولا Rational pattern على موارد الطاقة الأوروبية . ولا حاجة الى القول أن حلم المختار يمكن تحديده . ويمكن انتقاده ، مثلا ، على أساس أنه ليس من الاقتصاد بالنسبة لأوروبا أن تنتج كثيرا جدا من طاقتها الخاصة بها ، ولكن هذه مسألة أخرى . وإذا كان أحد يهتم بمسألة الى أى حد يمكن أن يصبح التخطيط ممارسة معقولة Rational exercise للرقابة الواعية فى المحيط الاقتصادى ، فإن التجارب التي تجرى الآن فى أوروبا الغربية يجب أن تعتبر من أهم المستحدثات فى عصرنا .

ومن المهم التحقق من أن هذا النوع من التخطيط فوق الوطنى قد نشأ عن وضع السياسة الوطنية المألوفة للغاية ، التي بدأت بعض دول أوروبا الغربية الكبرى تنتجها بعد سنة ١٩٤٥ ، عندما زحف واضعو الخطط الى الحكم . وكان معظم التفكير الاساسى الذى تنطوى عليه الرابطة الأوروبية تفكيرا فرنسيا الى الآن ، وكانت فرنسا منذ سنة ١٩٤٥ ملتزمة بمبدأ « التوجيه » Dirigisme وان كانت درجات التشديد على هذا تختلف تبعا لاختلاف الجماعات السياسية نفسها . ولا شيء أكثر سذاجة من فكرة أن الرابطة - بسبب أن بعض مبادئها تكافح ضد مبدأ الحماية الوطنية - تلتزم بالاعتماد على قوى السوق ، ثم ان معارضة ألمانيا الغربية المعروفة ضد التخطيط - وهى جزئيا رد فعل غير مفهوم ضد التجربة المدمرة للاشتراكية الوطنية - تذكر عادة كدليل عند مناقشة النوع الوحيد للرقابة الاقتصادية الفعالة فى الرابطة هو الذى يقنع جهود النقابات الاحتكارية (الكارتلات) .

ان ما يتجاهله أولئك النقاد هو أن اتجاه بون النظرى (الذى ذبل قليلا فى المدة الاخيرة مع انتهاء عهد « المعجزة الاقتصادية » تاركة الطريق أمام مشاعر القلق المعروفة حول التضخم وارتفاع الأسعار)

لم يمنع فرنسا من التسلط على (لجنة بروكسل) ، وأصبحت فرنسا - عن طريق محاولة حل مشاكلها الخاصة بالنمو - المخططة العظمى لأوروبا . كما أنه لم يمنع الاتجاهات الإيطالية الحديثة جدا نحو مزيد من الرقابة العامة على الاقتصاد ، هذه الرقابة التي بدأت بتأميم امدادات طاقة القوى .

وللتخطيط منطقته الخاص به ، الذي يبدأ بقرار اتخاذ وجهة نظر اجمالية عن الاقتصاد ، وكما لوحظ بحق ، فإن الرابطة الاقتصادية تعتبر « توجيهية » *Dirigiste* بطبيعتها (٨٨) . . . انها تحكم بواسطة رجال يعلمون أن يوم الرأسمالية الحرة غير المنظمة قد انتهى . . . وقد أقامت فعلا نظاما تعمل في داخله المنافسة كحافز على الكفاءة فقط ، وكمساعدة على التخطيط المركزي الشامل . . . وأكثر ما يلاحظ هذا في الزراعة التي يجري في الواقع تخطيطها الآن استجابة للأهداف الاشتراكية السياسية التي وضعت من القمة . . . ولكنها أقل ظهورا في الصناعة ، لأن المقاولات الكبرى « المكرتلة » (أي الخاضعة للكراتلات ، وهي النقابات الاحتكارية) تبدي مقاومة للمراقبين ، خلقت وهم بأن المنافسة لم تتفوق في الواقع . . . وعلى أن الحقيقة الأساسية هي ، أنه هنا أيضا ، تتخذ القرارات المركزية على أسس سياسية . . . والصخب المتزايد حول « الفنية » *Technocracy* وحول السلطات المتطرفة للجنة بروكسل ، لدليل على أن عالم العمل لا يشترك في الفكرة الساذجة القائلة بأن معاهدة روما قد جعلت أوروبا نمى عن مبدأ حرية التصرف .

والخطر ، طالما يوجد خطر ، يكمن في وجهة أخرى . فإن المنطق الاقتصادي يقضى ليس فقط بقدر من التخطيط المركزي بواسطة الحكومات ولكنه ينص أيضا على زيادة تركيز القوى في المستويات الأدنى . . . سواء كانت تحت رقابة حكومية أو في أيدي خاصة ، فإنها تتجه نحو اتخاذ مظهر التكوين الاحتكاري .

ويتحد التخطيط العام مع الخاص للوصول الى حالة تتضاد فيها أهمية المنافسة الأصلية ، وتخصص بصفة متزايدة للصناعات الصغرى والى هوامش الحياة الاقتصادية ، بينما تسيطر على القطاعات الأساسية للاقتصاد

(٨٨) ليس *Leslie* (المنافسة في أوروبا الحديثة) مجلة « تيستتر » ١٦ أغسطس ١٩٦٢ « لعدة سنوات كرس زعامها جهودهم للوصول الى نهاية مرغوبة بوسيلة مدبرة . . . لقد عاشت لكي تخطط وعاشت بواسطة التخطيط » .

الصناعات المملوكة للدولة ، والاحتكارات الخاصة من مختلف الاجسام والكفائيات . . وفي نهاية هذا الاجراء يوجد تفاهم متين التخطيط العام والتخطيط الخاص ، والاخير اما متحد (مكرتل) أو في أيدي تعاونية ، ومن الناحية العملية يجب أن يأخذ هذا الشكل مشاركة وثيقة متزايدة بين الحكومات وبين الأعمال الكبيرة . ويمكن أن يؤدي هذا تحت ظروف سياسية معينة ، ومع الاتحادات المسيطرة على الدولة ، إلى ظهور التكوين الاتحادي للمجتمع ، مع الديمقراطية المتحررة جنبا بجنب المنافسة والمقاومات الحرة . . ويوجد في تكوين أوروبا الاشتراكي ما يجذب مثل هذه النتيجة . . وفوق كل شيء فلقد حدث ذلك قريبا جدا في بعض الدول الأوروبية الهامة كرد فعل ضد الانهيار الاقتصادي الذي حدث في السنوات ١٩٣٠ .

ولكن رؤية هذا الخطر ليس معناها انه لابد أن يقع فعلا . . ويتوقف ما اذا كان سيحدث أم لا يحدث على توازن القوى الاجتماعية الذي يتغير تبعا لتقدم أو تدهور الاتجاهات المتضاربة . . ويوجد على الأقل عنصران متميزان يعملان ضد سيطرة المقاومات الكبيرة وتضامن الدولة : الديمقراطية على هذه الصورة ، والاندفاع نحو تخطيط الاقتصاد الأوروبي في نطاق الاهداف الاشتراكية الموضوعة بواسطة « الفنيين » Technocrats في لجنة بروكسل ، وهم أيضا أكثر « الأوروبيين » اقتناعا ، وستستمر الديمقراطية في أن تجد حصنها في البرلمانات الوطنية وفي الحركات العمالية ، وغيرها من المنظمات الشعبية ، وفي بقايا الليبرالية الاقدام طالما أنها ليست الا أداة ملائمة للمقاومات الكبيرة . والمأمول أن السلطة المعنوية للجنة بروكسل ستزود ليس فقط من جانب الحكومات الوطنية - والحكومة الفرنسية في مقدمتها - بل بالوعي السياسي المتزايد للطبقة المثقفة الفنية Technical Intelligentsia التي بدأت تظهر بمثابة الطبقة الرئيسية في المجتمع الجديد . . وستتوقف على الاتجاه السياسي لهذه الطبقة الراقية ما اذا كان ميزان القوى سيتحول في اتجاه التخطيط الديمقراطي أو الفني Technocratic أو التضامني - والاخير قد يجد مقابله السياسي في بعض أشكال « الفاشية » Fascism . . ان حكومة أوروبية لا تسيطر عليها الديمقراطية المتبغية بدرجة كافية القوى يمكن في الواقع أن تتدهور إلى حكومة أقلية أو بيروقراطيين تحركهم الاتحادات الكبيرة والمتحدثون بلسانها . . ولأن هذا الخطر حقيقي هذا على وجه التحديد فإن حركات العمال في أوروبا والاحزاب الاشتراكية قد حاولت من بادئ الامر السيطرة على البيروقراطية الأوروبية وانشاء مواقع استراتيجية داخل التكوين السياسي : وقد نجحت في ذلك حتى الآن .

ولهذه الصورة المزعجة لاوروبا والتي تسيطر عليها الاعمال الكبيرة كما يسيطر عليها البروقراطيين من الواقعية ما يكفي لتعبئة التيارات المتضاربة الملازمة للمجتمع الحديث . . ولما لم يكن من المستطاع تجنب تركيز وضع القرارات ، فان على القوى الديمقراطية ان تستوثق ان العملية تسير تحت الرقابة ، وان الحكومة بالموافقة وحكم القانون تقوى ولا تضعف . . وستكون أكثر نجاحا اذا عزفت عن أن تسمح لنفسها بالانحراف لتكون مجرد قانصة أصوات ، والدفاع عن مصالح طائفية ، أو منازعات أكاديمية عن مزايا أنواع الحكومات البرلمانية أو الرئاسية كتلك التي استوعبت أخيرا بعض جهودها في فرنسا . . وانه من العبث والخطر ربط قضية الديمقراطية بمثل هذه المسائل الجانبية . . وفي النهاية ، فان الامر الذي له أهميته هو مقدرة القوى الديمقراطية على تهينة بعض الطبقة المختارة القادرة على التغلب على تعقيدات فترة ما بعد عصر التحرر Postliberal age فإذا فشلت في ذلك فانها لن تفلت من مسئوليتها بواسطة الخطب الرنانة ضد الحلول شبه الاستبدادية من نوع الحلول الديجولية التي يتكهنون بأنها ستملأ الفراغ الذي تركه انهيار السلطة البرلمانية التقليدية . . ان الاستجابة الديمقراطية للتحدي الملازم لمثل هذه الحالات يكمن في إعادة النظر فيما تعنيه الرقابة الشعبية على الهيئة التنفيذية . . ولا يحتاج هذا الى أن يكون قاصرا على العلاقة المألوفة بين الحكومة وبين البرلمان بل يمكن أيضا أن يأخذ شكل هيئة ديمقراطية متشاركة ومسئولة - مع النقابات العمالية في مقدمتها - وبكيفية أكثر مباشرة مع وضع وتنفيذ المشاريع الاقتصادية الوطنية لمدة أربع أو خمس سنوات . . كما أنه ليس من المتعذر إعادة تنظيم تكوين الهيئات النيابية حتى تستطيع أن تعطى الوزن للمصالح المتضامنة . . ان خطر التضامنية Corporation كبديل للرقابة الديمقراطية ينشأ على وجه التحديد عندما لا تكون هذه المصالح متكاملة بكيفية صحيحة في كيان الحكومة النيابية . . ان المجتمع الجماعي الحديث الذي يعترف بإخلاص بالحاجة الى توازن المصالح المتضاربة ، غير مضطر لهذا السبب لان يقوم باختيار غير واقعي بين السلطة وبين الديمقراطية . . ومع قليل من حسن الحظ والادراك الجيد يمكن الحصول عليهما كليهما معا .

تكوين أوروبا الغربية

الملاحح العامة :

أوروبا التي يختص بها هذا الفصل تشمل عشرين دولة . وهي ثبعا لترتيبها الابددي : النمسا - بلجيكا - بريطانيا - الدانمرك - فنلندا - فرنسا - اليونان - ايسلانده - ايرلنده - إيطاليا - لكسمبرج - هولندا - النرويج - البرتغال - اسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - ألمانيا الغربية - يوغوسلافيا . . وهذه ليست أوروبا الجغرافية ولا هي د أوروبا الصغيرة ، الخاصة بمعاهدة روما . . وباستثناء فنلندا ويوغوسلافيا فان جميع الدول الواردة في هذه السطور أعضاء في منظمة التعاون والتنمية (OECD) التي أنشئت بمقتضى الاتفاقية الموقع عليها في باريس في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع انضمام كندا والولايات المتحدة مع شركائهما الاوروبيين فيما اعتبر الهيئة الاقتصادية المقابلة لحلف (الناتو) ومع أنها تضم كذلك الدول المحايدة الاساسية النمسا والسويد وسويسرا ، ولا تضم فنلندا ويوغوسلافيا لأسباب سياسية واضحة ، بينما تضم كندا والولايات المتحدة من ناحية أخرى فان هذا يجعل مناقشة اقتصاديات أوروبا الغربية في (منظمة التعاون والتنمية) أمرا غير عمليا ، ولو أنه من الضروري القيام بذلك اذا روعيت (رابطة الاطلنطي) . . وفي هذه النقطة، كما في أى ناحية أخرى ، على الانسان أن يحتار ، وأن يوضح قصده الفنى، ويحصل هذا على أفضل وجه لو يقرر ما هو الامر الذى يريد أن يتكلم عنه . . فاذا كان موضوعه هو الجغرافيا الاقتصادية لأوروبا الغربية فعندئذ لا يجب أن تخول الحقيقة بأن اسبانيا كانت تحكم بواسطة دكتاتورية فاشستية منذ سنة ١٩٣٩ ، بينما كانت يوغوسلافيا تحت الحكم الشيوعى منذ سنة ١٩٤٥ ، ولا يجب أن يحول هذا دون بحث تكوينها الاقتصادى جنباً الى جنب مع اقتصاديات الدول الأخرى المجاورة . . ومن ناحية أخرى فلا بد من وضع حد فاضل في مكان ما لو أن البحث اقتضى أن يظل واقعيا . . ولا يمكن للانسان أن يتجاهل الحقيقة أن معظم أوروبا الشرقية تكون كتلة اقليمية متماسكة ، تعتبر ألمانيا الشرقية مثلاً جزءاً منها ، بينما أن

يوغوسلافيا ليست جزءا منها (٩٨) . ويعتبر هذا التقسيم من الناحية التاريخية جديدا ولذلك فهو ظاهريا عديم المعنى . ولا حاجة لتفكير عميق لإدراك أن النمسا والمجر ولو أنهما منقسمتان بخط حدود لا يمكن اختراقه غالبا ، فإن بينهما من المصالح المشتركة أكثر مما تشتركان فيه مع شركائهما المختصين بكل منهما . ولكن بالرغم بأن كلا منهما تتبع حوض الدانوب ، إلا أنهما يتبعان أيضا تكتلات اقتصادية اقليمية قائمة بذاتها ، تسير باضطراب في اتجاهات تنمية مختلفة . وفيما يلي سنعتبر أن أواسط أوروبا - كوحدة سياسية واقتصادية - قد اختفت وقتيا أو دائما ، وأن التقسيم الحالي إلى أوروبا شرقية وأوروبا غربية يتناسب مع الاتجاهات الاقتصادية التي تؤدي - في الممارسة - إلى ظهور إلى طرازين مختلفين للمجتمع (٩٠) .

ولأغراض عملية ، يمكن أن نتجاهل كلا من تركيا ويوغوسلافيا باعتبارهما على حافة منطقة أوروبا الغربية ، بينما تقع كل من إسبانيا والبرتغال واليونان (بقبرص أو بدونها) في مجموعة فرعية محددة خاصة بها . وإذا استبعدت الجزائر وتونس ومراكش ، لا يمكن للإنسان أن يتحدث جديدا عن اقتصاد منطقة البحر المتوسط . ويمكن أن يكون هناك مجال لتجميع هذه الدول الثلاثة من دول شمال افريقية مع تركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال ويوغوسلافيا ، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن مصر واسرائيل يقتضى ادخالهما أيضا . ولكن إلى أى حد نقف ؟ ومن الواضح أن هذه التجمعات تقاطع بعضها وكل ما يمكن عمله هو محاولة عدم تعقيد المشكلة بأقحام معايير غير مختصة مثل التوازن بين قوى السوق والتخطيط العام فإن هذا الميزان على أى حال ميزان متغير حتى في داخل المملكة الواحدة

(٨٩) لو أصبحت بلغراد عضوا في منظمة (الكوميكون Comecon) التي للسوق الاقتصادية جميع دول أوروبا الشرقية الخاضعة للسوفييت لكانا عندئذ تعتبر طبقا لتصنيف كاجني دول أوروبا الشرقية . وهذا هو المعيار الواضح الوحيد إذا فكر الإنسان من ناحية الحقائق السياسية الحالية . فإن حقيقة أن يكون للدولة حكومة شيوعية واقتصاد تخطط للتقال ، أقرب إلى اليونان وتركيا منها إلى ألمانيا الشرقية مثلا . .

(٩٠) فيما يقتضى بهذا الصدد ، وما سيأتي أيضا . انظر بصفة خاصة لردريك ديورست (Frederick Dewhurst) (احتياجات أوروبا ومواردها) نيويورك ١٩٦١ .

وليس من الصحيح بصفة محتمة أن تكون هناك علاقة ارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والولاء للديمقراطية .. وأغلب ما يمكن قوله هو أن الدول المتخلفة تتجه نحو تنمية أشكال حكم استبدادية واقتصاديات مخططة لكي تلائمها .. ولكن طريقة « تخطيطها » مختلفة للغاية في القصد وفي الناحية الفنية ، عن تخطيط الدول المتقدمة صناعيا مثل فرنسا التي انتهجت اقتصادا (شبه مخطط) بعد سنة ١٩٤٥ . ومرة أخرى ، لا يمكن للإنسان اخراج أسبانيا من أوروبا الغربية بسبب اتجاهها السياسي الحالي ، على أن طلبها الخاص باعتبارها كدولة « حرة » أسوأ من طلب تركيا .. والأجراء المقول هو اغفال مثل هذه الاعتبارات جميعها .. وإذا ما تم ذلك فإن ما يقصد به « أوروبا الغربية » لن ينطوي على أى تعقيدات معينة (٩١) .

وبالحالات المشكوك فيها أو بنونها فإن هذا الجزء من أوروبا جغرافيا ، يضم التركيزات العظمية للقوى الاقتصادية خارج الولايات المتحدة . ومن المؤكد أن موارده الاقتصادية لا تتناسب مع حجمه ، فمساحة أوروبا الغربية تبلغ فقط ٣٪ من مساحة الأرض في العالم ، وتعداد سكانها يزيد قليلا عن ١٠٪ من سكان العالم ، إلا أن اجمالي انتاجها يصل الى ٢٥٪ من اجمالي انتاج العالم و ٢٠٪ من اجمالي انتاج المواد الغذائية و ٤٠٪ من اجمالي تجارة العالم .. وتعداد سكانها وقدره ٣٢٠ مليون نسمة (٩٢) يسكنون منطقة تعتبر من أشد المناطق إزدحاما بالسكان في العالم وأعظمها تصنيعا .. وعلاقتهم الاقتصادية مع باقى العالم تضعهم في مركز خاص أشبه « بالمصنع » الذى يجهز المواد الخام المستوردة .. وإذا تركنا جانبا التجارة الداخلية فى داخل أوروبا الغربية فإن مركز هذه المنطقة « كمصنع العالم » ثم عنه حقيقة أن ٨٠٪ فى الغالب من وارداتها عبارة عن منتجات أولية ، و ٢٪

(٩١) المبحث الخامس « بستانق القرن العشرين » الذى يستبعد تركيا ويوغوسلافيا (والأخيرة لأسباب سياسية) ، يترك مجالاً لاسبانيا ، والأرجح لأنها إحدى الدول غير الشيوعية ذات الميول الغربية فى أوروبا واقتصادياتها تتجاوب على نطاق واسع مع الدول ليست فى هذه الناحية أو تلك .. فيوغوسلافيا جغرافيا ومن ناحية النمو الاجتماعى المتحررة للقوى السوق أقرب منها الى الأوامر الحكومية .. وكل التصنيفات تعكسية ..

(٩٢) بالأرقام التقريبية ، مع مراعاة مشكلة تعدد المنطقة وللرجوع الى التصنيفات انظر (ديورست) فصل ٢ ص ٣٢

فقط مصنوعات ٠٠ بينما أن النسب المثوية لصادراتها معكوسة تماما في الغالب (٩٢) ومع توقع ازدياد الاعتماد على الموارد غير الأوروبية من الوقود (وبالاخص البترول) ، نالارجح أن هذا التباين سيزداد وضوحا ويقدر أنه في سنة ١٩٧٠ يحتمل أن تصل واردات أوروبا الغربية من العالم الخارجى الى حوالى ٤٥٪ أكثر من مجموعها في سنة ١٩٥٥ الذى بلغ ١٨ بليون دولار ، مع زيادة ارتفاع الوقود والمواد الخام والمعادن الأخرى ارتفاعا كبيرا وبسرعة أكثر من المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية ٠٠ وبالرغم من انخفاض ضئيل فى نسبة الواردات بالنسبة لاجمالى الناتج ، فإن هذا سيضع أوروبا الغربية فى مركز المستورد الأكبر الوحيد للمنتجات الأولية وتمثل التجارة الداخلية الأوروبية الآن حوالى نصف اجمالى النشاط التجارى لدول أوروبا الغربية ويرجع أن تزداد بسرعة أكثر (٩٤) .

ويجب أن تقترب هذه الملاحظات العامة بما يذكرنا أن أوروبا الغربية تشمل مناطق كبيرة مما درج حتى الآن على تسميته « بالدول المتخلفة » وهو تعبير يخفى تحته حقيقة أنه فى بعض الحالات تكون هناك حركة « تنمية » قوية كانت تجرى منذ قرون على أسس خاطئة كانت نتيجتها أن تأكل التربة وانهاك المحصول قد أضافتا نفسيهما الى حالة الفقر وتكدس السكان . وتضم هذه المناطق الراكدة المتخلفة جزءا كبيرا من جنوب إيطاليا ، ومعظم أسبانيا والبرتغال ، واجزاء من اليونان وتركيا وبعض مناطق أيرلندا ٠٠ وسكان أراضى منطقة البحر المتوسط الذين يبلغ تعدادهم مائة مليون نسمة أو نحو ذلك اذا أخذوا كمجموعة (بما فيهم تركيا واليونان ويوغوسلافيا وكذلك الاجزاء الفقيرة فى جنوب إيطاليا) ، لا يشتركون فى المزايا الجمركية الخاصة بحضارة صناعية - وهذه ظاهرة تدل عليها بشكل واضح حقيقة أن متوسط دخلها لا يصلح الا ثلث دخل سكان مجموعة شمال غرب أوروبا ٠٠ (وحالة جنوب إيطاليا يجرى علاجها الآن عن طريق ما حققته إيطاليا بعد الحرب من اردهار صناعي وعضويتها فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية) ٠٠ وفى الواقع أن أوروبا الغربية تشتمل على « حضارتين » مختلفتين ، احدهما وهى الجنوبية الأكثر تخلفا تتميز باعتمادها الشديد على الزراعة ، أوجه النشاط المتعلقة بها . وتوجد حالة من البطالة بدرجة كبيرة فى الاراضى ، وفى الغالب من العمال غير المؤهلين الذين لا يمكن

(٩٣) نفس المرجع فصل ٢٨ ص ٨٨٩

(٩٤) نفس المرجع ص ٨٩٠ - وكما تبين قبلا هذا البحث يستبعد تركيا ويونوسلافيا .

استيعابهم بسرعة فى الصناعة ، حتى لو كانت الموارد الاقتصادية ميسورة وقد حاولت هذه الدول بطريقة مثالية فى الماضى أن تحل مشكلتها الخاصة بتكدس سكانها ، وذلك بإرسال المهاجرين الى الحسارح ، وبالاخص الى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية . وهى تجد حاليا بعض التفريغ لازمتها فى الازدهار الصناعى فى شمال ايطاليا وفى فرنسا وألمانيا الغربية والمناطق المجاورة . . وهذا جزء من الإجابة على السؤال لماذا لا تفعل « أوروبا » المزيد لمساعدة الدول المتخلفة ، ففى أوروبا أقاليمها المتخلفة الخاصة بها ولا تزال بعيدة عن حل مشاكلها .

وحتى مع هذا الاحتياط الهام ، فإن أوروبا الغربية اذا أخذت كمجموعة ، تظل واحدة من ثلاثة أوساط عظمى للقوة الاقتصادية فى العالم الحديث . . والمركزان الآخران أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى . ويقصد بالملاحظة التالية أن تكون تلخيصا مختصرا لبعض الملامح الرئيسية الشائعة فى هذا الاقليم . . وترك الى ما بعد سلسلة من الايضاحات العامة عن مقوماتها الوطنية الرئيسية .

وتبعاً لأمى قياس خاص بكتابة التاريخ ، قد وصلت أوروبا الى ذروة قوتها وثروتها ، بالنسبة للقارات الأخرى ، فى أوائل القرن الحالى . . ومن الواضح أن أولئك الكتاب الذين رأوا حوالى سنة ١٩٥٠ تدهورا مطلقا ونسبيا كذلك (٩٥) قد قللوا من شأن القوى التحديدية للمجتمع الحديث . . فبعد ذلك بعشرة سنوات ، كان ممكنا لمجموعة من الاقتصاديين الأمريكين أن يلاحظوا مع الارتياح أن الأكثر من ٣٠٠ مليون نسمة وهم سكان أوروبا الغربية يتمتعون بمتوسط دخل ذى قدرة شرائية يزيد بأكثر من الثلث أكثر مما كان لمتوسط الفرد من الـ ٢٦٠ مليون نسمة الذين كانوا يعيشون فى نفس هذه المنطقة عشية نشوب أعظم حرب مدمرة عرفت فى التاريخ . . ان الانتاج الصناعى فى مهد هذا المجتمع الصناعى الحديث زاد الى أكثر من الضعف فى خلال الحقتين الماضيتين . . والانتاج الزراعى - مع تناقص عدد الرجال المشتغلين بالزراعة قد زاد بأكثر من الثلث عما

(٩٥) شاكلتون (Shackleton) « الجغرافيا الاقليمية فى أوروبا » من ١ قال انه « من الحق أن الحربين العظميتين الأخيرتين قد أفترقا القارة بشكل خطير . . »

كان عليه في السنوات السابقة مباشرة للحرب (١٩٦) وعلاوة على ذلك ،
 فبينما كان هذا التقدم غير متعادل ، وترك بعض المناطق المتخلفة دون أن
 تتأثر بشيء في الغالب ، تجاوزت معدلات التقدم في جميع الدول الأوروبية
 تقريبا في سنوات ١٩٥٠ وحدها معدلات التقدم في الولايات المتحدة
 وكندا (١٧) ٠٠ وفيما بين سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥٩ زاد اجمالي الانتاج
 الوطني المشترك للدول الثماني عشر في (منظمة الرابطة الاقتصادية
 الأوروبية (OECE) ، التي أصبحت فيما بعد (منظمة التعاون الاقتصادي
 والتنمية (OECD) بنسبة ٤٦٪ أو ٨٠ بليون دولار (مقيدا في سنة
 ١٩٥٤ بأسعار السوق) ٠٠ وكان هذا يعادل ربعا سنويا مركبا يزيد عن
 ٤ر٣٪ ، وهو ما يكفي لان يحقق زيادة تبلغ حوالى مائة في المائة عن ١٩٥٠
 في سنة ١٩٦٧ - وهذه أرقام الانتاج الاجمالى ٠٠ اما الانتاج الصناعى
 فقد ارتفع أسرع من ذلك بدرجة كبيرة (١٨) ٠

وهناك بعض نقط اضافية جديرة بالذكر ٠ أولا ، انه في سنة ١٩٥٠
 كانت أوروبا الغربية قد اصلحت كثيرا من اضرار الحرب وحفظت اقتصادها
 وطنيا اجماليا اعظم - بالنسبة لاجمالى السكان وبالنسبة للفرد) أكثر مما
 كان عليه في السنة الاخيرة السابقة للحرب (١٩٣٨) وكان من المعروف
 أنها ليست جيدة للغاية ٠٠ وثانيا ، أن جزءا كبيرا جدا من أكبر انتاج قد
 صار استثماره أى أنه استخدمه في تكوين رأس مال ٠ وكان هذا صحيحا
 بالنسبة لدول مثل فرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج التي ابعثت بصد

(١٦) ديورست ص ٣ - قدر الكاتب بطريقة مختلفة نوعا ما ان الأوروبيين الغربيين
 في سنة ١٩٦٠ كانوا يستهلكون ٦٠٪ من البضائع والخدمات أكثر مما كان يستهلكه السكان
 الذين كانوا يقلون عنهم بنسبة ١٥٪ الذين كانوا يعيشون على نفس هذه الأرض قبيل
 الحرب العالمية الثانية - راجع ص ٨٦٢ ٠

(١٧) نفس المرجع ٠

(١٨) نفس المرجع ص ١٦ وللتفاصيل انظر (الرابطة الاقتصادية الأوروبية احصائيات
 عامة) باريس يناير وفبراير ١٩٦٠ - أوروبا والاقتصاد العالمى سنة ١٩٦٠ - وفي المسح
 الاقتصادى لأوروبا سنة ١٩٤٩ رأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه بعد عشر سنوات
 سيزداد الانتاج الصناعى بنسبة من ٤٠٪ الى ٦٠٪ ، والواقع أنه حصلت زيادة في سنة ١٩٥٤
 تبلغ ٤٠٪ وفي سنة ١٩٥٦ تبلغ ٦٠٪

سنة ١٩٤٥ تخطيطا حكوميا واسع النطاق ، كما كان صحيحا المناطق حرة التصرف مثل ألمانيا ٠٠ ومن ذلك الوقت فصاعدا كان التقدم غير متعادل ولكنه يستحق النظر ، وفيما بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ حققت ألمانيا والنمسا واليونان (التي كانت متفلسة في سنة ١٩٥٠ عندما كانت لا تزال تعاني من وطأة أضرار الحرب) حققت تقدما سريعا في الانتاج الاجمالي (بلغ في ألمانيا ٩٠٪) ٠٠ وتليها إيطاليا وكانت نسبة زيادتها ٦٤٪ في سنة ١٩٥٩ ، ثم تجاوزت هذه النسبة بعد ذلك ٠٠ وأحرزت فرنسا وهولندا وسويسرا حوالي ٥٠٪ خلال الحقبة ، والدول السكندنافية حوالي الثلث ٠٠ وبلجيكا ولوكسمبرج حوالي الربع - والمملكة المتحدة الخمس ٠٠ أما في أيرلندا حيث كان تعداد السكان يهبط لم يزد الانتاج الا بنسبة ١٠٪ فقط وعلى وجه الاجمال حققت ألمانيا وإيطاليا أسرع تقدم ولو أنه في إيطاليا كان التقدم يتركز في الشمال الكثيف التصنيع وبذلك زاد من اتساع التباين مع باقي إيطاليا ، وتمثلت هذه الحالة على نطاق واسع مرة أخرى في توسيع الثغرة بين دول البحر المتوسط الأكثر فقرا وبين مجموعة الشمال الفنية ولو أنه من بين الدول الاولى ، اليونان ، حققت تقدما مذهلا كما حدث تقدم حتى في أسبانيا ٠٠ ومن بين دول مجموعة السوق المشتركة الستة ، تعثرت بلجيكا خلف الدول الاخرى في حين أنه من بين الدول السبعة كانت النمسا وسويسرا في المقدمة ، بينما أحرزت الدول السكندنافية تقدما مرضيا ولكنه ليس مثريا ٠٠ وتأتي بريطانيا في المؤخرة ٠٠ ويبدو أن هذا التقدم الضئيل نسبيا لبريطانيا وبلجيكا يعكس مشاكل أساسية لهذه البلاد التي كانت في طليعة الثورة الصناعية ، وواجهت صعوبة في تكييف أنظمتها القديمة المتعلقة بالصناعة والنقل لكي تتماشى مع المطالب الحديثة وارتفع الانتاج الصناعي في كل مكان تقريبا بأسرع من الانتاج الكلي ٠٠ وفي سنة ١٩٥٧ حصلت خمس دول فقط وهي الدانمرك والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا واليونان ، على أقل من ٤٠٪ من اجمالي انتاجها الوطني من الصناعة ، ومع ذلك فكان من بينها واحدة من أغنى الدول (الدانمرك) كذلك أربعة من أفقرها (ليس من بينها تركيا ويوغوسلافيا التي تعتبر من نفس الفئة (٩٩) .

(٩٩) نفس المرجع ص ٢١ - ٢٢ وحقيقة أن الدانمرك تحصل على حصة كبيرة من اجمالي انتاجها الوطني من الزراعة لا تعني بطبيعة الحال أن هذه البلاد يمكن وضعها في فئة مجموعة دول البحر المتوسط ، وكان أشد تغير لمعدل في هذه المجموعة الأخيرة في إيطاليا حيث بلغ اجمالي الانتاج الصناعي في سنة ١٩٥٠ ثلث الانتاج الاجمالي بينما بلغ في سنة ١٩٥٧ - ٤٤٪ وفي سنة ١٩٦١ حوالي ٥٠٪ .

والنتيجة الواضحة - وهي أن الازدهار الاقتصادي لاوروبا الغربية في هذه الحقيقة كان مرتبطا بحركة التصنيع النامية في المنطقة - لها ارتباطات بعيدة المدى بعلاقة أوروبا بالقارات الأخرى ٠٠ وعلى وجه الإجمالي فإن المنطقة تقف بكيفية ما في نفس العلاقة مع باقي العالم ، كما تفعل سويسرا مع باقي أوروبا ٠٠ وكلما أصبحت أكثر غنى فإنها تصبح أيضا أكثر تعرضا ، هذا الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية ينهب بعيدا إلى حد توضيح ازدياد الطبيعة المسألة لسياسات أوروبا الغربية في العصر الحاضر ٠٠ فإن الدول التي تعتمد على ازدياد مدى الروابط التجارية مع العالم الخارجي تعتبر ميلا من الدول « الاستبدادية » الكبيرة في تحمل مخاطر سياسية كبرى ٠٠ وفي هذا الصدد اتجهت ألمانيا الغربية إلى تطور أشبه في خصائصه بتطور دول أوروبا الغربية الصغيرة منذ توقفت هذه الدول عن أن تعتمد على النطاق العالمي ٠٠ وسنبحث فيما بعد المقتضيات السياسية لهذا التغيير ٠

وإذا تركنا جانبا التقلبات الصغيرة (مثل الركود القصير الذي وقع سنة ١٩٥٨ الذي كان بإلحاح أكثر من مجرد فترة لاسترداد الانفاس) فإنه يمكن القول أن أوروبا الغربية قد حظيت بازدهار اقتصادي دائم من منذ بدأت المساعدة الأمريكية بعد الحرب مباشرة (١٩٤٦ - ١٩٤٩) فساعدت على بداية أعمال التعبير والإنشاء ، فإذا قيل أن تلك السنوات الأولى كانت مجرد فترة انتعاش من أضرار الحرب ، فإن الاثنتي عشرة سنة التالية كانت فترة نمو وازدهار متواصل غير متقطع وغير متراجع كانت ظاهرة مذهلة : ولا سيما إذا قورنت بالتطور الأكثر بطئا وتقلبا في أمريكا الشمالية خلال نفس هذه المدة ٠٠ لقد كان التوسع حقيقيا في كل مجال تقريبا ، ولو أنه كان أكثر سرعة في المناطق المصنعة (خلاف بلجيكا والمملكة المتحدة) ٠٠ وقد كان هناك توسع نظامي من عام إلى عام في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولو أن فرنسا عانت فترة تأخر قصيرة في سنة ١٩٥٨ ، كما بدا أن ألمانيا كانت على وشك أن تترنح في أوائل سنة ١٩٦٢ ٠٠ لقو وضعت الحكومات المختصة بصفة عامة التوسع في مقدمة ثمن الاستقرار ، وقد كوفئت على ذلك برواج استثماري أدى في سنة ١٩٦٢ إلى ما يقرب من حالة العمالة التامة ، ليس فقط في المراكز الصناعية التقليدية بل حتى في إيطاليا (بالرغم من حالة البطالة المستمرة في البلاد) ٠٠ وبالإجمال يمكن القول أن فرنسا وألمانيا وفنلندا والنرويج واليونان دفعت من أجل توسعها بواسطة ارتفاع سريع في الأسعار وبعض النقص في قيمة النقود ، وسجلت

ألمانيا وإيطاليا وسويسرا نموا كبيرا في الإنتاج مع زيادات متواضعة في الاسعار ، واختارت بريطانيا بالأجمال اجراءات انكماشية للحد من مؤثرات تكاليف أجور العمالة الثامنة ، وفشلت في احراز استقرار الاسعار ، وحق بها أسوأ ما حدث في كلا العالمين ، وفي دولة واحدة فقط وهي البرتغال كان هناك الاستقرار التام للأسعار ولكنها ظلت بشكل واضح بالقرب من قاع قائمة الدول النامية (١٠٠) .

ويبقى أن نضيف أن حكومة الولايات المتحدة مع كل التزامها بعقيدة حرية التعامل كان لها فعاليتها في تمكين دول أوروبا الغربية من انتعاج وتوسيع نظام ما بعد سنة ١٩٤٥ الخاص بالتوفير والاستثمار « المخطط » . وفي الواقع كان مشروع مارشال للأعانة وغيره من أشكال المساعدة مؤثرا في حمل أوروبا ، خلال فترة الانتقال دون أي اضطراب ، ولكن صور المساعدة هذه كانت متوقفة على اتباع برامج مخططة للاستثمار بواسطة الدول المتسلمة للمساعدات ، وبذلك عززت الاتجاه الذي كان من الاصل قويا لدى الزعماء السياسيين والاداريين والاقتصاديين الذين ظهروا من حركات المقاومة (اليسارية بصفة أساسية) نحو تخطيط اقتصادياتهم على مستوى وطني أي حكومي . . . وقد صار مواجهة هذا الميل جزئيا بواسطة الاحكام الخاصة بحرية التجارة في معاهدة روما ورابطة الفحم والصلب ، ولكن في نفس الوقت جعل التخطيط على مستوى أوروبي مع التأييد التام من جانب حكومة الولايات المتحدة . . . وهذه يمكن أن توصف بأنها حالة انتصرت فيها العقلية الاقتصادية (وبطبيعة الحال الضغط السياسي والخوف من الكتلة السوفييتية) على الالتزامات المذهبية . . . ويمكن أن يعزى السماح في واشنطن بقبول الصورة الناتجة والتسامح فيها الى حقيقة أن ألمانيا الغربية كان يتوقع منها أن تجعل «واضحة الخطط»

(١٠٠) ديودست ص ٢٧ و ١١١ و ٤٤٣ - الصورة العامة التي تبرز في أوروبا الغربية في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي صورة تمثل الحجم الكبير من الاستثمار الناشئ من قرارات سياسية أكثر مما هو ناشئ عن قرارات اقتصادية فردية . . . وفي الرأي الكلاسيكي أنه نوع من التضخم الذي تعرضت له أوروبا بكيفية مضطربة غالبا في تلك الحقبة ، كان من المتوقع أن يؤثر على سعر الادخار الخاص في اشكاله التقليدية . . . وما زالت حقيقة أنه لم يؤثر فعلا على الادخار تحتاج الى توضيح . . . نفس المرجع ص ٤٦١ - ٤٦٢

الاكثر نفوذا في فرنسا وهولندا والنرويج ، وأقل من ذلك في ايطاليا -
نموذجا مثاليا ٠٠ ولما كانت الآراء الفرنسية الخاصة بالتخطيط أكثر تمشيا
مع الحقائق الاقتصادية ومع المطالب الأوروبية ، فقد تفلخت حتى في معاقل
الأحرار المحافظين في بلاد مثل المانيا وبريطانيا وبلجيكا ٠

ان ما قيل حتى الآن يتعلق اما بغرب وجنوب أوروبا مثل منطقة
المتوسط بما فيها الدول المتأخرة (اليونان وتركيا ويوغسلافيا وأسبانيا
وابرتغال) واما بشمال غرب أوروبا المصنع ، زالدا أو ناقصا جنوبي
ايطاليا ٠٠ ولتمييز الدول الستة الخاصة بمعاهدة روما يقتضى اتباع منهج
آخر مختلف ، ولكن الصورة الناتجة تخدم فقط لمجرد تأكيد ابعاد توسع
ما بعد سنة ١٩٤٥ واعتماده على صلاية الدول العالية التصنيع ٠٠ ان
الرابطة الاقتصادية الأوروبية للدول الست ، مع التزاماتها الاستثمارية
الضخمة في أفريقية واعتمادها على الوقود المستورد (بما فيه بترول
الصحراء) تضاعف بعض المشاكل الكبرى للمنطقة كلها ، ولكنها تبدي
ايضا الكثير من قوتها الكامنة ٠٠ فقد زادت التجارة بين دول الرابطة الست
بدرجة أسرع من زيادة التجارة الأوروبية الداخلية عامة ٠٠ كما زاد الانتاج
بالمثل بنسبة سريعة ، حتى من قبل أن تبدأ السوق المشتركة في العمل ،
وفيما بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ارتفع اجمالي الانتاج الداخل للرابطة في
مجموعها من ٧٥ بليون دولار الى ١٢٢ بليون دولار وهي زيادة تصل الى
٦٣ ٪ في ٨ سنوات أو ٦٫٣ ٪ سنويا بالفايدة المركبة ٠٠ ومن المقرر أن
هذا يشمل السنوات الأولى للانتعاش من اضرار الحرب ، عندما تسرت
الاعتمادات المالية لمشروع مارشال ، وعند ذلك الحد كان معدل النمو غير
نموذجي ٠٠ وتبقى الحقيقة أنه خلال هذه المدة ارتفع اجمالي الدخل الوطني
بالنسبة للفرد (وبأسعار السوق سنة ١٩٥٤ وأسعار التبادل) الى الضعفين

(١٠١) فيما يختص بالبحث البريطاني انظر بصفة خاصة (التخطيط الاقتصادي في
فرنسا) تقرير PEP لندن ، أغسطس سنة ١٩٦١ (الاقتصاد الثامن - بريطانيا ومانيا
الغربية وفرنسا) تقرير PEP أكتوبر سنة ١٩٦٠ - ولؤلوف على تقليد هام ٠ انظر
« أوروبا المخططة » بمجلة الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ حيث استخلصت بعض
استنتاجات عامة من العلاقة بين التيارات السياسية اليسارية في فرنسا وايطاليا ، والزحف
نحو « التخطيط على المستوى الأوروبي » ٠ وفي سنة ١٩٦٢ كان التباين واضحا بين التوسع
المخطط والركود غير المخطط له أصبح واضحا الى حد أن حكومة المحافظين في بريطانيا قد
انجبت بعد كثير من التردد نحو انشاء هيئة تخطيط ٠

عالميا ، بسرعة كالتى حدث بها فى الولايات المتحدة أى بمعدل مركب سنوى يبلغ ٤ر٥ ٪ مقابل ٢ر٥ ٪ (١٠٢) - وفى مدةالاربع سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨ كانت زيادة اجمالى الدخل بالنسبة للفرد لا تزال ٤ر٣ ٪ لكل الرابطة الاقتصادية الاوروية وكان هذا ينطوى على هبوط واضح ولكنه لا يزال انجازا محترما جدا (١٠٣) ، وعلى أساس النسبة المركبة ٤ر٣ ٪ فان اجمالى الدخل القومى بالنسبة للفرد (بالقياس لاسعار ١٩٥٨) قد يزيد من ٩٥٠ دولار فى سنة ١٩٥٨ الى ١ر٥٨٠ دولار فى سنة ١٩٧٠ - وعلى افتراض أن اجمالى الدخل القومى فى الولايات المتحدة استمر فى الارتفاع خلال هذه المدة بالمعدل السنوى المركب الذى سجل فى المدة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٨ ، فان التقدم المقابل لذلك فيما بين ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ قد يكون من ٢ر٥٥٠ دولار للفرد الى ٣ر١٢٠ دولارا (١٠٤) - وهكذا فانه فى سنة ١٩٧٠ قد يكون دخل الفرد فى الدول الاعضاء للرابطة الاقتصادية الاوروية أكثر قليلا من نصف دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، بينما لم يزد فى سنة ١٩٦٠ عن ثلثه الا قليلا (١٠٥) - وإلى هذا الحد تتجه الثغرة الى أن تسد ،

(١٠٢) انظر ديورست ص ٨٤٢ - ان زيادة اجمالى الدخل العام بالنسبة للعامل والفرد لم يختلف كثيرا فى الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولكن يوجد اختلاف اذا حسب الدخل بالنسبة لساعة عمل لرجل واحد *Man-hour* اذ أن ساعات العمل قد خففت - وبالنسبة لكل الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٠ ، قدرت الزيادة فى القدرة الانتاجية بالنسبة للعامل بعوالى ٢ر٣ ٪ وبعوالى ٢ر٩ ٪ بالنسبة لكل ساعة عمل *Man-power* وكان هناك اتجاه مضطرب لزيادة البطالة فى الولايات المتحدة - وهو الاتجاه لا يوازيه اتجاه مماثل فى اوروبا . .

(١٠٣) نفس المرجع ص ٨٤٢ - كانت اعل نسبة فى ألمانيا اذ بلغت ٢ر٥ ٪ وتليها إيطاليا ٤ر٩ ٪ ثم فرنسا ٣ر٩ ٪ وهولندا ٢ر٦ ٪ وبلجيكا ١ر٦ ٪

(١٠٤) نفس المرجع - المعدل السنوى المركب ١ر٧ ٪ الذى حسب على أساسه هذا الارتفاع ، يركز على تقدير مختلف وبذلك ينحرف عن نسبة ال ٢ر٥ المعدل السنوى السابق ذكره .

(١٠٥) دخل بريطانيا لا ينطوى على تغيير أساسى اذ أن تكوين دخلها الأساسى لا يختلف اليوم عن تكوينه فى الدول الستة الأعضاء الأصليين للرابطة الاقتصادية الاوروية على أن الآراء الشائعة تقول بعكس ذلك ولو أن مستويات المعيشة فى القارة فى سنة ١٩٦٠ لم تعد متخلفة عن مستوياتها فى بريطانيا بدرجة كبيرة . . .

بينما تزداد وضوحا في نفس الوقت بين وسط أوروبا المصنعة وبين المناطق المتخلفة ٠٠ ولكن هذا ليس الا مجرد ظاهرة على التقدم غير المتعادل . ويتوقف ما اذا كان هذا مقيدا للمناطق المتخلفة ، على السياسات التي تتبعها المناطق الاكثر تقدما .

ومما لا شك فيه أن تكوين الرابطة الاقتصادية الأوروبية قد أدخل حافزا جديدا ، بالضبط في الوقت الذي بدأ يضعف فيه الزحف الاصلى ٠٠ ومنذ بدأت السوق المشتركة في العمل حافظت دولها الاعضاء على أكثر من معدل النمو الذي حققته في منتصف السنوات الخمسينيات ٠٠ وفي الحقيقة ان سنة ١٩٦٠ كانت سنة ازدهار ارتفع فيها هذا الرقم ٠٠ ولو أن التقدم ابدا في سنة ١٩٦١ اذا لم يرتفع الانتاج الصناعى الا ٦٥٪ الا أن لجنة الرابطة الاقتصادية في ابريل سنة ١٩٦٢ توقعت توسعا يتراوح بين ٤٥٪ الى ٥٠٪ في سنة ١٩٦٢ للول الستة في مجموعها ، بينما يعمل مشروع الاربع سنوات الفرنسى سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ على افتراض تقدم سنوى يبلغ ٥٥٪ (١٠٩) - أما بالنسبة لاوروبا الغربية في مجموعها فقد افترضت اللجنة الاقتصادية الأوروبية نسبة التوسع بمعدل ٤ ٪ (١٠٧) وتتفق هذه التوقعات جوهريا مع المشروعات الابعده مدى التى سبق أن اقترحت للمدة المنتهية في سنة ١٩٧٠ - وبعد هذا التاريخ تصبح المشروعات غير محققة الى حد أن لا تكون لها قيمة كبيرة ٠٠ وبالاخص ، يعتبر من المستحيل التنبؤ بالمدى الذى ستؤدى اليه ضغوط الاجر المتزايد - الذى سبق أن لوحظ في كل انحاء منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية في المدة ١٩٦١ - ١٩٦٢ - الى تحول عن الاستثمار الى الاستهلاك ثم الى الانخفاض المترتب على ذلك في معدل النمو ٠٠ وبالنسبة لاوروبا الغربية في مجموعها، فإن الدلائل أدنى كفاية للقياس عليها ٠٠ وتقدير نسبة ال ٤٣٪ الزيادة السنوية التى حصلت بعد مدة ١٩٥٠ - ١٩٥٩ لغاية ١٩٧٠ قد يعطى نتيجة مرضية للغاية : ربح ٨٨ ٪ أعلى من سنة ١٩٥٥ عندما كانت أوروبا

(١٠٦) أنظر الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ - ومنذ ذلك الوقت ارتفع تقدير سنة ١٩٦٣ لغاية ٦٪

(١٠٧) أنظر لتقريرها السنوى (جنيف - ابريل سنة ١٩٦٢)

قد انتعشت كلية من الحرب ٠٠ ولكن النقص في الايدى العاملة والمواد الخام الحيوية قد يتدخل ويعمل على إبطاء معدل التقدم (١٠٨) ٠٠ وحتى مع معدل نمو سنوى ٣ ٪ (أى أعلى من المعدل ٢٥ ٪ المقدر بأنه تحقق في المدة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣ عندما كانت أوروبا الغربية هي الاقليم الصناعى الرئيسى للعالم) فان اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٧٠ قد يكون أكثر من مستوى سنة ١٩٥٥ بنسبة ٥٥ ٪ ٠٠ ولما كان تعداد سكان أوروبا الغربية - على خلاف الفترة السابقة لسنة ١٩١٣ - يتزايد ببطء للغاية فان المكاسب بالنسبة للفرد ستكون فى الغالب كبيرة بقدر مكاسب اجمالى الانتاج الوطنى ٠ وبعبارة أخرى يمكن أن نتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة بسرعة معقولة ٠٠ وفى عصرنا هذا الخاص « بالانفجارات السكانية » فان هذا يضع أوروبا الغربية فى مركز فريد ٠٠ ان هذا الاقليم فى الواقع يتم تحولا سكانيا بعيد المدى من مناسيب عالية للمواليد والوفيات الى ما يقرب من الاستقرار على أسس عائلات صغيرة ومعدلات منخفضة للوفيات ٠٠ وفى خلال السنوات الخمسينيات كان سكانه يتزايدون بحوالى ٢ مليون سنويا - وتعداد السكان المتوقع لسنة ١٩٧٠ يبلغ ١٩٢٠ مليونا - أى زيادة تبلغ ٨ ٪ فقط عما كانوا عليه فى سنة ١٩٥٥ (١٠٩) ٠

وإذا كانت التوقعات الحالية لنمو السكان ، وحجم قوة الايدى العاملة ، وزيادة القوة الانتاجية (أى انتاج الرجل فى الساعة) تقبل كحقيقة مسلم بها ، فان الارتفاع المقدر بنسبة ٥٥ ٪ فى اجمالى الدخل الوطنى سيؤدى الى زيادة فى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد من ٧٤٧ دولار فى سنة ١٩٥٥ الى ١٠٦٧ دولار فى سنة ١٩٧٠ للسكان البالغ تعدادهم ٣٢٠ مليونا

(١٠٨) ديورست ص ٨٦٥ وهذا المعدل للنمو لثمانى عشرة دولة فى غرب وجنوب أوروبا يجب عدم الخلط بينه وبين زيادة اجمالى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد فى منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية الأصغر حجما ٠

(١٠٩) نفس الرجوع ص ٨٦٦ - وهذا لا يشمل تركيا ويوغوسلافيا التى تصانى اولاهما على الأقل « انفجار اسكانيا » مزعجا ٠٠ ولكن حتى مع هذا فان الرقم الاجمالى لكل الدول العشرين لن يتجاوز ٣٧٠ مليونا فى سنة ١٩٧٠

لثماني عشرة دولة في غرب وجنوب أوروبا (ويقل عن هذه النسبة قليلا اذا اضيفت تركيا ويوغسلافيا الى القائمة (١١٠) ٠٠ وفي داخلية هذا الاقليم يرجح أن يكون التقدم النسبي على أشده في إيطاليا ، حيث ما زالت القوى الاحتياطي من الايدي العاملة تجتنب نحو الانتاج الصناعي ، وعلى أقله في ايرلندا بالرغم من ثبات أو تناقص تعداد السكان ٠ واذا افترض الانسان معدلا للنمو أكثر من نسبة مركبة ٣ ٪ سنويا فإن الصورة الناجمة لا تزال تترك الخاصيتين الاساسيتين السابق ذكرهما : نمو مذهل في الوزن النسبي للصناعة ازاء الزراعة في كل الدول المختصة تقريبا ، وتفاوت جوهري بين المجموعة المصنعة تصنيعا كليا وبين الدول الباقية ٠٠ وعندئذ تصبح المشكلة تتعلق بتوجيه رأس المال الفائض من الاقاليم المتقدمة الى الاقاليم المتخلفة ٠٠ وبعبارة أخرى تصبح إحدى مشاكل التخطيط الاوروبي ، بل وأن تكون مسألة سياسية ، إذ أن القرارات المختصة يمكن أن توضع في المركز فقط ٠

وبالرغم من هذه الملاحظة التحفظية ، فإنه من الضروري أن نقول شيئا عن المتوقع بالنسبة للهيئات الوطنية المختصة ٠٠ ولكن لنحاول أولا مواجهة التقادير محتملين ينصبان على مبدأ التكامل الاقتصادي الاوروبي : عدم ملائمته للمفارقات القائمة الاجتماعية الاقتصادية ، والطبيعة المضللة للاجراءات الكثيرة عندما تطبق على التجارة بين الدول ذات التكوين الاقتصادي المتشابه بوجه التقريب ٠

وبالنسبة للأول يمكن الرد بكيفية معقولة بأن مجرد الزيادة في الدخل الاجمالي للدول المختصة لا شأن لها بمستويات المعيشة باعتبارها تؤثر على الاغلبية ٠٠ وكما أن الفجوة بين الاعضاء المتقدمة والاعضاء المتخلفة في العائلة الاوروبية تتجه الى الاتساع في حالة عدم وجود قوة مضادة ، وكذلك يمكن القول أن الارتفاع في معدل دخل دول أوروبا الغربية الى ما يقرب من نصف مستوى الولايات المتحدة فإنه سيبقى الثغرة بين الاغنياء والفقراء في أوروبا نيس فقط دون تغيير بل حتى قد يزيدها وضوحا أكثر مما هي اليوم ٠٠ ان السلع التي لها وزنها الثقيل في ميزانية الطبقة

(١١٠) نفس المرجع ص ٨٦٩ - ان التباين المذهل بين هذا الرقم وبين مبلغ ١٠٨٠ دولار للفرد في دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية (كما تبين سابقا) يعكس الثغرة التي ما زالت تفصل الوسط الصناعي لأوروبا عن الاقاليم الجنوبية المتخلفة ٠

العاملة والطبقة المتوسطة من أصحاب المرتبات - المواد الغذائية من محلات
النبقالة ، وملابس العمل ، وموارد التدفئة الخ - تعتبر أرخص نسبيا في
الولايات المتحدة منها في أوروبا ، وهو ما يعنى أن مستوى المعيشة للعامل
الأمريكي أعلى من مستوى زميله الأوروبي . وإذا افترضنا إذن أن إجمالي
الدخول الوطنية قد ارتفع ، بينما بقيت المقارقات الاجتماعية دون تغيير ،
فإن الثغرة بين الاغنياء والفقراء قد تزداد اتساعا في سنة ١٩٧٠ أكثر مما
هي الآن ، وبلاكثر لأن بضائع وخدمات الرفاهية التي يستهلكها الاغنياء
أرخص في أوروبا مما هي في الولايات المتحدة . وقد يصبح الاثرياء أكثر
ثراء والفقراء أكثر فقرا ولو أنهم في الواقع في حالة أحسن . وهذا أمر
حقيقي وهام ولكنه لا يتجاوز القول أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يفعل
شيئا في تغيير الفوارق الاجتماعية . ومن وجهة النظر الديمقراطية
تعتبر هذه حجة ضد اقتصاديات السوق وليست ضد التكامل الأوروبي .
والنتيجة التي تؤدي إليها ببساطة أنه في تكامل أوروبا الغربية فإن على
الاشتراكيين - والديمقراطيين بصفة عامة - أن يتدبروا عملهم من أجل منع
الطبقات المالكة من احتكار مسار التقدم .

أما الصعوبة الثانية فأكثر خطورة ، وربما لا يوجد لها حل مقبول .
إن الاتحاد الأوروبي قد يتطلب درجة معينة من سياسة الوقاية . وإلى الحد
الذي تذهب إليه في عمل ذلك فإنها تمنع بشكل واضح تخصيص الموارد
العالمية . وأوروبا التي حاولت الاعتماد تماما على نفسها في انتاج المواد
الغذائية ، لن تكون بحال ما سوقا للدول التي تعتمد على تصدير المواد
الغذائية مقابل استيراد المصنوعات . وفي الممارسة العملية فإن هذا يؤثر
على منتجي المواد الغذائية في المناطق المعتدلة أكثر مما يؤثر على الدول
الاستوائية التي هي بطبيعة الحال الدول الفقيرة . ولكن من الواضح أن
هناك خطرا في هذه الممارسات على سياسة الوقاية بالقدر الذي للانعاش
المصطنع للانتاج الأوروبي من الارز وسكر البنجر على حساب الموردين
الاستوائيين وشبه الاستوائيين . ولعل أشد اجراء مضاد بالنسبة
لهذه الاتجاهات يكمن في المشاركة السياسية لأوروبا الغربية مع الدول
الافريقية والاسيوية التي كانت تابعة لها قبلا . وهذه المشاركة مع بعدها
عن أن تكون نوعا من « الاستثمار الجديد » فإنها تخدم في اعطاء هذه الدول
ضمنا ضد تهديد مستتر بالحماية الأوروبية . وأسهل من ذلك أن نرى
ماذا تستطيع أوروبا عمله لمساعدة استراليا أو كندا دون الاضرار بفلاحيتها

هي ٠٠ وبعبارة اقتصادية بحتة ، وإذا تركنا جانبا التأثير المخرب على فلاحى القارة فإن المستهلك الاوروبى قد يكسب من انضمام كندا الى السوق المشتركة أكثر مما يكسب من عضوية بريطانيا للسوق ، اذ أنه فى هذه الحالة سيحصل على الحبوب الكندية بأسعار منخفضة وعلى معادنها بدون ضرائب ٠٠ ولكن مثل هذه الممارسات المتناقضة فى المنطق الاقتصادى لا تخدم الا فى ابراز عدم صحة التعليل المعنوى ٠٠ والاتحاد الاوروبى ، من الناحية العملية ، ولو أن له منطق اقتصادى خاص به ، ألا أنه ينطوى على بعض الاعباء الإضافية ٠٠ وقد يذكر أنه لن تطلب أى تضمينات من الدول الفقيرة فعلا ، ولكن هذه هى الصلاحية الكبرى الوحيدة التى يقبلها معظم الاوروبيين ٠٠ وأما بالنسبة للدول الأخرى فإن عليها أن تتحمل ، بأى جلد ممكن ، الاتهام بانها فى صهرها لاقتصادياتها غير المتبينة كثيرا ، إنما تخضع المنطق الاقتصادى للأهداف السياسية ٠

أوروبا الشمالية الغربية :

من الناحية السياسية والاقتصادية ، تسيطر ألمانيا وفرنسا على منطقة السوق المشتركة ، وتبهما إيطاليا على مسافة ما ، وتكون دول البنلوكس مجموعة خاصة بها ، وهى لبعض الأغراض تعمل كحلقة بين المجموعة الفرنسية - الألمانية وبين المملكة المتحدة ٠٠ وبطريقة عكسية ، كانت بريطانيا من بين الدول السبعة فى عضوية (منطقة التجارة الحرة) تمثل القوة الكبرى ٠٠ ان هذه الانقسامات الداخلية ، التى كان لها فى بعض الاوقات أهمية سياسية كبيرة (١١) تبدو ثانوية عندما ينظر إليها فى ظل الصورة الخلفية للتباين الأكثر دواما القائم بين نصفى أوروبا الغربية : القسم الشمالى الغربى وقسم البحر المتوسط ٠٠ فالاول يغطى جميع الدول الستة والسبعة باستثناء البرتغال وربما الجنوب الايطالى ٠٠ وتشمل المجموعة الثانية عددا من الدول الواضح أنها تشترك مع بعضها فى روابط مشتركة أكثر مما تشترك مع الاقليم الشمالى الغربى ٠٠ وليس

(١١) لمثال فى أثناء مفاوضات الوحدة الأوروبية فى ابريل - مايو سنة ١٩٦٢ عندما حاول ميسيو سبيلك التوسط بين وجهتى النظر البريطانية والفرنسية وكان نصيبه الانتقاد من كل من الطرفين : انظر « صحيفة الجارديان » بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٢ - ولعل ذلك كانت دول البنلوكس قد رفضت مؤقتا أن تدخل فى مباحثات بشأن مستقبل أوروبا الغربية السياسى قبل أن يتخذ قرار بشأن عضوية بريطانيا ٠٠ وقد وضحت وجهة النظر الفرنسية بواسطة الجنرال ديغول فى ١٥ مايو وكان لها تأثير كبير .

من المهم بالنسبة لغرضنا ، نوع الشكل الذى يمكن أن تنضم به دول مثل السويد وسويسرا والنمسا الى الاتحاد السياسى الاقتصادى لاوروبا الغربية ٠٠ وهى من الناحية البنائية تكون جزءا من المجموعة « المتقدمة » وتكون هذه الانقسامات الفرعية ملائمة لو أن الانسان كان يحاول أن يدرك الحقائق التى ينطوى عليها تتابع الاحداث السياسية (١١٢) ٠

(١) ولنبدأ من أجل التبسيط بالملكة المتحدة المكونة من بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (باستثناء أير Eire التى تعتبر من وجهة النظر الجغرافية غير هامة) ومرة أخرى من أجل الترتيب الاول لنبدأ بقليل من الاحصائيات الاساسية ، التى أيدىها المسح الاقتصادى الذى قامت به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فى مارس سنة ١٩٦٢ وكما ذكرنا قبلا كان النمو الاقتصادى فى بريطانيا خلال سنوات الخمسينيات بطيئا ٠٠ وأحرزت الدول الاعضاء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية حوالى نصف المعدل ، وارتفع الانتاج الصناعى بسرعة فى فورتين قصيرتين من أواخر ١٩٥٢ الى أواسط ١٩٥٥ ومرة أخرى من أواخر ١٩٥٨ الى أوائل ١٩٦٠ ٠ ولكن فى باقى الوقت كانت الحالة أكثر أو أقل ركودا : وهى حالة استمرت لغاية النصف الاول من سنة ١٩٦٢ ، ولو أن الصادرات قد تحسنت من السنة السابقة ٠٠ وبالرغم من أن الولايات المتحدة وكندا قد بقيتا طوال الحقبة الماضية فى أسفل القائمة الا أن هذا ليس فيه تمزية لواضعى السياسة البريطانيين ، إذ أن المقارنة الأكثر أهمية هى مع مجموعة دول القارة الأوروبية ٠

وبالنسبة للسنوات الخمسينيات فى مجموعها كان اجمالى الدخل الوطنى فى المملكة المتحدة حوالى نصف المعدل الذى أحرزته منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية (١١٣) ٠٠ وعلاوة على ذلك ارتفعت صادرات المملكة

(١١٢) جوتمان (Gottmann) فى « جغرافية أوروبا » يحدد أوروبا الغربية بأنها بريطانيا وأيرلندا واسكتلندا ومجموعة البيلوكس وفرنسا وسويسرا بينما تعتبر ألمانيا (الشرقية والغربية) من وسط أوروبا كما تعتبر النمسا وإيطاليا ضمن مجموعة دول البحر المتوسط ٠٠ والأرجح أن هذا لا يبدو مقبولا كما كان منذ حقبة ماضت ٠٠

(١١٣) المسح الاقتصادى (لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الخامس بالملكة المتحدة - مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠

المتحدة فقط بنصف سرعة الواردات فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ في حين أنه في منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية لحقت الصادرات تدريجياً بالواردات بحيث كونت فائضاً ٠٠ ويبدو عند الموازنة أن المعدل المنخفض للنمو هو نتيجة للحقيقة أن التجارة الخارجية لا تلعب دوراً هاماً في انعاش الطلب في حين أن الازدهار الاقتصادي في القارة كان يغذيه التدفق الديناميكي لحركة الصادر الذي ظهر بشكل مثالي في سنوات الخمسينيات في حالة ألمانيا الغربية ثم في إيطاليا وكذلك في فرنسا .

وسواء كان ذلك البطء بسبب الاتجاه الصاعد للتكاليف والاسعار ، او الى عدم سهولة انتقال الايدي العاملة ، أو للعلاقات الاقتصادية السيئة ، وكذلك كان التحفظ الإداري موضعاً لكثير من النقاش في بريطانيا ٠٠ وظاهر الأمر أن عامل المقاومة كان النمو السريع نسبياً في الدخل النقدي، بالمقارنة مع الدول المصنعة بالقارة ولو أنه منذ سنة ١٩٦٠ فصاعداً كان هذا الفارق يتجه الى أن يضيق نتيجة للارتفاع الأكثر سرعة في الأجور الحقيقية في القارة ٠٠ ان فكرة أن الأجور كانت أسرع ارتفاعاً بالنسبة الى القدرة الانتاجية كانت سائدة على نطاق واسع في الدوائر الرسمية البريطانية مما أدى الى حركة « ركود الأجور » غير المقبولة في سنة ١٩٦١ التي ربما كان تأثيرها الاساسي اضلال التأييد الانتخابي لحزب المحافظين وضغط الطلب في الداخل على المصدرين كان أيضاً موضع لوم ، ولو أنه لوحظ بواسطة ناقدى السياسة الرسمية أن فترات ازدياد الطلب الداخلى في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ كانت تقترن بارتفاع الصادرات . وقد ألقى هذا بعض الشكك حول الفكرة - التي كانت سائدة في دوائر الخزانة - ان الصادرات يمكن أن تستفيد من الاجراءات الانكماشية التي يقصد بها تحديد الطلب الداخلى ٠٠ وقد رأى الاقتصاديون ورجال الاعمال الناقدون للسياسة الرسمية أنه من المرجح أن الانكماش كان له تأثير ساحق على الجو الاقتصادى بأكمله ٠٠ كما بدا من المحتمل أنه في أسواق منطقة الاسترلينى عبر البحار التي تتسع ببطء لأسباب أخرى (الاضمحلال التدريجى لمزايا الضرائب والخصص التي كانت تحاسبى المنافسين البريطانيين ضد المنافسين الاوروبيين واليابانيين والامريكيين) لم تكن الاسعار هي العائق الرئيسى وعلى أى الأحوال فإن مما يجدر ذكره أنه في سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ اتسعت الصادرات البريطانية الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اتسعت بسرعة متوسطة بينما ركدت المبيعات الى منطقة الاسترلينى عبر البحار ، وكانت قد هبطت قبل ذلك من ٤٩٪ الى ٣٨٪ من

الاجمالى فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، بينما ارتفعت حصة الصادرات الذهبية الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال نفس المدة من ٢٨٪ الى ٤٦٪ (١١٤) . ومنذ سنة ١٩٥٨ كان من المطلوب أن يكون هناك فائضا متزايدا من الصادر على الحساب الجارى عندما كانت صافى الايرادات من الاستثمارات « غير المنظورة » (من عمليات البنوك والملاحة والاستثمارات الاجنبية الخ) لأول مرة غير كافية لتغطية نفقات الحكومة عبر البحار (وبالاخص العسكرية) وصافى الصادرات الرئيسية (أو صادرات رأس المال) للخارج . وكانت مشكلة ميزان المدفوعات الناتجة عن ذلك هي الشغل الشاغل للسلطات فى السنوات الاخيرة فادت الى تقلبات شديدة فى احتياطى الذهب مع ما ترتب على ذلك من مناورات فى سعر الفائدة ، وما يتبعها من تأثيرات ضارة على حائزى الاسترليني الاجانب والمنتجين الوطنيين على السواء . ان قرار السعى الى عضوية الرابطة الاقتصادية الاوروبية قد انبعث بالاكتر من هذه الصعوبات ، وفقدان الثقة الناتج عن ذلك فى فعالية الترتيبات التجارية التقليدية . التى كان يبدو أنها تجعل البلاد معتمدة على منطقة الاسترليني فى وقت كانت فيه أسواق أوروبا الغربية .

(أ) تتسع بسرعة أكبر .

(ب) تهدد بأن تصبح متكاملة وراء جدار تعريفه مشتركة ، ما لم تستطيع بريطانيا الانضمام الى السوق المشتركة . ويمكن بطبيعة الحال الاحتجاج بأن حتى بدون العضوية فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان بريطانيا فى سنة ١٩٦٢ كانت تحسن صنعا بالتصدير الى أوروبا الغربية .

ومن وجهه نظر بعيدة المدى كان هناك بعض الشك فيما اذا كانت الايضاحات عن حالات الضعف بعد سنة ١٩٤٥ تتعلق بالحالة الاقتصادية غير المرضية للبلاد . وتدل التحريات فى معدل نمو بريطانيا الاقتصادية فى القرن الماضى على أن الخطى كانت فى الواقع بطيئة بالنسبة

(١١٤) نفس المرجع ص ٢٢ - للولوف على التحليل الرسمى انظر المسح الاقتصادى للحكومة فى ابريل سنة ١٩٦٢ وبالاخص ما بعد ص ٢٩

لدول أخرى لوقت طويل جدا (١١٥) ٠٠ ولذلك فليس هناك مبرر لتطبيق الجداول الاقتصادية League tables للسنوات الخمسينيات ، إذ أن تلك المقارنات تفترض أن كل دول أوروبا الغربية بدأت من مستوى واحد حوالى سنة ١٩٥٠ أو على أى حال فى سنة ١٩٥٥ عندما تم اصلاح أضرار الحرب ٠ وإذا كان التباطؤ فى معدل النمو البريطانى يرجع الى أوائل سنوات هذا القرن ، أو حتى الى تاريخ أسبق ، فإن هذا الاجراء يصبح موضع نظر ٠٠ ومن ناحية أخرى فإنه يصبح أكثر الحاحا اتباع استراتيجية طويلة المدى لتسهيل معدل النمو ٠٠ وفى أوائل سنة ١٩٦٢ اتخذت خطوة فى هذا الاتجاه بإنشاء (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) لكي ينصح الحكومة بالاجراءات الكفيلة بتنمية التقدم بخطوات أسرع ، المقترنة مع الاستقرار المالى ٠٠ وعلى خلاف زميلتها الفرنسية (قومسارية التخطيط) (التى كان نجاحها فى تقوية النمو الاقتصادى لفرنسا بعد الحرب الهامام لمنشئها) فإن المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية كان يبدو أن مفهومه هو أن يكون هيئة استشارية بحتة ، وفرصة محدودة للغاية للفتات من رقابة الحزاة (إذا لم نذكر رقابة المصالح المكتسبة الرئيسية التى كان عليه أن يتغلب عليها) ٠٠ وربما كان انشاؤه يحدد قبل كل شىء تغييرا فى جو التفكير ٠ وعلى أى حال فإنه أعاد عبارة « التخطيط » مرة أخرى الى مكانتها بعبد عشر سنوات من اعتماد « المحافظين » على قوى السوق ، تلتها بدورها ست سنوات من تخطيط فاتر تحت حكومة العمال فى السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥١ ٠

وربما لم يكن من المدهش فى الجو الذى خلقتة حقبة من التحفظية أن هذه البدعة ينبغي أن تواجه اتجاها دفاعيا من جانب الاقتصاديين الذين سبق أن عابوا على واضعى الخطط ثقتهم الزائدة عن الحد فى تنبؤاتهم ٠٠ وهذا بالاحرى يتجاهل الفارق بين مجرد التخمين وبين الوضع الاصيل للقرارات ٠٠ وعلى أى حال فإن بعض الاخصائيين كانوا ما زالوا يشعرون بارتياحهم فى سنة ١٩٦٢ الى أن السجل لم يكن ردينا للغاية ٠٠ وكتب أحدهم يقول : « انه على عكس مفهوم خاطيء آخر ، فإن معدل تقدمنا ، فى السنوات الخمسينيات التى يزعمون أنها كانت سنوات ركود ، لم يكن

(١١٥) انظر بالاحص عدد يولييه سنة ١٩٦١ من (مجلة المعهد الوطنى للبحث الاقتصادى) ويوجد بحث مختصر فى (الجارديان) بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢

منخفضا بالنسبة للمقاييس التاريخية أو بالمقارنة مع معدل النمو في دول مثل اسكتلندا التي بدأت الحقبة من أوضاع قابلة للمقارنة بوجه التقريب فقط (١١٦) ، .

وهذا يتجاهل المقارنة بالتقدم الألماني وكذلك بالتقدم الفرنسي ، وكما تبين قبلا فإن مثل هذه المقارنات غير مفضلة بالنسبة لبريطانيا ولو أنه من الصعب القول الى أي شيء يعزى ذلك . . . وقد سبق أن اقترح في سنة ١٩٦٠ بواسطة مجموعة من الباحثين أن معدل الاستثمار البريطاني « المعبر عنه بأنه نسبة مئوية من إجمالي الانتاج الوطني كان منخفضا جدا بالمقارنة مع معظم الدول الاخرى في أوروبا الغربية ، كما كان معدل نمو الانتاج منخفضا (١١٧) » ولكنهم سرعان ما أضافوا أن معدلا أعلى للاستثمار ليس بالحل التلقائي (الآوتوماتيكي) وفي الواقع أن الاستثمار بعد ذلك قد زحف صاعدا الى نسبة مئوية أفضل دون أن يبدو أنه أحدث اختلافا كبيرا . ومما لا مناص منه أن هذا أدى بانصار حرية التصرف *Laissez faire* الى أن ينادوا بأن ما كان ينقص في الواقع ليس هو تكوين رأس المال الثابت بل الجو الأفضل للمنافسة . . . « ان أفضل ما نفعله . . . هو أنه يجب أن نخلق مجتمعا أكثر قدرة على الاقدام والتنافس والواقعية (١١٨) » . . . وآخرون يمكن مسامحتهم لاعتقادهم أن نفس النتيجة كان يمكن الوصول اليها بمساعدة قدر أكثر من الاقدام في المركز المختص باتخاذ القرارات . وليس الاشتراكيون وحدهم من بين الذين يرون هذا الرأي الذين لا يقدرون المنافسة وقوى السوق حق قدرها ، بل أيضا الاحرار الذين أعيد تنظيمهم والذين في سنة ١٩٦٢ كان يبدو أنهم نفضوا عنهم ما ورثوه عن غلادستون وأحرزوا مكاسب انتخابية على أساس ازعاج رجال الاعمال المتحررين من الطراز القديم . . . وعلى حد تعبير معلق آخر محير نوعا ما :

ان المبادئ التاريخية لحزب الاحرار : الانفرادية ، عدم التقييد الاقتصادي حرية التجارة من النادر أن تبدو (فيما عدا المبدأ الاول) فوق

(١١٦) جون برونر *John Brunner* « الهروب من الحلقة » صحيفة *ليستنر* *Listner* ١٧ مايو سنة ١٩٦٢

(١١٧) الاقتصاد الثامن - بريطانيا - ألمانيا الغربية - فرنسا « نشرة *PEP* ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٨٩

(١١٨) برونر *Brunner*

السطح في الحزب الجديد الذي كونه مستر جريموند ، لقد أفسح عدم التقيد الاقتصادي الطريق لقابلية التخطيط الاقتصادي في الاسلوب الفرنسي ، وقد عطلت حرية التجارة نتيجة للحماس من أجل تعريف جبركية اوروبية مشتركة (١١٩) .

يبدو أن هذه النظرة الاجمالية تتلام مع التغييرات الاجتماعية التي كانت تدفع بريطانيا - وبالاخص الطبقة المتوسطة التي يتكون أفرادها من ذوى الاجور والحرف الذين عرفوا بانضمامهم الى حزب للاحرار نظم طبقا « للحدود الجديدة » - الى اتجاها سبق أن اتخذته بعض منافسيها الاوروبيين . . وهنا كان يتمثل مظهر « للامركة » لا يشترك عادة مع الولايات المتحدة وغير مقبول أساسيا لدى حزب المحافظين ، إذ أنه يذهب بعيدا عن الاعتماد على السوق . . وعلى أى حال كان (التخطيط على الطريقة الفرنسي) بديلا « لاقتصاد السوق الاجتماعي » للدكتور ابرهارد الذي كان يعتبر الى ذلك الوقت مثالا للشعب البريطاني بواسطة عدد كبير من المتحدثين باسمه ، وأصبح من العادة في المدة الاخيرة مقارنة البريطانيين بالالمانى في الاجراء ثم بعد ذلك بالفرنسيين . وقد سهل مثل هذه المقارنات بالنسبة للرجل العادى ، الالتزام الرسمي (لمجلس التنمية) في ربيع سنة ١٩٦٢ لتحقيق هدف طموح لنمو البلاد الاقتصادي لمدة خمس سنوات تنتهى في سنة ١٩٦٦ (١٢٠) . . فإذا أمكن تحقيق هذا الهدف فإنه يسجل تقدما يفوق أى فترة أخرى في التجربة البريطانية ، وبالاكثر لانه اتسم بارتفاع هائل للقوة الانتاجية للعامل (١٢١) وبالرغم من أن الرقم المستهدف كان محوطا بالتحفظات الا أنه يبدو أنه كان ملزما للحكومة - التي كانت مسئولة نهائيا عن سياسات المجلس - بسياسة توسيعية كان نجاحها يتوقف على عوامل أخرى ، على ما يشبه السياسة الوطنية للاجور . . وفى اواخر سنة ١٩٦٢ كانت هناك أسباب معقولة تدعو للشك فيما اذا

(١١٩) مقال القتايحي في التايمس ١٩ أبريل سنة ١٩٦٢

(١٢٠) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ - كان معدل النمو قد حدد بـ ٤٪ للمدة من ١٩٦١ - ١٩٦٦ أو تقريبا ٢٢٪ جملة وهي نسبة لا تزال ادنى من ال ٢٤٪ هدف المشروع الفرنسي لفترة العشر (١٩٦٢ - ١٩٦٦)

(١٢١) مع مراعاة النمو السكاني ، يمثل الهدف ٤٪ نسبة قدرها ٣٠٣٪ تحصيلنا سنويا في الانتاج للعامل .

كانت هذه الاهداف يمكن تحقيقها دون حاجة الى درجة أعلى من التخطيط المركزي ، أو على ظهور فورة انتاجية ألمانية وهوس تنافسي ، يمكن بدوره أن يساعد على التضخم واضطراب ميزان المدفوعات بدلا من التوسع المنتظم . وعلى أى حال يبدو أن مراقبى اقتصاد بريطانيا قد قرروا أنه سواء انضمت المملكة المتحدة أم لم تنضم للسوق المشتركة ، فمن الواجب التضارب مع أكثر معدلات النمو سرعة فى القارة . ولم يكن هناك أى خلاف واضح بشأن هذا الرأى ولو أن المتشككين قد يتساءلون عما إذا كان مثل هذا الخروج عن التقليد كان مرجحا تحت حكومة محافظين أو كان فى الحقيقة فى حكومة العمال ، فلا أحد من الحزبين قد وضع كل ثقله فى الماضى خلف مبدأ التوسع ، ولو أن كلا منهما يبدو الآن الشغف بتأكيده أن التوسع كان فعلا هدفه الاول ، الذى يجب أن تتعلق به جميع الاعتبارات الاخرى (١٢٢) .

وفى النصف الاخير من سنة ١٩٦٢ كان لا يزال فى امكان الاقتصاديين الذين ينتقدون انجازات بريطانيا الماضية ان يشكوا فيما اذا كان مجلس التنمية ليس أكثر من مجرد مظهر خارجى وقد يذكر مثل هؤلاء النقاد أن معظم السلطات لم يعدلوا بعد عاداتهم الغربية من احتساب اجمالى الدخل الوطنى البريطانى بتكاليف المصنع ؟ at factor cost ، بينما الدول القارية - والولايات المتحدة - تحسب اجمالى الانتاج بأسعار السوق . فلو أن الانتاج البريطانى فى سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ كان قد عرض على الطريقة الاوروبية والأمريكية المثالية ، لكان يبدو بدرجة واضحة أكبر - بحوالى ٣ بليون جنيه . وقد يبدو غريبا أن الاحصائيات الرسمية تقلل من تقدير الانتاج الوطنى ، ولكن هناك جانب آخر لهذا التواضع : فإذا كان الانتاج الوطنى أكبر ، فإن النسبة التى تؤخذ للاستثمار - أى بالاضافة الى رأس المال - تكون أصغر مما يبدو فى الاحصائيات الرسمية . وبكيفية معينة ، اذا كان الانتاج الوطنى البريطانى بأسعار السوق فى سنة ١٩٦١ بلغ حوالى ٢٦٧ بليون جنيه (أى حوالى ٣ بليون جنيه زيادة على الرقم الرسمى) ، فإن الحصة المحددة للاستثمار وقدرها ٥٣ بليون

(١٢٢) انظر مستر دوچلاس جاي Douglas Jay عضو البرلمان فى صحيفة Statist بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ حيث يقول ان التوسع يجب أن يكون الهدف القم فى السياسة الاقتصادية والاشتركية لحكومة العمال القادمة .

جنيه كانت ١٧٪ فقط مقابل الادعاء الرسمي ١٩٪ ومقابل النسبة المقدرة بـ ٢٥٪ فى ألمانيا (المحسوبة على أساس اجمالى الدخل الوطنى الألمانى بمبلغ ٢٧٧ بليون جنيه بأسعار السوق وأسعار النقد الحالية) ، وعلاوة على ذلك عندما يعمل خصم لتكاليف التجديدات ، فان صافى الاستثمار فى بريطانيا يظهر فى الرقم المتواضع بحوالى ٩٪ مقابل ١٧٪ فى ألمانيا - أى حوالى ضعف الرقم البريطانى . . . وتستمر المقارنة لتشمل الفرق فى الاجراء الاقتصادى ، اذ أنه قبل كل شئ أن الامر الذى يهم هو صافى الاضافة السنوية الى احتياطي الدولة من الارصدة الثابتة . وليس معنى هذا أن الاقتصاد البريطانى لم يكن يعانى كذلك من مؤثرات أخرى ، مثل نقص العمال المهرة ، ولكن عدم كفاية معدل الاستثمار هو الذى يجب على الارجح أن يكون له الاعتبار الاول .

ولا تزال هناك كلمة تقال عن العائق المزعوم الذى يقال أن بريطانيا كانت تعانيه نتيجة للاضرابات وغيرها من الصعوبات العمالية الأخرى ، توضيحا أكثر تصورا فى دوائر الاعمال والادارة ، حيث كان يعتقد الى عهد قريب للفاية - بالرغم من كل الشواهد - أن بريطانيا كانت محملة بالضرائب بكيفية أشد وطأة من ألمانيا (وفى حقيقة الامر أن العكس هو الصحيح) . . . ويكفى هنا أن نذكر بعض الاحصائيات التى أعدت بواسطة (مكتب العمل الدولى) فى جنيف الذى عرض الامر بحذافيره (١٢٣) . . . وبببوا أنه فى خلال المدة ١٩٥٣ - ١٩٦٠ فقدت الولايات المتحدة ستة أضعاف ما فقدته بريطانيا من أيام العمل ، ولو أن سكان الولايات المتحدة ذوى الاجور ليسوا الا ضعفين ونصف ، وعدد العمال النظاميين أقل من ضعفى عددهم فى بريطانيا . . . فقد حدث ٣٣٣٣٣ اضرابا عن العمل فى الولايات المتحدة شملت ١٣٢ مليوناً من العمال وضاع ١٩١ مليون يوم عمل بالمقارنة مع ٢٨٣٢ اضرابا بريطانيا شملت ٨٠٠ ٨١٨ عاملا كلفت خسارة ٣ مليون يوم عمل . . . وكانت الارقام الامريكية من بين أفضل

(١٢٣) *The Statistician* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٠ و ٨ يونيو سنة ١٩٦٢ ص ٧١٠ - وما يجد ذكره أن لثرة (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) عن التقدم من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٦ تفرج من التقليد باعطاء احصائيات عن اجمال الانتاج الداخلى بأسعار السوق . ولقد الانتاج بمبلغ ٢٦٨٨٦ بليون جنيه لسنة ١٩٦١ ويتوقع أن ينمو الى ٣٢٢٢٥ بليون جنيه فى سنة ١٩٦٦

الارقام فى السنوات الاخيرة بالمقارنة مع افضلها فى سنة ١٩٥٩ عندما كانت الحسارة ٦٩ مليون يوم عمل مقابل ٢٧٠٠٠ره فى بريطانيا ٠ وللباين التى هى من أخطر المنافسين لبريطانيا فى التجارة الدولية أسوأ سجل اضراب ٠٠ وفيها قوة عمال صناعية ومدنية تزيد عن ١٧ مليون (منهم حوالى ٧ مليون من أفراد الاتحادات العمالية) قد خسرت نحو ٥ مليون يوم عمل سنويا فيما بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٦٠ بزيادة مليون واحد عن بريطانيا بقوتها الضخمة من العمال ٠٠ وفى فرنسا وإيطاليا أقل من نصف عدد أصحاب الاجور فى بريطانيا (١١ر٥١ مليون و ٩ مليون على التوالى باستثناء العمال الزراعيين) كانت كل منهما تعاني من المنازعات بنسبة أعلى من بريطانيا ٠٠ وهذه كانت تكلف فرنسا تقريبا ٣ مليون يوم عمل سنويا ، وتكلف إيطاليا أكثر من ٥ره مليون ، ومرة أخرى أسوأ من بريطانيا ٠٠ ويوجد فى فرنسا بالتقريب ٣ مليون من أفراد الاتحادات العمالية ، ويقدر أن حوالى نصفهم يتبعون الاتحاد العام للعمال الحاضح للشيوعية ٠

(ب) ولا يوجد الا القليل نسبيا ليقال عن جمهورية ألمانيا الفيدرالية ٠ ولامر واحد يعتبر سجلها الاقتصادى معروفا جيدا ولا يتضمن مشاكل خاصة ٠٠ ولامر آخر أن جوها العام الاجتماعى السياسى يتميز بركون لا يتفوق عليه الا الجو الفعلى فى بلجيكا ٠٠ ان ألمانيا الفيدرالية هى اليوم أكثر دول أوروبا الغربية ازدهارا وأشدّها تصنيعا ٠٠ وفى اعتبارات أخرى هى أبعد ما تكون عن الخيال ٠٠ ان الحياة السياسية فى ألمانيا الغربية ، منذ انهيار القومية والاختفاء التدريجى للاعتقاد المتوانى فى توحيد نصلى ألمانيا الشرقية والغربية ، قد وضعت نفسها داخل الاناء الضيق للغاية بين الائتلاف الحاكم المكون من الديمقراطيين المسيحيين وما يسمون بالاحرار وبين المعارضة الاشتراكية الديمقراطية ٠٠ وهذا مما يجعل من السهل تلخيص الوضع الحالى للامور وليس هناك فى الواقع ما يستدعى الحديث عنه سوى الاقتصاديات ، والارقام تتكلم عن نفسها ٠٠ فى أواخر سنة ١٩٦٠ كان تعداد سكان ألمانيا الغربية (باستثناء برلين الغربية) ٥٣ر٧٥٦ر٠٠٠ مقابل ٥٢ر٦٧٦ر٠٠٠ فى المملكة المتحدة (١٢٤) ٠ وأنصبه

(١٢٤) المسح الاقتصادى لمجلس التنمية الاقتصادية ديسمبر سنة ١٩٦١ وبالنسبة لألمانيا الشرقية انظر (العالم اليوم) يونيو سنة ١٩٩٢

القطاعات الرئيسية للاقتصاد فى قيمة اجمالى الانتاج مشابهة جدا فى كل من ألمانيا وبريطانيا ٠٠ وفى الواقع أن الاقتصادين متشابهان جدا الآن فى تكوينهما ، والاختلاف الرئيسى أنه لا يزال فى ألمانيا الغربية ١٧ ٪ يعملون فى الفلاحة مقابل ٤ ٪ فقط فى المملكة المتحدة ٠٠ وليست هناك حاجة الى اجمالى القول القدرة الانتاجية الألمانية ويكفى أن نقول أنه فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع الانتاج الصناعى ٨٠ ٪ (مقابل ٣٠ ٪ فى بريطانيا) وأن القدرة الانتاجية الصناعية أى الانتاج بالنسبة لكل عامل مستخدم قدرت فى سنة ١٩٥٠ بخمسين فى المائة أعلى عما كانت قبل الحرب (١٢٥) ٠ واتجهت مستويات المعيشة الى مستوى أدنى من البريطانى ، ولكنها كانت ترتفع بالنسبة لسكان المناطق الحضرية ٠٠ وعلى وجه اجمال قد تحسنت ألمانيا الغربية عن مستواها قبل الحرب فى انتاجها بالنسبة للفرد أكثر من المملكة المتحدة ، وكان هذا بالأكثر نظرا للتجديد الإجبارى ، وتدفق ملايين المهاجرين من الاراضى المفقودة ٠

ولا يجب الانتهاء من هذا الموضوع دون الإشارة الى أن سجل ألمانيا الغربية من الأيدى العاملة هو أكثرها استقرارا من أى قوة صناعية أخرى ٠ ومع تعداد عاملها الذين يتقاضون أجورا البالغ عددهم ٢١ مليونا (دون العمال الزراعيين) فقدت صناعتها أقل من مليون يوم عمل خلال المسدة من ١٩٥٣ - ١٩٦٠ وهذا حوالى ربع خسارة بريطانيا ٠٠ ومتوسط العمال الذين يضربون سنويا ١٤٠٠٠ وهذا أقل من بريطانيا سبعة مرات ٠٠ وهذه الحالة - التى يحسدها الصناعيون فى أى مكان آخر - من الواضح أنها نتجت عن ظروف استثنائية نظمت العمال ، الى عهد حديث ، فى قوة أكثر مرونة وطاعة مما فى الدول الأخرى وعن الحراب الفظيع الذى أحاق وقت الحرب بالمراكز الصناعية ، والحاجة الملحة الى إعادة بناء أسس الحياة الاقتصادية من أجل البقاء ، والاتحادات العمالية الضعيفة ، وسنوات عديدة من البطالة الشديدة الوطأة ، ولقد استمر حتى أغسطس سنة ١٩٦١ تدفق لا ينقطع من مئات الآلاف من المهاجرين من ألمانيا الشرقية مما ساعد على بقاء الاجور منخفضة ٠ وأخذت الحالة تتغير منذ عهد حديث على أثر النمو الاقتصادى السريع فى السنوات القليلة الماضية وتمسك سوق العمل ٠ وفى فبراير سنة ١٩٦٢ أحرز اتحاد عمال المعادن ، وهو أكبر اتحاد فى أوروبا

الغربية وعدد أعضائه ١٧ مليون عضو (جلة أعضاء اتحادات ألمانيا الغربية يزيد عن ٨ مليون) أحرز ٦٪ زيادة في الاجور بعد تهديد بالاضراب كان مؤبداً من جانب الاغلبية في الاتحاد ٠ وبعدهم أحرز عمال الاعمال الكيميائية زيادة قدرها ١١.٥٪ وعمال المناجم ٨٪ وأعضاء الخدمات العامة واتحادات النقل ١٢٪ ٠٠ وعلى وجه الاجمال ارتفعت معدلات الاجور أكثر من ١٢٪ في النصف الاول من سنة ١٩٦١ بالمقارنة الى سنة ١٩٦٠ عندما ارتفع متوسط الاجور والمزقات (طبقاً للمسح الذي قامت به) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في ديسمبر ١٩٦١ (بالنسبة للفرد المعين ٨٩٪ ٠٠ وفي مايو سنة ١٩٦١ كان معدل المكاسب بالساعة في الصناعة أعلى بحوالى ١١٪ تقريباً عن السنة السابقة ٠٠ ومنذ بداية سنة ١٩٦٠ فاقت المكاسب بالساعة في الصناعة التقدم الانتاجي بالنسبة للرجل في الساعة ، مع زيادة حادة في تكاليف الوحدة ٠٠ وبالأجمال فانه من المقرر الآن ان مجال التوسع الطبيعي أقل منه الآن عما كان في الماضي ، فالطاقة الانتاجية والقوة البشرية مستغلة الآن بالكامل ، وسينمو الامداد بالايدي العاملة من الآن فصاعداً بطريقة أبطأ على الأرجح ٠ وسيكون النمو الطبيعي للقوة العاملة قليلاً ، ويتضائل تدفق العمال من خارج الجمهورية الفيدرالية ، ويجرى تخفيض ساعات العمل ٠٠ وسيزداد تركيز الاستثمارات على الاسلوب العقلى ويشجع على ذلك نقص الايدي العاملة ، وإعادة تقييم النقد ، وارتفاع الاجور ٠

وتمثل هذه التطورات تمجيلاً للاتجاهات التي كانت مرئية في السنوات الثلاثينيات ، عندما كانت ألمانيا أكثر الدول تصنيعاً في القارة الأوروبية ولكنها كانت تعاني من صعوبات البطالة الشديدة وميزان المدفوعات ٠٠ وعلى عكس فكرة شائعة ، أن « المعجزة الاقتصادية » بعد الحرب التي أعقبت انفصال الاقاليم الشرقية ، لم تكن تنطوي على بدعة جديدة كلية ، بل بالاحرى سهلت اتجاهها نحو التطور ، كان ممطلاً في فترة ما قبل الحرب بكيفية مصنعة بسبب عوامل سياسية واجتماعية تنشأ في الاصل من تخلف النصف الشرقي من البلاد ٠٠ وعلى خلاف فرنسا وإيطاليا بعد الحرب ، لم تعرض الجمهورية الفيدرالية لتحول اقتصادي ٠٠ ولكنها بدلا من ذلك تعرضت لانقلاب سياسي ، أدى الى الظهور المتأخر ولأول مرة في تاريخ ألمانيا ، لمجتمع رأسمالي تام ٠ وعلى أثر التجربة القاسية التي عاينوها في عهد هتلر أصبحت ألمانيا الغربية منضمة مع العالم الغربي الذي حارلوا الافلات منه في عهد الاشتراكية الوطنية ٠٠ وعبارة « اقتصاد السوق الاشتراكي » وهي اصطلاح عديم المعنى يستعمل حالياً لوصف

ما يعرف في أى مكان آخر « باقتصاد السوق » ، تتلاءم مع تكوين مجتمع أصبح « بورجوازيًا » تمامًا وينافس بلجيكا الآن في تحفظها السياسي وفي تسلط القيم الخاصة بالطبقة المتوسطة . . . ومن وجهة النظر التكوينية ، فإن ألمانيا الغربية على هذا الاعتبار قد تضررت بكيفية أقل عما كان مفروضًا ، إذ أن معالمها الأساسية كانت واضحة من قبل في السنوات الثلاثينيات ، ولو أنها لأسباب سياسية لم تكن تحرر في ذلك الوقت تعبيرها الملائم .

وعلى سبيل المقارنة قد يكون من الملائم أن نقول كلمات قليلة عن ألمانيا الشرقية . . . وفي معظم الأغراض تكون المقارنات بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عقبة الجدوى ، إن لم يكن إلا لسبب واحد هو أن الجانبين يعملان في إجراءات استقرائية متباينة ، ولأنه من المعروف أن أرقام الكتلة الشرقية لا يعول عليها . . . وعلاوة على ذلك فإن لدول أوروبا الشرقية المجموعة في « الكوميكون » (COMECON) الآن مشاكلها الإقليمية الخاصة بها . . . ولكن لما كانت ألمانيا الشرقية تحتفظ بعلاقات تجارية هامة مع ألمانيا الغربية وقد تتحدان يوما ما فمن المعقول أن نتساءل كيف كانت تتقدم في السنوات الأخيرة . . . والجواب على ذلك هو أن اقتصادها في حالة سيئة نوعا ما . . . واستمر على ذلك بعض الوقت . . . وعندما عرضت الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ في ربيع العام المذكور ، كان من المعروف منذ بضعة شهور أن الاقتصاد قد تقدم بمعدل أبطأ بكثير عما كان عليه في سنتي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . . . وكانت سنة ١٩٦٠ في الواقع نقطة التحول . . . وزاد الانتاج الصناعي بمعدل نمو كان يتضاد باضطراب ، فكان في سنة ١٩٥٩ بنسبة ١٣٪ وفي سنة ١٩٦٠ بنسبة ٨٪ وفي سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ وهذه هي الادعاءات الرسمية . . . وحتى هذه المعدلات المنخفضة قد تبدو عالية ، ولكن يجب أن لا يغيب عن الذاكرة أنها منفوخة بالحشو الإحصائي والتقديرية المتكررة لأسعار ملفقة . . . وبالرغم من أنه من المعروف أن فكرة إجمالي الانتاج الصناعي فكرة خاطئة ، فإنها ما زالت تستعمل في الفلك السوفييتي ولم ينشر الرقم الخاص بإجمالي الانتاج الوطني لسنة ١٩٦١ ، الذي يستبعد بعض الأخطاء الإحصائية . ولكن يظن أنه تم إحراز زيادة قدرها ٣٥٪ بالمقارنة مع ٨٥٪ و ٦٪ في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على التوالي ومرة أخرى نجد أن المعدل يتضاد باضطراب .

وكانت سنة ١٩٦١ علاوة على ذلك سنة أسوأ محصول منذ سنة ١٩٥٣ ويبدو أن الزراعة تكون عادة مجلبة للإحزان أينما كان الشيوعيون في الحكم ، وهي في ألمانيا الشرقية في حالة سيئة . . . والزراعة الجماعية

الالزامية هي المسئولة بدرجة كبيرة عن تلف المحصول المستمر وقد قدر انتاج الحلال والسكر كان أقل بنسبة ١٥٪ على سنة ١٩٦١ عما كان عليه في سنة ١٩٦٠ ٠٠ وبلغ العجز في الحلال والبطاطس ما يعادل ٢ مليون طن من الحلال ٠٠ وبذلك تضاعف وزيادة عجز ألمانيا الشرقية التقليدي من الحلال ٠٠ وحتى في السنوات العادية للغاية فإن انتاج المنطقة يعتبر غير مرض ٠٠ فنتائج الحلال أقل عادة بنسبة ١٥٪ من ألمانيا الغربية ٠٠ ولذلك فإن انتاج كمية متعادلة من المحصول الزراعي يتطلب عددا من العمال ومن المواشي أكبر مما يحتاجه الغرب ٠٠ ويبدو مرجحا أن ألمانيا الشرقية ستظل معتمدة على المعونة السوفييتية على نطاق كبير ٠ وفي سنة ١٩٦١ عقد قرض يغطي السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ يعادل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، بينما بلغت الامدادات الاضافية على الحساب خلال ١٩٦٢ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار ٠ وهكذا ستتحرك ألمانيا الشرقية نحو «رابطة اقتصادية» مع الاتحاد السوفييتي ٠٠ ومن أجمالي التجارة الخارجية للبلاد التي تعادل ٥٤ بليون دولار ، تبلغ حصة الاتحاد السوفييتي ٤٥٪ ، وتصل حصة الكتلة السوفييتية ٧٥٪ ، و ١٠٪ أخرى تجارة محلية داخلية بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، والباقي تجارة بين الشرق والغرب (باستثناء عمليات المنطقة الداخلية) ٠

وعندما أقيم جدار برلين في أغسطس سنة ١٩٦١ ، تكبد سكان ألمانيا الشرقية أشد ضربة سيكولوجية أصابتهم ، ولكن زعماء الحزب اتبحت لهم فرصة قصيرة لكي يخطوا فيها بما كسبوه حديثا من حرية التصرف ، لانه عندما أعلن مستر خروشوف في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعية في شهر أكتوبر بأنه لم يعد يصر على اعتبار ديسمبر سنة ١٩٦١ حدا نهائيا لتوقيع اتفاقية الصلح مع ألمانيا ، كان الدور على المسئولين في ألمانيا الشرقية أن يتحملوا الصدمة ٠٠ ومنذ ذلك الوقت عمت الفوضى ، وتركت آثارها على سير الاقتصاد ، وعمل هذا بدوره على تنمية السعي المتجدد لاحتراز مكانة دولية عن طريق معاهدة صلح يعقدها معها الاتحاد السوفييتي ٠

(ج) لو أن التنبؤ كان مجرد استقراء الاتجاهات الحالية ، لامكن للانسان أن يستنتج أن ألمانيا الغربية ستسيطر على الأرجح على اقتصاد أوروبا الغربية في سنة ١٩٧٠ ٠٠ وحقيقة الواقع أن الجمهورية الفيدرالية قد اقتربت فعلا من حدود طاقتها للتوسع السريع على حين أن دولا مثل فرنسا وإيطاليا لا تزال بعيدة عن استنفاد طاقتها الاحتياطية ٠٠ وهذا بالاختص

حقيقى بالنسبة لفرنسا التى تبلغ مساحة أرضها ضعف حجم ألمانيا الغربية أو بريطانيا ، وحوالى ربع سكانها العاملين يشتغلون فى الأرض وبذلك يكونون احتياطيا هاما من الأيدي العاملة للصناعة (١٢٦) . وإذا راعينا موقع فرنسا الجغرافى « وأهمية مواردها الطبيعية ، التى لم تستغل بعد إلا نادرا ولكن يجرى التنقيب عنها الآن ، والامكانيات العظمى لتحسين محاصيلها الزراعية ، وتجديد شبابها السكانى ، وحجم وفعالية وحدثة مشروعاتها الصناعية الكبرى ، والقوة الثقافية التى أظهرت الدليل عليها فى السنوات الماضية (١٢٧) » ، فلن يكون هناك ما يدعو الى الدهشة ان الفكرة التقليدية فى أوروبا التى تسودها ألمانيا قد تركت المجال فى السنوات الأخيرة الى الصورة الأكثر واقعية للرابطة الاقتصادية الأوروبية المجمعة حول المحور الفرنسى الألماني . وإذا تركنا جانبا العوامل السياسية ، التى يوازنها جزئيا الاتجاه الموالى لبريطانيا لرابطة رجال الأعمال الألمان ، ودور بريطانيا مستقبلا فى أوروبا المتكاملة ، نجد أن درجة معينة من الاندماج الألماني الفرنسى داخل السوق المشتركة تبدو محتملة ، ان لم يكن لسبب آخر سوى أن الرابطة الاقتصادية الأوروبية تنطوى على تضامن متبادل بين الصناعة الألمانية وبين الزراعة الفرنسية . على أنه يوجد عاملان يجعلان الموقف الفرنسى أقرب الى المقارنة بالموقف البريطانى عنه بالنسبة للألماني . أولهما هو عبء نفقات الأسلحة ، والنية الواضحة للحكم الديجولوى (الذى يبدو أنه ليس من المتوقع أن يتخلل عنه خلفه) على تزويد فرنسا بقوة ذرية مستقلة ، والثانى هو اتجاه سياسة فرنسا الاقتصادية . فقد قامت فرنسا ، مثل بريطانيا ، بأجراءات تأميم واسعة النطاق بعد سنة ١٩٤٥ مما أدى الى قطاع عام شمل فى سنة ١٩٥٧ نحو ٢٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) ثم اتسع منذ ذلك الوقت أكثر من ذلك ، كما التزمت فرنسا رسميا منذ سنة ١٩٤٧ باقتصاد مخطط (وعلى عكس بعض التوقعات) قد ازداد هذا الالتزام أهمية بالنسبة لواقعى السياسة ، وكانت نتيجة ذلك أن الحياة السياسية الفرنسية أصبحت تسيطر عليها بدرجة كبيرة معركة الاربعة سنوات بشأن مشروع السنوات الاربعة الرسمى . وفى ظل الحكم الديجولوى ، الذى دعم هذه الاتجاهات ، دخل التخطيط وفنيته الوعى العام ، بدرجة كبيرة بحيث أنه

(١٢٦) ألفر لوسيان سيرمون Lucien Sermon (معومات التكامل الأوروبي) فى (احتياجات أوروبا ومواردها) ص ٨١٨ وما بعدها وبالأخص ص ٨٥٣ .

(١٢٧) سيرمون ص ٨٥٣

أصبح من المستبعد الآن العودة الى التخبط والالتكال على قوى السوق .. وفرنسا لا تحظى بحالة من الرفاهية فحسب ، بل أن لها حكومة تستطيع أن تحدد أهداف سياستها الاقتصادية ومستوى طلباتها الاجمالية وهي من هذا الاعتبار دولة حديثة جدا في الواقع .

ومن الناحية الاقتصادية بدأ ازدهار سنوات الخمسينيات من مستوى منخفض ، وكان قد سبقه ركود جزئي في المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ عندما ضار امتداد أول مشروع التجديد فيما بعد الحرب ، لمعالجة أضرار الحرب ويصل الى مخلفات سنوات الثلاثينيات .. وإذا نظرنا الى هذا التقدم السريع منذ سنة ١٩٥٣ ، تحت هذا الضوء يبدو أقل وضوحا إذ يكون عبارة عن محاولة متأخرة عن وقتها للحاق بألمانيا .. ولكن تبقى الحقيقة أن النمو كان سريعا ومدعما بغض النظر عن تقلبات صغيرة ، وأعطيت الاسبقية الأولى للصناعة .. وواضعو الخطط الفرنسيون - على نقبض الألمان - ينشدون تحقيق هدفهم على حساب استقرار الاسعار ، وعلى خلاف البريطانيين ، يضحون دون هوادة بميزان مدفوعاتهم .. وكانت النتيجة في سنة ١٩٥٨ الوصول الى حالة تطلبت اتخاذ اجراءات خطيرة لتقليل قيمة النقد وانكماشه لتصحيح ميزان المدفوعات ، وتدعيم الصادرات والاحتفاظ بانخفاض الأجور .. وقد دبر هذا العلاج نظام الحكم الديجولي بواسطة سلسلة من قرارات الطوارئ في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، واستجاب المريض لصدمة العلاج بالدخول في فترة توسع أخرى (وعلى أساس أكثر صلابة) في سنة ١٩٦٠ ، وساعد على ذلك بدرجة كبيرة ، ما اكتشف من أن الصناعة الفرنسية كانت قادرة على منافسة أسعار الألمان .. وقد جاء هذا التوسع الذي يهدف حاليا الى ارتفاع قدره ٢٥٪ في الفالب من الانتاج الاجمالي بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ في الوقت المناسب ، إذ أنه نظرا للانتماش السكاني لفرنسا منذ أواخر سنوات الاربعينيات - كانت نسبة المواليد ترتفع باضطراد ويوجد الآن مصدر كبير للعمال من الشبان - كان يقتضى التوسع في الطاقة الصناعية لضمان العمالة التامة .. وفوق هذا توجد الآن حركة هجرة كبيرة من الابدئ العاملة من حقول الزراعة الى ميدان الصناعة نظرا للحركة السريعة لجعل الزراعة آلية منذ السنوات الخمسينيات .. وبالإجمال فإن فرنسا تصبح دولة حديثة .. وهذا الإنجاز - الذي يجب أن يعزى الفضل الكبير فيه الى الجمهورية الرابعة ، ولو أنه في النهاية برهنت منشئاتها السياسية أنها غير قادرة على الصمود أمام حالة التوتر - لا يقلل من شأنه بأنه تم على حساب تخفيضات متكررة من قيمة النقد وزادات حادة

في السعر ، فكل منهما قد انتهى الآن ٠٠ كانت حالة تقتضي الاختبار بين التضخم والركود ، وقد اختار المخططون التضخم وكانوا على حق ٠٠ وعلاوة على ذلك فإنه بسبب ارتفاع الاسعار ، وفترة ركود الاجور-الوقتية في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ يمكن أن يكون التدخل الحقيقي لذوى الاجور والمرتبات قد زادت بمقدار ٥٠٪ خلال الحقبة . ولو أنه من المسلم به أنه قد حقق هذه الزيادة من مستوى منخفض (١٢٨) .

وكان الاستثمار في السنوات التي تلت الاضطراب السياسى لسنة ١٩٤٥ (عندما كان اليسار للمرة الاولى قادرا على فرض آرائه) يخطط بكيفية أكثر مركزية عما في ألمانيا أو حتى عن بريطانيا في ظل حكومة العمال بعد الحرب ٠٠ وبصفة عامة كان من المعترف به حتى من جانب الاقتصاديين الأحرار أنه على الدولة أن تتولى المزيد من تحويل الاستثمار ، وأدى هذا الى درجة من التخطيط المركزى ٠٠ وكان مشروع مونييه *Monnet Plan* لسنة ١٩٤٦ أول أربعة مشاريع ارتكزت عليها سياسة الاستثمار بعد الحرب ٠٠ وقد تركز على الصناعات الرئيسية : الوقود والقوى ، النقل والصلب ، الاسمنت والمهمات الزراعية ٠٠ وقد أسفر المشروع عن النجاح بحيث أمكن في سنة ١٩٥٠ أن يفي الامداد بهذه البضائع والخدمات بحاجة الطلب عليها ٠٠ وحولت المشاريع التالية الاهتمام نحو صناعة (المهنوعات) (*Manufacturing industry*) والسكان والزراعة ٠٠ وتم احراز أهداف الانتاج التي صدرت في هذه المشاريع بمنتهى الدقة.. وزاد الاستثمار الحقيقي بالاسعار الثابتة بنسبة ٣٨ ٪ فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ وارتفع نصيبه من الانتاج القومى من ١٦٢ ٪ الى ١٨٥ ٪ .

وكانت المنظمة الرئيسية في تخطيط الاستثمار هي : *Commissariat du Plan de Modernisation et L'Équipement* أى (قوميسارية مشروع التجديد والامداد) التي أنشئت بإدىء الامر برئاسة مسيو مونييه كقاميسير عام في يناير سنة ١٩٤٦ - وتستعين القوميسيرية عند وضع الخطط باللجان المكونة من موظفين مدنيين ومن رجال الصناعة والاتحادات

(١٢٨) انظر لوموند *Le Monde* بتاريخ ١٥ - ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ بخصوص المستويات الحالية للاجور والمرتبات - وبخصوص اللادائن التصنيعية لمستويات المعيشة في الدول الأوروبية الأخرى (مستويات المعيشة والتعاون الاقتصادى في أوروبا الغربية) في الدراسات الاقتصادية الدولية - باريس سنة ١٩٦٢

العملالية والخبراء .. ثم يقدم المشروع عندئذ الى (المجلس الاقتصادي)
للتوصية عليه وبعد ذلك يعرض على البرلمان لاقراءه .. والقوميسارية
مستولة عن متابعة المشروع ووضعه موضع التنفيذ ، وعن وضع المشاريع
السنوية داخل اطار البرنامج الطويل المدى .. ويعمل مركزها الرئيسى ،
والذى لا يضم عددا كبيرا من الموظفين عن طريق الادارات الاخرى ،
ويعرض على نظر الحكومة ى عوامل يمكن أن تحول دون تنفيذ المشاريع ..
وطريقة ممارسة العمل عن طريق المنشئات القائمة ودون اغتصاب
وظائفها ، أتاح الجمع بين درجة عالية من المرونة ، وبين العزم القوي
العام .. والواقع أن مكتب التخطيط مدين بجزء من قوته لمركزه غير
المصلحي فى الجهاز الادارى .. ففى بادى الامر كان فرعا تابعا لمكتب
رئيس الوزراء .. على أنه رأى أنه من المرغوب فيه ، ولو أن وزير المالية
فى فرنسا ليست له السلطات الواسعة التى لوزير الخزانة فى بريطانيا -
ضم عملية التخطيط الى ادارته .. وتتبع القوميسارية العامة حاليا
وزير المالية والشئون الاقتصادية ، ولكنها لم تدمج فى ادارته ، ولا يزال
مركزها بعيدا عن التبعية الادارية .. والقوة الرئيسية للقوميسارية
العامة تكمن فى أنها مكان اجتماع دائم لتبادل المعلومات ومناقشة المشاريع
الخاصة بكل من الادارة وبالعالم الاعمال .. والعامل الرئيسى فى مثل-
هذا التعاون كان دائما « لجنة التجديد » Moderinzation Commission
وتتكون هذه اللجنة من ٣٠ الى ٥٠ عضوا ونادرا ما تكون أكثر من ذلك
وهم لا يتقاضون أجرا على عملهم ، ويعينون بواسطة الحكومة بناء على
طلب القوميسارية العامة .

وبقدر ما يتعلق الامر بتكتيك التخطيط (١٢٩) . فان العمل يتركز على
طبيعة الاشياء فى السنة النهائية لكل مشروع ، أى سنة ١٩٦٥ بالنسبة
(للمشروع الرابع) .. ولمثل هذه المدة القصيرة يمكن أن تؤخذ القوة
البشرية الميسورة كما أعطيت ، ونظرا لأن تغييرات اجتماعية كبرى لم
تكن موضع اعتبار ، فيمكن استبعاد وقوع تغييرات كبيرة فى توزيع
الدخل أو انقلاب فى طريقة الاستهلاك .. على أن العمل التمهيدى فى
المشروع الرابع كان مقترنا بتخطيط طويل المدى لغاية سنة ١٩٧٥
من أجل التقاط التطورات الهامة التى لولا ذلك لكان من الممكن اغفال
أمرها .. ولا يستفاد باعداد مشاريع نموذج شكلى للتنمية ، جزئيا لأن

(١٢٩) للؤلوف على التفصيلات انظر (التخطيط اقتصادى فى فرنسا) نشرة PEP

رقم ٤٥٤ - لندن ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١

البيانات المسورة عن الحسابات الوطنية غير كافية ، وجزئيا لانه من الصعب استخلاص شواهد مفيدة من التاريخ الاقتصادى لفرنسا الذى اضطرب أخيرا ، وبدلا من ذلك قد اختيرت معدلات بديلة للنمو الشامل (٥ أو ٥٥ أو ٦ فى المائة) ودرس عندئذ تطبيقها على مختلف قطاعات الاقتصاد ٠٠ ولكل معدل افتراضى للنمو ، يختار نوع معين من الانفاق النهائى ٠٠ وهذا يركز على دراسات عديدة بعيدة المدى للاحتياج - ولو أنه فى بعض الاحيان يكون الاستقرار الصحيح للاتجاهات الماضية هو كل ما يمكن عمله ، ثم يقدر عندئذ لكل قطاع انتاجى معدل الاستثمار الذى يتلاءم مع الزيادة فى الاستهلاك ٠٠ والتجارة الخارجية هى أكثر الميادين التباسا ، وقد تعقدت الآن بالسوق المشتركة ٠٠ وهناك بعض الامل فى أن الدراسات الاقتصادية قد تساعد فى هذا المجال ٠٠ وقد دلت التجربة على أن المعدل السريع للنمو الاقتصادى يتجه الى التشارك مع عدم توازن التجارة الخارجية ، ومن الأرجح أن يتطلب معدل الاستثمار العالى أكثر مما يجب استيرادات هامة من رأس المال ٠٠ وقد أدت هذه الاعتبارات الى الموافقة على معدل نمو يبلغ ٥٥٪ سنويا للمشروع الرابع ، التى أعيد النظر فى رفعها بعد ذلك ٠

ودلت الاحصائيات التى نشرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يولية سنة ١٩٦١ على أن الهدف الرسمى للجزء الاخير من (المشروع الثالث) قد تم احرازه ٠٠ وقد زاد اجمالى الانتاج الوطنى فى الحجم بنسبة ٦٣٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٠ بالمقارنة مع زيادة ٢٣٪ فقط من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٥٩ ٠٠ وقد فاقت النتائج فى الواقع الاهداف المحددة فى المشروع المؤقت للسنتين (زيادة ٥٥٪ فى اجمالى الانتاج الوطنى فى سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١) ٠٠ وعولجت بدرجة كبيرة التأخيرات فى تنفيذ المشروع الثالث فى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ٠٠ ومع ذلك فإن معدل النمو لم يكن مرتفعا كما فى دول اوروبية أخرى ، ولم تستغل الموارد المسورة الى حدها الاقصى ٠٠ وتبعاً لذلك قد حدد المشروع الرابع هدفا أكثر جرأة ، ولو أنه ليس بالجرأة التى تكفى لاشباع رغبة الاشتراكيين وغيرهم من الذين يطلبون أقصى حد من التوسع ٠٠ وفى الواقع كانت المناورات حول معدل التنمية الموضوع الرئيسى فى

الخلافات السياسية بين الكتاب المهتمين بالشئون العامة .. وقد علقت
الايكونوميسست (بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٢) على هذه الاتجاهات
بالآتي : -

« بينما يحاول البريطانيون أن يتعلموا من التكوين التخطيطي الذي
انشأه الفرنسيون في سنة ١٩٤٧ ، يبحث الفرنسيون في كيف يطبقونه
في سنوات الستينيات الحالية .. ومع الموارد المرهقة ، يكون الاختيار
بين مختلف السياسات البديلة أكثر أهمية وأكثر صعوبة ، وفي العام
الماضي بدأ واضعو الخطط الفرنسيين عملهم في توقعات التنمية لغاية
سنة ١٩٧٥ لكي يعطوا عتقا لتوقعاتهم بالنسبة لمشروع الاربع سنوات
الذي بدأ من يناير .. وفي اعدادهم المشروع الرابع ، لم يضعوا تقديرا
بل واحدا بل ثلاثة تقديرات مختلفة للنمو ، حتى يمكن أن ترى بوضوح ،
قبل اختبار نسبة معينة للنمو ، التعميدات الخاصة بالاستثمار والتجارة
الخارجية وغيرها .. وأخيرا انتخب التقدير الاوسط - زيادة في الانتاج
انفوسى بنسبة ٥٥ ٪ سنويا - مع الاهتمام الخاص بالاستثمار الصام
في مواضيع معينة مثل المدارس والطرق .. وحتى وزير المالية يبدو أنه
قد تأثر قليلا بالطريقة الجديدة للاشتراكية الديجولية ، فان لهجته تبدو
مختلفة عن الارثوذكسية العمالية لسابقه الذي رفض مرة أن يتحدث
عن الدخل أو الانتاج في لجنة الحسابات الوطنية بعبارة خشنة « قولوا
للسادة أن يتكلموا بالفرنسية » .

وعرضت آراء أكثر جراءة عن مستقبل التخطيط الفرنسى في ثلاث
مقالات بصحيفة (الموند) في مارس سنة ١٩٦٢ بقلم مسيو جيلبرت
ماثيو Gilbert Mathieu .. وقد أشار فيها الى أن المشاريع الاولى
كانت تدبيرات تجريبية من تفكير بعض الفنيين بقصد التغلب على بعض
انعقبات في صناعات الاستثمار وتمكين رجال الاعمال من اعتياد التقدم ..
والآن وقد أصبحت الاختبارات عملية أكثر تعقيدا ، بدت الحاجة الى رقابة
ديمقراطية فعالة .. وينبغي أن يكون البرلمان قادرا على اختبار أى الاهداف
هو الذى يجب أن يتبع ، وهل يكون الاتجاه نحو المزيد من الراحة والمطلة
أم الى مزيد من الاستهلاك ، وهل تزداد الاستثمارات الخاصة في صناعة
التليفزيون .. والتخطيط بالاختصار يجب أن تكون له أهداف اجتماعية ،
ويجب عند تقريرها أن يسمع رأى الشعب .. وفي خريف سنة ١٩٦٢
قام المسيو منديس فرانس بالتحدى على أن يضع مشروعا بديلا للنظام
الديجولى بحيث لا يرجع الى النظام البرلماني المعيب ، ووسع نطاق الجدل

اذ وضع مشروعا أكثر طموحا : يجب أن يعاد تنظيم كل الاطار الحكومي والبرلماني حول (المشروع) حتى يمكن جعل الديمقراطية الفرنسية واعية بالحاجة الى الاشراف على تنفيذه . وقد طالب الاقتراح بشكل واضح بهذه المبتكرات الدستورية الخطيرة مثل استبدال مجلس الشيوخ « بمجلس ثاني » Second Chamber يمثل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية . . . ولما كانت هناك مقترحات مشابهة قادمة من الجانب الديجولي فقد بدا أن المناقشة قد حلت نفسها بالاختيار بين شكلي التخطيط « الفني » Technocratic « والديمقراطي » وكل من الطرفين ، بالرغم من اختلافهما الكبير بشأن أمور أخرى ، إلا أنها كانا يسلمان بالحاجة الى تكييف التكوين السياسي التقليدي لفرنسا لي مطابق مقتضيات العصر المتحرر .

فما الذي يستنتج من هذه النظرة على التاريخ الاقتصادي الفرنسي بعد الحرب ؟ وبالرغم من الانتكاسات التي كانت أهمها أزمة النقد سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ إلا أن اجمالي الانتاج الوطني بعد سنة ١٩٥٠ ارتفع بمعدل يزيد عن ٤٨٪ سنويا . . . وبالاخص ان مضاعفة الانتاج الصناعي في عشر سنوات لدليل على التغيير الحقيقي . . . ومن الجانب الآخر ، بينما ارتفع اجمالي الانتاج الوطني في سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ فبلغ ٢٦٠ بليون فرنك جديد (٥٢ بليون دولار) ، أدى الارتفاع الحاد في الاجور والمرتبات الى بعض الضغط على المكاسب ، والهبوط المترتب على ذلك في التمويل الذاتي Self-financing وفي سنة ١٩٦٢ استمرت الاجور في الزيادة بمعدل مستوى يتراوح بين ٨ الى ١٠ في المائة وبذلك زاد من حدة حصر المكاسب . . . وحتى مع ذلك استمر المظهر دون تغيير جوهري . . . وفي أواخر العام توقعت السلطات زيادة قدرها ٦٪ في اجمالي الانتاج الوطني لسنة ١٩٦٣ لكنتمشى مع اختياع العائدين للوطن من شمال افريقية ، والتكاليف الاضافية للتسوية الجزائرية .

(د) وتشترك مجموعة البنيولوكس ، والدول السكنديناوية والنمسا وسويسرا معا في معالم مشتركة سواء بينها وبين بعضها ، وبينها وبين (باستثناء إيطاليا) الدول الكبرى في مجموعة السوق المشتركة وكذلك مع بريطانيا . . . وهذا ما يبرر معالجتها معا ، بالرغم من أنه في سنة ١٩٦٢ كانت لا تزال عضويتهم موزعة بين (الستة) و (السبعة) ، مع تبعية دول البنيولوكس للمجموعة الاولى وتبعية الدول الاخرى للمجموعة الاخيرة . . . والطبيعة المصطنعة لكل هذه التديرات تبين بدرجة كافية من أن الدول السبعة كانت تشمل البرتغال أيضا . . . وسوف لا نميز فيما سيأتي بين

مجموعة الرابطة الاقتصادية الأوروبية وبين منطقة التجارة الحرة . وفيما يختص بالباقي فإنه يجدر بالذكر أن واضعي اتفاقية روما كان يدور في ذهنهم إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة لكل أوروبا الغربية ولا تستبعد المادة ٢٣٨ من الاتفاقية ترتيبات التجارة الحرة بين الرابطة الاقتصادية الأوروبية كمجموعة وبين واحدة أو أكثر من الدول غير الأعضاء (١٣٠) على أي حال فإن التمييز بين الرابطة الاقتصادية وبين منطقة التجارة الحرة يتوقف على مستقبل علاقات بريطانيا بالسوق المشتركة ، التي لم تكن قد سويت نهائياً عند كتابة هذا . ومرة أخرى فإن دولا مثل لكسمبورج وأيسلاند سيكون لهما مستقبلهما الاقتصادي الذي تقررهما لهما جاراتهما الأكبر منهما ، وليس هناك داع لمالتهما على حدة (١٣١) . وليس لكسمبورج ولهاولندا وللكسمبورج أي مشكلة خاصة . وهي كدول أعضاء في الرابطة الاقتصادية الأوروبية فإنها تشترك في المظاهر العامة للرابطة في الأسواق العالمية ، بينما يمكن أن يوصف تكوينها الاجتماعي كوسط بين الفرنسي والألماني . ومن الناحية الاقتصادية كانت بلجيكا متخلفة عن الوقت لبضعة سنوات ولكنها أخيراً حققت تقدماً أفضل ، وازداد إجمالي إنتاجها الوطني في سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥٠٪ في الحجم مقابل ٢٤٪ فقط في سنة ١٩٥٩ . ولكسمبورج هي في الحقيقة بمثابة ملحق لبلجيكا . أما هولندا التي تعتبر من بعض النواحي أقرب إلى بريطانيا منها إلى جاراتها في القارة ، فقد حققت تقدماً سريعاً ، وسجلها في سنة ١٩٦٠ بصفة خاصة يعتبر مذهلاً ، إذ ارتفع إنتاجها الوطني بنسبة ٨٪ . وإيراد الأرقام الكاملة للإحصائيات الوطنية قد يكون عملاً مضنياً وعديم الجدوى . ويكفي القول أن مجموعة البنلوكس بسكانها معاً الذين يزيدون قليلاً عن ٢٠ مليون نسمة ، واعتمادهم الشديد على التجارة الخارجية (التي تتراوح بين ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج الوطني بالنسبة لبلجيكا إلى أكثر من ٥٠٪ بالنسبة لهولندا) فإن هذه الدول تبدو عليها بشكل متطرف بعض الملامح التي تصبح من خصائص أوروبا الغربية في مجموعها ففيها درجة عالية من التصنيع والتخصص ، وحركة مستمرة في اتجاه الاستقلال الاقتصادي ، على أي حال في داخل

(١٣٠) بخصوص مركز هذه الدول انظر الدراسة التفصيلية الخاصة التي نشرت بواسطة سكرتارية المجلس الأوروبي تحت عنوان « العلاقات الاقتصادية الأوروبية » ستراسبورج نوفمبر سنة ١٩٦١

(١٣١) وهذا ينطبق على قبرص بالنسبة لليونان - ولإسرائيل حالة خاصة ولكن من الواضح أنها تتبع مجموعة البحر المتوسط .

المنطقة الأوروبية .. وسارت هولندا الى ابعد من ذلك فى اتجاه الاقتصاد المخطط ، وقد جنت المكاسب الملائمة للنمو الاسرع .. وكانت كل هذه الدول هى السباقة فى تنمية التكامل الاوروبى ، وخرجت مثلا فى المعاهدة التى تكون اتحاد دول البنلوكس الاقتصادى ، الذى دخل الى حيز التنفيذ من اول نوفمبر سنة ١٩٦٠ ومنذ هذا التاريخ كانت قد اكملت فعلا عملية التحول عن اتفاقياتها التجارية الوطنية الى اتفاقيات البنلوكس .. وباعتبارها من الدول التى عملت فى الميدان السياسى من أجل التوحيد الاوروبى ، فقد أصبح رجالها العموميون الدعاة الرئيسيون للفيدرالية الأوروبية والتخل عن السيادة الوطنية فى أكثر ما يمكن من الميادين ، وهو اتجاه ما زالت تقاومه جاراتها الكبرى .. وفى الحقيقة أن كلمتي «البنلوكس» و «الفيدرالية» أصبحتا مترادفتين .. ومن الملائم أن كلا من بروكسل ولكسمبورج قد اختيرتا مركزا لرئاسة الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، ورابطة الفحم والصلب على التوالى ، وإن الاجتماعات الفيدرالية تعقد عادة فى لاهاي .. وعندما يكتب تاريخ الفيدرالية الأوروبية ، فمن المحقق أن مجموعة البنلوكس ستحتل مكان الشرف .. ومن الناحية الدستورية والمذهبية ، قد نظمت أوروبا الغربية نفسها منذ سنة ١٩٤٥ حول هذه الدول الصغيرة المتحضرة الديمقراطية ، ذات الاقتصاديات المتشابهة التخطيط ، وحكوماتها المكونة من ائتلاف كاثوليكي حر أو كاثوليكي اشتراكي . واستطاعت منذ فقدانها لامبراطورياتها الاستعمارية السابقة أن تركز جهودها كلية فى الشئون الأوروبية ، وبذلك أتاحت لجاراتها مقياسا تقيس به تقدمها نحو شكل أعظم من أشكال التنظيم .

على أنه من الناحية الاقتصادية يوجد فارق كبير بين الاجراءين البلجيكي والهولندي .. فمنذ سنة ١٩٥٠ تقدمت هولندا بمعدل لا يسبقه الا معدل ألمانيا الغربية ، بينما بقيت بلجيكا باستمرار بالقرب من قاع متسبب التقدم .. وقد يكون مغريا أن نعزو هذا تماما الى اختلاف السياسات الاقتصادية لو لم يكن تمسك بلجيكا المخلص بالتححر الاقتصادى قد نافستها فيه ألمانيا .. على أنه بينما كان معدل النمو فى الاعمال الحرة فى ألمانيا وهولندا مذهلا ، كانت بلجيكا تتعثر فى المؤخرة ، ولعل عدم وجود الشروع السليم له شأن فى هذا .. فعلى خلاف كل من ألمانيا وهولندا فإن أضرار الحرب أصابت الصناعة البلجيكية بالقليل ، فهل يكون التخريب بسبب أضرار الحرب هو اذن الوسيلة المثلى للتخلص من النظم الرئيسية البالية ؟ ربما كان من الاصدق القول أن بلجيكا سبق أن عانت

من معدل نمو غير كاف ، وما يترتب عليه من عدم توازن لصالح القديم ضد الجديد ، وإنه لم تكن هناك هزة من الخارج للتعجيل باتجاهات جديدة . وفي الواقع أن ظاهرة العهد الغابر الاقتصادي التي تعاني منها بلجيكا من السهل تشخيصها : بأنها عدم تكديس رأس المال ، وفيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٧ استثمرت بلجيكا سنويا بمعدل لا يتجاوز ١١٣٪ من إجمالي انتاجها الوطني في رأس المال الثابت (باستثناء الاسكان) - وهذا معدل ، ولو أنه على وجه التقريب معادل لبريطانيا ، إلا أنه غير كاف ، بالمقارنة مع دول غرب أوروبا الأخرى . وعلاوة على ذلك كان الاستثمار بالأكثر في الصناعات القديمة التي تضمحل فضلا عن أن التخطيط الوطني كان ناقصا بدرجة شديدة في الاقتصاد البلجيكي ومع أنه توجد دائما أسباب مختلفة للاستثمار ، إلا أنها ليست متعادلة الصلاحية والتخطيط يقوم أصلا على وضع قائمة للاستبيقيات .

وعندما يتجه الانسان نحو مجموعة منطقة التجارة الحرة ، التي تضم ما تسمى بالدول المحايدة ، (السويد والنمسا وسويسرا ، والدولتين عضوي حلف (الناتو) (الدانمرك والنرويج) فإنه يواجه الالتباسات الدولية التي سبقت الإشارة إليها . ان مستقبلها الاقتصادي يتوقف على الامحاج المستقبل لكنتلى الرابطة الاقتصادية ومنطقة التجارة الحرة ، او اذا لم يحدث ذلك ، على عقد اتفاقيات مشاركة ، منفصلة ، على غرار منطقة التجارة الحرة او على غرار اتحاد الجمارك (١٣٢) والنقطة هنا هي انه لعدم عضويتها التامة ، فإن المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية يترك الطريق مفتوحا امام التناسق التدريجي للتعريفات والسياسات الاقتصادية، بينما لا يكاد يحدث أى تغيير فى الوضع السياسى للدولة المشترك . ويمكن أن يظن على ذلك أن هذا التدبير يمكن أن يلائم احتياجات الدول المحايدة على الأقل . ان وضع المشاركة سواء فى اتحاد جمركى او منطقة تجارة حرة يجب أن يحل بين طياته التزاماته الاقتصادية الهامة فى شكل جداول زمنية لازالة الحواجز التجارية (١٣٣) . ومن الناحية الدستورية والسياسية ، لا حاجة لاي تغيير ، وبطبيعة الحال أن الدولة المشاركة لا يقتضى أن تلتزم

(١٣٢) انظر دراسة (المجلس الاوروبى) السابق الاشارة اليها وبالاخص ص ١٧

(١٣٣) فى حالة الاتفاقية منطقة تجارة حرة فقط ليس هناك مبدئيا التزام بالنسبة للتعريفات ازاء دول ثالثة ، ولكن فى الممارسة يرجح اتباع بعض التناسق مع تعريفات الرابطة الاقتصادية .

بالسياسات المشتركة التي تقررها أغلبية الاصوات .. ومن الناحية الاخرى لن يكون لها أى تأثير على مثل هذه القرارات ، ويحتل في حالات كثيرة أن تواجه « بالأمر الواقع » .. كما يمكن أن تستبعد من مزاياء بنك الاستثمار الاوروبى وغيره من المنشئات العامة .. ويبدو من المقبول ظاهريا عند الموازنة أن قرار طلب حالة المشاركة ينبغي أن يتخذ لاسباب سياسية ، مثلا من أجل تأمين الاستقلال الوطنى فى جميع الميادين التي لا تغطيها معاهدة المشاركة .. ومن الناحية الاقتصادية فإن الدولة المشاركة من الأرجح أن تكون أفضل بكثير من العضو الكامل على أية حال لو أنها كانت عالية التصنيع وقادرة على المنافسة .. وإذا أخذنا مثلا لذلك أن اعتماد الاقتصاد الدانمركى على صادرات المنتجات الزراعية الى المملكة المتحدة وألمانيا يجعل الدانمرك إحدى الدول التي تتأثر بدرجة خطيرة ، بالانقسام الاقتصادى المستمر فى أوروبا الغربية على الاسس الحالية ، وأنه على حين يهبط مستوى تعريفات الدانمرك عن مستوى المملكة المتحدة وعن التعريفات الخارجية المشتركة للدول (السته) فما من شك فى أن كثيرا من الصناعات الدانمركية بسبب حجمها الصغير نسبيا ، قد تتأثر بكيفية عكسية بسبب المنافسة غير المقيدة ، من جانب صناعات الدول الستة .

والصناعة والزراعة السويدية معتدلة وجيدة بصفة عامة وعلى ذلك ينبغي أن تكون السويد فى وضع يتيح لها الاستفادة من مزايا سوق حرة كبيرة فى أوروبا .. ومن ناحية أخرى قد يوجد التكامل الوثيق على أسس معاهدة روما صعوبات فى بعض الميادين التجارية والاقتصادية والاجتماعية .. (والتعريفات الخارجية) للرابطة الاقتصادية الأوروبية تثير صعوبات أمام السويد سواء من ناحية مستواها الذى يعتبر أعلى بكثير من مستوى التعريفات السويدية ، وبسبب أن مداها النوعى على مختلف البنود يختلف . والسويد تقليديا دولة منخفضة التعريفات . ولذلك فإن اقتصادها مكيف بحيث يلائم الرسوم المنخفضة أو البسيطة فى تكاليف معظم المواد الخام والوقود المستوردة ، وكثير من المواد شبه المصنوعة وحتى بعض المواد المصنوعة .. وقد اعتبر هذا ميزة للصناعة السويدية بصفة عامة ، ولا تقل عنها أيضا الصناعات للتصدير .

وفيما يتعلق بالنمسا ، فإن نسبة مئوية كبيرة من صادراتها تذهب تقليديا الى ألمانيا .. وفى السير العادى للاحداث كان يمكن أن نتوقع أن هذا العامل يمكن أن يؤدى بالنمسا الى السعى للانضمام (للسته) .. على أنه بسبب صعوبات ذات طابع سياسية انضمت الى (منطقة التجارة

الحررة . كوسيلة لتنمية الاسواق البديلة . . وحجم الصادرات النمساوية التي تذهب الى أوروبا الشرقية أعلى من أى دولة أخرى فى دول منطقة التجارة الحرة . . ولأسباب قديمة ، ينطوى الكيان التجارى للنمسا على روابط مع كثير من دول أوروبا الشرقية ، وسيستمر هذا الوضع دون شك .

وتواجه سويسرا أيضا صعوبات . . ان التوازن الحالى للاقتصاد السويسرى هو نتيجة التجارة الواسعة مع باقى العالم . . وأكثر من ٤٠٪ من منتجات سويسرا التي تباع للخارج تذهب الى أماكن خارج أوروبا ، اذ أنها توزع على نطاق واسع فى مختلف القارات والدول . . وليست هناك عقبة اقتصادية تجعل من الصعب على سويسرا الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية . . والاقتصاد السويسرى اقتصاد تنافسى ويتميز بالعلاقة بموارد البلاد الطبيعية والبشرية بسبب سياسة التعريف المنخفضة المتبعة من زمن قديم . ومع ذلك فإذا انضمت سويسرا الى السوق المشتركة أو اشتركت فيها فقد تنشأ عن هذا مشاكل ، فان الاحتفاظ بالصادرات السويسرية الى خارج أوروبا يرتبط بوجود الرسوم الجمركية المنخفضة على الواردات الى داخل سويسرا . . ولذلك فلو دخلت سويسرا الى مجموعة أوروبية ذات تعريف خارجي مشترك ، فأنها ستفضل أن يكون معدلها أدنى من المعدل المشترك الحالى لتعريفات الدول الستة .

على أن المشكلة السياسية هي الأكثر أهمية . فان سويسرا تعتبر أن حيادها هو حجر الأساس في سياستها والضمان لبقائها . وهي شديدة الحرص في المشاركة في أى حالة يمكن أن تسيء الى حيادها . . والسلطات ترفض فكرة أن قرارات الاغلبية يمكن أن تفرض على سويسرا اما بواسطة حكومات أخرى أو بواسطة رابطة أوروبية . . على أنه مما يلاحظ أن سويسرا لم تتخذ من حيادها سببا يمنع من انضمامها الى منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية .

جنوب أوروبا :

لا حاجة الى تلخيص ما سبق ذكره عن عدم التكافؤ بين نصفي أوروبا الغربية - المتقدم والمتخلف . . ومن الامور المعروفة أن هذا الاقليم يشمل مناطق كبيرة متخلفة ، ولكنه اتخذ شكل المنظمات الاقتصادية القارية . . ومن المشكوك فيه حتى الى اليوم اذا كان المواطن العادى فى شمال غرب

أوروبا يقبل تماماً أن يعتبر اليونانيين والأتراك والإسبان أو حتى الإيطاليين الجنوبيين كرفاق أوروبيين ٠٠ وقد كشف هذا التباين في داخل الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، حقيقة العضوية الإيطالية ، والمفهوم الضمني بأن الجنوب يعتبر مشكلة بالنسبة للحكومة الإيطالية أكثر مما هو بالنسبة للرابطة في مجموعها ٠٠ وطالما كان الإنسان يفكر على أسس وطنية ، تصبح الاختلافات الإقليمية داخل المملكة الواحدة مسألة تتعلق بالدولة المختصة ولا أحد سواها ٠٠ وفي داخل أوروبا ، أصبحت هذه الحالة في طريق الانتهاء ، ولكن سير عملية التكامل قد بدأ الآن فقط ٠ وفكرة أن دول البحر المتوسط عليها أن تنهض بنفسها ، وأنها إذا لم تنجح يكون الخطأ من جانبها ، لا تزال (هذه الفكرة) تجد تأييداً لا وعبياً ٠ فالواقع أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك ما لم تربط نفسها بمنظمة أكثر تقدماً ٠٠ وتحتوي إيطاليا في الحقيقة على حضارتين مختلفتين : وتتبع أسبانيا والبرتغال واليونان ويوغسلافيا وتركيا مجموعة إقليمية ذات خواص مشتركة ، والتقييم الذي يفرض تحت السلع السياسي ينبغي أن يضع في حسبانته العوامل الجغرافية والمناخية ، وكذلك الأصل التاريخي الذي يربط هذه الدول بالعالم القديم المنتهي (١٣٤) ٠

وأهم هذه الدول - إيطاليا - هي أيضاً تحسن حظها أكثرها تقدماً ٠٠ وصحيح أن نصفها الشمالي ذو تكوين مثالي حديث وعضوية الدولة في مجموعة السوق المشتركة دليل على مكانتها الصناعية ٠٠ ولكن لولا التخلف الملح في الجنوب ، فإن إيطاليا في مجموعها كان يمكن أن تعتبر في صف الدول التامة التصنيع وحتى مع وضع الأمور الحالي فيها فإنها تعتبر في فئة تختلف عن أسبانيا - وهذه حالة تنعكس بكيفية ملائمة في أنظمتها السياسية الخاصة بهما - أن الاستبدادية لا يمكن أن تكون النتيجة التي لا مناص منها للتخلف ٠٠ ولكن الوضع (العسكري ، مع ، الكهنوتي) Military cum clerical من النوع القائم في شبه جزيرة إيبيريا فهو بدون شك لا يمكن أن يوجد في دولة متقدمة ٠٠ وينطبق نفس الوضع على الدكتاتوريات في يوغسلافيا وتركيا للتناقض الجذري في مذاهب فرانسوا وتيتو وكمال أتاتورك ، ومن ثم فإنه إلى أن تطرح أسبانيا عن كاهلها

(١٣٤) انظر « احتياجات وموارد أوروبا » ص ٧١٢ بصدد البيانات الاقتصادية

جنوب أوروبا (فيما عدا تركيا ويوغسلافيا) ٠

حكامها الحاليين ، فانها يجب أن تعتبر سياسيا في صف تركيا ويوغسلافيا أكثر منها هي في صف إيطاليا واليونان . ومع ذلك فمن وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية فإن هذه التفرقة تعتبر ثانوية . ومع أن ثورة ديمقراطية ناجحة في أسبانيا أو البرتغال لا يمكن أن تعجل بهذه البلاد الى العالم الحديث رأسا ، الا أنها قد تزيل أسوأ العقبات الدستورية . فلا الاستبدادية ولا الديمقراطية المتحررة تستطيع أن تقدم الحل الفوري للمشاكل الموروثة عن الفقر الريفي وازدياد كثافة السكان . ويوغسلافيا وتركيا وهما تحت شكلين مختلفين من الحكم الاستبدادي ، تعانيان مشاكل متشابهة من التخلف الزراعي والتصنيعي . والزراعة الاسبانية واليونانية والايطالية في الجنوب تتسم بملامح كثيرة مشتركة . فظروف الجو والتربة تجعل صفار الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم في اليونان أشد خطورة عنهم في أي دولة أوروبية أخرى باستثناء صقلية . ولم تقم السياسات الوطنية بعد بقسط من التنمية يسمح بالشروع في نهضة صناعية في أي مكان باستثناء إيطاليا حيث بدأت فيها النهضة فعلا في ستوات الخمسينيات ، والتي بدأت الآن في النهاية تحل مشاكلها البنائية الموروثة .

(١) ان سجل إيطاليا في السنوات الاخيرة هو الاولى في الواقع بأن يتصف بالتعبير « المجزة الاقتصادية » أكثر مما استحقته تجربة ألمانيا الغربية - كما سبق القول - التي لم تكن لاحتاج الى تغييرات بناء أساسية ، بل كانت بالاكثير امتدادا لاتجاهات ما قبل الحرب . أما إيطاليا على خلاف ذلك فقد قامت بتحول أصيل ، وأصبحت للمرة الاولى دولة حديثة أي دولة مصنعة ذات معدل سريع لتكدس رأس المال . وفيما بين ١٩٥١ و ١٩٦١ زاد اجمالي الانتاج الوطني بمعدل يزيد عن ٥٠٪ سنويا . ولما كان السكان يزيدون بمعدل يقل عن ١٪ سنويا ، فإن معظم رأس المال الجديد كان ميسورا للاستثمار المستند الى المدخرات . وبعد السماح بزيادة السكان وصل ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للفرد الى ما يقل عن ٤٪ سنويا ، في حين وصلت الزيادة في الاستثمار الى ٩٪ تقريبا . وبدون الاتجاه الى الادخارات الاجبارية ، ارتفعت حصة الموارد الداخلية المخصصة لاستثمار رأس المال الثابت من الخمس الى الربع . ويتيح هذا التكدس السريع لرأس المال عن طريق الادخارات الداخلية أحد الأسباب الهامة لتقدم

سجل إيطاليا الاقتصادى منذ سنة ١٩٥٠ - وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا لو تذكرنا المستوى المنخفض لمعدل دخل الافراد ، واذا أضفنا الى ذلك أنه منذ انتهاء مشروع مارشال كان الاستثمار يمول فقط من الادخارات الداخلية وحدها (١٣٥) .

وفي خلال الحقبة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ نما الاقتصاد الإيطالى فى الحقيقة بسرعة أكثر منه فى أوروبا الغربية مجوعا ، وفى الغالبية بمعدل ٦٪ مقابل ٤.٥٪ - بينما ارتفع الانتاج الصناعى بسرعة فائقة الى حد أنه فى سنة ١٩٦٠ بلغ ٨٥٪ فوق مستوى سنة ١٩٥٣ اذ نما بنسبة ١١٪ فى سنة واحدة هى سنة ١٩٦٠ (١٣٦) . وبالمقارنة مع سنة ١٩٥٠ نجد أن حجم الواردات فى سنة ١٩٦٠ زاد بأكثر من الضعف ، بينما زادت الصادرات الى ثلاثة أمثالها تقريبا . واستطاعت إيطاليا لأول مرة ، ومع مناطقها الشمالية الصناعية فى المقدمة ، أن تقيم من نفسها فى السوق العالمية كصدرة للمصنوعات . وفى نفس الوقت أخذت حصة الزراعة فى اجمالي الانتاج الوطنى ، التى جمدت على حوالى ٢٧٪ فى المدة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ ، فى الانحدار الى حوالى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦١ ولو أن عدد المشتغلين فى الزراعة ما زال يقارب فى الغالب العاملين فى الصناعة . على أنه من الامور المتناقضة فى الظاهر أن هذا التقدم السريع قد أبرز بدلا من أن يضعف ذلك التباين التاريخى بين الشمال والجنوب ، لانه بالرغم من أنهما كليهما حققا تقدما ، الا أن الشمال قد جنى دون مناص الشطر الأعظم من الفائدة . ومما لا شك فيه أنه من فائدة البلاد أن يتمكن العاطلون عن العمل من إيجاد أعمال لهم فى ميلانو وتورين بدلا من أن يضطروا الى الهجرة خارجا (وفى الواقع أن البطالة الصناعية قد تلاشت ولو أنها الزراعة ما زالت موجودة فى الزراعة) ولكن طالما أن الجنوب لا يشترك فى نمو حركة التصنيع الى مدى أبعد مما يقوم به حاليا ، فان المطالب ستستمر توزع بكيفية غير متعادلة (وسيمتسح الحزب الشيوعى فى أن يكون المعارضة الوحيدة الاصيلة للجنوب من روما)

(١٣٥) من أهم المراجع لذلك النظر الملحق الخاص لـ *Statist* ٦ أبريل سنة ١٩٦٢ ذكر فيه السليور لا مالا *La Malfa* وزير الميزانية انه فى خلال السنوات العشرة الأخيرة ارتفع الانتاج الوطنى بنسبة ٨٠٪ سنويا . والداد الاستهلاك بالنسبة للفرد أكثر من النصف ، والداد اجمال الاستثمار بأكثر من الضعف . وقد كدست إيطاليا اليوم احتياطيًا يبلغ حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكى . وأنشئت ٣ مليون وميلة جديدة خارج الزراعة .

(١٣٦) احصائيات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) فبراير سنة ١٩٦١

وليست إيطاليا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتعثر فيها الزراعة خلف المعدل العام للتقدم (٣٠٪ من السكان ينتجون أقل من ٢٠٪ من ثروة البلاد) (١٣٧) ، على أنه من الغريب في هذا الشأن أن هذا الاختلاف ينعكس في تباين اقليمي ذي جذور تاريخية عميقة وبعد عشر سنوات من نجاح غير متوازن لحص خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموقف في سنة ١٩٦١ في كلمات تتضمن تحذيرات :

« ان الحكومة الإيطالية تعطي أسبقية هامة للإجراءات التي تهدف الى تحسين كفاءة القطاع الزراعي ، ولكن أي نجاح جذري في الحقل يتوقف على التقدم نحو أهداف أخرى كبرى للسياسة العامة أي استيعاب الأيدي العاملة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، ومع تصنيف الاقاليم الجنوبية .

وأهداف اللجنة في الوصول الى التشغيل التام لكل القوى العاملة الميسورة ، وتقريب الفوارق في مستويات الانتاج والدخل بين الاقاليم الشمالية والاقاليم الجنوبية ما زالا هما الهدف الأكبر للسياسة العامة . . . وقد تم احراز نجاح كبير في الجنوب سواء من ناحية مستويات المعيشة أو في التوسع الانشائي ، ولكن الاستثمار الانتاجي المباشر لم يصبح هاماً بعد ، على حين أن التقدم السريع الذي أحرزه الشمال يعني أن التغير النسبي في الجنوب لم يقل عما كان عليه . . . ومن ناحية أخرى فإن المعدلات العالية لنمو الاستثمار والانتاج الصناعي ، كانت تقترون بزيادات في العمالة ، أقل مما كان متوقفاً في مشروع العشر سنوات الذي وضع سنة ١٩٥٤ .

وأوصى التقرير ببذل « مجهود حاسم لانشاء اوساط صناعية جديدة في الجنوب » ونوه بوضوح عن الحاجة لمزيد من التخطيط العام لتوجيه الاستثمار الى القطاعات الرئيسية . ومنذ ذلك الحين كان يبدو أن التغيرات السياسية نحو ائتلاف من الوسط واليسار تدل على جهد واعى لتحطيم العقبة الأخيرة لحالة الركود وإذا تذكرنا أن ذلك الركود يفيد كلا من حزبي البلاد الكبيرين - وهما الديمقراطيون المسيحيين والشيوعيين - من ناحية أنه يعمل على استدامة حالة العقم للسياسات الجنوبية ، وما يترتب عليها من استقطاب الفتن ، تبين لنا أن « التجديد » ليس مجرد مسألة اقتصاديات وأقل شيء هل يخدم على « تناسق جميع المصالح المشروعة » ذلك لان

تصنيع الجنوب معناه قلب طريقته التقليدية في الحياة رأسا على عقب ..
والإيطاليون في هذه الحقبة يكتشفون بطريقتهم الخاصة أن الرأسمالية
الحديثة تفرض شيئا ما أشبه بالثورة الاجتماعية ..

وفي سنة ١٩٦٢ ، لم يكن لدى أحد رجال الصناعة الإيطاليين البارزين
الذي كان يشرف على إحدى الاحتكارات التي تملكها الدولة ، أى شك فيما
تعنيه تلك الثورة من ناحية السياسة العامة :

« ان الانتعاش الإيطالي الذي يسميه بعض الناس بالمعجزة كان مستطاعا
بسبب تحول عميق في القدرة الانتاجية والتكوين الاجتماعي والسياسي
لبلادنا .. وبالأخص في هذا ، كما في المجال الاقتصادي ، ظهرت آراء
جديدة وصار التعويل عليها .. ومما له دلالة بالتأكيد أن ابدا الذي كثر
فيه الجدل بشأن مسؤولية الدولة عن التقدم الاقتصادي هو الذي ساد في
النهاية .. »

« وفي رأي أن اختياريين اقتصاديين سياسيين أساسيين كانا هما
العاملين الفاصلين في هذا الانتعاش الرائع - أولهما ، هو التبرؤ الصريح
لبدا الحماية بواسطة قبولنا المتسم بالشجاعة للمنافسة الدولية ، وللتحرير
التجاري ثم ادماج الاقتصاد الإيطالي داخل النطاق الأكثر اتساعا للسوق
الأوروبية عن طريق التوحيد .. وثانيهما ، هو قرار الشروع ببرنامج
للمنمية الاقتصادية والصناعية للمناطق الأكثر تخلفا ، بقصد استيعاب
المتعطلين والذين تحت التمييز ، ومعالجة ذلك التناقض الذي لا يزال مذكرا
بين مستويات الدخل في مختلف مناطق بلادنا .. »

« ان الصعوبات والمقاومة التي يقتضي التغلب عليها من أجل احراز
الموافقة على هذه الامتيازات الأساسية معروفة جيدا .. انه لحققي - وهذا
أمر أساسي للتقدير الصحيح للقوى التي تدفع اليوم نظامنا الاقتصادي -
أن المبادرة في مسألة الاختيار وتطبيقه جاءت من جانب الدولة » بمعنى أنها
في كثير من الحالات كانت مفروضة ..

« ومن بين أوجه الانحياز التي تحطمت في إيطاليا ، يوجد أيضا ذلك
القول القديم الذي شاهد إدارة الدولة في الصناعة على أنه غير الاقتصادي

وغير كفه بالمقارنة مع الادارة الديناميكية التنافسية في القطاع الصناعي الخاص .. ولكن اظهرت لنا الخمس عشرة سنة الماضية كيف أن المشروعات الصناعية للقطاع العام ، المكيفة طبقا لاحتياجات البلاد تتيح الحافز الذي يدفع الى تقدم التنمية في المناطق والقطاعات التي اهملها القطاع الخاص واما طويلا (١٣٨) .

(ب) وبالمقارنة مع ايطاليا ، تكون مجموعة البحر المتوسط (اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا ويوغوسلافيا وقبرص) مجموعة اجتماعية اقتصادية .. ودراسة مختلف الامراض والمساوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فرادى قد تكون شاقة ولا جدوى منها .. وتمثل البرتغال نفس الصورة الاسبانية تماما ولو أن ما يعتبر مأساة في اسبانيا قد يكون شيئا بين الهزل والجد في الدولة المجاورة .. ويوغوسلافيا تحوم حول الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية .. وهذا الظرف أكثر من فرض اقتصاد مخطط - هو الذي يجعل من المشكوك فيه اذا كان هناك داع هام لبحث مشاكلها في نطاق موضوعنا هذا .. أما قبرص فهي من ناحية امتداد لليونان ومن ناحية أخرى جزيرة أمام الساحل التركي .. واليونان قريبة في تكوينها الاجتماعي لجاراتها البلقانيات ، ولكنها تطورت أخيرا اقتصاديا بكيفية تبشر نهضة أصيلة .. كما أصبحت أيضا مشاركة في مجموعة السوق المشتركة (١٣٩) - وتقع تركيا على الحد الفاصل بين دول البلقان ، والشرق الاوسط ، وتمثل الالتقاء بين تكويناتها الاجتماعية المختصة .. وبدلا من اضاءة الوقت على جميع أعضاء هذه المجموعة نكتفي منها اسبانيا وتركيا - وهاتان الدولتان على التوالي ، هما أقرب ما تكونان وأبعد ما تكونان ، بالنسبة لتصميم أوروبا الغربية .. وقبل كل شيء يكفي فقط وقوع انقلاب سياسي لرفع اسبانيا (والبرتغال أيضا) الى المستوى الايطالي ، بينما تركيا ، مع أفضل الفروض ، لن تستطيع التخلص من

(١٣٨) من القوال السنيدو انريكو ماتي Enrico Mattei في صحيفة Statist بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٦٢

(١٣٩) اتفاقية المشاركة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٦١ لقرر اتحاد جمارك يشمل كلا من المنتجات الصناعية والزراعية يركز على التعريفات الخارجية المشتركة للدول الستة .. وسيصبح إزالة التعريفات بصفة عامة على مدى فترة انتقال لمدة ١٢ سنة ، ولكن بالنسبة لبعض المنتجات الحساسة ، منحت اليونان مدة ٢٠ سنة للاستثناء عن الحماية الجمركية . والاتفاقية لا تشمل السياسة الاجتماعية ولا تحركات رأس المال .

التراث الاسلامي .. وفيما يختص بيوغوسلافيا فان مشاكلها هي من بعض الوجوه نفس مشاكل المجر وبلغاريا ، واكتفاء يذكر عضوين فقط من الكتلة السوفيتية والى أن يقرر اليوغوسلافيا أنفسهم ، ليس هناك ما يؤكد اذا كانت بلادهم ستصبح في النهاية جزءا من أوروبا الشرقية أم الجنوبية ، يمكن كذلك القول بالطبع أن تركيا بالمثل موزعة بين ولاين مختلفين .

ان الاقتصاد الاسباني يمثل جميع مظاهر الاقتصاد الزراعي المتخلف ولذلك فان المشاركة في التكامل الاوربي تثير مشاكل خطيرة ، ويبدو من الأرجح ، اذا حكمنا من واقع الحالة الحاضرة للاقتصاد الاسباني ، بأنه سينقضي بعض الوقت قبل أن تتمكن أسبانيا من الاستغناء عن الحماية الجمركية ضد المنافسة .. والرسوم الاسبانية أعلى بكثير من التمريفات الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية الاوروبية .. ولاسياب تاريخية ، ترجع جزئيا الى الموقف الذي اتخذته بعض الدول الاوروبية تجاه أسبانيا منذ سنة ١٩٤٥ ، قد انتهجت الحكومة سياسة تجنب الالتزامات .. ويبدو من غير المحتمل أن يوافق نظام الحكم الحالي لاي تنازل عن سيادته بالأكثر لان فوارق هائلة تقوم بين المثل والسياسات المشتركة التي رسمتها اتفاقية روما وبين الممارسات والسياسات الاقتصادية المتبعة حاليا في أسبانيا .. ومن ناحية أخرى قد يكون من الصعب بالمثل لاسبانيا أن تبقى منزلة عن الحركة نحو تكامل أوروبا الاقتصادي (الذي سيؤدي الى اندماج أسواق الصادرات الاسبانية الاساسية) وقبول الالتزامات التي ستتطوى عليها عضويتها في الرابطة الاقتصادية الاوروبية .. وقد يمكن أن يتوافر نوع من المشاركة أوفق للطرفين على شرط أن يكون في الامكان اصلاح البناء السياسي .

ولواجهة تكاليف الواردات اللازمة للتنمية ، تعتمد اسبانيا بصفة رئيسية على موردين وهما الدخل من السياحة والصادرات الزراعية . وفي هاتين الناحيتين نجد أن الدول التي تريد رابطة اقتصادية أوروبية هي من أكبر عملاء أسبانيا .. وتتجه السياسة التي تتبعها دول أوروبا الغربية الأخرى الى تشجيع توسع حركة السياحة الاسبانية ، ولكن لا يمكن أن يقال المثل فيما يتعلق بالصادرات الزراعية .. وإذا بقيت أسبانيا خارج السوق المشتركة الأكثر اتساعا ، فقد تجد الصادرات الزراعية الاسبانية أنه من الصعب منافسة إيطاليا واليونان . ويعتبر اتجاه السياسة الزراعية داخل الرابطة الاقتصادية الاوروبية تبعا لذلك حاسما في تقرير مستقبل الاتجاه الاسباني .

يبلغ تعداد سكان تركيا ٢٨ مليون نسمة ويزداد بالمعدل السريع جدا وقدره ٢٪ سنويا والدخل الوطني بالنسبة للفرد أقل منه في معظم الدول الأوروبية ٠٠ ويشغل ثلاثة أرباع الطبقة العاملة في الزراعة التي تقدم الشطر الأعظم من صادرات البلاد ٠٠ وقد بذل مجهود استثماري كبير طوال السنوات العشرة الماضية ، وما زال مستمرا ، بقصد تسهيل سير عملية التصنيع ، ولكن تركيا تعاني اليوم نوعا من الركود في المناطق الحضرية مقترنا بضغط متزايد على الأرض .

وليست هناك مشكلة ذات طبيعة سياسية تكتنف مشاركة تركيا في الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، بل على العكس يهتم الزعماء الأتراك بأن تشترك بلادهم في عملية التكامل الأوروبي ٠٠ وفي النقطة تتفق آراء الأحزاب السياسية القائمة . وتغيير نظام الحكم في سنة ١٩٦٠ لم يغير آراء السلطات في هذا الموضوع ٠٠ ورأى الدوائر السياسية يؤيد الانضمام الى السوق المشتركة ، ليس فقط لأسباب اقتصادية بل أيضا لأغراض سياسية ٠٠ وعلى أي حال فإن مركز تركيا الاقتصادية ليس في حالة تسمح بتوقع الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية فورا ، إذ أن البلاد لا تستطيع الوفاء بالتزامات العضوية ٠٠ ولذلك فإن الحكومة كانت تحاول التفاوض لعقد اتفاقية مشاركة يمكن أن تراعى فيها صعوبات البلاد الاقتصادية .

وأخيرا توجد اليونان . وعندما انتهت في يولية سنة ١٩٦٢ مدة المعونة الأمريكية التي دامت ٦٥ سنة كانت البلاد قد التهمت ٣٤٢٠ مليون دولار ، انفق ثلثها على المحافظة عليها على هذا الجانب من الستار الحديدي . والآن يبحثون بجهد عن موارد جديدة للتمويل ٠٠ وتنفق اليونان ١٧٠ مليون دولار سنويا على الدفاع و ٢٠ مليون منها يأتي من الإيراد الداخلي ولو أن هذه الأموال أنفقت على التنمية لاستطاعت اليونان أن تمول مشروعها الطامع للسنوات الخمس الخاص بالتصنيع السريع ٠٠ وقد حيد الاجتماع الوزاري لحلف (الناتو) الذي عقد في أثينا في مايو سنة ١٩٦٢ إنشاء (كونسورتيوم) « اتحاد » لمساعدة اليونان ، وفي الحال وضع المسألة بين يدي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ٠٠ وهذه المنظمة تدرس الآن التخطيط الإجمالي الاساسي لمشروع تنمية سريع لغاية سنة ١٩٦٦ ، يتضمن عجزا في المدفوعات الوطنية والخارجية قدره ٨٠٠ مليون دولار ٠٠ ولا يزال هذا المشروع لسوء الحظ ليس أكثر من مجرد تخطيط . علاوة على ذلك فإنه سيطلب أيضا من معظم أعضاء « الاتحاد » المساهمة في مساعدة تركيا ٠٠ وهناك أيضا صعوبات سيكلوجية ، وبالرغم من

أن اليونان قد وصلت الى مرحلة الانطلاق الا أنها بقيت بلادا فقيرة حيث اضطروا الى مقاومة الضغوط للحصول على المساواة الاجتماعية من أجل التنمية الاقتصادية ٠٠ والدخل الوطني قد نما بكيفية مضطردة بمعدل سنوى ٦٪ خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ولكن أوروبا الغربية قد تقدمت أيضا بمعدل ٦٪ وتبعاً لذلك فإن « فترة الازدهار » ظلت باقية .

ان هذا التلخيص للمشاكل الاقتصادية التي تكتنف بعض الدول الأوروبية الصغيرة يكون قد أدى الغرض منه اذا كان قد أوضح الأسباب التي من أجلها جمعت تلك الدول نفسها فى كتلتين اقتصاديتين متنافستين الستة والسبعة ومن الواضح ان هذه الأسباب سياسية ٠٠ ومن وجهة النظر التأسيسية ، فإن اقتصاديات دول البنلوكس ومجموعة دول اسكنديناوة تتبع نفس النوع . واذا كانت السويد والدانمرك قد اختارت من بادىء الامر تجميع نفسيهما مع البرتغال فإن هذا يكون معقولا فقط على أساس علاقة بريطانيا الطويلة الامد مع تلك الدولة ٠٠ ومنطقة التجارة الحرة لا يمكن أن تكون كتلة اقليمية بحتة ٠٠ وهناك بطبيعة الحال جدل لصالح توحيد الاقتصاديات غير المتشابهة التي تستطيع أن تكمل بعضها بعضاً ، وبالمثل من ناحية أخرى يمكن التساؤل بحق عن قيمة تنمية التبادل المزدهر للسيارات البريطانية والألمانية على أساس أنه لا يساعد الا قليلا ، أو لا يساعد اطلاقا على الرفاهية العامة ولحسن الحظ أن هذا الجدل يعمل فى كل من الناحيتين : ان الدانمرك منتجة للمواد الغذائية ومن الناحية الاقتصادية يكون ادخالها فى السوق المشتركة معقولا ، كما هو الحال فى مشاركة سويسرا والنمسا مع النطاق الداخلى للرابطة .

ولكل ما تقدم ، لا يمكن أن ننكر أن الاتحاد الاقتصادى لأوروبا يعنى انضمام الاقتصاديات التي تعتبر تكويناتها بالاحرى متشابهة وبالتالى ليست متكاملة ٠٠ وعلى أى حال تنطبق هذه النظرية على الاقاليم المصنعة لشمال غرب أوروبا ٠٠ ولكن قوتها تضعف اذا أخذ فى الحسبان المدى الطويل ، لانه فى هذه الحالة يظهر انضمام التكوينات غير المتشابهة لشمال وجنوب أوروبا من بين أول أهداف الاتحاد .

رابطة الأطلنطي

بعض العوامل الأساسية :

وجها الاهتمام فى الفصول السابقة بصفة رئيسية الى الدول التى تكون الرابطة الاقتصادية الاوروبية مضافا اليها بريطانيا .. وليس من قبيل المصادفة أن هذه الاقاليم تكون القلب التاريخى لاوروبا الغربية .. وهى ، علاوة على ذلك ، كتلة اقتصادية وسياسية قوية فى حد ذاتها ، تضم حوالى ١٧٠ مليوناً من السكان (وأكثر من ٢٢٠ مليوناً بافتراض انضمام بريطانيا) وتجمع موارد مشتركة لا تقل عن موارد الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى .. على أنه توجد بعض الصعوبة فى بحثها كل على حدة .. ففى المكان الاول أن ضرورة التفرقة بين بريطانيا وبين الدول الستة يقتضى تقيدا متعبا .. فان احتساب الموارد الاقتصادية البريطانية مع موارد الدول الاعضاء الاصلية ليس من شأنه أن يساعد أحدا من الطرفين على الإطلاق .. فانه من ناحية يعمل على إثارة القموض والابهام حول وحدة الكتلة القارية التى يقتضى أن تحتفظ بتماسكها لبعض الوقت حتى لو أثبت البريطانيون على غير انتظار أنهم شركاء راغبون عن طيب خاطر فى عضوية السوق المشتركة .. كما أنه يتجاهل مشاكل الدول غير الاعضاء أو الاعضاء المتشاركين ، من فنلندا الى اليونان وتركيا وهناك ، بعد كل شيء ، المفهوم الذى يدل على أن جميع دول أوروبا الغربية يتكون منها كتلة ، عندما تقارن بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .. وأزاء ذلك قد تبين أن الحديث عن «أوروبا الغربية» بصفة عامة هو بمثابة غرض النظر عن الثغرة الأساسية التى تفصل نصفها الشمالى المتقدم صناعيا عن اقاليم البحر المتوسط المتخلفة .. وبالنسبة للرجل الاقتصادى يعتبر الحط الفاصل الممتد عبر وسط إيطاليا أكثر واقعية من أى حدود سياسية .. فكيف يمكن للإنسان أن يضع حسابا لائقا لكل هذه المعايير المختلفة ؟ ويوجد كذلك تعقيد آخر : فإن المفاوضات التجارية التى تدخل فيها الولايات المتحدة فى الصورة ذات أهمية عظمى فقط اذا شملت الرابطة الاقتصادية الأوروبية (ببريطانيا أو بدونها) .. على أن اجمالى أوروبا الغربية يجب وضعه فى الحسبان عند

التفكير في رابطة الاطلنطي ٠٠ ونعرض فيما يلي بطريقة غير منطقية نوعا ما عندما تبحث أولا الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠٠ والكومنولث البريطاني قبل أن نعود الى المسألة الاوسع نطاقا الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين نصفي عالم الاطلنطي ٠

وكما تقرر في سنة ١٩٥٨ اى قبل أن تطالب بريطانيا بالعضوية كانت الرابطة الاقتصادية الاوروبية تمثل اجمالى من السكان يبلغ ١٦٧ مليونا وسكانا من الطبقة العاملة ٧٤ مليونا ، مقابل ١٧٨ مليونا و ٦٩ مليونا على التوالي فى الولايات المتحدة (١٤٠) - وفى تلك السنة انتجت الدول الستة ٥٨ مليون طن من الصلب (الولايات المتحدة ٧٧ مليون طن) وبلغ اجمالى استهلاكها من القوى - بما فى ذلك جميع أنواع الطاقة - ما يقابل ٤١٦ مليون طن من الفحم فى سنة ١٩٥٦ (الولايات المتحدة ١٣٥٦ مليون طن) ٠ وكانت أرقام الدخل الوطنى أدنى بكثير من المستوى الأمريكى ، وكان اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٥٧ يبلغ ١٥٦ بليون دولار وهو يقدر بحوالى ٤٠٪ من الرقم الذى يقابله فى الولايات المتحدة ٠٠ ومن ناحية أخرى كانت الدول الستة معا تحتل مكانا اكبر فى عالم التجارة عن الولايات المتحدة مع التنويه بصفة خاصة الى زيادة اعتماد أوروبا الغربية على الموارد الخارجية - وفى سنة ١٩٥٩ كان موقف الميزان التجارى كالآتى :

بلايين الدولارات			
الواردات	الصادرات		
١٠٤٩٤	٩٩٩	الاجمالى العالمى	٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
١٥٠	١٧٢٤	الولايات المتحدة	٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
٢٤٩	٢٥٢	الرابطة الاقتصادية الأوروبية	٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
١١٢	٩٣	بريطانيا	٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
٢٤٨	٢١٥ (١٩٥٨) ×	منطقة الاسترلينى (بما فيها بريطانيا)	٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
× (دنيو) ص ١٠٩			

(١٤٠) «دنيو» نفس المرجع - ص ١٠٨ يذكر الأرقام التالية لعده السكان لسنة ١٩٥٨ وهي اقل من المستوى القفل الحال ٠٠ ألمانيا الفيدرالية ٥٢٥ مليون - فرنسا ٤٤٨ مليون إيطاليا ٤٨٩ مليون - هولندا ١١٣ مليون - بلجيكا ١٩ مليون - لكسمبورج ٣ مليون الاجمالى ١٦٦٩ - ولغزى زيادة الطبقة العاملة نوعا ما عن الولايات المتحدة الى علم وجود البطالة (باستثناء جنوب إيطاليا) كما أنها قد تعكس السن الأدنى للخروج من المدارس ٠

وهي كمول مستوردة للمواد الغذائية والمواد الخام بلغت واردات الدول الستة في سنة ١٩٥٩ حوالي ٣١٪ من التجارة العالمية ، والولايات المتحدة حوالي ١٦٪ والمملكة المتحدة ١٨٪ ٠٠ وهكذا اتاحت الرابطة سوقا لهذه المنتجات يبلغ ضعف حجم السوق الأمريكي وأكبر من البريطاني بثلتي حجمه ، ولو أن المملكة المتحدة استمت أكبر مستورد فروي للمواد الخام والمواد الغذائية ٠٠ وكدول مصدرة للبضائع الصناعية بلغت صادرات الرابطة الاقتصادية الأوروبية ٣٣٪ من التجارة العالمية مقابل ٢٦٪ للولايات المتحدة و ١٦٪ لبريطانيا ٠٠ ومما يجدر ذكره عن تلك السنة أن الدول الستة تاجرت على نطاق واسع مع بعضها ولذلك فقد كان هناك ما يدعو إلى الخيال أو الحداع عن حصتها الفعلية في التجارة العالمية بمعنى الكلمة ٠٠ ولكن السوق بالنسبة للمنتجين عبر البحار كانت مع ذلك كبيرة للغاية ومتقدمة ٠٠ ولكن الولايات المتحدة لم تقدم إلا القليل جدا على ما يبدو لاعتبارها سوقا بالنسبة لفاعلي الرابطة الاقتصادية الأوروبية وغيرهم من منتجي المواد الأولية ٠٠ أما في مجال المصنوعات فقد قامت الدول الستة بعمل أفضل ، ولكنها مع ذلك باعت لبعضها بعضا أربعة أمثال ما باعتها للولايات المتحدة ٠

وقد سبق أن لوحظ أن حصيلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية في التجارة العالمية في سنة ١٩٥٩ كانت تساوى بالضبط غالبا حصة منطقة الاسترليني أي بريطانيا والكومنولث ناقصا كندا ٠٠ وكانت هذه هي الحقيقة الاقتصادية التي تكمن وراء النظرة المشهورة في ذلك الوقت في بريطانيا على أي حال القائلة بأن أمريكا الشمالية وكتلة الاسترليني ، والرابطة الاقتصادية الأوروبية كانت تكون ثلاثة قطاعات متساوية تقريبا في التجارة العالمية كان من المقرر بشكل واضح أن تتحد معا على مستوى عالمي حقا ٠٠ ومن هنا نشأ المبحث الذي طالب بتحرير المتاجرين وبالاخص في الولايات المتحدة ٠٠ ويمكن المجادلة من وجهة نظر مختلفة أن هذا التقسيم الثلاثي كان يتيح لبريطانيا حلا بديلا بالانضمام الى معاهدة روما ، على اعتبار أن منطقة الاسترليني كانت تكون سوقا جاهزة أمام البضائع البريطانية ٠٠ ولكن هذه الحجة الأخيرة فقدت الكثير من وجاهتها مع الركود النسبي لاسواق منطقة الاسترليني ، بالمقارنة مع التوسع السريع للصادرات البريطانية إلى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية ٠٠ ولكن كان من الممكن للاقتصاد البريطاني لغاية أواخر سنة ١٩٦٢ أن يؤكد أن

الكومنولث (أى منطقة الإسترليني زائدا كندا) كان يأخذ ٥٠٪ غالبا من
إجمالي الصادرات البريطانية مقابل ١٥٪ كانت تباع الى الدول
الستة (١٤١) .

والكومنولث عظيم الاتساع ، وأهميته المستقبلية كشريك تجارى
للمرابطة الاقتصادية الأوروبية بعد أن يعاد تنظيمها (سواء بريطانيا
أو بدونها) هائلة جدا بحيث يقتضى أن نذكر شيئا عنه ولو أنه فى حقيقة
الامر يعتبر غريبا على مشكله الموارد الاقتصادية لأوروبا الغربية . . من
الناحية التاريخية أنه نتيجة التوسع البريطانى وراء البحار منذ فجر القرن
السابع عشر . . ومن وجهة لندن فهو يمثل اندماج أراضى تمتد من
أمريكا الشمالية عن طريق البحر المتوسط الى الشرق الأقصى ، وتضم
سكانا من الهند (حوالى ٤٥٠ مليون) وباكستان (تقرب من ١٠٠ مليون)
الى الملايو (٦٥ مليون) ونيوزيلاند (٢٣ مليون) بالإضافة الى المستعمرات
السابقة فى أفريقية مثل نيجيريا (تقرب من ٤٠ مليون) وغانة (٦ مليون)
من بين كثير غيرها . . ومن الواضح أن يكون هناك شيء من المنطق الذى
يجمع كل هذه الاراضى التى كانت سابقا تحت الحكم البريطانى لكى تكون
فيما بينها نوعا من الرابطة . . على أن الامر أصبح يزداد صعوبة فى النظر
اليها كوحدة بالمعنى السياسى أو الاقتصادى . . وعندما تأمل الإنسان أن
كندا هى باستمرار عضو فى الكومنولث دون أن تكون تابعة لمنطقة
الاسترليني ، بينما أن جنوب أفريقية تحتفظ بعصويتها فى منطقة
الاسترليني بالرغم من أنها انسحبت من الكومنولث ، يتبين بشكل واضح
أن الاتجاهات اللا مركزية هى التى أخذت تحصل على الكلمة العليا . .
ولا يستطيع أحد أن يقول الى أى مدى ستهتم كل من الهند وباكستان
(وكلاهما رسميا جمهوريات داخل كومنولث المفروض أنه ترأسه الملكة)
بالاحتفاظ بعصويتها فى هذا الاتحاد ، ولو أنه يمكن الافتراض بأن ولاء كل
من استراليا ونيوزيلاندا سوف لا يتأثر . . ومن الناحية الاقتصادية
لا يعتبر الكومنولث وحدة ، كما يتبين من حقيقة أن كندا تكون جزءا - من
الناحية الجغرافية ولاغراض نقدية - من الكيان الاقتصادى لأمريكا
الشمالية .

(١٤١) = ميد = نفس المرجع ص ١٢ = أن المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية ربما
تعنى المشاركة مع سوق أسرع نماء . ولكنها تعنى بالتأكيد المشاركة مع ما يعتبر حاليا
اصغر سوق . . وهناك بالطبع الراى القائل بأن التجارة بين الدول ذات التكوينات
الاقتصادية المختلفة كثيرا يعتبر أكثر فائدة منه بين الدول التى تشابه بعضها اقتصاديا . .

وقد حاول مؤتمر أوتاوا سنة ١٩٣٢ أن يفرض نظام التعريف الموحدة الذى يرى الآن أنه قد فشل فى هدفه الاساسى اذا كان المقصود من ذلك الهدف أن يخلق نظاما تجاريا على نطاق عالمى على أساس من الامتيازات المتبادلة (١٤٢) . والواقع أن تجارة الكومنولث مع المملكة المتحدة تكون حرجا كبيرا ، ولكنها أيضا تخضع لقدر ما من الحداد البصرى . فإذا كانت كندا تعامل كجزء من منطقة أمريكا الشمالية ، وبريطانيا كجزء من أوروبا الغربية ، يتبين فى الحال أن الباقي من الكومنولث أو منطقة الاسترلينى لا يأخذ شطرا كبيرا من اجمالى تجارة العالم (١٤٣) . ولعل أقوى حجة لصالح تجمع الكومنولث ومنطقة الاسترلينى ، أنه يسد الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وهو أيضا بطبيعة الحال تجمع متعدد الاجناس يتيح لاجنائه المصنعة فرصة انعاش التنمية الاقتصادية فى الاراضى الآسيوية والافريقية الجديدة التى أصبحت الآن ذات سيادة من الناحية السياسية . ولكن ليس من الواضح لماذا يقتضى أن تتأثر هذه العلاقات المختلفة بدرجة عميقة (الا فى حالة المصدرين الكنديين والاسترلينى الذين يستقيمون مواجهة الخسارة) من عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وعلى أى حال ، فلا يهم بحثنا فى هذا المجال مستقبل هذه الدول ، أو مسألة مدى امكانيتهم اختيار التجمع الذى يريدون أن يتواجدوا فيه سياسيا حول محور أطلنطى جديد .

وإذا جردنا مشكلة الكومنولث عن أهم ما فيها : الجدول البريطانى حول الوحدة الأوروبية وهذه مسألة غير اقتصادية أساسيا - كان الصلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية فى قرار الحكومة البريطانية السعى الى عضوية الرابطة الاقتصادية الأوروبية واضحة للغاية . ويمكن التدليل عليها بالارقام التى تبين التقدم النسبى للإنتاج والتجارة فى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية وفى بريطانيا خلال السنوات الخمسينيات أى فى أثناء الحقبة التى تم فيها اصلاح اضرار الحرب بدرجة كبيرة وأصبحت كل دول أوروبا الغربية مسهمة فى حركة نهضة شاملة .

(١٤٢) انظر بصفة خاصة تعليقات (الايكونوميست) على مؤتمر الكومنولث فى سبتمبر عام ١٩٦٢

(١٤٣) كانت احصائيات الصادر والوارد لسنة ١٩٥٧ كالآلى : الولايات المتحدة وكندا ٦٢.٢٪ و ١٩.٥٪ - أوروبا والمملكة المتحدة ٤٠.٥٪ و ٤٢.٥٪ - دول الكومنولث الأخرى ١٢.٣٪ و ١٢.٩٪ - أمريكا اللاتينية ٨.٧٪ و ٨.٧٪ - انظر ماكى Mackay ص ٥٧

السجل الاقتصادي
للمملكة المتحدة والرابطة الاقتصادية الأوروبية

١٩٦٠ - ١٩٥٠

١٩٦٠ - ١٩٥٠	١٩٥٥ - ١٩٥٠	١٩٥٥ - ١٩٥٠	١٩٥٥ - ١٩٥٠	١٩٥٥ - ١٩٥٠
الرابطة الاقتصادية	المملكة المتحدة	الرابطة الاقتصادية	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة
٢٧ +	١٣ +	٣٤ +	١٥ +	اجالى الدخل الوطنى
٦١ +	١٧ +	٥٩ +	٤٥ +	انعمالة . . .
				اجالى الدخل الوطنى .
٢٠ +	١١ +	٢٧ +	١٠ +	بالنسبة للفرد من العاملين
٤٠ +	١٤ +	٥٢ +	٢١ +	الانتاج الصناعى . .
٦٦ +	٢٦ +	٥٦ +	٢٦ +	حجم الواردات . .
٦٣ +	١٣ +	٧٦ +	٦ +	حجم الصادرات . .
				التغيير فى الميزان
				التجارى الظاهر (بلايين
١٤٦٤ +	٧٢ +	١٣٩٢ +	٧٥٦ -	الدولارات وبالسعر الحالى)
				التغير فى ارصدة الذهب
				والعملة الاجنبية (بلايين
٥٩٧٥ +	٥١٨ +	٥٠٠٢ +	١٢٠ -	الدولارات فى نهاية المدة)

المصدر - المسح الاقتصادى لمنظمة التعاون الاقتصادى مارس سنة ١٩٦٢ ص ١١

* * *

ويتبين من هذه الارقام انه فى طوال حقبة الخمسينيات كانت بريطانيا متخلفة وراء منافسيها . وكان نموها الاقتصادى سواء بالقياس الى الارقام البحتة او بالطاقة الانتاجية ، اقل منه فى القارة بشكل واضح . وبعد ان تبين الحقيقة بان حركة العمالة كانت تتقدم ببطء فى بريطانيا (حيث لم تتفاقم احتياطات العمال بسبب حركات الريف كما حدث فى فرنسا واطاليا او بسبب الهجرة الجماعية كما فى حالة ألمانيا الغربية) كان نمو

الدخل الوطني بالنسبة للفرد من السكان العاملين أسرع ضعفين ونصف أو ثلاثة أضعاف مما كان عليه في القارة لفاية سنة ١٩٥٥ أو لضعفين بالتبعية ، كما أن هذا النمو البطيء لم يقابله استقرار الأسعار بل على العكس ارتفعت الأسعار في بريطانيا بأسرع من أى معدل في دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية باستثناء فرنسا حيث صار مواجهة التقدم السريع بواسطة تخفيضين للعملة ٠٠ وهكذا جمعت بريطانيا بين مساوىء الركود النسبي - وبالأخص في الصادرات بالمقارنة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية - وبين عدم استقرار الأسعار وما وصفته نشرة بريطانية هامة « بالقصة الكئيبة لسجل بريطانيا في سنى الخمسينيات - التضخم دون توسع ، والاستثمار غير الملائم في صناعات خاطئة ، وقوة عمالية متطرفة الاتساع ، مثلها مثل قطعة لبان مهملة تلتصق في أماكن أقل ما تكون حاجة إليها (١٤٤) » .

وزاد في شدة هذا الوصف الأخاذ أنه في خلال النصف الثاني من هذه الفترة ارتفعت الواردات لضعفى سرعة الصادرات وبذلك زادت من فداحة مشكلة ميزان المدفوعات التى اعتبرت في أوائل سنوات الستينيات العقبة الرئيسية في طريق نمو الذهب والنقد الاجنبى المملوكة بواسطة أعضاء الرابطة الاقتصادية الأوروبية بمقدار ١١ بليون دولار بينما ركزت الاحتياطات البريطانية ، ولم يحقق حتى هذه النتيجة الا التخفيض المقصود لمستوى الانتاج ٠٠ وفي كل مرة كان يبدو فيها ان ازدهارا على وشك أن يتطور فانه كان يعطل فوراً بواسطة أزمة مدفوعات، وخنق الواردات والطلب على الاستهلاك الداخلى .

وعند محاولة اكتشاف السبب في أن بريطانيا خلال هذه الحقبة من التوسع التجارى العام قد عملت على معاناة أسوء ما في كل من العالمين - تضخم في الأسعار بالإضافة الى الركود النسبي - ويتركز الاهتمام بطبيعة الحال الى ناحية النمو البطيء للصادرات ٠٠ فبينما وجدت دول القارة

(١٤٤) ستاتيسٲ *The Statist* ٦ أبريل سنة ١٩٦٢ - ولى عدد ٦ يولي سنة ١٩٦٢ من نفس النشرة أشار البروفسور فرانك بايش *Frank Paish* الاقتصادى المعروف ومستشار الحكومة البريطانية الى أن نفس هذه الفترة قد شهدت مزيداً من الاتكاش لى الاستثمار البريطانى وراء البحار والرافى رؤوس الأموال للدول الأخرى وتمثل هذه الاستثمارات حالياً حوالى ١٪ من صافى الدخل القومى مقابل ٨٪ فى سنة ١٩١٣ وفى نصف القرن الماضى لم تعد بريطانيا تعتبر موزدة كبيرة لرؤوس الأموال للمول النامية .

المساعدة من تجارتها المصدرة المزدهرة - ولو أن هذا العامل فيما يتعلق بفرنسا لم يدخل في الصورة الا متأخرا عن ألمانيا وإيطاليا - فإن الصادرات البريطانية زادت بمنتهى البطء وبذلك فشلت في القيام بدور كبير في عملية النمو ، لقد كان الاحتياج الداخلي بمثابة رأس الحربة لهذه التطورات وقد نظمت عجلة التجارة عن طريق أزمات متعاقبة لميزان المدفوعات بحيث لم تستخدم الموارد الانتاجية بكيفية تامة اطلاقا (١٤٥) وأصبح التباين واضحا بصفة خاصة في ١٩٦١ - ١٩٦٢ عندما تعرضت المملكة المتحدة لازمات مدفوعات أخرى وعانت من ركود صناعي كل لمدة تزيد عن عام ، بينما استمر الانتاج الوطني في القارة في الزيادة بمعدل زيادة في ١٩٦١ للدول الأكثر تصنيما بنسبة ٤٠٪ على أثر قفزة هامة بنسبة ٦٥٪ في سنة الازدهار ١٩٦٠ عندما ارتفعت الصادرات الى أرقام عالية قياسية ، وعلى حين كان الهبوط يعكس حالة صادرات أدنى ملائمة ، وبذلك أظهر اعتماد أوروبا الغربية المستمر على العوامل الخارجية ، فلم تكن هناك أي دولة خلاف بريطانيا تعاني مشكلة حقيقية للمدفوعات وبذلك طلبت المملكة المتحدة تمثل الرجل الشاذ في الصورة ، وكان هذا التباين غير المرغوب ، في سنة ١٩٦٢ ، هو الذي حول أغلبية الاقتصاديين الأكاديميين في بريطانيا الى مرتدين نحو « الأوروبية » (١٤٦) .

ان حقيقة التقدم السريع الذي كانت تحرزه كل أوروبا الغربية القارية - وليس فقط كتلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية - يمكن أن يعتبر بالطبع حجة ضد الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وبالأكثر لان الصادرات البريطانية الى دول الرابطة وكذلك الى باقي أوروبا الغربية ارتفعت بدرجة كبيرة في تلك الفترة ، بينما تدهورت المبيعات الى الاسواق

(١٤٥) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي (مارس سنة ١٩٦٢) . « كانت الصورة تمثل الاحتياج الداخلي يتزايد بأسرع من الانتاج ، وصادرات أقل من أن تكفي للاهتمام بميزان المدفوعات . » وكانت حالة المدفوعات الخارجية أكثر تعقيدا بسبب العيب الكبير نسبيا للسلع الدفاع ثم أخيرا العونة وراء البحار » .

(١٤٦) انعكس الاتجاه الجديد مبدئيا في صفح الأحرار مثل صحيفة (الجاسديان) و في صفح المدينة التقليدية ، بقيادة (الفالينشيسال تايس) و (الايكونوميست) و (ستايتس) . ولكن كان في الإمكان الشعور به أيضا في الجناح اليساري لحزب المحافظين وفي هذه المرحلة كان حزب العمال هو الوحيد في الغالب الذي يوحى موقفه بأنه يفضل فعلا أن تدير بريطانيا ظهرها الى أوروبا .

الخارجية وراء البحار أو ركبت . وبذلك يمكن القول أن بريطانيا يمكن أن تحصل على مزايا ازدهار أقوى في القارة دون أن تكون مضطرة إلى الانضمام لمعاهدة روما . . ولا حاجة إلى القول أن هذه الحججة كان يقول بها جميع أولئك النقاد للسوق المشتركة الذين كانوا يعادونها لأسباب أخرى . ولكن عبر عن هذه الشكوك أولئك الاقتصاديون الذين كانوا لأسباب نظرية عامة يحذرون السوق المشتركة على أساس أنها تقيرب الحرية التجارة . وبغض النظر عن التساؤل عما إذا كان النمو الأسرع خطى في الدول الستة كان يرجع حقا إلى تكوين الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، فإن هؤلاء الكتاب قد أكدوا المساوىء التي تعود على بريطانيا من جراء تحويل بعض تجارتها من الدول وراء البحار إلى أوروبا (١٤٧) . . كما أكدوا أيضا عدم الرغبة في فرض ضرائب على بضائع الكومنولث التي كانت تتمتع إلى ذلك الوقت بحرية الدخول إلى المملكة المتحدة . . وأخيرا نشأت نظرية أنه يمكن تخفيض التعريفات الدولية بوسائل أخرى أفضل من الانضمام إلى كتلة أوروبا الغربية حتى لو كانت تعريفاتها الخارجية المشتركة منخفضة (١٤٨) .

وهكذا تحول النقاش إلى ما اعتبر في الواقع بالمشكلة الرئيسية في السياسات البريطانية بعد الحرب : الاختيار بين الاتجاه الأوروبي والاتجاه الأطلنطي (أي الانجلى أمريكى) مع اشتراك مضمّر بأنه إذا أمكن اغراء امريكين على تجاهل السوق المشتركة ، وناصروا مبدأ الأطلنطي لحرية التجارة ، فإن بريطانيا تستطيع أن تولى ظهرها للقارة وتستأنف القيام بدورها التقليدى . . وعلى ذلك يقع القرار فى النهاية على كاهل وشنجنطن (كالمعتاد) .

ومع ذلك فإن القول بهذا لا يقلل من خطورة مشكلة مواجهة كل من المملكة المتحدة في عشية القرار التاريخي « بالدخول في أوروبا » ، وإماتيازات البضائع البريطانية في أسواق الكومنولث ما هي الا النصف

(١٤٧) ميد Meade نفس المرجع ص ١١ .

(١٤٨) ميد ص ١٦ : « الانضمام إلى الرابطة الاقتصادية ليس هو الوسيلة الوحيدة لخفض الرسوم على الواردات من البضائع المصنوعة في المملكة المتحدة - ولو نجح الرئيس كينيدي في الحصول من الكونجرس على مزيد من السلطة لاجراء تخفيضات في تعريفات الولايات المتحدة لاتيحت لنا فرص أفضل في المستقبل » .

الاقل أهمية من المشكلة .. فان الصعوبة الحقيقية كانت دائما تتعلق بحرية دخول منتجات الكومنولث - وبالأخص أغذية المنطقة المعتدلة - الى بريطانيا . وقد يكون الامر اقل أهمية في عالم متحرر كلية من الضرائب الجمركية لو أن بريطانيا لم تعد تقدم مزايا سوقية لهذه البضائع ، ولكن ما تقتضيه العضوية البريطانية حقا في الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، هو احلال مجموعة من الامتيازات محل الأخرى .. فقصدير الملايو وصوف استراليا ونحاس روديسيا تعتبر مأمونة ، ولكن غيرها من الحاصلات ليست كذلك . وعندما كانت غلال استراليا وزبدة نيوزيلاند ومنسوجات الهند تدخل قبلا الى السوق البريطانية معفاة من الضريبة ، فانها ستواجه حاجزا من الضرائب أو الحصص ، بينما القمح الفرنسي والمنسوجات الألمانية أو الإيطالية ، الزبدة الدانمركية ستدخل معفاة من الضريبة ان التفرقة . قد تستمر ، لكن حدها سيتحول ضد دول الكومنولث ، وبعضها من أفقر دول العالم - ومن الواضح أن هذا البعض ليس منه كندا أو استراليا .. وفي الواقع توجد حجة طيبة للغاية ضد هذا النوع من السياسة .. وقد ذكر هذا في كلمات قوية تستحق أن تعرض هنا :

« ان دول آسيا المتخلفة المزدهمة السكان يجب أن تتمكن ، كما فعلت اليابان ، من أن تنتج وأن تبيع في الخارج مصنوعات الرخيصة مما يمكنها من أن تشتري المهمات الرئيسية والمواد الغذائية والمواد الخام من الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واستراليا .. ان رفاهية المستقبل لأفقر الدول معرضة للخطر فالدول المتخلفة المكتظة بالسكان تستطيع في حالات كثيرة أن تحرز تقدما معقولا لو استطاعت أن تجد بسرعة أسواقا متوسعة .. ان التطور الحساس لسبل التجارة هو أن تنتج دول أوروبا انغربية الصناعية والمتقدمة للغاية وتصدر المزيد من البضائع الرئيسية وبضائع الاستهلاك التي نحتاج لكثير من البراعة والمعرفة الفنية ، والمهمات التخصصية كما ان تستورد المزيد من المصنوعات السهلة من بضائع الاستهلاك من الدول التي تقوم بالتصنيع وراء البحار (١٤٩) »

(١٤٩) ميد ص ٢٨ - ٢٩ للولوف على التفاصيل انظر من بين مواضيع أخرى (الكومنولث وأوروبا) الذي نشر بواسطة (المجلس الأوروبي) ستراسبورج مارس سنة ١٩٦٢ - (استراليا وبريطانيا والسوق المشتركة) - (العالم اليوم) المعهد الملكي للشئون الدولية - لندن - ابريل سنة ١٩٦٢

ونفس الحجة يمكن أن تنطبق على رابطة الاطلنطي كمجموعة ، وهو موضوع يجدر أن نعود اليه الآن .

حرية تجارة الاطلنطي ؟

- تحتوي رابطة الاطلنطي ، كيفما كان تحديدها بالتعريف السياسي ، على ثلاثة مناطق اقتصادية كبرى : منطقة الدولار ومنطقة الاسترليني وأوروبا الغربية القارية . وبغض النظر عن مستقبل علاقات بريطانيا بالرابطة الاقتصادية الأوروبية ، فإن هذا التقسيم الثلاثي سيدوم على الأرجح طالما بقيت منطقة الاسترليني (١٥٠) . وأحيانا ما يدعى بأن دخول بريطانيا في الرابطة الأوروبية يجب أن يمهد الطريق للاندماج التدريجي لأوروبا الغربية ومنطقة الاسترليني ، على غرار وضع المشاركة ، الذي منحتة معاهدة روما للأراضي الأفريقية التي كانت تابعة لفرنسا قبلها ، ولكن هذه المقارنة زائفة . ربما أمكن وضع ترتيبات لصالح بعض الأراضي الأفريقية التي كانت قبلها تحت الحكم البريطاني ، أما الحديث عن اندماج منطقة الاسترليني في مجموعها مع أوروبا الغربية ففيه مجازفة للحقيقة أن الدول الستة لا يمكن أن تترك أسواقها مفتوحة أمام حرية دخول منتجات الكومنولث دون أن يكون في ذلك تدمير لفلاحيها ، واحد الاهداف التي تطوى عليها معاهدة روما أن منتجات أوروبا الزراعية أن لا تتلف ، بل على العكس ، أن تحمي من آلية السوق وأن تساعد على تكييف نفسها طبقا للظروف المتقلبة ، على مدى فترة طويلة . وعلاوة على ذلك فإن حرية دخول المواد الغذائية الواردة من الكومنولث والمواد الخام الى أوروبا قد يؤدي الى تفرقة في المعاملة ضد الصادرات الأمريكية المنافسة وهو أمر من المتوقع أن تقاومه حكومه الولايات المتحدة بكل قوة ، باسمها وكذلك باسم دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، التي قد تتلاشى أسواقها الأوروبية ، لو سمحت الرابطة الاقتصادية الأوروبية الموسعة بدخول أغذية المناطق الاستوائية من المستعمرات الأوروبية السابقة بدون ضريبة . بينما تفرض الضرائب على بضائع أمريكا الجنوبية المماثلة . وقد يكون هناك بعض التلاعب بالحصص ، ولكن في المدى الطويل يترن الحل المعقول في

(١٥٠) والمنطقة تشمل الآن المملكة المتحدة والكومنولث البريطاني فيما عدا كندا ، بالإضافة الى بعض الدول المستقلة مثل أيرلندا وجنوب أفريقيا وبورما وبض أراضي الشرق الأوسط المعروفة بصفة خاصة بصناعتها البترولية وما يترتب على ذلك من تكديس ارسلة الاسترليني .

تخفيطن الضرائب بكيفية اجمالية ، على أن تتولى الدول المصنعة القيادة في ذلك . . . والاجراء السليم هو أن تقوم الرابطة الاقتصادية الأوروبية الموسعة والولايات المتحدة بتخفيض حواجزها ، ولكن على أساس الدول الأكثر رعاية حتى تمتد أى امتيازات يمنحونها لبعضهم بعضا لكي تشمل الواردات من جميع المناطق الاخرى . . . فإذا تم ذلك ، فإن بعض الدول المصنعة مثل كندا واستراليا واليابان يمكنها عندئذ أن تنضم الى الاتفاقية على اعتبار أنها لن تطلب الكثير مقابل ذلك من الدول المتخلفة ، المضطرة في المرحلة الحالية أن تعمل على حماية صناعاتها الناشئة ، ويجب أن يسمح لها بأن تفعل ذلك . . . وأى تدبير آخر لا يؤدي الا الى أن تصبح رابطة الاطلنطي بمثابة (نادى الرجل الثرى) وهندا مستعدا للعداء والكراهية الشيوعية (١٥١) .

وإذا حكمنا من واقع البيانات الرسمية فى واشنطنجن وغيرها تعتبر حرية التجارة ، قليلا أو كثيرا ، من أهداف حكومة كنيدي بالرغم من بعض الاحاديث الغامضة عن « الضمام » الولايات المتحدة الى السوق المشتركة - وهى أحاديث تبدو بالنسبة لبعض الأوروبيين خيالية ومزعجة . . . وكان يبدو أن هناك سبب معقول لهذا القلق فى أواخر سنة ١٩٦١ ، عندما أشارت أقوال مختلفة غير رسمية فى واشنطنجن الى أن سياسة الولايات المتحدة قد تتجه الى ناحية تحويل رابطة الاطلنطي الى اتحاد جمركى مقصور على الدول المصنعة (١٥٢) ولحسن الحظ أن هذه الاصوات المزعجة قد قوبلت بمعارضة من الحكومة واستنكار علنى من الرئيس كنيدي نفسه . . . وقد تحدث المستر كنيدي أمام الاتحاد الوطنى للصناع يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦١ فقال : « اننى لا أقترح كما أنه ليس من الضرورى ولا من المرغوب

(١٥١) ميد ص ٣٠ - انظر أيضا أوسكار جاس *Oscar Gass* حرب صليبية للتجارة
The Crusade for Trade اليهودية الجديدة (وشنطن) ١٩-٣١ مارس ١٩٦٢

(١٥٢) انظر وولتر ليبمان « خطوة جبارة » نيويورك هيرالد تريبون بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وكان هذا على اثر صدور بيان مشترك من كرستيان هيرت و ويل كلايتون ونشر كوفيفة من الكونجرس كان يبدو انه يوحى بممارسة أمريكية فى منطقة التجارة الحرة التى كانت قبلا تحت الاشراف البريطانى .

فيه الانضمام الى السوق المشتركة .. أو خلق منطقة أطلنطية للتجارة الحرة ، أو أن نعرض بأى كيفية روابطنا الاقتصادية الوثيقة مع كندا واليابان وباقي العالم الحر .. وأنا لا نريد ترك اليابان خارج هذه السوق العظيمة أو أمريكا اللاتينية التى كانت تعتمد كثيرا على السوق الأوروبية (١٥٣) » .

وقد وردت نفس هذه الملاحظة فى رسالة الرئيس الرسمية « رسالة عن التجارة » التى أرسلت الى الكونجرس بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٢ : « يجب أن نتحقق من أن أى تدابير نتخذها مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية إنما تعمل بالكيفية التى تكفل عدم التفرقة فى التطبيق بالنسبة لدول ثالثة .. فان الولايات المتحدة وأوروبا تشعران معا بمسئولية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الاقل تقدما (١٥٤) » .

وصحيح أن هذه المبادئ المعقولة لم تنفذ بكل دقة .. وبالأخص كان لا يزال هناك شيء من الارتياب - لم يتلاشى تماما الى اليوم - عما إذا كان واضعو السياسة قد أدركوا الحاجة الى التمييز لصالح الدول المختلفة ، وهو أمر يذهب بالأكثر الى أبعد من نطاق التبادل أو الاخذ والعطاء .. فإذا فتحت الدول المصنعة أسواقها أمام منتجات المناطق الأكثر فقرا ، فلا يستتبع ذلك أن هذا يخولهم الإصرار باسم الحرية المتبادلة أن يغمروا شركاءهم الأضعف منهم بسيل من المصنوعات الغالية الثمن أو بضائع الترفيحية التى لا فائدة لهم منها باسم حرية التجارة .. أن هذه التحديدات تذهب بالعكس ضد منطق الحرية ، ولكنها ضرورية لفهم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .. ان الاخيرة تميل الى أن تسخر من أنظمة الحكم

(١٥٣) ذكرت بواسطة جاس Gass نفس المرجع .

(١٥٤) نفس المرجع - ويجدر بالذكر أن الاقتراحات الرئيس (التى تلعب الآن مع تغيرات طفيفة) أدلت بمجموعتين مختلفتين من إجراءات تخفيض الضرائب : سلطات تخفيض الضرائب الأمريكية بنسبة ٥٠% والمساومة على سلطات تخفيض هذه الضرائب الى الصفر فى الحالات التى تبلغ فيها صادرات الولايات المتحدة والرابطة الاقتصادية بنسبة ٨٠% من الصادرات العالية (دون احتساب الصادرات الى أو من الكتلة السوفيتية) كمسألة عملية لأن هذا اللفت الثانى يصبح هاما إذا انضمت بريطانيا الى السوق المشتركة .

الوطنية الاشتراكية (١٥٥) القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة ، ولما كان النزاع بين الشرق والغرب على ما هو عليه فهي ليست ملزمة بأن تجعل من نفسها سستارا أو مخلب قط لأنصار عدم التدخل الغربيين Caissey fairista — وما زال أمامنا أن نرى كيف فهمت هذه الحقائق في واشنطن ، وما إذا كان واضعو السياسة قادرين وراغبين في التخلص من الارثوذكسية الاقتصادية .. على أن بيان مستر كنيدي لا يزال ، الى الحد الذي وصل اليه ، يدل على درجة سليمة من الواقعية .

كما أنه أزال خوفاً آخر ، كان يشعر به الأوروبيون أنفسهم .. الخوف من أن تقلب واشنطن رأساً على عقب الميزان الدقيق للرابطة الاقتصادية الأوروبية بمحاولة الانضمام الى النادي ، لأن الولايات المتحدة لكي تنضم الى معاهدة روما — اذا فرض أن قبل هذا الشيء ممكن اقتصادياً — فانها تهدم كل البناء الذي بذلت العناية في تشييده للتكامل الاقتصادي الأوروبي .. على أن سخافة هذه الفكرة قد عبر عنها مسئول في بروكسل لدى سماعه اياها بتساؤله : « وكيف يمكن للفيل أن يدخل في طشت الاستحمام » .. ولكن المسألة ليست بالضبط مسألة حجم .. لقد أنشئت السوق المشتركة بقصد وبتروى لتصبح الإطار الاقتصادي لأوروبا المتحدة مستقبلاً .. ولا يمكن توسيعها لكي تضم الولايات المتحدة دون أن تفقد غرضها الاصل وحتى « المشاركة » على طريقة المشروع البريطاني الاصل (منطقة التجارة الحرة) — بمعنى أن تحتفظ كل من أوروبا والولايات المتحدة بسيادتهما الضرائبية بالنسبة لاطراف ثالثة — فانها تضعف من غرضها أيضاً ، اذا لم نذكر شيئاً عن حقيقة أن (منطقة التجارة الحرة الاطلنطية) التي كانت تباشر حرية التجارة بين أعضائها فقط ، مع الاحتفاظ بالحواجز الجمركية ضد العالم الخارجي ، كما لاحظنا قبلاً ، قد أضرت جميع الدول المتخلفة ، وفصلت بين الشعوب الغنية والفقيرة وبين الشعوب البيضاء والملونة .. ان رابطة تجارية تفصيلية للعالم الغربي تكون مفهومة فقط على افتراض أن الحرب الباردة قد خسرت ، وأن الدول المتخلفة قد انحازت الى موسكو .

(١٥٥) لا ينطوي التعبير على أي معنى معين ، انه يعني فقط حقيقة أن الحركات الوطنية الحديثة في الدول المتخلفة تكون بالضرورة اشتراكية ، والعكس بالعكس وبسطها قد تكون تحت ستار شيوعي .. والأمر يتطلب مناقشات بيزنطية للتمييز بين الاشتراكية الوطنية وبين الشيوعية لدى الشخصيات المعقدة لبعض السياسات الأفريقيين المعاصرين ..

والقول بهذا لا يعنى المجادلة ضد المفهوم العام (للرابطة الاطلنطية) ولا ضد حرية التجارة الاطلنطية ، بشرط أن تكون متمشية مع هدف مساعدة الدول غير المصنعة ٠٠ على أنه لمثل هذه الاغراض فإن عبارة (الاطلنطية) هى مجرد تسمية مغلوطة (١٥٦) فإن اليابان ليست جزءا من عالم الاطلنطى ولا هى من بين دول الكومنولث البريطانية الهامة ٠٠ وإذا اتخذت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اجراءات تخلق منطقة تجارة حرة اطلنطية فإن عليها فى نفس الوقت أن تحمى مصالح هذه المناطق النائية ، اما باستقرار الاسعار العالمية ، واما باتاحة أسواق مضمونة ، أو بكليهما . والمشكلة خطيرة بصفة خاصة بالنسبة لمنتجى المواد الغذائية غير الاوروبيين فى المنطقة المعتدلة الذين يعانون فعلا من التفرقة ازاء السوق المشتركة ، ذلك لانه من أهداف الرابطة الاقتصادية أن تخطط شئونها الزراعية على نطاق القارة . ومبدئيا توجد خطوة للانتقال من التخطيط الوطنى الى الدولى - أو من القارى الى القارات ، ولكن هذه الخطوة طويلة ٠٠ وعلى أى حال فهذه منطقة لا تنفع فيها التخفيضات الجمركية ، ولا تكوين كتلة تجارة حرة اطلنطية ٠٠ ولكن من الممكن أن يوضع حل على أساس أسعار عالمية متفق عليها تركز على المستوى الفرنسى أو الأمريكى الحالى (والاثنان متقاربان) . ومن شأن هذا أن يزيد انتاج المواد الغذائية ، ولكن فى عالم لا يزال ثلث سكانه يعانون الجوع فإن هذا قلما يسبب كارثة ٠٠ على أنه يعنى أن « فائض » الاغذية يقتضى أن تسحب خارج اقتصاد السوق وتوزع بأقل من ثمنها حيث تكون الحاجة اليها أشد .

ولم يتعمد الرأى العام بعد على أن يدرك أن الدول الصناعية الكبرى هى أيضا من أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية (١٥٧) والولايات المتحدة أعظم مركز صناعى عالمى هى أيضا أعظم مصدر لفائض المواد الغذائية ٠٠ وكندا وأستراليا ونيوزيلاند ، مع مستويات الحياة فيها التى تفوق أى دولة من دول أوروبا الغربية باستثناء السويد وسويسرا ، تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الاغذية بينما تبنى صناعاتها ٠٠ وفى أوروبا ذاتها فإن السوق المشتركة للسنة تغطي فعلا تسعة أعشار احتياجاتها الغذائية وقد تتمكن سريعا من أن تكفى نفسها تماما ، ان لم تصدر أيضا

(١٥٦) انظر وليم ديوبولد William Diedolb (بريطانيا والدول الستة والاقتصاد العالمى) فى الشئون الخارجية أبريل عام ١٩٦٢ ص ٤٠٧

(١٥٧) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

بعض المنتجات مثل الغلال .. وتستورد بريطانيا ، من ناحية أخرى ، حوالى نصف مواردها الغذائية ، وبذلك تتيح سرباً أمام أمريكا الشمالية وأستراليا - نيوزيلاند التي ستبقى جزئياً مفتوحة أمام المنتجين فى أوروبا الغربية إذا انضمت المملكة المتحدة الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية .. على أن هؤلاء المنتجين قد يجدون أن ازالة الامتيازات ليست هى الجواب كله .. فالقمح يزرع فى كندا وأستراليا بنصف تكاليفه فى فرنسا ، ليس بسبب المساعدات ، ولكن بسبب النطاق الواسع لزراعته .. وهكذا توجد مجموعتان مختلفتان من المشاكل : كيف يمكن التوفيق بين مصالح المنتجين فى أوروبا والكمونولث وأمريكا ، وكيف يصير التصرف بفائضات الغرب الحقيقية .. وربما كانت الثانية أسهل على الحل .. فقبل كل شيء يقتضى اعطاء الطعام فقط الى الدول النامية واما أن الدول ذات الانتاج الفائض هى نفسها الدول الصناعية الكبرى فى الغرب فهذه الحقيقة يجب مبدئياً أن تضع حلاً سياسياً اقتصادياً متفقاً عليه أكثر سهولة .. وما لا شك فيه أن هذا ممكن فى عالم معقول : فهل هناك ما هو أسهل من جمع الفائض والاستغناء عنه وتوزيعه أو بيعه بسعر منخفض ؟ (١٥٨) .

وبالرغم من أن الدول المتخلفة التى عانت الكثير بسبب زراعة المحصول الواحد ، وازدهاق التربة ، وازدحام السكان ثم هى تعاني بصفة عامة نقصاً فى المواد الغذائية ، الا أنها بدأت تنتج فائضاً من بضائع الاستهلاك السوقية ، وبالاخص المنسوجات . ومن الصعب أن تجد الرابطة الاطلنطية التى تعتمد معاملة فيها تفرقة ضد هذه الدول ترحيباً منها ، وعلى الدول الناهضة فى آسيا وأفريقيا أن تجد أسواقاً للمصنوعات التى بذل فيها قدر كبير من الجهد البشرى ، ولا تجسر الدول الصناعية المتقدمة أن تغفل الباب فى وجهها لأسباب سياسية فقط .. وفى هذا الصدد فإن

(١٥٨) النظر كـ *Kitzinger* فى الماردان بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ بشأن بعض المشاكل المتعلقة بخطط استيراد الأسواق العالمية للأغذية ، وأسباب معارضة بريطانيا فى ذلك .. وعلى وجه الإجمال فإن الرابطة الاقتصادية حالياً تعنى فلاحها بحصل ٢٠٪ حواجز جمركية ، بينما ساعدت بريطانيا منتجي المواد الغذائية بدفعات مالية تعادل حوالى ٤٠٪ من اجمالي الانتاج .. وادى سعر عالمى اعل للمواد الغذائية سربك جدياً ميزان المدفوعات البريطانى ، الذى يستفيد حالياً من الثمن المنخفض للواردات الغذائية .. وطبيعة الحال يمكن القول أن السياسة البريطانية قد أدت الى الاحتفاظ بالاسعار العالمية للأغذية منخفضة بكيفية مصطنعة .

بريطانيا التي تستورد ٣٠٪ من استهلاكها من المنسوجات القطنية من أقاليم مثل الهند وهورنج كونيغ ، فى وضع أفضل من الدول الستة القارية ، التي تستورد فقط ٥٪ من كل الدول المتخلفة مجتمعة ٠٠ والرجل الهندى يمكن أن يعذر اذا اعتبر هذا مسألة أكثر أهمية من مستقبل التجارة فى المصنوعات المرتفعة الثمن بين النصفين الاوروبى والامريكى لرابطة الاطلنطى ويساعد هذا الاعتبار على وضع مقترحات واشنجن التجارية الحالية فى الوضع الصحيح ٠٠ ومع اقرار المقترحات التشريعية تلتزم الحكومة الآن **بالمساومات الضرائبية للمنتجين ؟** Traif bargaining producers حيث يقتضى أن تتفاوض الولايات المتحدة وأوروبا لاجل الازالة المتبادلة للضرائب على البضائع التي تحتل الدول الستة وبريطانيا والولايات المتحدة معا ٨٠٪ أو أكثر من تجارتها العالمية ٠٠ ويحدث أن تكون هذه من المنتجات الصناعية المرتفعة الثمن - كالسيارات مثلا - التي بلغت قيمتها فى سنة ١٩٦٠ ما قيمته ٢ بليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية و ٤ بليون دولار واردات أمريكية منها (١٥٩) والتصاريح التي حصل عليها بهذه الكيفية ليست تفصيلية ، بمعنى أنه يمكن أن تمنح الى شركاء تجاريين آخرين للولايات المتحدة مثل أمريكا اللاتينية واليابان ٠٠ وهذا يبدو مذهلا للغاية ، الى أن يتبين الانسان أن قائمة البضائع المذكورة قد صار تدبيرها ، بلا موارد ، لكى تغطي تلك المصنوعات الرئيسية الهامة ، والكيماويات والعربات والاجزاء الهندسية - التي لا تؤدي ازالة الضرائب الجمركية عنها بواسطة أمريكا وأوروبا الى تدفق شباىل من هذه البضائع من آسيا المنخفضة الاجور (١٦٠) « فلا عجب اذا علق اقتصادى أمريكى معروف بقوله « اننا مستعدون لان نشترى موارد شعوب أخرى ، ولكننا لا نشترى عملهم ٠٠ ان حواجزنا هى الاعلى ضد أولئك الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى مهارتهم

(١٥٩) العالم اليوم - لندن - مارس سنة ١٩٦٢ ص ٩٧

(١٦٠) الايكونوميست ٢٤ مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠٩٤ صحيح أن الرئيس كينيدي عتد طلب سلطات للتفاوض بشأن هذه التخفيضات الجمركية قد ألح أيضا فى اتخاذ خطوات لتخفيض أو ازالة القيود على استيراد الأغذية الاستوائية ، ولكن معظم هذه الخطوات كانت على أى حال ملوكة بالقائمة الحرة الأمريكية ، وأن التراحات الرئيس قد جعلت متوقفة على أن تفعل الرابطة الاقتصادية الأوروبية نفس الشيء. وبذلك تقلل من الامتيازات الممنوحة لاستثمارها الألفية السابقة .

وعملهم (١٦١) فالدول التي تدخل تحت هذا الوصف الأخير تشمل ، على ما نذكر ، إيطاليا وحتى سويسرا وكذلك الهند واليابان ٠٠ ومن ناحية أخرى فإن بعض كبرى الدول الموردة للمواد الخام مثل كندا وفنزويلا ، قلما تدفع أى ضرائب جمركية على صادراتها إلى الولايات المتحدة ٠٠ والارجح أنه لا جملوى من توجيه لوم لهذه السياسات الضريبية والارجح الى حد أنها قد فرضت على حكومة الولايات المتحدة بسبب الحاجة الى التفرقة لصالح المنتجين فى الداخل ٠٠ ولكن يجدر الاعتراف أن المستفيدين الرئيسيين من التعريفات المخفضة - اذا لم نذكر حرية التجارة الاطلنطية - ستكون مرة أخرى الصناعات الممولة بدرجة كبيرة مثل السيارات والالات والمعادن والكيميائيات والتي تسير بحالة مرضية جدا .

وهذه المشغولية بحرية التجارة الاطلنطية هى فى الواقع من وجهة نظر أمريكية ، معقولة ومحمودة وهى على أى حال أفضل من سياسة « قلعة أمريكا » التي تحاول قفل الباب أمام الواردات الأوروبية ، أو السياسة شبه المكافيلية للابقاء على أوروبا ضعيفة ومفككة ٠٠ وقد أظهرت واشنطن بغامرتها مع السوق المشتركة استعدادها للمجازفة بمنافسة أشد عنفا فى المستقبل ، حتى مع مقاومة أوروبا الغربية للضغوط الأمريكية السياسية أو الاقتصادية ٠٠ والافتراضات المضمرة التي تنطوى عليها السوق المشتركة ليست مضادة لأمريكا ولكنها تعارض السيادة الأمريكية داخل العالم الغربى : ان أوروبا الغربية يجب أن تصبح سيده مصيرها طالما كان هذا ممكنا ٠٠ وقد يظن أن هذا الاتجاه فى المدى الطويل يمكن أن يشترك فيه حتى البريطانيون ، بمجرد أن يتخلصوا من تشبثهم المتوانى بغرافة المشاركة الانجلو أمريكية ٠٠ ان الاستقلال الأمريكى - فى الحدود المعقولة - من كل من أمريكا وروسيا هو نظرية جديدة نسبيا ، ولكن اذا أتبع لها الوقت الكافى ، والاساس الاقتصادى قد تصبح قلب الاهتمامات الساسية ٠٠ فالرابطة الاطلنطية التي تجمع بين أمريكا وأوروبا تتيح بذلك مواجهة مثيرة أمام العزلة الأوروبية ٠٠ وبالنسبة لبريطانيا

(١٦١) جاس Gass - ويجدر فقط أن نضيف ان السلطات الأوروبية مشغولة بإعانة انتاجها من سكر البجر الكثير التكاليف بينما تتجاهل الحاجة الملحة للدول الاستوائية ونسبه الاستوائية الفقرة والتي تستطيع أن تلى بجميع الاحتياجات الأوروبية بأسعار أدنى بكثير من الأسعار التي يتكبدها المستهلك الوطنى ، كما ان هناك الحالة الغربية للأرز حيث اقترح فى بروكسل فرض ضريبة استيراد عالية ، ومن الواضح أن ذلك تمكن المنتجين الايطاليين توسيع التاجهم العالى التكاليف .

فان لديها مؤثرا اضافيا بحركة نحو (الدخول فى أوروبا) وفى نفس الوقت يظهر السياسية البريطانية مرة أخرى فى دور الوسيط بين أمريكا وأوروبا ويمكن أن يشين هذا من بيان أدلى به متحدث عن الوزارة البريطانية فى اجتماع أوروبى فى الربيع الماضى عندما كانت مسألة العضوية البريطانية على وشك التسمية . . . عندما خاطب مستر إدوارد هيث وزراء ستة وزراء آخرين من إتحاد أوروبا الغربية (وكانوا أيضا من ست دول الرابطة) فى لندن يوم ١٠ أبريل ١٩٦٢ فقال (تبعا لما جاء فى صحيفة التايمس بتاريخ ١٣ أبريل) :

« اننا نوافق صراحة على أن الإتحاد السياسى الأوروبى ، اذا أريد أن تكون له فعالية حقا ، يجب أن يكون له اهتمامه المشترك بمشاكل الدفاع ، وان تظهر وجهة نظر أوروبية بشأن الدفاع . . على أن الامر الاساسى هو أن أى وجهة نظر أوروبية أو سياسية دفاعية يجب أن تكون متصلة بكيفية مباشرة بالتحالف الاطلنطى . . ويجب أن تجعل من الواضح وفوق كل شك أن هدف سياستنا المشتركة هو أن ندافع عن وان ندعم الحريات التى يعتبر حلف الاطلنطى درعها الذى لا غنى عنه . »

« ولكن بطبيعة الحال مع تطور الرابطة الأوروبية فان التوازن فى داخل حلف الاطلنطى من شأنه أن يتغير . . وعلى مدى الوقت سيكون هناك تجمعان كبيران فى الغرب : أمريكا الشمالية وأوروبا ونمو هذه النظرية الأوروبية فى الميدان الدفاعى ، لن يحتاج لوقت طويل على ما نعتقد لكى يكون محسوسا ملموسا ، فقد رأينا الشواهد عليه فعلا ، فان لدينا إتحاد أوروبا الغربية نفسه ولدينا أيضا بوادر تعاون فى مشاريع دفاع مشتركة . »

« وما من شك يخالجنى أنه مع التكامل الوثيق لصناعاتنا الذى سيتبع انضمام بريطانيا الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، سنشاهد تقدمات عظيمة فى التعاون الأوروبى بشأن الدفاع ، والانتاج ، والتنمية . »

« اذا أخذت تهيب مثل هذه السمات عبر الاطلنطى فقد أخذ الأمريكيون فى المراكز المسئولة يحسون أن منطقة تجارة حرة أطلنطية من شأنها أن تجعل الأوروبيين أقل انصرافا للداخل . . ولا شك أن هذا له أثر فى بعض ما تلقاه برامج التحرير التجارى من تحمس فى الاوساط الدولية حيث يختلط الاهتمام بامتيازات الصادرات الأمريكية بالتخوف من أن تحول أوروبا الغربية نفسها الى منطقة وقائية ، تاركة مهمة مساعدة الدول

المتخلفة إلى الولايات المتحدة .. وحقيقة الواقع أن الأوروبيين الغربيين لم يفعلوا سواهم في السنوات الأخيرة سواء من ناحية استيراد المزيد من مناطق أخرى وفي مساعدة الدول الناهضة .. ففي المدة بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ارتفعت الواردات الشهرية بواسطة الدول الستة من دول خارج منطقة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) - أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بنسبة ١٣٪ من ٧٧٧ مليون دولار إلى ٨٥٧ مليون دولار - وهذا أبعد من أن يكون دلالة عن النظرة الوقائية الداخلية ، وبالأخص عند المقارنة مع الاجراء البريطاني في نفس المدة ، الذي كانت نتيجته أن الاستيرادات من هذه الدول (وبالأخص المتخلفة) ظلت راکدة عند حد ٥١٠ مليون دولار شهريا (١٦٢) .. وفيما يتعلق بالمعونة المباشرة إلى الدول المتخلفة نجد أن الصورة لا تختلف .. ففي المدة من سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ هبط اجمالي المساعدات من منح وقروض بواسطة الولايات المتحدة من ٤١٠ مليون دولار إلى ٣٧٨١ مليون دولار ، وبواسطة بريطانيا هبط من ٩١٠ مليون دولار إلى ٨٥٧ مليون دولار ، بينما في نفس الوقت ، رفعت الدول الستة مساعداتها من ٢٠٧٧ مليون دولار إلى ٢٦٢٦ مليون دولار (١٦٣) وفي سنة ١٩٦٢ قدمت الدول الستة وهي دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية ثلث اجمالي المعونة الغربية للدول المتخلفة ، وقدمت بريطانيا تسعها ..

(١٦٢) صحيفة الجارديان ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ - وقد اشار البروفسور بايش Paish في مقاله الذي سبق الإشارة اليه أن الشروط التجارية كانت دائما في صف بريطانيا فيما عدا سنوات الحرب - ومنذ سنة ١٩٥١ هبط معدل اسعار الواردات البريطانية بما يقرب من ٢٠٪ بينما ارتفعت اسعار صادراتها أكثر من ١٠٪ وهكذا أصبحت حدودها التجارية اليوم مقاربة للمعدل الذي كانت عليه في سنة ١٩٣٨ ، وفي المستويات العالية للوارد والصادر يساوي هذا التغير حوالي ١٥٠ مليون جنيه انجليزي لبريطانيا .. وهذا من بين الأسباب التي جعلت الحكومة البريطانية لتساية الآن تبنو بادرة إلغاء المقترحات الفرنسية لاعادة تنظيم التجارة العالية في العديد المناطق المحتلة - مثل هذه المقترحات قد نريد المتجنن ولكنها سترفع ولا شك قائمة الاستيراد البريطانية ..

(١٦٣) نفس المرجع - ومن المهم أن لذكر أنه في مدى السنوات الخمس الماضية اعتمدت فرنسا حوالي ٢٧٪ من دخلها الوطني كمثل هذه المساعدة مقابل ١٣٪ لبريطانيا ، ولو أن هذا الرقم يشمل بالطبع الجزائر .. أن هذه الأرقام تميل إلى التضخم بسبب بعض التعديلات مثل احتساب القروض التجارية إلى جانب الإضافة دون خصم الأساط المدفوعة وهذا صحيح بالنسبة لكل الدول بما فيها بالطبع الاتحاد السوفيتي ..

وهذا يوحي بأن حصة أوروبا الغربية مستقبلا يحتمل أن تعادل حصة الولايات المتحدة وبعبارة أخرى ، أن عبء مساعدة الدول المتخلفة على التصنيع سيتقاسمه ان كثيراً أو قليلا نصفاً عالم الاطلنطي .

وتثيز التجارة عبر الاطلنطي مجموعة أخرى من المسائل مختلفة كلية وهي مجموعة من المسائل لا يجب أن تختلط بالاهداف السياسية أساسا ، التي تنطوي عليها العلاقات الغربية مع الدول المتخلفة . . ومهما كان قدر التفاهم المشترك حول مساعدة الدول المتخلفة فانه لن يستطيع أن يوسع السوق الاوروبي أمام فائض الزراعة الامريكية ، أو يزيد من تحمس الاوروبيين حول مشاريع الولايات المتحدة لاسقاط ضرائبها الجمركية و « الانضمام الى السوق المشتركة » . . كما لا يستطيع أن يزيل حاجة أوروبا الى تنسيق سياسات الدول الاعضاء ، بحيث تقف حارسة ضد اضطراب ميزان المدفوعات . . ومع التدفق الحالى للذهب والدولارات من الولايات المتحدة ، لا يكون ذلك مشكلة مباشرة ، ولكن من السهل أن يصبح كذلك ، أما متى تقدم الرابطة على التكامل الصحيح فان هذا يتوقف على قوة منشئاتها (فوق الوطنية) مثل اللجنة الاقتصادية . . فكلما كانت أشد قوة ، كلما زادت قدرة على فرض ما تراه من حل للمشكلة المستديمة الخاصة بتوازن الاعتبارات الاقتصادية ازاء الاجتماعية : حرية التجارة ازاء العمالة ، الاحتياجات الكثيرة من النقد الاجنبى ازاء مستويات أعلى للمعيشة ، واردات أكبر ازاء استقرار الاسعار . . وبجعل هذه المسألة موضع اهتمام (فوق وطني) فان (اللجنة الاقتصادية) انما تقطع كلا من الوطنية المحصورة المحدودة وكذلك حرية التصرف أو عدم التقيد (*Laissez faire*) . . ان السوق الاوروبية قد تصبح أو لا تصبح أكثر جاذبية لمصدري الولايات المتحدة (١٦٤) . . والهدف الانساني من التكامل الاوروبي على أى حال ليس هو مساعدة المصدرين الامريكيين ، بل لتمكين أوروبا من التغلب على عوائقها الموروثة فى عالم أصبحت فيه الدولة ذات الحجم المحدود والسيادة غير المحدودة تبتعد بسرعة عن الطراز الحديث . . وبفضل الرأى العام الامريكى أصبحت هذه النظرة مقبولة بوجه عام ، وبقدر ضئيل للغاية من الاحتجاج أو الاعتراض .

(١٦٤) بخصوص الصعوبات المحتملة انظر جاس Gass وبخصوص مشكلة المدفوعات الامريكية قبل سنة ١٩٦٢ انظر بنوا Benoit ص ١٢٥

أوروبا وأفريقيا :

لا يمكن كما لا حاجة الى أن يقال الشيء الكثير عن اقتصاديات علاقة أوروبا بأراضي مستعمراتها السابقة في أفريقيا ، أما القليل الذي يجب أن يقال فله علاقة وثيقة بالمشكلة التي سبق بحثها في الاقسام السابقة . . أن التجارة الأوروبية مع أفريقيا لا تختلف في الواقع عن التجارة الأوروبية مع آسيا أو أمريكا اللاتينية ، ولكن الاطار السياسي هو الذي يختلف . . وتكفي نظرة الى الخريطة لتوضح السبب في ذلك . . ومن العبث الاحتجاج بأن السياسات يجب ألا تكون لها علاقة بالامر . . فهي ليست كذلك . . أن علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا أشد ارتباطا من علاقتها بآسيا أو أمريكا الجنوبية . . لقد كانت العلاقة التقليدية من نوع مختلف ، والاحكام الاقتصادية التي وردت في اتفاقية روما هي نتيجة لهذه الحقيقة . . وحتى بدون المبالغ الطائلة من الاموال (Conscience money) التي تستحق أن تحصل عليها بلاد مثل الجزائر ، فإن الروابط الاقتصادية السيامية قوية . . والمستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية السابقة تختلف عن بعضها بشأن الحكمة في المشاركة الوثيقة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية . . وهي لا تختلف بشأن أهمية ضمان الوصول الى الاسواق الأوروبية والحصول على أموال استثمار ، حتى لو كانت طلباتهم قد وضعت في الصيغة التهديدية الخاصة بالاشتراك الأفريقية ، أن اليد يد عيساو ولكن الصوت صوته يعقوب ويعقوب يضمن أن مطالبه سوف لا تهمل .

وتكشف خريطة أفريقية السياسية عن مشاكل حدود عرضية بدرجة تكثر أو تقل ، فضلا عن مرتفعات جغرافية التي فرضت فيها الحكومات الاستعمارية في الماضي أنظمتها الاقتصادية واللغوية ، وأفريقية المستقلة كما تتكون الآن - اذا تركنا جانبا المقاطعات البرتغالية وجمهورية جنوب أفريقيا الخاضعة للسيطرة الأوروبية - تنقسم الى ما لا يقل عن ٢٦ دولة مستقلة و ٩ أو ١٠ أراضي مستعمرة (كلها تحت الحكم البريطاني) ستحصل على الحكم الذاتي في خلال سنوات قليلة . . وهي كدول فرداى لا تستطيع كل منها أن تخصص من مواردها ما يكفي لتصنيعها ، ولكنها مجتمعة تستطيع أن تنهض بنفسها في مجهود مشترك ، لو ساعده الغرب ، وبالاخص الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، وهذا يتطلب مرة أخرى تخطيطا قوميا (فوق الوطني) ، وقبل كل شيء بذل مجهود من أجل التغلب على الطواجز اللغوية والسياسية التي تفصل بين الاراضي الفرنسية والبريطانية السابقة . . والاخيرة أثقل وزنا من ناحية تعدادها (نيجيريا بالإضافة الى

غانا بهما فى الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة) ، ولكن من ناحية الحجم ، فان الكتلة الفرنسية بالاضافة الى الكونجو البلجيكي السابق يكون معظم كتلة اراضى افريقيا الغربية والوسطى ، وفى الجانب الآخر من التقسيم القارى يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الانجليزية فى اراضى افريقيا الشرقية على وشك الظهور على ما يبدو ، وبخترق الانحياز السياسى بين التجمعات التى تسمى « بالمعتدلة » ، « الراديكالية » هذه الحدود الجغرافية والثقافية فيربط بين غانا التى تتكلم الانجليزية ببينيا التى تتكلم الفرنسية (بالاضافة الى وبكيفية غير متلائمة ، مصر ومراكش) ، مقابل نيجيريا والكونجو ومعظم الاراضى الفرنسية السابقة ٠٠ والاخيرة هى التى تكون ما يعرف حاليا باسم (اورافريكا) وهو بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة (١٦٥) .

ومن الناحية الاقتصادية فان هذه الاقسام السياسية والثقافية غير ملائمة بدرجة كبيرة ، ولكن هذا لا يعنى أنها عديمة الاهمية ٠٠ فاذا نظر الانسان الى الموضوع من زاوية الرجل الاقتصادى يبدو واضحا بدرجة كافية أن التصنيع لا يمكن أن يسير بكيفية فعالة اذا لم ينفذ بكيفية مشتركة وبمساعدة دول الاطلنطى ، أو على أى حال بواسطة الرابطة الاقتصادية الأوروبية (وبريطانيا فيها) ولسوء الحظ أن الاستقلال قد صار احرازه على حساب التماسك الاقليمى ٠٠ فان تفتت الاتحاد التجارى السابق بين الاراضى الفرنسية السابقة فى افريقيا الغربية والاستوائية لم يساعد كما أن فشل الدول المتحدثة بالانجليزية فى التعاون فيما بينها وبين الدول الفرنسية السابقة يعتبر علامة مشؤومة ٠٠ ومن الواضح أن الحل المعقول هو تكوين تجمع ثلاثى من الدول الافريقية فى غرب ووسط وشرق افريقيا يتجاهل الحواجز اللغوية ٠٠ واذا لم يتم احراز التنسيق فى مرحلة مبكرة فان الحدود الاقتصادية ستزداد حدة ، وستجرى عملية التصنيع بواسطة وحدات « وطنية » تكون اصغر وأضعف من أن تحقق نتائج هامة ، ولكن هذه هى الخطوة الاولى التى لها أهميتها .

(١٦٥) انظر باربارا وارد جاكسون *Barbara Ward Jackson* افريقيا الحرة والسوق المشتركة ، فى مجلة الشؤون الخارجية ، بتاينغ أبريل ١٩٦٢ - ولامبرت *Lambert* (الرابطة الاقتصادية الأوروبية والدول الافريقية المتحدة) فى مجلة « العالم اليوم » بتاينغ أغسطس سنة ١٩٦١ .

فأين تقف الرابطة الاقتصادية الأوروبية من كل هذا ؟ لقد كانت تسودها الى الآن رغبة فرنسا في السير بالتنمية على أساس مزدوج الاطراف أى باتحاد المستعمرات السابقة بأوثق ما يمكن مع أوروبا ، وكان معنى هذا من الناحية العملية أن الاراضى الفرنسية السابقة تكون قد حصلت على حرية دخول منتجاتها الى أسواق دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية . . . وطبقا لاتفاقية روما حصلت هذه الاراضى أيضا على منح مباشرة ضخمة من الرابطة وعلى حق حماية صناعاتها الناشئة بواسطة فرض الضرائب على الواردات الأوروبية . . . على أن لا تقوم هذه الضرائب على التفرقة ، وهكذا فإن « اتحاد أراضى ما وراء البحار » مخول له الآن بأن يصدر ويستورد بحرية الى ومن فرنسا والمانيا وإيطاليا ودول النلوكس ، بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعماري توجه الى فرنسا وكانت سوقه الداخلية يحتفظ بها فعلا لل بضائع الفرنسية . . . وهذا يعتبر تضييرا هائلا ومرغوبا . . . على أنه فى سنة ١٩٦٠ كانت فرنسا لا تزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية مع مستعمراتها ومحيطاتها السابقة ولو أن النسبة أخذت فى التضاؤل (١٦٦) . . . وبالنسبة لشركاء فرنسا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية فإن هؤلاء « المتشاركين » يعتبرون أقل أهمية بدرجة كبيرة ، وقد يكون هذا من بين الاسباب التى جعلت المانيا وهولندا غير متحمسين عندما اقترح الفرنسيون فى مؤتمر الوزراء الأوروبيين والممثلين الأفريقيين المنعقد فى بروكسل فى أبريل سنة ١٩٦٢ ، زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشئات الرابطة الاقتصادية الأوروبية لهؤلاء المشاركين للرابطة ، على مدى الخمس سنوات التى تبدأ من سنة ١٩٦٣ الى حوالى ١٢ بليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذى خصص لها لمدة الخمس سنوات التى انتهت فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ (١٦٧) .

(١٦٦) النظر ستاتست *Statist* عدد ١٣ أبريل ١٩٦٢ ص ١١ .

(١٦٧) نفس المرجع ص ١١١ - بمقتضى الاتفاقية روما تكفلت فرنسا بمعونة إجمالية قدرها ٥٨١ مليون دولار للأراضى المتحدة فيما وراء البحار (الفرنسية سابقا) فى مدة الخمس سنوات المنتهية ١٩٦٢ وكذلك حرية دخولها الى منطقة ضرائب السوق المشتركة والحماية من الضرائب الجمركية على مصنوعاتها ضد المنافسين الأوروبيين والأفريقيين . وفى يولييه سنة ١٩٦٢ التزمت الدول الستة فى الرابطة الاقتصادية مؤلثا بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار (ورفع بعد ذلك الى ٨٠٠ مليون دولار) مساعدة للدول الأفريقية المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ من يناير سنة ١٩٦٣

وظهر مثل هذا الانقسام حول المقترح (الذى أيدته بحماس الولايات المتحدة باسم حرية التجارة) الخاص بخفض نظام الامتيازات الأوروبية الجمركية الممنوحة للدول الأفريقية المشتركة مع فرنسا ٠٠ وقد رغب الفرنسيون فى تخفيض الامتيازات الممنوحة للدول الأفريقية بمقتضى (التعريف الخارجية المشتركة للرابطة الأوروبية) ولكنهم توقفوا عند التخفيض بنسبة ٥٠٪ ٠٠ وسيصير فى المستقبل تسوية كل هذه الخلافات بواسطة تخفيض جوهرى للضريبة مقترنا مع ارتفاع هام فى اعتمادات التنمية كتعويض ٠٠ ويتعارض هذا مع رغبة واشنطن فى التخلص من اعتمادات المعونة « المقيدة » ولكن فائدة مثل هذه المساعدة للدول الأفريقية الجديدة هى أعظم جدا بالنسبة لهم بحيث أنهم لا يرفضونها للدواعى مذهبية فقط ٠٠ وللسبب نفسه ، بالطبع ، أظهرت معظم هذه الدول الحديثة أنها قليلة الاكتراث نسبيا بالدعاية المضادة للقرب ، ولو أنها أبدت رغبتها فى قبول المساعدة من الاتحاد السوفييتى وحتى من الصين (١٦٨) .

ويمكن شرح المزايا المباشرة للدول الأفريقية من تعاونها الوثيق مع أوروبا الغربية بالآرقام ٠٠ وهذا واضح جدا فى حالة الاراضى الفرنسية السابقة التى تعتبر من بين الدول التى تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية فى العالم ٠٠ وبالرغم من أن (الدائرة المخلقة) لمنطقة الفرنك ، التى يشكل فيها الوطن الام والمستعمرات وحدة نقدية واقتصادية ، قد قطعت ، إلا أن الاستثمارات الفرنسية قد قفزت صاعدة ٠٠ وفى خلال الحقبة الماضية بلغ مقدار رأس المال (العام) وحده الذى تدفق من فرنسا الى مستعمراتها الأفريقية السابقة جنوبى الصحراء الكبرى - أى بدون مراكش وتونس والجزائر - رقما هائلا هو ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٦٩) وفى نفس الوقت كان هبوط الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية سببا فى جعل كل هذه الدول تعتمد بكيفية مضاعفة على الاسواق المضمونة ، وجعلت الاسعار ملائمة لهم بمقتضى اتفاقية روما ٠٠ وأخيرا فإن التعريف الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية ستتيح لهم ميزة تنافسية على أمريكا اللاتينية وغيرها

(١٦٨) كولن ليجوم Colin Legum « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ،

تقرير نجاح » - العالم اليوم بتاريخ يولييه سنة ١٩٦١ - والتر كولارز Walter Kolarz ضبط الشيوعية على افريقيا الغربية - الشئون الدولية - لندن - أبريل سنة ١٩٦٢

(١٦٩) جاكسون - وهذا لا يشمل المبالغ المتزايدة بالخطوات التى دبرها مستندون السوق المشتركة للتنمية خلال الخمس سنوات الماضية ، وهذه الدفوعات الأخيرة بلغ معدلها السنوى ١٠٠ مليون دولار للمستعمرات السابقة وكلها فرنسية تقريبا .

من الدول الموردة ، ولا عجب اذا كانت معظم الدول الافريقية السابقة قد بقيت على ولائها بكيفية ملحوظة لكل من فرنسا ولبدأ الحماية (المعروف الآن بالتخطيط) (١٧٠) ولما شجعت أفريقيا الغربية البريطانية على أن « تقف على قدميها » اقتصاديا ، وأن تستغنى عن المساعدات المالية ، لم تخضع أبدا لآغراءات مماثلة وأظهرت مزيدا من الارتياح في قيمة التعقيدات الأوروبية (١٧١) .

ان « أور أفريقيا » هي في الواقع فكرة فرنسية . . . وأنصارها قليلون في بون ، حيث يشاطر الدكتور إيرهارد وأخوانه واشنطن في اهتمامها بأن لا تضار منتجات أمريكا اللاتينية باستمرار بسبب المزايا الممنوحة لمستعمرات فرنسا الافريقية السابقة . . . (والحادث فعلا هو أن أمريكا اللاتينية سوق ألمانية هامة) . . . وكذلك لم تثر الفكرة كثيرا من التحمس في لندن حيث يعتقدون أن الاقتداء بفرنسا معناه تكبد نفقات باهظة للغاية في المنح المالية والمعونة الفنية . . . وحتى في فرنسا تواجه التكاليف المتزايدة لمساعدة هذه الأراضي عن طريق المنح المباشرة ، ومساعدات الأسعار ، والاعانات المالية من جميع الأنواع ، تواجه بعض المقاومة على الأقل في المستوى البرلماني . . . كما أن مساوي « أور أفريقيا » ما تنطوي عليه من إيعاء لكثير من الوطنيين الأفريقيين - بالإيعاز الشيوعي أو بدونه - بأن الدية هي أن تظل أفريقيا بمثابة الشريكة الفقيرة في تحالف تسحب فيه الدول الأوروبية الاحتياطات الافريقية من المواد الخام ، من أجل مصلحة مصنوعاتها . . . والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هي أن تدعم الرابطة الاقتصادية الأوروبية منحها المباشرة ، وأن تجمع الدول الافريقية

(١٧٠) الاستثناءان المعروفان هما (غينيا) التي خرجت في سبتمبر سنة ١٩٥٨ من الاتحاد الذي كان قائما وقتها . . . و (مال) التي كانت قبلا السودان الفرنسي التي اختلفت أزمها بعد ذلك بقليل . . . وهناك شواهد على أن كليهما تفران الآن تفكيرا آخر . . . وعلى أي حال فإن ما يسمى بالاتحاد بين غانا وغينيا الذي انضمت اليه مالي فيما بعد لم يزد أبدا عن أن يكون مجرد وجود خيالي ، وظهر أخيرا ما يدل على الرغبة في الرجوع الى ولاه القديم . . . بينما وقعت مال بروتوكول المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية .

(١٧١) جاكسون - لما كان الهدف النهائي من الاستعمار البريطاني هو اعداد الأراضي للحكم الذاتي ثم الاستقلال في النهاية ، فإن دولتا غانا أو ليجيريا لم تسحب نحو نظام اقتصادي مركزي يدار بواسطة بريطانيا ، فلقد كان عليها أن توازن حساباتها وأن تغطي (نفقاتها) مصروفاتها .

مشاريعها التصنيعية ٠٠ ومن الواضح أنه لا معنى لأن تقوم ٢٦ دولة مختلفة - وستزداد عاجلا - بالتهوض بمثل هذه المشاريع كلا على انفراد . لأنه بالرغم من أنه من الممكن موافقة كل الأطراف على المبدأ ، إلا أنه ليس من السهل تنسيق سياسات مناطق مثل (موريتانيا) « حيث يعتمد ٦٠٠٠٠٠ نسمة على منجم حديد وخط سكة حديد » مع سياسات (نيجيريا) عملاق أفريقيا الغربية التي يقرب تعداد سكانها من ٤٠ مليون نسمة (١٧٢) .

ولا يزال للغرب ، اذا احتسبنا الولايات المتحدة معه ، الثقل الاقتصادي الساحق في التجارة مع أفريقيا ٠٠ وإذا تركنا غينيا جانبا ، حيث أحرزت الكتلة السوفيتية موضع قدم - ولكنه ربما يكون متضائلا - فإن كل دول أفريقيا الغربية تتعامل في أكثر من ٨٠٪ من تجارتها الخارجية مع أوروبا وأمريكا ، وحصة الدولة الأم السابقة تصل عادة الى حوالي ٥٠٪ ، وفي الواقع أنه في بعض مستعمرات فرنسا السابقة لا تزال تصل الى حوالي ٩٠٪ (١٧٣) وفي أفريقيا الوسطى والشرقية ، بما فيها الكونجو المضطرب ، نجد نفس الحالة ٠٠ كل هذه الدول تعتمد بدرجة كبيرة على الخبرة الغربية وبالأخص في التسليم ٠٠ ونخبهم المثقفون ، مهما كان تفكيرهم متطرفا ، فانهم مع ذلك يتطلعون بصفة أساسية نحو الغرب ٠٠ ان المتاعب الى الآن ترجع الى أن الدول الغربية قد عمدت الى أن تلقى بخلافاتها في الوسط الأفريقي ٠٠ وكان هذا صحيحا حتى بعد تشكيل الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، لأن مساعدة فرنسا لمستعمراتها السابقة كانت على مثل هذا النطاق الهائل بحيث قطعت علاقاتها التجارية مع الأراضي البريطانية السابقة ٠٠ وكان هذا من بين الأسباب التي حدثت بالاننى عشر دولة « مجموعة برازافيل » التي اجتمعت في مارس سنة ١٩٦٢ في مؤتمر (بانجوى) - الجمهورية الوسطى الافريقية - أن تنشئ سوقا مشتركة خاصة بها ووضعوا علما لاتحادهم (الاتحاد الأفرو - ملاجاش) وألحوا على عقد اجتماع سنوى مع الرئيس دييجول على غرار الكومنولث البريطاني ٠٠ وبالإضافة الى ذلك فإن الدولتين الخارجيتين وهما غينيا ومالي كانتا تندفعان ثانية نحو فرنسا - والسبب الرسمي نتيجة الاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر - وأخذت أفريقيا المتحدثة بالفرنسية مرة أخرى تبدو أشبه بكتلة ٠٠ ولما كانت الروابط الفرنسية

(١٧٢) الايكونوميست ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢

(١٧٣) نفس المرجع

الأفريقية تتخطى الحواجز الأفريقية فقد صدوت صرخات احتجاج من غانا وأقل منطقيا - من القاهرة - التي تعتبر نفسها مركز رئاسة المعسكر انضاد للغرب ٠٠ أما في أي مكان آخر فإن الاتحاد الجديد قد لقي استقبالا مختلطا ٠٠ وبالأجمال فإن الاراضى التي كانت تحت الحكم البريطانى سابقا تنتجه نحو الارتياح من (أور أفريقيا) والرابعة الاقتصادية الأوروبية (وهذا صحيح حتى في حالة نيجيريا التي على نقيض ذلك تقف في صف المجموعة « المحافظة » : مجموعة « مونروفييا » مقابل كتلة الدار البيضاء « المتطرفة ») ٠٠ ولذلك فإن هناك خطر الانقسامات السياسية يزداد شدة على امتداد الحدود الاستعمارية القديمة ٠

ويمكن أن يوجد بعض العلاج ، في المعونة غير التفضيلية على أساس اطلنطى أى باستقرار الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية ، وبالأجمال تأعيم القرض الفرنسى الذى يعتبر الآن غير ملائم بالنسبة لما يجرى عمله بواسطة دول اطلنطية أخرى ، واتجه الى وضع الاراضى الفرنسية السابقة نى وضع ممتاز ٠٠ ومبدئيا ليس هناك أى سبب يمنع من امكان هذا ٠٠ ان مجموعة دول الدار البيضاء - مصر ومراكش وغانا وغينيا ومالى - وهى تشمل فى مالى دولة تعتبر فى آن واحد عضوا فى منطقة الفرنك ، ومشتركة فى السوق المشتركة ٠٠ وسياسة المجموعة - التي تعتبر فى حالة مصر على أى حال هدامة بحتة وغير متالمة كلية مع المشاكل الحقيقية الأفريقية - لا يقتضى أن تتداخل فى مبدأ الإقليمية الاقتصادية حتى اذا قررت نيجيريا وكذلك غانا أن تبقى خارج السوق المشتركة ، ومن الخطأ البحث مناقشة هذا الموضوع من ناحية « الراديكالية » ضد « التحفظ » وطبقا للمثل الغربية - وبالطبع بمقتضى المثل الامريكية - فإن كل هذه الدول الجديدة تعتبر « راديكالية » فالسنغال (ليوبولد سينجور) لا يقل عن غينيا (سيكوتورى) ، وكلها عاكفة على مختلف أنواع التخطيط المركزى وإشراف الدولة على الاقتصاد ، والمذاهب الاشتراكية الوطنية (١٧٤) ولكن

(١٧٤) لمعرفة حقيقة نظرة النخبة من ذوى النخلة الفرنسية فى افريقيا الغربية الى هذا الامر انظر خطاب سينغور فى اجتماع فى شاتلام هاوس وما تلى الخطاب من مناقشات فى الشؤون الدولية بتاريخ أبريل سنة ١٩٦٢ فقد اظهر الرئيس السنغالى الجناح الموالى للغرب من الوطنية الأفريقية أنه منعكس فى سياسات مجموعة دول برازيل من الاراضى الفرنسية السابقة ولكن دون ان يجعله هذا أقل اشتراكية ٠

غانا وغينيا فقط اتخذتا اتجاهها مسائرا نحو الكتلة السوفييتية ولكنهما أقل بكثير مما سجلته كوبا في هذا الاتجاه .. وبطبيعة الحال يمكن الاعتقاد بأن ما أظهرته الحكومتان البريطانية والفرنسية ازاء هذه الاتجاهات كان له تأثيره على تلطيف شدة تحمسهما للمثل السوفييتية ، ولكن سببها أكثر سهولة هو أنه ما من دولة أفريقية يمكن أن تكون حقلا صالحا بكيفية فعلية لاشكال السيطرة الشيوعية .. فقد أبدى سيكوتوري اهتماما بالغاً بأن لا تكون في بلاده معركة الطبقات لأنه لا توجد طبقات فعلا .. وعندما تصف هذه الحكومات نفسها بأنها اشتراكية فإنها إنما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزي مقابل نوع الحرية للجميع ، التي يعتبرها رجال الاعمال والاقتصاديون في الغرب الشكل الطبيعي الوحيد والسليم للتنمية (١٧٥) .

وكما أنه من الخطأ اعتبار انشقاق مونروfia - الدار البيضاء - على أنه خلاف حول « الاشتراكية » ، كذلك من الخطأ الافتراض أن الأراضي البريطانية السابقة مثل نيجيريا في الغرب أن تتجانس في الشرق من المحتمل أن تتبع بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة .. وفي الواقع أن كلا منهما قد أنذرت بإمكان ترك الكومنولث إذا انضمت المملكة المتحدة إلى معاهدة روما .. فإذا نفذت هذه التهديدات ، فإن الانقسام السياسي بين الدول الأفريقية المتكلمة بالفرنسية والمتكلمة بالانجليزية سيسير في موازاة التجمع الاقتصادي الذي يضم بعض الدول الأفريقية بكيفية وثيقة مع أوروبا ، بينما يترك البعض الآخر على حدة ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة قد تقدم إلى معاونتها .. وفي هذه الحالة قد تندفع

(١٧٥) يرى مستر كولارز Kolarz بحق أن سيكوتوري وموديبوكيتا اللذين يعجبان كثيرا بالنظم الروسية والصينية ليسا أعظم تمسكا على الأرجح للتخطيط الاقتصادي من رئيس الوزراء السنغال (محمد فاسا) الذي يشتق الهامه من الفلسفة الشخصية لايماونيل مونيه .. ويشيف الكاتب أن نيكوما نفسه وكذلك موديبوكيتا وسيكوتوري سيعملون على أن تصبح الأحزاب الديمقراطية الوطنية في غرب إفريقيا ناضجة لاستيلاء الشيوعية عليها .

الافريقية الشاملة ضد الحواجز الاقتصادية والسياسية الممتدة من أوروبا عبر المتوسط الى داخل أفريقيا الوسطى ، ومما لا شك فيه أن الكتلة الصينية السوفيتية ستعمل كل ما فى وسعها لتفاقم التوترات والعداوات المترتبة على ذلك . واذا تطلع الانسان الى الامام الى ما بعد سنة ١٩٦٧ عندما ينتهى أجل الدورة الجديدة من الاتفاقيات التفضيلية التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية وشريكها الافريقية ، فانه من الممكن توقع حالة يشعر فيها دافع الضرائب الاوروبى - وبالاخص الفرنسى - بالضجر من عبء الحمل ، بينما يشعر الزعماء الافريقيون بالقوة الكافية للاستغناء عن المعاملة التفضيلية . . . والاندماج البريطانى المستقبل فى أوروبا قد يجعل من الاسهل فى المدى الطويل - ولو أنه يكون من الصعب فى المدى القصير - ادماج الكتلتين المتحدثة بالانجليزية والمتحدثة بالفرنسية . . . على أن الاراضى الفرنسية السابقة تحصل على مزايا هائلة من مشاركتها المستمرة مع فرنسا (وعن طريق فرنسا مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية) بحيث لا يرى الانسان ما يدعوها لان تتخلى عن ذلك حتى من أجل الافريقية الشاملة . . . وعلى أى حال فهناك فكرة عن تكوين (ولايات متحدة افريقية) ويبدو أنها تلاقى قبولا فى الوقت الحاضر

وليس فيما ذكر الى الآن ما يتعلق - الا بكيفية غير مباشرة - بمشاكل الجزائر والدولتين العربيتين الموجودتين فيما كان يعرف سابقا بشمال افريقيا الفرنسية ، وهما مراكش وتونس . . . ومراكش عضو - كما يدل على ذلك اسمها - فى مجموعة الدار البيضاء التى تضم دولتين عربيتين وثلاث دول افريقية فى تحالف غير متماسك . . . ولكن روابطها التقليدية مع تونس والجزائر ، والاخيرة هى المقدر لها على الارجح أن تصبح أقوى دول شمال افريقيا . . . والمسألة فى نهاية الامر تتعلق بالاختيار السياسى فيما اذا كانت هذه الاقاليم تنحاز الى باقى القارة فى تجمع افريقى شامل أم تفضل اتجاها عربيا اسلاميا يربطها مع الشرق الاوسط من ناحية ومع دول المتوسط مثل فرنسا وإيطاليا واسبانيا من ناحية أخرى . . . وليس هناك سبب اقتصادى مقنع يبرر أيا من التصرفين ، ولو أن اعتماد الجزائر على بترول الصحراء ، واستثمار رأس المال الفرنسى قد يكون فيه مبررا محتملا . . . والدول الثلاثة وهى من أراضى شمال افريقيا الفرنسية

السابقة مع نخبة سكانها ذوى الثقافة الفرنسية ، ومع روابط اقتصادية مع فرنسا مصيرها على أى حال بفاعلية الطبيعة والتاريخ أن تكون اتحادا فيدراليا ٠٠ وإذا سارت الامور على ما يرام ، فإن هذا الاتحاد قد يصبح الطرف الشحالى من (اور افريكا) ٠٠ ولا حاجة الى القول ، أن الامور قد لا تسير على ما يرام .

ويمكن أن يلاحظ أن الامر يبدو كما لو أن الفرنسيين أكثر حظا مع شعوبهم السابقة العربية والافريقية أكثر مما يبدو لقارئ الصحافة الانجلو أمريكية من المعلومات التى يقف عليها من هذا المصدر فى السنوات الاخيرة ٠٠ ومن الملاحظ حقا أنه بعد حرب طاحنة دامت أكثر من سبع سنوات ، فإن العلاقات الفرنسية الجزائرية ليست سيئة بدرجة كبيرة ، وقد ظهر أخيرا أن تكتيكات الجنرال ديغول المفزعة بطرد غينيا من الاتحاد الفرنسى فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ لم تسبب ضررا دائما ، بينما أن بريطانيا لم تحصل الا على قدر ضئيل من الشكر من أجل معاملتها الأكثر قفاهسا لحلد بعيد التى منحتها للدكتور نكروما فى غانا المجاورة ٠٠ ولعل مفرى هذا أنه طالما كان الزعماء الافريقيون يحصلون على ما يريدون ، فإن الرسمىات لا تهمهم كثيرا ٠٠ ومن الممكن أيضا أن السياسة الفرنسية فى المشابهة الثقافية لها قيمتها فى المدى الطويل ، وقد أدت بالفعل الى خلق نخبة مثقفة ما زالت تنظر الى باريس أكثر مما تنظر الى القاهرة أو موسكو أو بكين .

فهل يمكن أن يضع الانسان ميزانية مؤقتة لأى من (اور افريكا) أو الاتحاد الكونفدرالى للمغرب (الجزائر - تونس - مراکش) ، اذا تركنا جانبا الاتحاد الافريقى الشامل المقترح فى القاهرة وأكرا ؟ يتضح مما تقدم ذكره أن الفرقة بين الدول الافريقية ذات الاتجاه الفرنسى والاخرى ذات الاتجاه الانجليزى انما هى جزئيا تركة من العهد الاستعمارى وجزئيا انعكاس للانقسام الاوروبى الى الكتلتين المتنافستين من الدول الستة والدول السبعة ٠٠ فاذا أمكن التثام التصدع الاوروبى فسيصبح على الاقل من الميسور ازالة الخلافات القائمة بين الاراضى الفرنسية السابقة

والبريطانية السابقة في أفريقيا السوداء جنوب لصحراء ٠ أما اذا استمر هذا التصدع فان الحدود الاقتصادية ستزداد حدة على امتداد الحدود القدية السياسية واللغوية ، وسيصبح من المستحيل غالبا التوصل الى حل معقول - يشمل أيضا التخطيط المشترك للحوارد ٠٠ ومن وجهة النظر الأوروبية فان دخول بريطانيا في الرابطة الاقتصادية الأوروبية يقتضى أن يجعل من الاسهل اقامة منطقة تجارة حرة تضم الرابطة الموسعة ومعظم الدول الافريقية التي كانت قبلا تحت حكم لندن وباريس بالإضافة الى الكونجو البلجيكي سابقا ٠٠ على أن وضع نظام للامتيازات التي تمنح من جانب أوروبا الغربية كلها ، الى أفريقيا كلها (أو فى الغالب كلها) قلما يعتبر الحل المثالى من وجهة نظر الولايات المتحدة ، لانه سيعمل ولا مناص ضد صادرات أمريكا اللاتينية ٠٠ ويرى الانسان من هذا المثلثال مدى الصعوبة فى التوفيق بين المصالح الأوروبية والاطنطية ٠٠ ومع ذلك فان (أور أفريقيا) هى فكرة أعظم أهمية من أن تضحى على مذبح حرية التجارة والاكثر من ذلك ، أنه لا الرابطة الاقتصادية الأوروبية ولا الكثيرين من الافريقيين ذوى الوعى السياسى يرحبون بالتضحية بها ٠٠ ومن السهل جدا استنتاج أن « افريقية الشاملة » أكثر جاذبية فى المدى الطويل ، ربما كما هى الآن فعلا (١٧٦) ولكنها فى نفس الوقت لا تفعل شيئا لمساعدة الافريقيين على حل أشد مشاكلهم الاقتصادية الحاحا ، بأكثر مما نجحت الامريكية الشاملة فى مساعدة دول أمريكا اللاتينية على التصنيع والواقع يبدو أن فى العقيدتين كثير من التشابه ٠٠ فكل منهما تنسأدى بالوحدة المركزة على أساس تاريخى وجغرافى ، ولو أنه فى حالة أفريقيا من الصعب أن نرى ما هى علاقة المشابهة بين الدول العربية الواقعة على امتداد البحر المتوسط وبين باقى القارة ، سوى أنها واقعة فى منطقة استعمل الجغرافيون تقليدا اسميا مشتركا لها ٠٠ ولعل فكرة أن مراكز ترتبط مع غانا بعلاقات أوثق من علاقاتها بجارتها تونس قد يقدر لها أن تنفجر بأسرع مما يعتقد استراتيجيو الحرب الباردة فى القاهرة وأكرا ٠٠

(١٧٦) جاكسون لس المرجع ٠

ومن الناحية الاقتصادية أن انقسام أفريقيا الى الكتلتين المتنافستين الدار البيضاء ومونروfia غير منطقي ولا يستند الى أى شيء سوى الاطماع الزائلة لبعض شخصيات سياسية قليلة .. فليس له أى أساس جغرافى أب ثقافى أو لغوى ، وقد نشأ فقط نتيجة للخلافات بين السياسيين .. والدرس الذى يؤخذ من الماضى القريب ، هو على أى حال وحدة المغرب العربى ، وما يقابله من التكامل الاقتصادى لافريقيا السوداء فى كل اقتصادى تعاونه الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة - بما فيها بريطانيا - وسواء وصفت هذه الترتيبات بأنها (أور افريقية) أم لا ، فهذه نقطة قليلة الاهمية .. وليس من المهم اذا كانت دولة أو أكثر من الدول المذكورة تستمر فى التعلق « بالحياذ الايجابى » كالصورة الخارجية « للاشتراكية الافريقية » .. وما لم يعتقد الانسان اعتقادا صادقا أن أى تشارك بين أوروبا وأفريقيا لابد أن يكون ضارا بالشعوب الناشئة الموجودة فيما كان يسمى طويلا بالقارة السوداء ، فلا يبدو أن يكون هناك سبب فى عدم امكان تصفية تلك التركة الخاصة المتبقية من العهد الاستعمارى بكل سهولة ، وبكيفية تساعد على تنمية كل من استقلال وتصنيع الدول الافريقية الجديدة ..

ولا تنشأ المشكلة ، كما هى الآن ، من تركة الاستعمار بقدر ما تنشأ عن عدم التوازن الدائم بين المركز المصنع للعالم الغربى وبين اقاليمه الزراعية التابعة له .. ومن هذه الناحية لا تعتبر أمريكا اللاتينية التى حررت نفسها من السيطرة الاجنبية منذ قرن ونصف قرن بأفضل من أفريقيا وآسيا .. وقد اهتمت الدراسات الدولية الحديثة (١٧٧) على استثمار تلك الحالة التى أصبحت بالتدريج مألوفة للعالم : الفائض المتزايد للمواد الغذائية فى الدول الفنية فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، بالإضافة الى استراليا - نيوزيلاند ، بينما يلج النقص فى هذه

(١٧٧) انظر بصفة خاصة التقرير الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٦٢ عن اعدادات الاغذية المحتملة فى العالم سنة ١٩٧٠ .

المواد ، وسوء التغذية في كثير من باقي الدول التي يطلق عليها المتخلفة او غير المتقدمة (١٧٨) ٠٠٠ ويبدو أن هناك كل سبب للاعتقاد أنه في سنة ١٩٧٠ سيزداد الفائض الغذائي في الدول الصناعية ٠٠ ومن ناحية أخرى يوجد أيضا فائض متوقع في المنتجات الاسنوائية مثل السكر والككاو التي تستطيع بكيفية مثالية مساعدة الدول المتخلفة في الحصول على المواد الغذائية والمخصبات والمكينات التي تحتاج اليها ، ولكنها لا تحصل عليها اذا خفضت الاسعار ، ومن هنا نشأت الرغبة في أسعار عالية مستقرة أو أسواق تصدير مضمونة ٠٠ وهذا يتطلب الضغط بشدة على الدول الفقيرة بأكثر منه على الدول الغنية ، التي تستخدم الآن وسائل الانتاج القنية الحديثة في الزراعة مما يؤدي الى هذا التأثير الجيد ، وهو أن سكانها الزراعيين الذين يتضاءلون عددا ومع ذلك يدعون فائضاتهم الزراعية المتزايدة ٠٠ فمن المقرر الآن في أمريكا الشمالية أن السكان البريفيين لا يستطيعون استهلاك كل المواد الغذائية التي ينتجونها بالرغم من انكماش المساحة المزروعة قصدا : وأوروبا الغربية - ولكن ليس الشرقية - من المرجح أن تصل الى نفس هذه المرحلة في سنة ١٩٧٠ وفي نفس الوقت فإن السوق في هذه الدول أمام المنتجات الاستوائية (بما فيها شبه الترفهية مثل الككاو والبن) لا تتقدم بالسرعة الكافية بحيث تستطيع أن تستوعب فائض أقاليم أمريكا اللاتينية والاراضى الاستعمارية السابقة في أفريقيا وآسيا ٠٠ ولما كانت محاصيلها المعاشية غير ملائمة ، بينما تواجه صادراتها أسواقا غير مرنة ، فإن هذه الدول تواجه صعوبات

(١٧٨) اذا راعنا عدد الناس الذين يعملون في التخليب عن المعيشة في كل فدان من الارض في مصر أو الهند أو الصين نجد ولغا عجبيا ولا سيما في التباين بين الحشود الهائلة من سكان هذه البلاد وبين المساحات الشاسعة الموجودة في أمريكا الشمالية والأرجنتين واستراليا ٠٠ من الواضح أن « التنمية » تعبر له قيمته ٠٠ وقد يكون أكثر دقة القول بأن الدول الفقيرة كانت منذ قرون تقوم بالتنمية بطريقة خاطئة ٠٠ عل أنه في فترة الانتقال الى شكل من الحياة الاقتصادية أكثر تنوعا ، كانت زراعاتهم ذات الحصول الواحد تمثل أفضل فرصة لتكديس رأس مال استثماري كالسكر الذي ينتج بكيفية تنافسية في الظروف الاستوائية ، ولا يحتاج الانسان الى أكثر من أن يفكر في أهميته بالنسبة لكوبا ١

متزايدة في كل مرة يقرر فيها رجالها السياسيون الخروج عن الطوق بالاستثمار الفادح. في مشاريع التصنيع الطموحة (١٧٩) ، وحتى لو تحولت الاستثمارات من الصناعة الى الزراعة ، فليس من المحتمل أن تتخطى معظم الدول المذكورة في سنة ١٩٧٠ حيز الفاقة أى أن تتجاوز الحد الذى تستطيع عنده انتاج ما يكفى أهلها من الغذاء الذى يحفظ حياتهم بالكاد من الموت جوعا ..

والحل السليم المتحرر لهذه المشكلة مألوف معروف .. ان الطريقة لتقديم الطعام الى هونج كونج أو الهند هو شراء منسوجاتها .. والطريقة لتقديم الطعام الى نيجيريا أو تنجانيقا هو بالنسبة للأوروبيين استهلاك المزيد من القهوة والشكولاته .. وهذا يمكن تأديته -بازالة الضرائب الوقائية وضرائب الانتاج الامريكية وفي السوق المشتركة - وفتح الابواب بانى ثمن يتكبده عمال المطاط الامريكيون والفلاحون الاوروبيون ، والمصالح المكتسبة في كل من جانبي الاطلنطي (١٨٠) ، ولسوء الحظ أن هذا لا يتضمن جوابا على السؤال عما يحدث لو أن العمال الامريكيين والفلاحين الأوروبيين أظهروا العناد والقسوة .. ان أحد أهداف السوق المشتركة هو تقليل اعتماد أوروبا على الواردات الخارجية ، ولو أن هذا أمكن موازنته بواسطة منح امتيازات خاصة لمستعمرات أوروبا السابقة في افريقية .. ولكن مثل هذه المزايا تكون مضادة لعالمية المدرسة المتحررة . كما أنه لا يتبين بشكل أكيد كيف سيكون رد الفعل لدى هذه المدرسة ، لو افترض أن الأوروبيين والامريكيين يمكن أن يستهلكوا مزيدا من السكر والقهوة والكاكاو والاغذية الأستوائية الاخرى ، لو أن مواطنيهم كانوا فعلا على تلك الدرجة من « الميسرة » التى يميزون بها بواسطة الاقتصاديين

(١٧٩) «أشرب قهوتك » ليست هذه العبارة ردا على مجلة في الارز أو الفلال - مقال افتتاحي في صحيفة التايمس بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٢ - والكلام ينصب بالطبع على الصين وكوبا وكذلك الهند ونيجيريا - والواقع أن الطائفة الصينية السوفيتية لم تعتمد كثيرا في هذه الناحية من الطائفة التقليدية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة كما تريد العناية الشيوعية أن تجعل الناس يعتقدون .. فعلا زالت الصين تعتمد على روسيا كثيرا بنفس الطريقة التى تعتمد بها الهند على الغرب .. وبالطبع ان مثل هذه الحقائق الواضحة قلما يصرح بها علنا ..

(١٨٠) التايمس - نفس المرجع .

الاحرار فى أكثر أوقاتهم التوسعية (١٨١) ٠٠ ويبدو أن الحقيقة هى أن «الميسرة» الغربية لوجود اختلاف ملحوظ عندما يتعلق الأمر بمشترى المحاصيل المصدرة من الدول الأفقر - إلا عندما تكون الاعتبارات السياسية قد أخلت الميزان ، كما فى حالة (أور أفريقيا) ٠٠ وفى النهاية يبدو محتملا أن تفعل الولايات المتحدة من أجل أمريكا اللاتينية ، ما تفعله حاليا أوروبا الغربية لأراضيها الأفريقية : فتصب فيها الأموال الاستثمارية اللازمة ، فى شكل منح بدلا من القروض ، وفى نفس الوقت تزودها بسوق مضمونة لمحاصيل التصدير ٠٠ وحتى مع ذلك فانها ستكون بمثابة شيء مغلق ٠٠ لأن أوروبا الغربية - وهى مثقلة فعلا بالحاجة الى اجتذاب إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وشمال غرب أفريقيا الى العالم الحديث - فإن الحاجة الإضافية للاهتمام بمصالح أفريقيا السوداء جنوب الصحراء تفرض عليها عبئا ديمقراطيا يجد الناصبون أنه من الصعب احتماله ، ومع ذلك لا يمكنها التنصل منه ٠٠ وقد يساعد هذا للتدليل على الحقيقة أن السلطات التشريعية الوطنية فى مختلف الدول الأوروبية تكرس وقتها بكيفية متزايدة للشئون الداخلية البعثة .

ما وراء الامبريالية :

يبدو من المناسب أن نختتم بحث هذا الموضوع ببعض تأملات مختصرة فى النظرية البالية عن الامبريالية ٠٠ فهل أنزل الستار فعلا على فصل الاستعمار ؟ أم أنه يوجد شيء من الحقيقة فيما يؤكدون من أن علاقات الغرب مع الدول المتخلفة ، الاستوائية وشبه الاستوائية لم يكن أكثر من مجرد إعادة صقل سطحي ، وأنها حاليا على وشك أن تدخل فى المرحلة التى بصفونها « بالاستعمار الجديد » للاستغلال الاقتصادى المقنع تحت زخارف شكلية للاستقلال ؟ وعندما يوجه هذا الاتهام الى بريطانيا وفرنسا يكون أقرب الى المعقول اذ يمكن القول أن شيئا من هذا القليل قد شاب العلاقات بين الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية طوال القرن الماضى ٠٠

(١٨١) جاس - ونلس الكاتب أيضا « خط الحدود الجديد وانجاء » «مجلة كومنثاري» بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وبالأخص ملاحظاته عن مدرسة الفكر التى يمثلها البروبسود جون جالبريت وستر آرثور شلزنجر .

كما يمكن الاعتقاد أيضا ، بغض النظر تماما عن علاقات القوى ، ان التبادل « العادي » للبضائع والخدمات بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة يعمل ولا مناص على دمار الاخيرة ، ما لم يبذل مجهود واع لتصحيح اختلال التوازن (١٨٢) .

على أن نقطة البحث ليست ما اذا كان استثمار رأس المال الغربي في الماضي - سواء بالسيطرة السياسية أو بدونها - أي الامبريالية بالمنعنى الدقيق للصارة - قد دمر وأفسد اقتصاديات المناطق المتخلفة ، بل هو ما اذا كانت تلك المرحلة قد افسحت الطريق الآن أمام نوع مختلف للعلاقة.. لقد ندد الاشتراكيون تقليديا بالعلاقة الرأسمالية الامبريالية ، دون أن ينكروا أنها كانت السبب في درجة ما من التقدم .. أما الخلاف الحالي فيتحول الى مسألة ما اذا كانت (تنمية التخطيط) - كما وضعت ضمن غيرها بالعلاقات بين الرابطة الاقتصادية الأوروبية والدول الافريقية - تمثل شيئا يعتبر جديدا أصلا ، أم أنها استمرار (للعلاقة القديمة غير المتعادلة) ، ولكنها على مستوى أعلى .. ان الاشتراكيين الاوروبيين الذين اشتركوا بدور هام في المساعدة على تصفية النظام الاستعماري القديم يستطيعون مبدئيا المساهمة في كل أو معظم الاتهامات التي وجهت ضدها بواسطة الليبيين والوطنيين المتطرفين ، ولا تزال تقول بأنه من السخف والتحدث عن الاستعمار الجديد عند التأمل في علاقة آسيا أو أفريقيا بأوروبا تحت الظروف الحاضرة.. وهم يستطيعون الجدل أيضا بأنه من الخطأ أن نأخذهم بخطايا « المشروعات الخاصة » (Private enterprise) للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أن المشابهة كانت تصلح فقط لو أن العلاقات الافريقية الأوروبية كانت تنقسم بما كان يجري في الكونغو البلجيكي سابقا منذ سنة ١٩٦٥ ولكن في الواقع أن الاعمال غير العادية في (اتحاد التعدين) في كاتنجا تمثل نوعا من نشاط (الاحتكار الرأسمالي) الذي مضى وقته الآن .. أن

(١٨٢) للؤلوف على بيان لوجهة النظر الليبية بصد هذا الموضوع انظر بول باران Paul A. Baran « الاقتصاد السياسي للنمو » نيويورك سنة ١٩٦٠ - وللؤلوف على بحث أكثر اتزاناً انظر بريت هوسلتر Bert Hoselitz « تقدم المناطق المتخلفة » شيكاغو سنة ١٩٥٢ .

فكرة أن ذلك النوع من الاستغلال البدائي تمثل ما تسير عليه الحال اليوم غير جديرة حتى بمناقشتها .. كما أنه ليس من الواضح أن تلك الأعمال القديمة ، لها اليوم الطابع العالمي الذي يمكن بأى حال أن تنطبق عليه الآراء اللينينية أى محاولة من جانب « الاحتكاريين وحكوماتهم » للاستيلاء على المواد الخام الاستراتيجية .

وتؤدى هذه النقطة الى ما يعتبر نقطة الاعتبار الحاسم أى الشنوذ المتزايد للآراء النظرية المشتقة من عهد ما قبل سنة ١٩١٤ أو حتى قبل ١٩٣٩ .. أن كل سنة تمر تظهر بشكل أوضح أن العجز فى المواد الخام الاستعمارية يثير ضرورة الاستيلاء عليها بأى وسيلة ولكنها لا تنطبق على وصف حقيقة الرأسمالية الصناعية فى الوقت الحاضر ، سواء كانت مخططة أو غير مخططة . ان الحالة هى على العكس تماما : فان كثيرا من هذه المواد الخام قد صار استبدالها بالوسائل الفنية الصناعية ، باستخدام المنتجات الميسورة فى الدول المتقدمة صناعية نفسها .. والخطر الحقيقي الذى يواجه الدول المتخلفة هو أن صادراتها ستضغظ نتيجة لتقدم الصناعات التركيبية .. وتدل الإحصائيات الخاصة باستهلاك المواد الخام فى الدول الصناعية منذ أوائل حقبة الخمسينيات على أن استعمال المواد الخام (القطن والصوف والمطاط والجوب والنحاس الخ) قد تضر كثيرا خلف استهلاك المصنوعات التركيبية وغيرها من المواد المحضرة (المطاط المصنع ، الألمنيوم ، مواد البلاستيك واليااف الفيبر الخ) ونتيجة لهذه التطورات ، يتحول تدفق رأس المال عن الصناعات المستخلصة (كالتعدين والزراعات) الى الصناعة . وعند انوازنة يتبين بوضوح أن هذا فى مصلحة الدول النامية ، ولو أنه بالطبع لا يفعل شيئا لحل مشكلة فائضها فى الايدى العاملة . وترتبط الاشكال الجديدة من الاستثمار الاجنبى بكيفية مباشرة بالاساليب الفنية الحديثة وتتطلب أيضا عمالا ذوى مهارات حديثة ، ولو أنهم أقل عددا عما كان فى الاقتصاد التعدينى والزراعى القديم ، الذى وصل قمته قبيل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ - وحتى اذا قيل أن هذا التدفق الداخلى لرأس المال الاجنبى يؤدى الى مشاركة سياسية مع البورجوازية المحلية فان هذه الاخيرة على أى حال تنحول الى طبقة أعمال أصيلة (أو فى التعبير الشيوعى البورجوازية « الوطنية ») بدلا من أن تكون طبقة رجعية ، تعيش على فئات الاستغلال

الاجنبى ٠٠ وفى الحقيقة أن هذا بالضبط هو ما يحدث : وأنه كان لا بد أن يحدث لان المجتمع الغربى الصناعى قد حدث به نفسه انقلاب ثورى ، بواسطة الاساليب الفنية الحديثة ، الامر الذى يطابق تماما المبادئ الماركسية ولو أن الدعاة السوفييت ، لأسباب واضحة ، لا يهتمون بإعلان هذه الحقيقة (١٨٣)

ان النموذج اللينينى للرأسمالية الغربية الراكدة المتشبثة بحبل الانقاد من الفوائد المركبة الاستعمارية قد تجاوز بعض ملامح العهد الذى جاء فى أواخر ١٩١٤ / ١٩١٨ ، ولو أنه حتى فى ذلك الوقت لم تكن معظم أموال الاستثمار الاجنبى تذهب الى المستعمرات ، بل لتنمية دول أوروبا أو أمريكا .. ومنذ ذلك الحين تضاعفت الاهمية الاقتصادية لاراضى المستعمرات الى الحد الذى أصبحت فيه عبئا سياسيا كبيرا على الكتل المتنافسة (الشرقية والغربية) يقتضى زيادة الاعتمادات العامة لأغراض التنمية ، وبالأكثر على أمل (قد يخيب) تأمين المشاعر السياسية ، وتجنب انفجار يائس من جانب الدول التى أزممت فيها حالة سوء التغذية مع ازدحامها بالسكان ، ومثل هذا الاستثمار الخاص الذى يمكن اعداده - ليس دون صعوبة - لاستغلاله فى أراضى المستعمرات يغفل فائدة أقل مما تدره رموس الاموال المستثمرة فى أوروبا أو أمريكا الشمالية ٠٠ ولا تغفل الاستثناءات القليلة لهذه القاعدة - والبتروول بصفة أساسية - بهذه الصورة العامة بدرجة كبيرة ٠٠ وتتبع استثمارات البتروول فى الواقع المرحلة الاسبق وهذا هو السبب فى أنها تذكر دائما بواسطة الكتاب الذين يريدون التدليل على أن المثل اللينينى لا تزال له فاعليته ٠٠ وفيما يختص بالمسائل الحقيقية التى تواجهها دول مثل الهند أو البرازيل فهذه بالطبع هامشية بحتة ٠٠ وحيث يكون لها أهمية أصيلة - كما هى الحال فى الشرق الاوسط وفى شمال أفريقيا - فإن حالة ما بعد الاستقلال تجعل من المحقق بأنها ستستخدم لغرض تمويل التصنيع ، وعلى خلاف ذلك فإن الالاعيب الخيالية التى ما زالت تلعب فى شبه الجزيرة العربية وعلى امتداد الخليج الفارسى بواسطة المشيخات الجديدة الفنية بالبتروول تصلح مواضيع طيبة لرجال الصحافة والدعاية ولكن ليست لها أى أهمية سياسية .

(١٨٣) للوقوف على نقد ماركسى لوجهة النظر الليبية التقليدية انظر (الاشتراكية الدولية) لندن - صيف سنة ١٩٦٢ .

وفي عصرنا هذا حيث تصبح الدول الناشئة مطالبة باستثمارات رأسمالية وتجهز الاوساط الصناعية المتقدمة عن اعطائها ، قد يبدو عجيبا أن يواصل الوطنيون اشادتهم بنظريات لينين حول الاستغلال الاستعماري على أنه الطابع الذي تتسم به « أعلى » مرحلة للرأسمالية المتحضرة ٠٠ على أن مثل هذا التخلف الثقافي ليس بالامر غير العادي ٠٠ وعلاوة على ذلك يمكن القول أنه من حق الدول الناشئة أن تطالب باستثمار عام منخطط في الخدمات الاساسية والصناعات الحديثة بدلا من الاستمرار في النظام القديم المسرف ، الذي كان ينمي قطاعات قليلة من الاقتصاد ويتلف أو يهمل شأن القطاعات الأخرى ٠٠ وهذا جدل مشروع بين الدول الغربية والطبقات الحاكمة في دولها التوابع السابقة ٠٠ وليس لهذا الجدل علاقة بالفكرة المستهجنة القائلة بأن أفريقيا هي أرض للقفز « للاحتكاريين » سعيا وراء فوائد لا يحصلون عليها في وطنهم ، وتنشأ المشكلة الحقيقية من المطالب العديدة التي تفرض على الدول الأوروبية من شريكاتها الأقل تقدما ، التي تتعجل التصنيع وتواجه في نفس الوقت انفجارا سكانيا متضخما .

ولنضرب مثلا واضحا في حالة الجزائر ، قد حسب أنه للاحتفاظ بالمستويات المعيشية على حالتها الحاضرة في مواجهة تزايد السكان الذي تضاعفت من ٥ الى ١٠ ملايين منذ سنة ١٩٢٠ و ينتظر أن يرتفع الى ١٥ مليون في سنة ١٩٨٠ - فإن الدولة الأم السابقة استثمرت ما بين ٥ بليون دولار و ٦ بليون دولار في الصناعة الجزائرية - لا يدخل في ذلك انتاج البترول وانشاء خط الانابيب - في خلال العشرين سنة الماضية ، والخطوة لرفع مستوى المعيشة بمعدل ٢٪ سنويا تتطلب استثمارا يبلغ ١٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ ٠٠ وواضح أن مثل هذه الجهود من الأرجح أن تعمل (إذا عملت) بواسطة نظام حكم شبه استبدادي في فرنسا وليس بواسطة ديمقراطية برلمانية تتوقف على أصوات الناخبين وقد يكون هذا من بين الاسباب التي من أجلها تفضل جميع احزاب اوطنية الجزائرية نظام الحكم الديجولي بدرجة كبيرة على الانظمة السابقة .

وإذا كانت الطريقة اللينينية في معادلة الصادرات الرئيسية مع الاستعمار قد فات زمانها ، تكون النظرية الوطنية القائلة أنه بدون التطعيم الشامل برأس المال العام لا يمكن كسر الدائرة الفاسدة التي تضم الفاقة وازدحام السكان والاستثمار غير الملائم ، تكون هذه الحجة

قائمة على أساس سليم .. وكذلك الإصرار على ضرورة مثل هذه الاستثمارات الى القطاعات الهامة للاقتصاد أى أن لا تترك لاعتبارات الاستفادة القصيرة المدى ، وعلى أنها فى نطاق هذه الاعتبارات المألوفة للاشتراكيين الاوروبيين ، ستزداد وضوحا للمثقفين من المحافظين والاحرار أيضا وقد أصبحت هذه الحججة تؤكد ذاتها .. وهى لن تربح شيئا من أن تظهر فى شكل خلافات مبتذلة بين اللينينيين وبين انصار حرية التصرف أو عدم التقيد (Laissez faire) والآن وقد تجردت الدول الاوروبية الكبيرة من ممتلكاتها الاستعمارية (دون مصانة الكارثة المهددة) بينما تمارس دولها التوابع السابقة اقتصاديات « مختلطة » عامة وخاصة ، فقد أصبح ممكنا أن يتجاوز الجدل مسألة « الامبريالية كأعلى مرحلة للرأسمالية » .. ومن الواضح أن فصل الاستعمار قد أسدل عليه الستار بينما أن نضج الاقتصاد الصناعى الاوروبى ينطوى على معدل فائق السرعة للنمو ، وعلى التخلص الواعى من تلك الحالة التى كانت توصف « بفوضى الانتاج » أن أى امبريالية أخرى كان يمكن أن توجد ، من الواضح أنها لم تكن المرحلة الاخيرة فى تنمية المجتمع ، الذى يوشك الآن أن يعطى نفسه تنظيما سياسيا (فوق وطنى) .

النظام الاجتماعى الجديد

السياسات فى عصر الحطة :

« سوف لانحاول أن نفر مجتمعنا الحر الى نوع من الدول الفاشستية او الشيوعية .. ولن نطلب سلطات لاجل تحديد جميع الاجور والمرتبات فى كل الانحاء .. ولن نحاول السيطرة على جميع الاسعار .. أننا سنعمل على تنمية (سياسة الايرادات) بالكيفية المشروعة الوحيدة التى يقرها النظام الديمقراطى الحر ، وذلك باقناع الناس بانه الاجراء السليم ، وانه لمصلحتهم »

هذا ما قاله رئيس وزراء بريطانيا فى خطاب القاه فى مؤتمر نساء حزب المحافظين فى مايو سنة ١٩٦٢ . وكان قد وجه لوم الى مستر مكميلان لانهماكه فى (مبدأ عدم التقيد) (Laissez-fairism) وكانت صحيفة التايمس اللندنية قد كتبت الكثير عن تطور التفكير السياسى فى أوروبا منذ ١٩٤٥ .. وقد ألقى ذلك ضوءا على الثغرة التى تفصل بين السياسات الأوروبية والأمريكية فى حقبة الستينيات .. وظاهر الامر أنه ليس هناك أقرب الى المعقول من قول رئيس الوزراء الا أن اللسان التقليدى للمحافظين كتبت تقول :

« ان هناك سلطات واجراءات شتى أدنى بكثير من السيطرة الكاملة على الاجور والاسعار تستطيع الحكومة أن تتخذها طبقا لسياسة اجتماعية عادلة ، واقتصادية فعالة ، وغير تضخمية فى تكوين الاجور .. اما اقناع الناس ان شيئا ما صحيح وانه فى مصلحتهم فليس فى الواقع أبعد ماتستطيع الحكومة القيام به بكيفية مشروعة ، فى النظام الحر الديمقراطى .. هناك ايضا الوسيلة البسيطة الخاصة بالاوغام .. فان الضرائب لاتجمع بل أن الناس يدفعونها لمصلحتهم .. والادعاء بأن الاتفاق بشأن الاجور هو

في هذه البلاد أو في أى بلاد أخرى بمجرد اقتناع الناس بأنها في محلها عن حرية هامة ، بحيث أن انقاصها يهدد أساس مجتمع حر إنما هو تأكيد جرىء في عصر يتطلب رباطة الحاش بل يتطلب في الواقع درجة عالية من التنظيم الاقتصادي للنوالة (١٨٤) .

وقد لاحظ الدكتور جونسون أنه إذا عرف انسان أنه سيشنق في مدى اسبوعين فإن هذا يدعو الى تركيز ذهنه بدرجة عجيبة . والاقتصاد البريطاني في سنة ١٩٦٢ لم يكن في مثل هذه الحالة الشديدة من التوتر اليأس بالضبط ، ولكنه كان يواجه المشكلة الواقعية للغاية الخاصة بتنمية التقدم العاجل دون تضخم الاجور والاسعار . وربما لم يكن مما يدعو الى العجب في هذه الظروف أن صحيفة البلاد الكبرى قد ألقت كل ثقلها الى قضية التخطيط ، أى ، الرقابة المركزية ، لأن هذا يعتبر المسألة العظيمة في الحياة الوطنية . أن تنظيم الدولة للاجور والاسعار هو فقط مثل متطرف - وربما كان غير عملي - لاتجاه جعل من الضروري في السنوات الأخيرة أن يعاد التفكير في المبادئ ينبغى أن تركز عليها السياسات الديمقراطية . ولم يكن من الممكن ، في بريطانيا عام ١٩٦٢ ، وضع هذه المبادئ في شكل متحرر كلاسيكى :

« عندما نشهد الحرية يكون هناك شيء من الاختلاف فيما إذا كان يصبح التركيز على مفهوم التحرر التقليدى . أم على مفهوم الاشتراكية (الليبرالية) أن أى مقترح حديث لتدخل الدولة يهدد بكتب حرية التصرف الخاصة . أما وجهة النظر الاشتراكية ، بشكل اجمالى ، فتقول بأن النقود هي التي تشتري الحرية ، وحرية التصرف هذه وهم خداع بدرجة كبيرة لاوئك الذين تنقصهم الوسائل للاستفادة منها . ويقتضى من وجهة النظر هذه ، أن تعمل سياسة تدخل الدولة التي يكون هدفها تنمية الازدهار العام ، على توسيع وليس اضمحلال مدى الحرية » (١٨٥) .

(١٨٤) مقال المتناهى لصحيفة التايمس بتاريخ ٤ من يونية سنة ١٩٦٢ .

(١٨٥) نفس المرجع .

وليس في هذه المقال الافتتاحي أى شك في أن جميع مقررات التحررية (الليبرالية) قد استعملت غالبا للدفاع عن فكرة معينة هي كيف ينبغي أن يعمل الاقتصاد : « قد يسمع الانسان أن تحديدات الاجور يجب أن تكون حرة ، والا فان نظام عمل السوق سيعتثر .. وهذا الاستعمال للكلمة « حرة » هنا يجب أن يدرك على أنه جزء من وصف نظرية معينة في النشاط الاقتصادي » .

ومنذ قرن مضى كان لهذه النظرية المعينة صفة العقيدة على الأقل بالنسبة لجمهور العصر الفيكتوري الذي يقرأ التاميس ، وبعد ذلك بقليل أصبحت توصف بـ « ليبرالية مانتيستر » أو حرية العمل (Laissez-fairism) - واعتاد المحافظون وكذلك الاشتراكيون على الابتعاد بأنفسهم عن عواقبها غير المرغوبة ، ولو أن قلة من الناس تساءلوا جديا عن أسسها المذهبية .. وقد أدى الكساد العظيم في السنوات الثلاثينيات للحكومات والبنوك المركزية الى قرار بأسلوب كينزي (Keynesian Notion) وهو أن مستوى العمالة يمكن أن ينظم بواسطة ضبط جهاز الميزانية المالية ، بينما يترك أمر تحديد الاجور والاسعار لحركة الدفع والجذب لقوى السوق ، (التي كانت أيضا قوى طبقية ، ولو أن هذا لم يكن يذكر بصفة عامة علنا) .. وفي حقبة الستينيات ، لم تعد البطالة مشكلة ، ولكن النتائج التضخمية للعمالة الكاملة ، قد أثارت في نفس انوقت تهديدا من نوع آخر .. هل كان النمو الاقتصادي ملائما للاستقرار النقدي لو ترك الموظفون والاتحادات احرارا لمواجهة في السوق ؟ هل كان هناك اختيار بين التضخم والركود ؟ أو اذا لم يكن الامر كذلك فهل كان الحل الحقيقي - النمو السريع مع استقرار الاسعار - ممكنا في ظل الديمقراطية المتحررة ؟ ألم يكن من الضروري فرض سياسة أجور واسعار ، على الموظفين والاتحادات على حد سواء ، ومن الذي كان عليه أن يفرض الامر ؟ كان أمامنا مثل هولندا والسويد ، حيث طبقت هذه السياسات بكيفية اختيارية وصار التمسك بها باصرار كثيرا أم قليلا .. ولكن نفذ ذلك في السويد تحت نظام حكم اشتراكي ديمقراطي ، أصبح عمره الآن (في سنة ١٩٦٢) ثلاثين عاما .. وفي هولندا كان يتركز على انتفاهم الكاثوليكي الاشتراكي ، الذي كان يعمل أيضا في بلجيكا

والنمسا ، وكان يتجه الى أن يصبح الحقيقة السياسية السائدة في كل أنحاء أوروبا الغربية القارية (١٨٦) ومع سنكدينواوا تحت حكم الاشتراكيين - لأن الدانمرك والنرويج كانت اشتراكية ديمقراطية ، وفنلندا كانت تقرب من ذلك - ومعظم أوروبا ، بما فيها إيطاليا ، منجذبا نحو ائتلاف أنظمة الحكم مع اشتراك مجموعة الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، والدول السبعة الأصلية صارت لا محل لها بالنسبة لما أصبح يعتبر الآن بالمشكلة الأساسية . مشكلة كيف يمكن إقامة التوازن بين الليبرالية والاشتراكية ، قوى السوق والرقابة المركزية ، الأعمال الخاصة والتخطيط ؟

وحقيقة امكان وضع المسألة عام ١٩٦٢ في هذا الوضع - ليس كاستنتاج ولكن كموضوع تكون فيه الحكومات رأيها بما فيها الحكومة البريطانية - هذه الحقيقة قد دلت على المدى البعيد لتحول السياسات الأوروبية الآن عن وسط ما قبل الحرب وعن جدول الاطلنطي . لأنه بالرغم من أن الأخير يمس نفس المسائل - على الأقل منذ قدوم إدارة غير راجية في تضحية النمو الاقتصادي لاجل السلامة المالية - إلا أن الأوضاع التي جرى بها تتمشى مع جو ما قبل الحرب سنة ١٩١٤ في بريطانيا في عهد أدوارد ، أكثر منه مع جو أوروبا في حقبة الستينيات . وبالنسبة للامريكيين كان يبدو أن المسألة هي ما إذا كان يمكن جعل الليبرالية تتعامل مع التوجيه الواعي والهادف للمجتمع . أما بالنسبة للاروبيين فكانت الفلسفة الليبرالية عنصرا في حالة تجاوزت الاطار التقليدي الحرية العمل والاعتماد على السوق . وكان السؤال هو ما مقدار الحرية التي يمكن استخلاصها للفرد - العامل الصناعي أو الموظف ذي الاجر وكذلك المفاوض الخاص - داخل اقتصاد مخطط حيث تتخذ القرارات الأساسية في المركز . وإلى هذا الحد فإن اشتراكية الحياة الاقتصادية - التي أخذت حتى الكنيسة الكاثوليكية توليها تأييدها بحرص بقرار بابوي في سنة ١٩٦١ يبرر الاتجاه الجديد - قد اعترف بها صراحة كاتجاه لا ينقص . وترك للحكومات والاحزاب السياسية مهمة خلق الجو العقلي الذي يمكن

(١٨٦) كان هذا في ألمانيا الغربية يقتضى تحت قناع استمرار نظام حكم أدنهاور . ولكن قليلا من المراقبين كانوا يشكون أنه في سنة ١٩٦٥ على الأكثر ، ستحكم الجمهورية الليبرالية بواسطة ائتلاف « اسود - احمر » كاثوليكي اشتراكي على النظام النمسوى . وفيما يتعلق بفرنسا فإن اقتصادها شبه المخطط كان يبدو ناجحا ، بالقياس الذي تحولت به عن نظامها التقليدي التحرر ، وكان النظام الديجولي نفسه ملتزما بمبدأ التوجيه

Dirigisme

فيه اغراء المصالح المنظمة الكبرى على التخلي عن « حريتها » في اغراق الاقتصاد بدفع المساومات أو الصفقات الموضعية إلى ما بعد حد الامان .. وكانت المشكلة هي هي نفسها في بلجيكا الحرة التعامل وفي السويد الاشتراكية (التي عملت على تنفيذ التخطيط الاقتصادي دون تأميم صناعاتها الأساسية) وفي الدرجة التي تتقاطع فيها مع الانحيازات السابقة ، وكان ذلك يربك جميع الاحزاب الديمقراطية الاساسية ، الا أن واحدا منها لم يكن يستطيع أن يدعى علنا أن عقائده المحترمة يجب أن تكيف في الممارسة مع تفاهم أو اتفاق ليبرالي اشتراكي .

ولا حاجة إلى القول أن الشيوعيين كانوا خارج هذا النقاش إذ أن عقيدتهم الصلبة تلزمهم بفكرة أن أي تطور أصلي للشيوعية ينبغي أن يستطاع من غير انتداب سياسي عنيف وقيام « دكتاتورية الطبقة العاملة » على مثال حزبهم . وبينما بدأت هذه العقيدة العنيدة - كما في إيطاليا - أن تتفتت من أطرافها ، فإن ما تلا ذلك من انتشار سياسة التنقيح Revisionist كان يبدو مندرا بأزمة عامة من الشك (١٨٧) وفي الأمان الأخرى ، كفرنسا مثلا ، كان الاحتفاظ بالعقيدة اللينينية - الستالينية ، على حساب صلابة مذهبية عظيمة إلى حد أنها أزجعت أعضاء الحزب الأكثر ثقافة ومرونة ، دون أن تؤثر مع ذلك على تمسك الزعامة العنيد بسياسة تعارض كلا من التحديد الديمقراطي والاقتصادي .. وفي كل من الدولتين كانت المنازعات المذهبية بين « التحفظية » التنقيحية Revisionists × تناسب بوضوح مع التصدع السياسي بين الستالينيين المتشددين وبين العاملين على التحرر ، مع ارتباط الأولين ليس فقط بالتحول الفجائي النظري بل وأيضا بسياسة مدبرة لمنع النمو الاقتصادي .. وإذا أحرزت هذه الاستراتيجية تأييد العاملين ، فقد يتأخر الاستحداث في أوروبا الغربية وتضعف مقاومتها للكتلة السوفييتية .. ومن هنا نشأت الصعوبة أمام الحزب الشيوعي الإيطالي بالقرار الصادر في أوائل سنة ١٩٦٢ بأن يقدم الاشتراكيون تأييدهم لحكومة ديمقراطية مسيحية حاولت أن تنشئ شيئا أشبه بالاقتصاد المخطط .. ومن هنا ، أيضا ، نشأت الحركة الثلاثية

(١٨٧) القدر ليوبولد لايبولد Leopold Labedz « التنقيح - إعادة النظر » : مقالات في تاريخ الآراء الماركسية (لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢) وبالأخص الجزء الرابع .

× ترجمت Orthodox بالتعطلية بما للسياق وهي تعني أصلا استقامة الرأي . (المراجع) .

اطراف بين نظام الحكم الديجولى ، وبين احزاب المعارضة الديمقراطية ، والشيوعية فى فرنسا . . والطرفان الأولان يلتزمان بالنمو الاقتصادى والتخطيط ، والاخير يتمسك بشدة بمنع سير المعاملة لكى يمنع ظهور مجتمع صناعى حديث « يذبل » فيه الحزب الشيوعى اذا لم يطور نفسه الى شىء حديث ، ولم يشاهد الآن - أى حركة شيوعية تتلام بكيفية أصيلة مع الديمقراطية . . وتتطلب مصلحة العمال الفرنسيين والايطاليين فى هذه المعركة المشاركة الديمقراطية فى مجهود المجتمع لتجديد نفسه ، بينما يتجه الاهتمام الاستراتيجى للعالمية الشيوعية الى الاتجاه المضاد . . ومن هنا نشأ التصدع فى داخل هذه الاحزاب ، ولم تعد تقيد الفرص البعيدة الذى تحول داحى يسندل الزعامة الستالينية القديمة بأخرى اصلاحية تنقيحية Revisionist بواسطة آراء خيالية وهدامة لثورة شاملة .

على أن الستالينية ليست فى حلقة الستينيات بالمسكلة الكبرى فى سياسات أوروبا الغربية . . ان اشتراكها مع الاتحاد السوفيتى والدول التابعة يجعلها غير جذابة الا لأشد الاقاليم تخلفا غربى الحد الجغرافى . . والحزب الشيوعى قوى فى اليونان وإيطاليا ويعتبر تهديدا محتملا فى أسبانيا والبرتغال ولكنه فى موقف الدفاع فى معظم أوروبا الغربية . على أنه بالرغم من أن له فى فرنسا قوة انتخابية كبيرة ، فان قوة صحيفته غير متناسبة مع سيطرته الفعالة على العمال الصناعيين . وبينما يكبر فى الحجم ، نتيجة لظروف الرواج ، وارتفاع مستويات الدخل ؛ ولكنه يشير الى تغيير فى الاتجاه عميق الجذور من شأنه أن يدمر عقيدة جماعات الحزب كما يبدو أنه بدأ يفقد قوة قبضته فى نفس الوقت . . وليس هذا مجرد فى فعالية الاستراتيجية التقليدية . . وكما أصبت الطبقة العاملة أشد اندماجا فى المجتمع الجديد الذى ينمو الآن على اطلال أوروبا القديمة ، لا يستطيع أن يحتفظ الحزب الشيوعى بكيفية قاطعة باتجاه كان مفهوما فى الجو العجيب لحقبة الاربعينيات . فلا بد له اذا أراد تجنب كارثة كبرى من أن يقبل حقبة المجتمع الذى يزداد تجديدا وازدهارا ، والذى لم يعد يعيش فيه العمال الصناعيون كطبقة على هامشه ، بل بالاحرى يكونون الكتلة الرئيسية فى المجتمع الجديد وطبقاته السياسية . ويجب فى ايجاز أن يصبح « اصلاحيا » (Refovinist) أو يواجه خطر خسارته لجزء كبير من اتباعه . . وحيث لا يعتبر مجرد شيعة ، كما هو الحال فى بريطانيا واسكتلندا ، بل حركة ضخمة ، وأن يكون هذا الاختيار أكثر الحاحا لأن العمال يتوقعون من حزبهم أن ينمى التغييرات التأسيسية

المشتركة بكيفية مبهجة مع « الاشتراكية » .. وإذا فشل الحزب الشيوعي في أن يكون أداة لحدوث هذا التغيير ، كما فشل من قبل في أن يكون أداة للثورة ، فما هي إذن فائدته لانصاره الذين يتبعون تعاليمه ؟

ولا يجب أن يظن أن المشكلة تعزى فقط للزواج الاقتصادي أو أنها تؤثر فقط على الحزب الشيوعي .. وبقدر ما بدأت أوروبا الغربية تشابه الولايات المتحدة من ناحية مستويات الدخل والميوعة الاجتماعية ، واضمحلال طبقة الوراثة والتكوين الطبقي - يتجه مجتمعها الى اظهار بعض أشكال الديمقراطية الصناعية الحديثة التي يالها الامريكيون .. وتظهر ، اتفاقا ، مشكلة إعادة تعديل التقسيم التقليدي الى أحزاب المحافظ الزراعي ، والبورجوازي الليبرالي ، والعمالي الاشتراكي (أو الشيوعي) .. وقد نشأت هذه التقسيمات من « الثورة الصناعية الاولى » وقد أصبحت الآن جزئيا غير متفقة مع العصر ، على الأقل في المناطق الأكثر تقدما في أوروبا الغربية . أن التكوين الطبقي التقليدي على أساس أصحاب الاراضي ، الملاك البورجوازيين في الصناعة والتجارة ، البروليتاريا الصناعية هو التكوين الذي ينطوي عليها التقسيم الماركسي المألوف للثلاث طبقات ، قد بدأ ينحل تحت ضغط التغيير التكنولوجي والانقلاب الاجتماعي .

وفي نفس الوقت قد تغير أيضا دور الدولة : من لجنة تنفيذية للبورجوازية « (في عبارة ماركس المعروفة - التي أطلقت أصلا في سنة ١٨٤٨ عندما كان لويس فليب على عرش « الملكية البورجوازية » لعنسا) وتحول الى (حكم) مجتمع يتقابل فيه رأس المال مع اليد العاملة كنديين متعادلين ، بينما تتطلع الطبقة الادارية الى الدور التنسيقي .. ومن هنا نشأت مشكلة تكوين مذهب سياسي يتجاوب مع الموقف المتغير دون التخلي عن الاتصالات التقليدية .

والمشكلة ليست جديدة كلية ، من ناحية أنها كانت تشغل المفكرين السياسيين في أوائل سنوات هذا القرن ، وهي الفترة أيضا التي عرفت فيها حركة الاشتراكية الأوروبية لأول مرة المذاهب « التنفيذية » (Revisionist) ولكن كان بعد الحرب العالمية الثانية فقط أن بدأ التفكير فعلا في ادراك الحقائق .. وما زلنا حتى الآن ننقصنا النظرية الملائمة عن كيفية عمل الديمقراطية الصناعية ، أو كيف يمكن جعلها تعمل ، في عصر التخطيط الاقتصادي على المستوى العالمي : ولكننا على الأقل بدأنا نحصل على أساس أحديهما ، فقد أصبح من الواضح مثلا أنه

لم يعد يمكن التفكير في الدولة على أنها رجل البوليس « الذي يمسك الحلقة » ، بينما تحاول المصالح الخاصة المتنافسة أن تصطاده منه في السوق .. أو كاداة للطبقة المالكة في الرقابة على وسائل الانتاج .. أن مثل هذه الآراء - التي كانت ملائمة الى حد قليل أو كثير في القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية الاولى تضغط على أوروبا - لا تصلح في ظروف الوقت الحاضر .. والديمقراطية الصناعية النامية تماما ذات التنظيمات الشاملة تحت اشراف نخبة من الزعماء المختارين لا يمكن وصفها بكيفية ملائمة وبعبارات مشتقة من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية .. على أنه لا واحدة منهما تعتبر المذهب الاشتراكي التقليدي الذي يجعل بصفة كلية في وسط يشبه في كثير من الاعتبارات الوسط الذي كان يتوقعه اتباع سانت سيمون والماركسيون .. ونظرا لأن الكثير من تنبؤاتهم قد تحققت - وليس لأن الامور ، على ما قبل في بعض الاوقات ، قد سارت بكيفية مختلفة - ان المذاهب الاشتراكية قد بدأت تكتسب مظهرا عتيقا نوعا ما .. وكنظرية تتعلق بكيف تعمل الثورة الصناعية بنجاح على هدم طبقة الوراثة ، فان الاشتراكية - مثل الايجابية التي عرفت في نفس الوقت في الحقبتين من السنوات الثلاثينيات والاربعينيات قد برزت نفسها تماما .. على أن مسألة أين بدأت تغيرها في السنوات الاخيرة ، فالواقع أن هذا حدث في قدرتها على رد أو ارجاع حساب متناسق لما بدى يطلق عليه الآن « الثورة الثانية (١٨٨٨) » .

المجتمع الصناعي :

ان مفهوم المجتمع الصناعي مفهوم غير معين ولا محقق فيما بين النظامين الاقتصاديين المتنافسين الرأسمالية والاشتراكية ، ولهذا السبب فانه ينظر اليه بشيء من الارتياب من ناحية الاقتصاديين والسياسيين على السواء ، ولا يمكن وصف هذا الاحساس بعدم الثقة بأنه ليس ما يبرره .. على أنه يمكن القول بأن المجتمع الصناعي له تكوين خاص به .. ولا حاجة الى التساؤل عما اذا كانت المجتمعات يجب أن تعتبر « كلا عضويا » Organic wholes أنه يمكن في الواقع أن تتخلص «القاعدة الاقتصادية»

(١٨٨) في هذا الصدد وبالصصل التال نظر بين مواضيع اخرى جان لوداستيه
Jean Fourastié « التحويل العظيم للقرن العشرين » باريس سنة ١٩٦١
و داييموند ارون Raymond Aron المجتمع الصناعي للحرب (باريس سنة ١٩٥٨)
و رالف واهرنلورف Ralf Dahrendorf التناقض الطبقي في المجتمع الصناعي
(لندن سنة ١٩٥٩) الخ .

عن « التكوين الأعلى الاشتراكي » *Social superstructure* .
وهناك طرق متبادلة للنظر في مثل هذه الأمور . ولكن لما كان جميع المختصين
متفقين على أن مفاهيم «النمو» و «التطور» قابلة للتطبيق على النظام بجملته ،
فلا يهم كثيرا بأي أسلوب تعبر عن أن « الكل » له كيفية معينة في العمل .
أن الصعوبة تكمن على الأرجح في تحديد المرحلة التاريخية الخاصة التي
صار الوصول إليها في لحظة معينة نتيجة لانقلاب سياسي كبير يتفق مع
تغيير أساسي في التكوين الاجتماعي ويبدو أن وطأة الحربين العالميتين على
المجتمع الأوربي قد أحدثت « تغييرا تاريخيا » أصيلا ، بقدر ما عجلت في
انهيار النظام الاجتماعي القديم السابق لسنة ١٩١٤ ، الذي كان ، على وجه
الإجمال ، يركز على العناصر البورجوازية المختلفة .. وأهمية هذه الحقيقة
عرضة لمختلف التفسيرات التي تتوقف عما إذا كان يمكن قبول فكرة أن
المجتمع البورجوازي ليس نظاما يستطيع أن يعول نفسه بكيفية تامة بل
يحتاج إلى حكم سياسي من طبقة غير بورجوازية تكون غالبا مشتقة من طبقة
النبله الإقليمية القديمة أو البيروقراطية وأتباعها (١٨٩) .

وليست هذه المشكلة خاصة بأوروبا فإن لها مقابلا في أمريكا اللاتينية ،
ومع أنها ليست في الولايات المتحدة إلا أنه لأسباب تاريخية فيها أهمية
قصوى بالنسبة للأوروبيين الغربيين ، لأن أوروبا الغربية هي الجزء الوحيد
في العالم الذي عمل على تطوير مجتمع رأسمالي بورجوازي على أنقاض
الماضي الإقطاعي . ولنفس السبب ، أنها القارة الوحيدة التي تواجه فيها
الأحزاب المحافظة والاحرار والاشتراكية (أو الشيوعية) بعضها بعضا .
أما في الأماكن الأخرى فإن الواحد أو الآخر من هذه العناصر لا يتوفر عادة
ولذلك فإن الولايات المتحدة لم تطور إلى الآن حركة عمالية اشتراكية (ولو
أن استراليا قد فعلت ذلك ، ويبدو أن كندا على وشك أن تتبعها) بينما
في بعض الدول التي تمر بمرحلة « ما قبل التصنيع » فإن الأحزاب أو الحركات
التي توصف بالاشتراكية ليست أكثر من مجرد تنظيمات مكونة من الصفوة
السياسية ، التي لا تهتم إطلاقا بمصالح الطبقة العاملة (التي يمكن حتى
أن لا يكون لها وجود) ، والحالة المتطرفة - ولو أنها لا تعتبر الآن غير
شائعة - هي الخاصة بحركة اشتراكية وتسلح في الواقع أو تضع سنان
رمع في شكل رأسمالي للتنمية الاقتصادية . ويمكن للإنسان أن يخمن

(الرأسمالية

Joseph Schumpeter

(١٨٩) جوزيف شومبتر

والاشتراكية والديمقراطية) لندن وليوبولد سنة ١٩٥٠ ص ١٣٤ - ولقد شومبتر القدر

الين سيرلز *Allen Stears* « الثورة والتطور والنظام الاقتصادي » .

انه في كثير من الدول المتخلفة ، ان لم يكن كلها ، ان هذا الشكل الخاص من الوهم أو من الخداع الذاتي (أو الايديولوجي في المفهوم الماركسي الدقيق) هو الذي يحتمل أن يكون له المدى الطويل وردا على التساؤل اليائس « كيف يمكن أن نبيع الرأسمالية الى الجماهير ؟ » يبدو أن الرد الواضح هو « بأن نسميها اشتراكية » ومثل هذه الحيل لا تحتاج لان تكون واعية ، ومن الأرجح في الواقع أن يقدر لها النجاح اذا كان شارحو العقيدة الرسمية على ايمان وثيق بها . . . ولكن لاسباب واضحة لا يستطيعون العمل الا في الدول المتخلفة فقط ومع هيئات انتخابية غير مزيفة الى حد ما (اذا كانت هناك حاجة لمشاورة الناخبين بحال ما) . . . وحيث تكون الديمقراطية والتعليم قد عانيا تجربة أو محنة ، فالاحتمال أن يرى معظم الناس من خلال هذه المناورات الواعية أو غير الواعية التي تسعى بواسطتها الصفوة السياسية الى تعبئة التأييد لسياسات التصنيع التي تقتضي أن تتطلب مبدئيا تضحيات ثقيلة وبالاخص من طبقة الفلاحين . . . ان الدولة المتخلفة نسبيا التي تدخل جهاز الديمقراطية البرلمانية قبل أن يتم التصنيع قد تجد في الواقع أنه بينما تكون النخبة الحاكمة من ضباط الجيش والسياسيين والمثقفين في جانب مشروع التجديد الاجباري ، لا يكون للناخبين من الفلاحين شأنه في ذلك . . . وفي مثل هذه الحالة تواجه النخبة الاختيار الكبش بين نبد الديمقراطية وبين التجديد . . . وتركيا مثل في هذه النقطة وفي هذه الحالات اذا قررت الاقلية الحاكمة أن تعجل التحديث ضد ارادة الاغلبية المتخلفة ، فقد تجد أنه من الضروري أن تسعى الى التبرير الشرعي في « الاشتراكية » . . . ان عقيدتها السياسية ستكون عندئذ غير ديمقراطية وقد تحمل بعض الشبه اما للفاشية أو الستالينية حسبما تكون الحالة ، ولو أنها من ناحية الواقع تعمل على تعجل التصنيع ، ومن المحتمل كثيرا أن تضع أساس تنمية تآلية على الخطوط العادية للرأسمالية (١٩٠) .

ان هذه المشكلة الخاصة تتعلق بشكل واضح بطابع التأخر . . . وفي أوروبا غير السوفيتية تبدو اهنيتها فقط في تركيا ويوغوسلافيا واليونان وفي شبه جزيرة ايبيريا . . . أما أوروبا الغربية بالذات بما فيها إيطاليا ، التي عانت آخر انتكاستها تحت الفاشية - فقد خرجت من نطاق التخطيط الاجباري للتحديث Forced-draft Mobilization ، ودخلت الى عصر التقدم السريع في الاكتفاء الذاتي واعاشته نفسها في الظروف التي بدأ فيها التصنيع يعطى ثماره . . . وفي حالة من هذا القبيل يجيء التهديد

(١٩٠) ألفر روستو Rostow نفس المرجع ، الذي يعتبر أن « الوطنية الاداة الاولى للتحديث ولا يول اهتماما كبيرا لدور الحركات شبه الاشتراكية » .

الحقيقي الوحيد للاستقرار السياسي من جانب البطالة الجماعية (التي تؤذي العمال) ومن التضخم (الذي يؤثر مبدئيا على الطبقة المتوسطة ذات الاجور) .. وتوجه الانحيازات السياسية تبعاً لذلك الى تكيف نفسها حول المشاكل المزوجة الخاصة بالعمالة التامة والاستقرار النقدي .. وفي المجتمع التام التصنيع فان مذهب المحافظين Conservatism يعني ليس فقط الدفاع عن المصالح الرأسمالية السابقة (في الزراعة مثلاً) بل بالاحرى يعني صيانة القيم والمثل الخاصة بالطبقة المتوسطة مثل ملكية المنازل ، والمزايا التعليمية ، ومختلف المزايا المتعلقة بالملكية الفردية .. ويمكن أن يقف مبدأ « الليبرالية » محل التخطيط الاقتصادي - وهو صيحة بعيدة من كوبذنيت Cobdenite أو أورثودوكسية جلدستون .. « وتعى الاشتراكية » الاهتمام بحالة ذوى الاجور المنخفضة ، بينما الهدف التاريخي « للملكية الخاصة لوسائل الانتاج » قد صار التخلي عنه ضمناً على الاقل طالما بقى الاقتصاد محتفظاً بحالة العمالة التامة . والصورة الكلاسيكية لذلك هي بلاد اسكنديناوا تحت الادارة الاشتراكية الديمقراطية، ولكن بريطانيا وباقي أوروبا الغربية تبدي الدلائل على أنها ستتبعها أيضاً وفي الظروف التي من هذا القبيل ، وتفقد الاشتراكية حداثتها الثورية مع نمو حالة الشراء التي تدعو الى الهدوء السياسي ، ولذلك فانها تترك في النهاية الى أقلية من النقابيين وبعض المثحمسين لكي يحتفظوا بشعلة العقيدة مشتعلة .. على أنه من الخطأ أن يعزى هذا التغيير في الجو السياسي الى (البورجوازية) من جانب العمال أو زعمائهم .. فالحقيقة أن مجتمعاً من هذا النوع ، ولو أنه يمكن أن يظل رأسمالياً ، لا يمكن أن يوصف بعد بأنه بورجوازي ..

ان الارض المشتركة التي تحتلها الطبقات الاجتماعية والاحزاب السياسية في أوروبا الغربية المعاصرة ، هي حالة الرفاهية . وهذا التعبير يقتضى أن يفهم على أنه يدل على شيء أبعد من سن تشريع عن الاسكان العام والتعويض عن البطالة ، والضريبة التصاعدية وغير ذلك من الاجراءات التي تهدف الى تعادل الدخول وضمان أدنى حد من الاستقرار الاجتماعي .. وبصفة اساسية يتعلق بالمحافظة على العمال التامة في « اقتصاد مختلط » الذي لا يزال رأسمالياً بمعنى أن أغلبية قرارات الاستثمار توضع بواسطة الهيئات الخاصة .. وبالمقارنة مع حقبة سنوات الثلاثينيات عندما انهارت اقتصاديات السوق في جميع أنحاء العالم الغربي يعتبر التغيير مزدوجاً : ففي المكان الاول ، تعترف السلطات الان بمسئوليتها عن المحافظة على شيء مثل العمالة التامة ، وثانياً توسيع القطاع العام بالإضافة الى أن الرقابة الحكومية على البنوك المركزية تمكنهما (البنوك) من اتباع اجراءات دائرية

مضادة Countercyclical حتى لو كانت «الاشغال» في مثل القطاع الخاص تنقصها الثقة الضرورية للاستثمار .. ، أن تكويننا من هذا النوع لا يزال أساسيا اقتصادا سوقيا من ناحية أن معظم القرارات غير مركزية وتتخذ بواسطة الافراد العاديين ، ولكن التدخل الحكومي يحد من حرية اللعب بالسوق لمصلحة الاستقرار الاجتماعي ولايجاد معدل ملائم للنمو ، ولإعادة توزيع الدخل ، عن طريق فرض الضرائب وتوسيع الخدمات الاجتماعية ، هدف مزدوج تأمين النمو الاقتصادي ، والحد من حالات التفاوت أو عدم المساواة .. وينشأ مفهوم هذه السياسة من الاعتراف بأن المفارقات الكبيرة التقليدية في الداخل لم تعد لازمة من أجل لادخارات الضرورية للاستثمار الرأسمالي .. ويزداد الآن اضطلال الحكومة بهذا الدور وكذلك بواسطة منشآت الادخار التي من النوع الذي لا يعتمد على الثروة الخاصة .. وهكذا فان حالة الرفاهية تركز على اقتصاد مختلط ، حيث يعتبر القطاع العام كبيرا بالحد الذي يستطيع أن يحتفظ مع سرعة النمو بالخطى التي يرغب فيها المجتمع .

وكان الرواج الاوروبى فى حقبتى الخمسينيات والستينيات يرجع جزئيا الى اتساع هذه الدرجة من الرقابة الواعية على الاقتصاد .. وهكذا كان له من ناحية أخرى ضغط الذى أصبح الآن عقبة رئيسية فى طريق النمو المتوازن ثم أن الاقتصاد المختلط يضع الاهداف التي يعتبر من الصعب توافقها وهي : العمالة التامة ، والاستثمار السالى ، وتوزيع الدخل المتعادل ، واتخاذ القرارات بكيفية ديمقراطية ، واستقرار الاسعار .. وحالة الجذب بين المصالح العامة والخاصة ، والحركة بين الاحزاب السياسية المتنافسة تؤدي الى مسألة وضع ميزانية صحيحة ولا يوجد ، مبدئيا ، فى هذه الصورة ما لا ينطبق على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا الغربية .. وقد قادت أمريكا العالم أثناء الكساد العظيم فى حقبة الثلاثينيات وفى عملية ادخال العمالة التامة واجراءات الرفاهية التي تلت تلك الحقبة (ولو أنها تحملت الحرب من أجل أن ترفع الاقتصاد من ركوده) .. ومنذ سنة ١٩٤٦ كانت الولايات المتحدة ملتزمة رسميا بهدف الاحتفاظ بحالة العمالة التامة ، ان قليلا أو كثيرا ، .. ومع ذلك فانه لاسباب تتعلق بالتكوين الاجتماعى السياسى - وبالاخص المكانة العظمى لرابطة الاعمال بالمقارنة مع أوروبا - فقد كان التحول الى اقتصاديات على أساس فكرة كينيذى أى حالة الرفاهية ، متسما بالفتور ، بينما اتبعت حكومات أوروبا الغربية الاقتصاد المختلط بمشابة التوجية للسياسة العامة (حتى أن المانيا الغربية قد عملت ذلك فعلا ولو دون الشكل) .. ان المذهب « الكينيذى » بأن الاقتصاد السوقى غير

المنظم سيبتجه الى التوازن عند مستوى ينخفض عن الحد الاعلى أو حتى المتوسط للتشغيل التام لرأس المال واليد العاملة ، هذا المذهب لا يعارض جديا في أوروبا . . . ولما كانت البطالة الجماعية لم تعد محتملة سياسيا ، فقد اتبعت نحوها الحكومات المختصة ، بكثرة أو بقلّة ، الاجراءات الضرورية لضمان معدل من الاستثمار يلائم حالة العمالة التامة . . . ولا تقتضى هذه الاجراءات ، بالضرورة ، عجزا مستديما في الميزانيات ولكنها تؤدى الى مستوى من الانفاق العام يحول دون العودة الى الضرائب المنخفضة ، كما إنها تتطلب جهدا دائما في توزيع الدخل حتى يمكن الاحتفاظ بالقوة الشرائية . . . وتدل الاحصائيات على أنه عندما لا يختل النظام بالحروب التي تؤدى الى تقلبات فجائية للاسعار ، فانه يستطيع أن يواجه التضخم، مع المحافظة على معدل سريع للنمو . وسر النجاح هو الرقابة العامة وليس آلية السوق ، التي تتجه في حد ذاتها الى حالة من الكساد الدائرى ، ونحو معدل نمو منخفض بدرجة واضحة عن المستوى المطلوب .

ومن الناحية الثقافية فان الاقتصاد لمختلط تبرره العقيدة « الكينيزية » في الشئون الاقتصادية ، وهو من الناحية السياسية يتناسب مع الضغوط الناشئة عن الديمقراطية ذات الحركة العمالية المنظمة القوية . . . ولما كان غير محدد فيما بين الرأسمالية والاشتراكية ، فمن الممكن تشغيله بواسطة المحافظين ، والاحرار ، والاشتراكيين على السواء . . . والاستقرار العام والخاص للاقتصاد ، مع احتفاظ السلطات بحق وضع الخطوط التوجيهية العامة التي يطلبها الرأى العام (أى التي يقتضيها حكم الأغلبية في النظام الديمقراطي) . . . واذا كان العمال فى الحكم ، فان النظام يكتسب اتجاهها « عماليا » لا يغير خاصيته بدرجة تكفى لان تجعل الاشتراكيين يشعرون بأنهم على وفاق تام معه . . . والعمالية ليست هي الاشتراكية ولو حتى تتجه نحوها ، وهي فى حد ذاتها تمثل حلا وسطا ، يقبل المجتمع بمقتضاه ترك وسائل الانتاج الرئيسية - غير المرافق العامة السياسية مثل السكة الحديد ومحطات القوى - بين الايدي الخاصة على أن يكون مفهوما ضمنا أن الاقتصاد السوقى المنظم سيؤدى الى حالة من العمالة التامة أو شبه التامة . وما تفرضه الحكومة من معدل النمو الملائم للغرض ، ينتج عن اكتشاف (لا ينكره الا الاقتصاديون المعروفون) بأن الاقتصاد السوقى فى حد ذاته يتجه الى الاستقرار دون مستوى العمالة التامة . وسيحكم على النظام الناتج عن ذلك بطبيعة الحال من قدرته على تنمية معدل أسرع للنمو ، بل وتبعا للارتفاع فى مستويات المعيشة أسرع منه فى الاقتصاد السوقى فى « الليبرالية » . واذا تحقق النجاح فى هذا الصدد ، فان النتيجة السيئة من وجهة النظر الاشتراكية التقليدية تنشأ عن الحاجة

الى تبعية المساواة الاجتماعية (ولو مؤقتا على الاقل) الى الكفاية الاقتصادية. وهناك أسباب قوية نظرية وعملية تدعو الى الشك فيما اذا كان المجتمع الاشتراكي الاصيل - الذى يهدف بوعى الى ازالة التنازع الاقتصادي ونهايتها الى المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين - يستطيع أن يكفل معدلا سريعا للنمو ، وربما كان عليه أن يشتري المساواة الاجتماعية بالاستقرار الاقتصادي . . . ولو وضعت هذه الصورة أمام جمهور الناخبين فى الدول الصناعية فالارجح أنهم سرفضونها من أجل نظام أقل مساواة يكفل الوفاء بمطالب المستهلك . . . وقد يكون هذا فى ظل الظروف الديمقراطية عقبة فى طريق التحول الى الاشتراكية التامة ، وتهديدا أساسيا لاهداف الاشتراكية التقليدية .

ولا داعى للتأكيد أن كل هذا يتعلق فقط بالمجتمعات العالية التصنيع التامة الديمقراطية . . . وفى الظروف السابقة للتصنيع كان لتدخل الدولة دور مختلف للغاية ، ولو أن الفارق تكشف عنه العادة المألوفة بوصف كلا حالتى الرفاهية فى الدول المتقدمة ، والاستبدادية فى الدول المتخلفة ، بالاشتراكية . . . ففى الحالة الأخيرة تهدف رقابة الدولة على الاقتصاد الى دفع عجلة السير فى التصنيع ، بينما فى الرفاهية الديمقراطية المتقدمة للغاية من النوع الغربى ، تنشأ الحاجة الى الرقابة المركزية على الاقتصاد السوقى نتيجة لنضج المجتمع الصناعى الذى تجاوز مرحلة التحررية ، ويوجد فى الواقع عامل مشترك يربط النوعين من ناحية أنه فى كل من الحالتين يكون فشل السوق فى تحقيق معدل سريع للنمو هو الذى يستلزم تدخل السلطات العامة . . . وفى هذا المعنى الصام يمكن وصف فرض التخطيط المركزى فى الدول المتخلفة بأنه « اشتراكية » ، ولو أنه فى المدى الطويل يمكن أن يؤدي الى اقتصاد سوقى رأسمالى « عادى » . . . ولكن يجب التمييز بدقة بين الحالتين لأغراض نظرية ، ولو فقط ، لأن الحركات المضادة للديمقراطية تغذى من حالة الاختلاط فى المعنى الناشئ عن وصف أى شكل من الرقابة الحكومية بالاشتراكية بغض النظر عن معناه السياسى وإذا كان الامر يتعلق بالاشتراكية الديمقراطية الغربية ، فيجب أن يكون من الواضح أن النضج الصناعى من بين شروطها ، كما أنه يجب أن يكون من الواضح أن الدكتاتوريات « الاشتراكية » تلازم التخلف وأن نوع الاشتراكية الملائمة للمجتمع الصناعى هو الديمقراطية ، وبالعكس فإن الاقتصاد المختلط الذى يتناسب مع الضغوط الديمقراطية فى ظروف النضج الصناعى يتسم بالاتجاه الاشتراكي : وليس لأن الجو الثقافى يعتبر معاديا للأعمال الخاصة كما يؤكد الكتاب المحافظون من أتباع شامبيتر وهياك ، ولكن بالاحزنى لأن القطاع الخاص يرى أنه يلعب دورا ثانويا فى

تعبئة الموارد الاقتصادية للمجتمع وتأمين كفاية مطالب الجماهير .. وظهور هذه المشكلة الخاصة في ظروف النضج الصناعي التام - أي بعد مرحلة التكسب البدائي لرأس المال - من شأنه أن يغير بكيفية طبيعية خاصية الجدل بين أنصار وخصوم الاقتصاد السوقى .. والنزاع بين الاشتراكيين والليبراليين يحدث لا قبل بل بعد أن تكون الديمقراطية الليبرالية قد استقرت ، ويتعلق بمشكلة حماية حريات الافراد والمجموعات داخل اقتصاد مخطط ومركز .. وبفض النظر عن الاصطلاحات الفنية فإن هذا الجدل ليس له الا علاقات بسيطة بالجدل الذى يدور حول الحكم الدكتاتورى فى الدول المتخلفة ، حيث يقتضى أن تقتصّر القيم الفائضة من الفلاحين المترددين بقصد تكوين التمويل الصناعى .. ومع استعمال تعبير (شومبيتر) « أن التحويل الى الاشتراكية فى دولة ناضجة ، هو مشكلة من خصائص الثقافات التى تجاوزت هذه المرحلة البدائية .. وهذا هو السبب النهائى فى اتجاه المجادلات التى تدور بين الشيوعيين الشرقيين والاشتراكيين الغربيين الى أن تكون غير مجدية ، وحتى عندما يستعمل الطرفان اللغة الماركسية فإنهما فى الواقع لا يتكلمان عن شيء واحد (١٩١) .

ولحظة أخرى مع الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية : أنه من أجل كل الاتجاهات الاشتراكية فإنها تختلف جذريا عن النظام الاشتراكى الاصيل، من ناحية أن السلطات العامة لا تشترك بنفسها فى عملية الانتاج ، بل تعمل بالارجع على اتاحة الاسواق للسلع التى تنتج بواسطة الملكية الخاصة للصناعة والزراعة .. وإلى غاية ما يجيء به هذا التمييز فإنه حتى بوغوسلافيا فى ظل نظام حكم شيوعى خاص بذاته لا يمكن أن تعتبر اشتراكية تماما .. على أنه ليس من الضرورى للنظام الاشتراكى أن يستغنى عن التسعيرة والسوق وحدوث هذا فى الاتحاد السوفييتى لا يدل على شيء الا على العقلية الجامدة لواضعى الخطط . وبالمثل لا تحتاج السلطات الاشتراكية للاستغناء عن الزراعة الخاصة .. ومن المستطاع مبدئيا للحكومة السوفييتية ارجاع الملكية الخاصة فى الزراعة (وعلى نطاق صغير فى الصناعة والتجارة) دون الاضرار بطبيعة النظام

(١٩١) انظر شومبيتر ص ٢١٩ و سيفرز ص ٣٧ وكارل بولياى « التحول العظيم » ، بوسطن سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٣ وقد أوضح بولياى أن الهيار الاقتصاد السوقى غير المنظم فى حقبة الثلاثينيات لم يكن مصادفة بل كان يمثل نهاية فصل فى التساوي الاقتصادى والانتاج فصل جديد .. واستنتاجاه مصبوغة بالطبع بافتراضاته الاشتراكية ، ولكنها لا تختلف بدرجة كبيرة عن الفراضات شومبيتر المضادة للاشتراكية .

الاشتراكي ٠٠ وإذا كان هذا لم يعمل فليس لذلك من سبب سوى التعصب المذهبي ، والنتيجة الوحيدة لذلك زيادة عدم الكفاية وعدم التعقل ٠٠ ان النظام الاشتراكي يتلادم مع اقتصاد السوق بشرط أن توضح القرارات الأساسية بواسطة واضعي الخطط وبشرط أن يكون القطاع العام مسيطرا ، وهذا يعنى من الناحية العملية بأنه يجب أن يشمل الصناعة وأعمال البنوك على نطاق واسع - وبالعكس لا يعتبر الاقتصاد المختلط في أوروبا الغربية اشتراكيا طالما أن الحكومات تعمل لمجرد ضمان مستوى عالى من الطلب الاجمالى وبذلك تتيح الوقود للاستثمار الخاص (١٩٢) وطالما أن تكديس رأس المال يستمر تحت الرقابة الخاصة بمبدأ ، فلا يمكن الكلام عن الاشتراكية ٠٠ ان الدلالة أو التسمية الصحيحة للأحزاب السياسية التي تعمل على حالة الرفاهية الديمقراطية التي من هذا القبيل هي « العمالية » أكثر من « الاشتراكية » ، وقد أظهر حزب العمال البريطاني حكمة في الاحتفاظ بتسميته التقليدية ، ولو أنه يستطيع أن يصف نفسه بحق « بالاشتراكي الديمقراطي » دون التضييل بأحد ٠٠ وقبل كل شيء فالديمقراطيون الاشتراكيون الالمان والسكندنافيون قد أوضحوا منذ زمن بعيد أن عملية الاقتصاد المختلط عن طريق الرقابات الديمقراطية تحدد نوع المجتمع الذي يريدون الاحتفاظ به ٠٠ ويعكس هذا الاتجاه بوضوح أكثر من الحرص السياسي لطبقة الزعماء ٠٠ وينسجم مع الأهداف المحددة لجماهير الناخبين ، التي تهدف حاليا ومبدئيا الى كفالة مطالب المستهلك وتحقيق مستويات معيشة الطبقة المتوسطة والاقتصاد المختلط ملائم لهذه الأغراض ، وطالما أنه يقل فوائد اقتصادية فإن معظم الطبقة العامة ستكون عديمة الاهتمام بأنه ليس « اشتراكية » (المفهومة بأنها عبارة عن إزالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ورقابة العمال في الصناعة) ٠٠ ويمكن أن تعتبر الديمقراطية نفسها بأنها نظام اشتراكي تام ، ولكن لم يحدث هذا حتى الآن . والأرجح أنه لن يحدث الى أن يصبح المجتمع غنيا بدرجة تكفى للاستغناء عن تعجل النمو الاقتصادي ٠٠ وعندئذ يمكن تخصيص الفائض المتبقى في الأغراض غير الاقتصادية (وغير العسكرية) ومن الواضح أن يعتبر هدفا بعيدا بالنسبة لمعظم الدول .

(١٩٢) سيفرز Sievers ص ١٠٠ « الى الحد الذى تزداد فيه حالة الرفاهية للمستهلكين يدخل اضافى على أساسى دائرى ، فانه يساعد أيضا على استقرار نظام السوق » انظر أيضا هنرى سميت (الاقتصاديات الاشتراكية وإعادة النظر فيها) لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢ - وهناك الصحوة معروفة لقول بان النظريات « الكينزية » تنطبق باعجاب على الاقتصاد الاشتراكي ، ولكن لا يمكن تنفيذها بكيفية سليمة في ظل الرأسمالية بسبب الكراهية القريزية من جانب رابطة الأعمال لكل ما يهوى عليه شبهة التخطيط المركزي .

ان التوترات التي تنشأ في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي تعتبر مشتركة لكل المجتمعات المختلطة ، سواء كانت محكومة بواسطة أحزاب المحافظين أو الاحرار أو العمال .. وهي تنشأ بصفة أساسية من المشكلة غير المحلولة الخاصة بإنشاء جهاز اجتماعي يمكن عن طريقه تنسيق المطالب المتضاربة المختلف الهيئات دون الاضرار بالمصالح العام .. ولا يستطيع اقتصاد السوق في حد ذاته أن ينظم أكثر من القوى المادية للمجتمع .. ولما كانت هذه القوى غير متناسقة فيقتضى أن تتقرر ، وبمجرد أن تقوم حالة الرفاهية ، يقع دور التقرير أو التحكيم على عاتق الحكومة .. والمصالح الاقتصادية العظيمة عبارة عن « تكتلات تضامن » عديدة تضغط بمطالب هيئاتها على السلطات .. وفي ظل ليبرالية القرن التاسع عشر حلت هذه المشكلة نفسها بطريقة آلية لمصالح طبقة أصحاب الاعمال ، التي كانت في الواقع تراقب الاقتصاد السوقى وتستطيع أن تنزل بالمجتمع أزمات « ثقة » وبطالة جماعية ، كلما أهملت مطالبها .. وفي ظل ديمقراطية حالة الرفاهية ، التي يقف فيها رأس المال في مواجهة اليد العاملة كسدين متضادين أو شبه متضادين ، فإن مساومتها الجزئية Sectional Bargaining تتجه الى تنمية ضغوط التضخم الدائم المالم تتدخل الحكومة ، والتضخم يفيد أقوى القطاعات - الصناعة الاحتكارية ، وأقوى الاتحادات العمالية - على حساب أعضاء المجتمع الأشد فقرا والأكثر عددا ، وقد تجعل الزيادات في الاجور والاسعار الناشئة عن التضخم اللولبي بضائع الاستهلاك مرتفعة الاسعار بأكثر مما يجب بالنسبة لجمهور المشترين وبذلك يجعل بالتدهور الدائرى المألوف الذي يرجع الى عدم كفاية الطلب ، وإذا لم تعد النظم التقليدية للمنافسة والبطالة ملائمة لقمع المنازعات الطائفية في المجتمع الكامل للديمقراطية ، يكون على السلطات العامة أن تتدخل وتفرض الرقابات على الاسعار والاجور .. ومن هنا كانت الحساسية القصوى للحركات العمالية بشأن سياسة الاجور ، التي بدونها لا يمكن تشغيل النظام .. فيمكن في الواقع في المدى الطويل أن يكون لفائدة الاتحادات العمالية والاحزاب العمالية اتخاذ المبادأة في وضع مثل هذه السياسة التي تعتبر على أى حال متماشية مع المبادئ الأساسية للاشتراكية .. ولكن عند هذه النقطة بالذات تقبل العقيدة الاشتراكية والمصالح العمالية في أن تنسجم معا .. ولا شيء أقرب الى المعقول من القول بأنه يجب على المجتمع ، كوسيلة أخيرة ، أن يقرر كيف يحتاج الى مكافأة عمال المناجم والمرضى ورجال البوليس الخ ، ولكن في الناحية العملية فإن « المجتمع » يثور ؟

Boils Down

لحكومة اليوم وسلطات التخطيط ، مهما كانت تحت رقابة ديمقراطية .. وبأى معيار - خلاف معيار السوق الذي يمكن أن يصبح غير فعال - يستطيع الانسان أن يقرر مقدار ما يدفع الى المدرس

أكثر مما يدفع الى الكناس ؟ ٠٠ ومن أين يجب أن يبدأ كل شيء ؟ ان التقدم المباشر سيكون تجريبيا وبطيئا ٠٠ وحتى اذا كانت الآراء ذات القيمة النسبية تقبل من جانب الجمهور ، فإن تطبيقها في المجتمع الحر لن يكون آلياً (١٩٢) ويحتاج اليه على وجه التحديد لان المجتمع الغربي الصناعي مجتمع حر وديمقراطي بحيث أن عمل الاقتصاد المخطط يثير مشاكل غير مسموع عنها بتاتا في الاراضى التى ليست فيها الحرية الا اسما .

ان عدم القدرة على ادراك هذه الحقائق من بين علامات التفكير السوفيتي ، الذى لا يزال يعمل بعقيدة التنازع الطبقي البورجوازي البروليتارى ، كما وكأنه لم يحدث أى شيء منذ سنة ١٩١٤ ، والصورة العكسية لهذه الغلطة يقع فيها أولئك المفسرون للحكمة التقليدية Conventional Wisdom . - والاكاديميون الامريكيون فى مقدمتهم - الذين يناقشون حالة الرفاهية كما لو كانت تعنى فقط (طبقا لبارات فى بحث حديث سبق ذكره) « مسئولية الحكومة فى أن تكفل لجميع المواطنين مستوى معيشة صحي ولائق وضمانا أساسيا ضد الاحداث الاقتصادية فى الحياة (١٩٤) » .

ولو أن هذه الاهداف كانت تصور باستمرار فى أدب ال « والليبرالية الجماعية » من قبل سنة ١٩١٤ ، فلا يستتبع ذلك بأنها تصف بكيفية ملائمة حالة الاوضاع الراهنة فى أوروبا الغربية ٠٠ (انها قد تدل على الاهداف والحدود الحالية للتحورية الامريكية ، ولكن هذه مسألة أخرى) ٠٠ وفى الواقع أن تشريع الرفاهية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل من مظاهر عملية التحول الى الاشتراكية الذى يحدد أو يحيط بعملية اقتصاد السوق ٠٠ والنصف الآخر من هذه العملية عبارة عن التوسع فى الملكية العامة ، واقامة التوازن بين القطاعين العام والخاص ٠٠ وما تنطوى عليه الحركة كلها هو التوتر الملح بين القيم الاجتماعية والسوقية ، مع احراز الاولى تدريجيا على السلطة العليا ٠٠ ومن الخطأ أن يوصف هذا بالقول بأن « البروليتاريا فى قاعدة الهرم الخاص بالدخل ، وان الاغنياء الكسالى فى قمته قد اختفى كلاهما ، وأن الناس فى كل مكان قد أحرزوا

(١٩٣) جون كول « سياسة الدخل » صحيفة الجارديان ٨ يونيو سنة ١٩٦٢

(١٩٤) ديو هيرست Dewhurst نفس المرجع ص ٨٦٣

عادات وميول الطبقة المتوسطة مع دخل الطبقة المتوسطة (١٩٥٠) « وهذه لغة الدعاية السياسية .. » الاغنياء الكسالى « لم يكن أمرهم يهم أحدا ما الا الصحفيين مثري المشاعر ، واختفاء البروليتاريا لا يحول الطبقة العاملة الى طبقة متوسطة (فاذا كانت في « الوسط » فمن يكون في القاع ؟) .. والاقبل من كل شيء هل يستتبع ذلك أن يحتفظ المجتمع الصناعي بهيئة « بورجوازية » لا يمكن أن تكون هناك بورجوازية بدون بروليتاريا ، وإذا كانت احدهما تتلاشى ، فهكذا تكون الثانية ، ولنفس السبب فإن المجتمع الصناعي الحديث لا يتطلب أيا منهما .. ومن العبث الادعاء بأنه يمكن أن يوجد مجتمع بورجوازي بدون طبقات ، أو مجتمع مرتب طبقيا يتبع فيه كل فرد الى :

(أ) الطبقة المتوسطة .

(ب) لا طبقة اطلاقا .. ويبدو أن علم الاجتماع الأمريكي موجه بدرجة كبيرة الى المهمة الميثوس منها . وهي تأكيد كل من هذين الافتراضين المتناقضين .. وبذلك يحدد بأن يصبح الصورة المعكوسة في المرأة للتفكير السوفييتي الذي يحاول أن يقاومه .

والواقع أن المجتمع الصناعي المعاصر يزداد « بورجوازية » بالنسبة للتكوين الطبقي للقرن التاسع عشر متجها الى الانحلال مع نشوء الاعمال الخاصة التي يدور حولها .. ومن هنا حالة الشك التي تؤثر كثيرا بالتفكير السياسي الحالي .. « أزمة الاشتراكية » هي أيضا أزمة الليبرالية ، اذا لم نذكر المدافعين المحافظين عن التقاليد الصناعية ، التي تتميز حاليا في الدول المتخلفة .. « ومذهب المحافظين » في أوروبا الغربية ذاتها سواء في نظام المحافظين البريطانيين الذي يقابل التكوينات الديمقراطية المسيحية في القارة الأوروبية - هو أساسيا بلا طبقات باكثر من أن يكون ارسقاطيا . وهو من الناحية العملية تنظيم دفاعي للطبقات الوسطى القديمة والجديدة . ومثل باقي الحركات السياسية الاخرى فإنه يتميز بين المطالب المتضاربة للقيم الاجتماعية والسوقية ، ولو أن الدور المسيطر لرابطة الاعمال داخل الطبقة المتوسطة يتجه الى ترجيح الثقل نحو اتجاه واحد .. وعلى العكس فإن تطور الحركة الاشتراكية التقليدية قد سار منذ سنة ١٩٤٥ على خطوط تحولها الى تحالف عمالي منظم مع قسم من الطبقة المتوسطة المهنية ، ومع

كون الطبقة المثقفة الفنية ليه وجوهره . وهذا التحول هو الذى يميز الاشتراكية الحديثة عن مختلف الاتجاهات السابقة لسنة ١٩٤٥ التى جعلت شخصيات سياسية مثل مستر جيتسكل أو مسيو منديس فرانس أن يقفا هذا الموقف الغريب للغاية ضد (المنظر الخلفى) القاعدة الخلفية للوعى الطبقي مطابق تماما لموقف الحركة العمالية التقليدية (١٩٦) .

وإذا كانت الملاحظات السابقة تعنى أساسيا بالمطالب المتضاربة المتفكير الليبرالى والاشتراكى ، فالسبب هو أنه لا يمكن الكلام جديا عن علم الاجتماع عند المحافظين ، (إذا تركنا جانبا المذهب الكاثوليكي التقليدى ، الذى يسدو أن تطبيقه فى الوقت الحاضر قد تنكب بين الشواطي الرمليه ومستنقعات « الدولة المتحدة » Corporation State والديمقراطية المسيحية فى غرب أوروبا هي « كتلة تضامن » لمصالح الطبقة المتوسطة والفلاحين ، ارتبطت معا بالرغبة فى تخفيض توقيت التغيير الاجتماعى وذلك لمعله محتملا لاولئك الذين يمينهم ذلك ، بالإضافة الى المنحاح اليسارى لاتحادات العمال الكاثوليكية ذات الاتجاهات شبه الاشتراكية .. ان عقيدته اختيارية Electio بالضرورة ولو أنها على وجه الاجمال ديمقراطية .. وفى غير ذلك فان مبدأ المحافظين يظهر بمثابة اندماج بين الاتجاهات الصناعية التقليدية ، وبين الاعمال الكبرى الحديثة . « والتفكير » الذى توحى به هو من النوع الذى يرتبط بالطبقات المحفوظة فى كل أنحاء العالم ، وقد يكون مما لا جدوى منه التحرى فى مذهب المحافظين (توريزم Toryism) البريطانيين اذ أن نهاية الامبراطورية قد حرمتهم من سبب وجوده التقليدى .. وعلى أى حال فانه لا يملك نظرية معينة للمجتمع الحديث .. ويمكن أن يقال المثل عن الاحزاب المحافظة الاخرى الملتزمة بالدفاع عن الطبقات الحكومية التقليدية والقيم المقررة .. والديجولية استثناء جزئى لذلك .. ان رجالها المثقفين والمتحدثين باسمها يبدو أنهم يتحركون نحو مذهب تختلط فيه الاصداء الفنية Technocratic والآراء الاستبدادية للتخطيط ورقابة الدولة .. انهم يبدوون على الاقل أنهم قد

(١٩٦) كانت هزيمة حزب العمال البريطانى فى الانتخابات العامة سنة ١٩٥٩ سببا فى جدل حاد فى هذا الصدد ، وصل فى آخر مراحله الى التهديد بتصدع الحزب الى أن حصل « الصاملون للتجديد Modernizers » على السلطة العليا .. كما أدى الى ظهور مطبوعات هامة ، انظر بصفة خاصة (مارك ابرام) و (ويلشارد روى) « هل ضرورى أن يفسر العمال ؟ » لندن وبلتيهور سنة ١٩٦٠ - وليبسيت Lipset « هل يجب أن يربح المحافظون باستمراد ؟ » نيوليدر عدد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

أدركوا الحقيقة - التي من الواضح أنها لا تزال مخفية عن ناقدائها الأحرار - بحيث لم تعد الحكومة البرلمانية من النوع الكلاسيكي تعتبر عملية ، وهى عند هذه النقطة تصطدم بخصوصها فى الجناح اليسارى الذين يلتزمون مثلها بالتخطيط المركزى ، ولو مع مزيد من التأكيد على المشاركة الشعبية . . وعلى وجه الأجمال فإن الأحزاب المحافظة ومدارس الرأى تبدو معلقة فى حالة من الشك بين الاتجاهات الليبرالية السابقة واللاحقة وبين مختلف صور التفكير . وعند أقصى الطرفين تقيم الشعارات الفاشية لحكم الصفوة والشعارات الشيوعية التى تكرر الحديث عن الصراع الطبقي . . تقيم هذه وتلك ضجة متنافرة . وقد أخذت هذه الحركات الاستبدادية ، بسبب قسوة وعنف الفاظها ، تبدو فى وقتها نوعا ما ضد المجتمع الغربى المعاصر ، ولو أنها لا تزال قادرة على التأثير فى النخبة المثقفة فى الدول المتخلفة وإرباكها . . وتحصل الفاشية على بعض المزايا القصيرة المدى من مشاركتها التقليدية « للوطنية » ولكنها تفشل فى ذلك قطعا فى المدى الطويل . . واعدادها الثقافى على أى حال أضعف بكثير من أن يتطلب اعتبارا جديا . . والحركة الاستبدادية (أو الاحتكارية الشاملة) Totalitarian فى حالة فوضى وقتية ، والستالينية منبوذة فى أوروبا الغربية ، مما يسبب للحزب الشيوعى مشكلة تجديد مذهبه المتحجر أى جعله مطابقا للعصر . . وهكذا نجد أنفسنا نواجه الخلاف بين النظريات الليبرالية والاستراتيجية بأكثر مما كان يحدث لتكوين أوروبا التقليدى ، وكذلك مع الفلسفات السياسية المشتقة على التوالى من الليبرالية الكلاسيكية ومن اشتراكية القرن التاسع عشر وهذه الأخيرة هى بالطبع ماركسية أساسا ، ولو أنها ليست كذلك بصفة مطلقة .

وقد يكون مشوقا عند هذه النقطة أن نشغل ببحث انتقادى لما كان يحدث للنظرية الاشتراكية منذ تكوينها فى بادئ الأمر بواسطة سانت سيمون Saint-Simon و برودون Prondhon وماركس فى القرن الماضى . . ولكن يجب مقاومة هذا الإغراء فإن هذا الموضوع لا نهاية له ويتطلب معالجة منفصلة . . ولكن اذ قيل الكثير عنه فى سياق هذا التحليل للتطورات الأوروبية منذ سنة ١٩٤٥ حول تحول اقتصاد السوق الى شيء يشبه تكوينا من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية فقد يمكن أن تكون كلمة تحذير فى محلها : لقد بدا الأمر يبدو كما لو كان الاقتصاد المختلط يمكن أن يصبح مقدمة لشيء أشبه باقتصاد مخطط ، ولكن ليس من الضروري أن ينتج عن ذلك أن الاشتراكيين الديمقراطيين سيكونون أسعد حالا من الأحرار ببعض النتائج السياسية لهذا التطور . . وإذا

تركنا جانباً الفلك السوفييتي الذي ربما كان غير ناجح سياسياً واقتصادياً لتأدية غرضنا - فإن الكثير من مشاكل نموه لترجع الى عدم توفر رأس المال، والشواهد الماثلة على التخلف - الا أنه لا يزال من الممكن القول أنه بالرغم من نمو التخطيط المركزي الا أن الاشكال الديمقراطية للحياة العامة قد صار الاحتفاظ بها بل حتى تقويتها ٠٠ على أنه لا يمكن أن ننكر أنه توافرت في السنين الأخيرة زيادة ملحوظة في حصيلة الاتجاهات الفنية وبخاصة في دولة مثل فرنسا لا يتوقع فيها هذا والمقصود بعبارة (تكنوكراتيك ×) الاتجاه نحو التنظيم الطفواني للحياة الاقتصادية ، بكيفية ليست ليبرالية ولا اشتراكية ، والتي لا تكون عناصرها التي تدور حولها لا الموظفون ولا العمال الصناعيون ، ولكن واضعو الخطط أنفسهم ومن يتبعهم ، بالإضافة الى الطبقة الإدارية في مجموعها ٠٠ وإذا استمر هذا الاتجاه دون عائق ، فإن رقابة الدولة قد تعنى - مؤقتاً على أي حال - حكم فئة جديدة ذات امتيازات (ليست « طبقية » وبالطبع ليست « طبقة جديدة » ، بل بالأحرى نخبة سياسية ذات وظائف فنية وشبه محتكرة لعالم التخصص . وقد تكون هذه لمحة يارقة غريبة لبعض الآمال الموعودة ولكن الشيء السيء هو أن مثل هذه الحالة يمكن أن تعتبر « متقدمة تاريخياً » طالما بقيت ٠٠ والى الآن ليست هذه الحالة الا سحابة كبيرة في الأفق ٠٠ والارجح أنها ستوقف على النضج السياسي للنخبة الديمقراطية اذا تحقق التهديد .

الحرية والمساواة :

كان معظم أوروبا بعد الثورة الفرنسية بخمسة وأربعين عاماً قد استوعب عواقب تلك الثورة ، وأصبحت الليبرالية محترمة ولو أن الديمقراطية لم تحصل على هذه النتيجة ٠٠ ويقتضى أن نتساءل ما اذا كان بعد أربع حقبات ونصف بعد طوفان ١٩١٧ هل توقفت الثورة الروسية عن أن تبدو مباشرة أو منذرة ، ولا شك أن النقطة التي تفشل فيها المقارنة تحددها العلاقة السياسية الفعلية بين الاتحاد السوفييتي والغرب . وفي الثلاثينيات من القرن الثامن عشر نشطت البعقوبية وامتنعت فرنسا عن ازعاج جاراتها ، وفي حقبة سنوات ١٩٦٠ بدت البلشفية غير متفقة مع العصر ، ولكن الاتحاد السوفييتي كان أبعد من أن يؤكد وجوده ،

× في الاصل *Technocratic* وتعنى النظرية او العقيدة لنظام حكم مقترح يعتبر صالحاً للعصر الذي تكون فيه كل الموارد الاقتصادية وكل النظام الاجتماعي تحت سيطرة العلماء والمهندسين (المراجع) .

ومن هنا نشأت العادة الملحة في النظر الى كل التغييرات الاشتراكية المعاصرة تبعا لما اذا كانت متطبقة مع تنبؤات الماركسية - اللينينية . . على أنه من الواضح أن هذه طريقة خاطئة في معالجة الموضوع . . فان الماركسية الكلاسيكية قد استوعبتها بهدوء الاشتراكية الديمقراطية ، وجزئيا الفلسفة الاكاديمية وعلم الاجتماع . . وفيما يختص باللينينية فهي غير متعلقة بالموضوع . . وما من أحد مهما كانت ميوله السياسية يمكن أن يدرك المظهر الاوروبى اليوم بتطبيق المستويات اللينينية . . أن الطريقة الوحيدة المنطقية هي غرض النظر كلية عما يقوله الكتاب السوفييت عن الشئون الخارجية عن بلادهم ، ومعالجة أوروبا الغربية كمجتمع اجتاز المرحلة الخاصة بالتنساز الطبقي الذي كان يتصل بالمراحل الاولى للثورة الصناعية . . والقول بهذا لا يعنى الاتفاق مع الراى الاكاديمى الحالى الذى يدعى بأن مثل هذا العهد لم يوجد اطلاقا ، بل لمجرد الاعتراف بأن ذلك العهد قد انتهى الآن .

واذا ما استقر ذلك ، يمكن للانسان أن يبدأ في التقدم بأسئلة لها معناها . . فمثلا يمكن أن يسأل بأى معنى يمكن أن يقال عن أوروبا الغربية أنها قد مارست تحولا اجتماعيا خلال النصف قرن الاخير . . لقد تناقش اخصائيو الاجتماع فى بريطانيا وغيرها فى السنوات الاخيرة حول هذه المسألة ووصلوا الى اجابات ، مع كل الخلافات التى لا مناص منها والتى تمزى الى وجهات النظر المتضاربة ، الا أن بينها كثير من أوجه الشبه المشتركة ، تبعت على الاعتقاد بوجود اجماع فى الراى الى حد ما حول الامور الاساسية (١٩٧) ولذلك فيمكن الاختلاف حول مدى ما غير تشريع الترفيه فعلا من ظروف حياة الاغلبية ، مع الاتفاق على أن شيئا أشبه بثورة اجتماعية قد حدثت ، بالمقارنة مع العهد السابق لسنة ١٩١٤ عندما كانت البطالة الجماعية وحالة الفقر هي القاعدة . . وقد رأى نصف القرن نفسه نحسينا أساسيا فى الظروف الصحية ، وهنا ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل

(١٩٧) انظر كتب كول Cole و آرون Aron و دارلنورف Dahrendorf
بيتر لاسليت Peter Laslett « الثورة الاجتماعية فى عصرنا » - صعيقة ليستنر
بتاينغ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ - ديتشارد وولهم Richard Wolheim الاشتراكية
والثالثة - آلين Allen « ثورة الالة البيضاء » ليستنر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١

كم من هذا يعزى الى التغيير التكنولوجى ، ومقدار ما يعزى الى ازدياد الثروة ، وقدما ما يعزى الى التشريع الاجتماعى (١٩٨) . وكيفما كانت الاجابات الدقيقة على هذه الاسئلة المتشابهة ، فان قلة من الناس ينكرون ان الأوروبيين الغربيين يعيشون اليوم فى وسط يختلف اختلافا عظيما عن العصر قبل سنة ١٩١٤ ولناخذ مثلا لذلك : ان عدد الاطفال الذين ولدوا لكل عائلة فى بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر كان فوق الاربعة بينما حاليا لا يصل الى اثنين ونصف ، وهذا الاختلاف لا يدل فقط على توقع حياة أعظم بالنسبة للأغلبية ، بل أيضا تغييرا جذريا فى كيان المرأة ، ولا سيما طبقة المرأة العاملة . التى كان نصف عددها يضع حوالى عام ١٩٠٠ من ٧ الى ١٥ طفلا . وكل فرد حر فى أن يدعى أن هذا كان بكيفية أساسية نتيجة لتشريع الترفيه ، ولكن لا أحد يستطيع أنه ينكر أنه يرجع الى التحول فى ظروف المعيشة ، والعادات الاجتماعية ، والطوابع العقلية . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن السرعة فى تملك المنازل والحصول على مواد الاستهلاك الدائمة وذلك بنمو فئة من العمال شبه المهرة ، والموظفين ذوى الياقات البيضاء ، والفنيين الذين لم يعودوا يتعرضون للبطالة المتوالية . . والدليل على أن هذا ليس « الارستقراطية العمالية » التى كانت فى تصور لينين ، أن الاحزاب الشيوعية فى ممارستها العملية اليومية قد عودت نفسها على وجود هذه الفئة ، بل أنها كانت تحصل على تأييدها . . وهنا ، أيضا ، يمكن أن يتساءل الانسان عما اذا كان هناك أكثر من تعجل من الاتجاهات المنظورة قبل عام ١٩١٤ ، ولكن الحقيقة البارزة هي أن التعجيل قد اقترن مع التغييرات الاجتماعية السياسية السابق ذكرها . . والى الحد الذى تعمل فيه العمالة التامة على مساواة خلافاً للدخل ومستويات المعيشة بين العمال المهرة وغير المهرة أو بين العمال والموظفين الكتابيين ، فان التغييرات الاجتماعية ستصل الى تغيير التكوين الطبقي ، الذى بدوره يعتبر ملائما من الناحية السياسية . . ان المساواة الاجتماعية تعمل على المساواة السياسية ، وهكذا تجعلها فى النهاية أكثر سهولة على تشغيل نظام ديمقراطى يركز على درجة معينة من القبول والتفاهم المشترك . . والى الحد الذى يحصل فيه هذا تتوقف الديمقراطية عن أن تصبح

(١٩٨) ليسليت Leslett يذكر انه فى سنة ١٨٩٨ بينما لم يكن الا اقل من ١٣٠٠٠ شخص فى إنجلترا وويلز يموتون من الجدرى ، هبط هذا العدد فى سنة ١٩٤٨ الى حوالى ٣٠٠ شخص . . بينما هبطت وفيات الكوليرا من ٧٥٠٠ شخص الى ١٥٠ شخص ويرى أن مثل هذه التغييرات لا يمكن الا أن تدل على تحول واعي ، ولو ان الوصف بكلمة « ثورى » ليست بالضرورة ملائمة لها .

« ديمقراطية بورجوازية » دون أن تصبح بذلك اشتراكية ٠٠ وهذه هي الحالة الوحيدة لمشكلة (تطور المعاني) التي يواجهها اخصائيو علم الاجتماع الذين يعالجون هذه الاوضاع بصفة جدية ٠٠ وليس هناك عيب في التعبير بل يحدث أن يكون بعضها في حاجة الى تكييف نظر لان الحالة قد تغيرت (١٩٩) ٠

وعندما نأتى الى تقدير الملازمة السياسية للانواع التي تغيرت للدخل أو العمالة ، نواجه المشكلة المألوفة الخاصة بتمييز البيانات الخيالية من البيانات ذات القيمة ، وليس من السهل دائما تمييز ما يحدث من نتائجها الاحتمالية أو الافتراضية ٠٠ ولناخذ مثلا آخر من الملاحظات الاحصائية ، التي تدل على أنه بينما كانت الخدمة الشخصية في سنة ١٩٠٠ هي العمل الرئيسى لكل النساء العاملات في انجلترا - حيث كان يوجد ١٠٥ مليون خادمة من بين ٤ مليون من النساء العاملات - وقد اختفت في سنة ١٩٦٠ الخدمة النسائية في الغالب ، بينما في نفس الوقت بلغ عدد النساء المشتغلات في المكاتب مثل عدد الخادومات منذ ١٦ سنة مضت وهذا حسن الى الآن ٠٠ على أن الامر الاكثر صعوبة هو تقرير ما اذا كانت النسبة العالية من النساء العاملات في الاعمال الكتابية مرتبطة بحقيقة « أن ثلثي الموظفين غير النظاميين في بريطانيا عساة عن طبقة ذوى الياقات البيضاء » (٢٠٠) ، وهناك الفراض واضح بهذا الصدد ولكن يحتمل أيضا أن تكون الاتجاهات المضادة للاتحادية تؤثر على الموظفين الكتابيين من الرجال والنساء على حد سواء ٠٠ على أنه في السنوات الاخيرة فإن العمالة العامة ، والمساراة الاجتماعية ، والتضخم ، والتشغيل الآلى في المكاتب قد اتحدت كلها على ازالة الفوارق بين العمال ذوى الياقات الزرقاء وذوى الياقات البيضاء ، وقد سهلت مهمة منظمى الاتحاد وأغرث فئة المقاومة على ممارسة المساومة الجماعية بل حتى على الاحزاب ٠٠ وهذه الميول المتضاربة تعمل كلها في وقت واحد ٠٠ ومدارس علم الاجتماع والفلسفة السياسية - تبعا لاتجاهها - ستفسر مطابقتها بكيفية مختلفة ٠٠ وأغلب ما يمكن قوله ، دون تحيز ، هو أن المحافظين سيؤكدون الفوارق ويحاولون العمل على سلم طبقي مدرج ، بينما سيضغط الاحرار على أهمية المهارة وأن « المستقبل مفتوح أمام المواهب » وسيركز الاشتراكيون ، كما كان شأنهم قبالا ، على

(١٩٩) بخصوص بعض التعليقات لهذا اللشلاق بين القوة العمالية الحديثة انظر

كول Cole نفس المرجع ص ٣٦ ٠

(٢٠٠) ألين Allen نفس المرجع

المساواة وتحقيق أعظم حالة من الرضاء لأكبر عدد ٠٠ وسيطالب كل حزب ، باخلاص واضح ، بأنه يهتم « بالعدالة الاجتماعية » - وللتعبير بالعدالة قيمته ولذلك فهو فى النهاية مسألة فلسفية ٠٠ على أن جينج المختصين يعتمدون على نفس المجموعة من الحقائق ويجب بكيفية ما أن يكيفوا سياساتهم لتضع فى حسابها الميول الاجتماعية المفتوحة جزئيا فقط أمام التوجيه الواعى ٠

وبالطبع أن هذا الهامش من الحرية - حرية تشكيل الظروف التى يعيش فيها الناس ويعملون - هو الذى يكون الحقل الحقيقى للتضارب السياسى ٠٠ ومبدأ المساواة الاجتماعية ، والاصرار الليبرالى على المنافسة الحرة ، ويعتبر تفضيل المحافظين للفوارق التقليدية ملائما طالما بقيت منطقة للاختيار الفعلى ٠٠ والمفترض أن هناك مدى معين للاحتمالات - منتصف الطريق بين « الواقعية المادية » « والفوارق المذهبية » - حيث يستطيع الناس أن يقرروا عمليا كيف يريدون أن يعيشوا أو ما هى التضحيات التى هم مستعدون لبذلها ٠٠ والافتراض صحيح بالنسبة لبعض الافراد فى معظم الظروف ، وفقط فى الوسط السريع التطور والمتسم بالسهولة اجتماعيا يكون معظم الناس على وعى به كامكانية حقيقية ٠٠ وربما كان هذا أقرب ما يمكن الوصول اليه لوصف ما تعنيه « الديمقراطية » فعلا بالنسبة لجمهور الناخبين فى المجتمع التام التصنيع ٠٠ انه يعنى بوضوح شيئا يختلف نوعيا عن تنظيم المصالح الطبقيّة والطائفيّة ولو أن هذه لا تغيب عن النظر اطلاقا ٠٠ وعندما يكون هناك قليل من الامن ، اذ تكون الاحتياجات المادية الاساسية مكفولة أو مضمونة مبدئيا ، ان قليلا أو كثيرا ، فان الديمقراطية تتخذ شكل الجدل والتنازع حول الطرق المتناوبة لتنظيم الحياة الاجتماعية ٠٠ والاسكان والتعليم يمكن أن يصبحا اذن أكثر أهمية عن مستوى الدخل ٠٠ ومن الجنون الادعاء أن أوروبا الغربية فى مجموعها قد سبق أن مرت فى هذه المرحلة ، ولكن بعض أجزائها قد مرت فعلا ، ومن الواضح أن الميل يتجه الى هذه الناحية ٠٠ وازاء هذه الصورة الخلفية فان المنازعات المختلفة الراكدة بين «الديمقراطيين المسيحيين» « والديمقراطيين الاشتراكيين » وبين « المحافظين » و « الاحرار » تقلل من نفسها فى محاولة للبحث عن طرق تبادلية لتنظيم الحياة الجماعية لرابطة ذات مشاركة أساسية فى القيم التى تتقاسمها الطبقات المتوسطة والعاملة على السواء ٠

وتتعلق صلاحية هذه الصورة - من وجهة نظر الاخصاصى الاجتماعى - الى حد كبير على فكرة الانسان عن مدى أهمية البناء الطبقي المتوارث ، أم أننا فى الحقيقة لا نتقدم نحو الحالة التى لا توجد فيها تلك الأهمية التقليدية

للطبقات ٠٠ ان الاحرار بطبيعة الحال لم يظهروا اى اهتمام عظيم بالطبقية ، بينما الاشتراكيون - ولاسباب مختلفة - التقليديون قد استغلوا الى أقصى حد ٠٠ وتعتبر الاختلافات الطبقية في المذهب الليبرالى الفردى من الرواسب المؤسفة والوقتية أو الانتقالية للمجموعات الثابتة فى المجتمع الصناعى ، بينما يميل الاشتراكيون على العكس الى التأكيد بأن الطبقات ظهرت الى الوجود نتيجة للسير فى عملية التصنيع التى تقف موقف التضاد من مالكن وسائل الإنتاج ومن العمال ذوى الاجور الذين لا يملكون شيئا ٠٠ ويعانى الاحرار والماركسيون الارثوذكس الكثير من نفس التجهيد بأكثر عما حدث فيما بين ١٨٣٠ ، ١٩٣٠ عندما حولت الثورة الصناعية المجتمع الارووبى الى نزاع حاد بين البورجوازية والبروليتاريا ٠٠ والنتيجة أن كلا المدرستين تستمران فى المجادلة حول مشكلة تتحول بسرعة الى أن تصبح هامشية : وهى ما اذا كان المجتمع البورجوازى الصناعى ينشئ الى طبقات وقد يكون أقرب الى المعقول التساؤل عن نوع التقسيم الطبقي الذى يحتمل أن يأخذ مكانه بمجرد أن يتم استيعاب الثورة التكنولوجية ولكن النظرية الاجتماعية تكون دائما متخلفة بضع خطوات خلف الحقائق ٠٠ وفى دولة مثل بريطانيا حيث احتفظت الارستقراطية الصناعية القديمة بمزاياها الاجتماعية وبعض النفوذ السياسى ، كان يمكن أن يوجد أناس يجادلون بكل جدية حول ما اذا كانت القاب الشرف يجب أن يستمر منحها لرجال الأعمال وزعماء الاتحاد ٠٠ كل هذا يتعلق بالجوانب الجدية والهزلية للحياة الاجتماعية وليس له أى أهمية سياسية ، أن « الطبقة » كتجسيم للرقابة الاجتماعية بواسطة أقلية متميزة ، « والطبقية » كالحيازة الوهمية كثيرا أو قليلا لعلاقات تقليدية من التمييز الاجتماعى ولكن هذه مسألة أخرى ٠٠ فالاولى هى مسألة نظرية وعملية خطيرة ، وأما الثانية فالأفضل أن تترك للصحفيين والروائيين المشهورين (٢٠١) .

(٢٠١) وتجنبنا لسوء الفهم ، يجب التأكيد أن هذه الملاحظات تشير الى أوروبا الغربية أما فى الولايات المتحدة - على قدر ما يمكن للمشاهد الخارجى أن يحكم - فإن العقيدة الرسمية تصف الراى فى هذا الصدد بأنه :

(أ) فى الديمقراطية لا توجد طبقات .

(ب) أن كل فرد يتبع أو يقتضى أن يتبع للطبقة المتوسطة .

(ج) يتوقف كلية على تقدير الفرد لكيانه الاجتماعى الشخصى ، ما هى الطبقة التى يتبعها ٠٠ والفكرة الأخيرة لأسباب واضحة ، هى المعروفة بين المؤلفين الروائيين ، وفى المدة الأخيرة أحرزت أيضا بعض الرواج بين الكتاب السياسيين الأوروبيين

وإذا كان للانسان أن يستخلص من أمور تافهة مثل « حالة الوعي »
Status Consciousness أو « الثقافة المقررة » **Establishment Culture** التى تتعلق فى الواقع بالفئة أو الطائفة أكثر مما تتعلق بالطبقة ، فانه
 سيواجه مشكلة تمييز مجتمع لا يزال الى حد كبير رأسماليا ولكنه لم يعد
 بعد بورجوازيا ٠٠ وفى مثل هذا المجتمع ، يتجه التقسيم الطبقي الى أن
 يتناسب جزئيا مع ملكية رأس المال ، وجزئيا الى أن يقف فى درجات السلم
 الطبقي الصناعى ، مع استغلال المنظمين والعلماء والفنيين بعض امتيازات
 فئة أصحاب الأعمال القديمة ٠٠ ولو أن هناك أسباب وجيهة لرفض الفكرة
 المشهورة عن « الثورة الادارية » **Managerial Revolution** — ولو بسبب
 أن « المديرين » **The managers** كانوا حتى الآن يحجمون عن التفكير فى
 العمل كمجموعة (٢٠٢) فان هذا الظهور لسلم طبقي يركز جزئيا على المهارة
 الفنية يكون شيئا جديدا ٠٠ كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميع
 الفنية لهُو شىء جديد ٠٠ كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميع
 المدارس السياسية الكبرى القديمة ٠٠ ان المحافظين يميلون فطريا الى
 الترحيب بفكرة الدرجات الطبقيّة **Status Hierarchies** ، ولكن
 مشاعرهم كانت حتى الآن متجهة نحو الثقافة الصناعية والارستقراطية
 الارضية : ومن الصعب أن نجعل فلسفة بورك **Burke** أو هيغل **Hegel**
 تنسجم مع حقيقة المجتمع الحديث ٠٠ ويتجه الليبراليون بكليتهم نحو
 التقدم الصناعى والادارة العلمية ، ولكن معظمهم ما زال يتجنب « الفنية »
Technocracy والتخطيط المركزى ٠٠ ويحبذ الاشتراكيون التخطيط
 والملكية العامة ، ولكنهم يحجمون عن تبرير الاختلاف فى المكانة والاختلافات
 فى الدخل ٠٠ وربما كانت الفاشية العقيدة الوحيدة الموجودة للصفوة —
 قد صار التنديد بها بواسطة الجنون الاجرامى من اتباعها ٠٠ والستالينية
 كمذهب تتفق جيدا مع حقيقة الحكم غير المقيد لنخبة سياسية مأخوذة الى
 حد كبير من الفئة الموجهة الجديدة ، ولكن معظم الشيوعيين ، لاسباب
 سياسية ، يضطرون الآن للدعاء بانهم يارضونها ، وحتى أكثرهم ثقافة
 وانتقادا لم يدركوا لفاية الآن الاهمية الاجتماعية للحكم الستالينى ٠٠ اننا
 نعيش فى وسط قد تحول بواسطة التغيير الفنى نتيجة لحربين عالميتين
 وانقلاب اجتماعى ، ولكن السياسيين والكتاب يواصلون مناقشة المسائل
 بكيفية مشتقة من الخلافات السابقة ٠٠ ومن المفيد أن تكون هناك درجة من
 التحفظ فى مثل هذه الامور ، لانه توجد ، قبل كل شىء بعض العوامل التى
 لا تتغير ، على أنه فى الاعتبارات الهامة تعتبر النظرية الاجتماعية الآن

خارجة عن الاوضاع بكيفية خطيرة ٠٠ وكما أن كثيرا من الاوروبيين من الجيل (السلالة) الأكبر لم يهضموا بعد حقيقة أن الدولة الوطنية ذات السيادة قد أصبحت عديمة القيمة . كذلك يوجد اجماع ملحوظ للاعتراف بأن مسألة الحرية والمساواة لا يمكن فرضها بعد الآن بالاسلوب التقليدى للقرن التاسع عشر ، ان الديمقراطية فى أوروبا الغربية قد أصبحت الآن مستقرة وموطنة ، ولكن لا يزال يوجد الكثير مما يتطلب التوضيح النظرى . وهذا لا يرجع فقط الى الماركسيين ، ولو أنهم فى السنوات الاخيرة أضافوا الى حالة الارتباك بأن اغمضوا أعينهم عن بعض التغيرات الاجتماعية الظاهرة وتجاهلوا ملاحظات ماركس على الموضوع . وهذه غلطة جميع الاحزاب ٠٠ انها تحجم عن الاعتراف بأن الحقيقة التى تواجههم لم تعد بعد هى الحقيقة التى كانت معتقداتهم فى يوم ما متفقة معها .

ومثل واضح على هذا التخلف ، فى المحاولات الاخيرة لاعادة النظر فى العقيدة الاشتراكية لجعلها متلائمة مع الماركسية الحالية ٠٠ وقد اتخذ هذا فى ألمانيا الغربية شكل تخلى اجماعى ليس فقط عن بقايا التعصبات اللغوية الماركسية بل حتى عن الالتزامات الاشتراكية التقليدية بالملكية العامة (ولو أنه لا يشمل الرقابة العامة على اقتصاد السوق) وقد شهدنا فى السنوات الاخيرة فى فرنسا ، من ناحية أخرى ، ذلك المشهد العجيب لمنديس فرانس - وهو ليبرالى « كينيذى » ليس له مثيل - يخرج كزعيم لاشد الحزبين الاشتراكيين يسارية ٠٠ والواضح أن هذا يعزى - بغض النظر عن العوامل الشخصية - الى الاعتقاد المتزايد بين الاقتصاديين التقدميين وواضعى الخطط بأن الاقتصاد الفرنسى يتطلب مزيدا من التوجيه المركزى الحيوى أكثر مما يحتمل أن يحصل عليه تحت النظام الديجولى المحافظ نوعا ما ، وفى إيطاليا يبدو أن الاشتراكيين يتحركون نحو المشاركة مع الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم ، وبذلك يعززون الاتجاه العام لأوروبا الغربية ٠٠ أما الموقف البريطانى فهو أفضل ما عرف من بينها جميعا ولو أنه ليس بالضرورة أفضلها من ناحية قربة الى الفهم ٠٠ وهو يفسر عادة بمعركة حول الالتزام التقليدى لحزب العمال بالملكية العامة للصناعة (الذى وصف بالماركسية فى بعض الهيئات ولو أن الأساس قد وضع بواسطة زعيم القبيانية Fabianism سيدنى ويب (٢٠٣)

(٢٠٣) ان البند الواضح فى وثيقة سنة ١٩١٨ التى اتزم فيه حزب العمال لأول مرة بالعقيدة الاشتراكية ، يشير باختصار الى « الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والفعل الوسائل التى يمكن الحصول عليها للإدارة الشعبية والرقابة على كل صناعة أو خدمة » انظر هنرى بيللنج - تاريخ مختصر لحزب العمال - لندن ونيويورك سنة ١٩٦١ - ص ٤٤

على أنه يوجد سبب للاعتقال بأن محاولة تجديد شكل الحرب قد تؤدي الى نزاع شديد ، حتى لو لم تكن الزعامة قد اختارت أن تضع هذه المسألة في البرنامج ٠٠ ان النزاع يتحول في الواقع حول ما اذا كانت « الاشتراكية » تعنى أكثر من الرقابة المركزية ، وإدارة اقتصاد «مخطط » يكون أيضا اقتصادا « مختلطا » ٠٠ ولكن الاشتراكيين المنقحين Revisionist الحداثيين يحجمون عن الاعتراف بذلك علنا في الوقت الحالي والهدف العمل الوحيد هو كيف يجعلون الاقتصاد المختلط يعمل ٠٠ وليس مما يتفق مع مذهبه أن يعترف أن هذا الطريق الوسط هو أعظم ما يمكن أن يؤمل فيه ، بالمثل كما يحجم المحافظون والاحرار عن الاعتراف بأن هذا يصبح من عاداتهم أيضا ٠٠ ونلاحظ مرة أخرى أنه حتى الاقتصاد الاشتراكي المخطط أى الاقتصاد الذى يسيطر فيه القطاع العام على الميدان ويشمل كل أو معظم الصناعة الواسعة المدى ، يمكن أن يقصر عن احراز الدخل المثالي الاشتراكي وحالة المساواة ٠٠ وفي الواقع أنه قد يتعارض معه من ناحية أن الكفاية الاقتصادية ستسبب فوارق كبيرة فى الدخل (ولو لم تكن فى الثروة الخاصة المملوكة) وفى السلطة ٠٠ واننا فى الحقيقة نعالج ثلاثة مشاكل مختلفة : الاقتصاد المختلط ، والتخطيط الاشتراكي ، ثم استهداف مجتمع تختفى منه المنازعات الاقتصادية ، والمشكلة الأخيرة فقط هى التى تتلام مع الاشتراكية كهدف أدبي مثالي ، تميزا لها عن الاقتصاد المرسوم والمصمم على الورق ٠

ولاسباب واضحة ، ترتبط هذه المسائل بكيفية وثيقة بالتسلط الاجتماعى والقوة السياسية ٠٠ وفى المجتمع المفتوح تماما اما أن يختفى الوعي الطبقي واما أن يتوقف على العمل الوقتى لكل فرد ٠٠ ولكن مثل هذا المجتمع غير موجود - على الأقل فى بريطانيا حيث يبرز النظام الاجتماعى تحت وطأة اختلافات غير مقبولة ولا ملائمة تقع فوق رأس البناء الطبقي الموروث ٠٠ وعلى أى قياس فإن بريطانيا تعتبر أقل ديمقراطية من معظم الدول الأوروبية ، اذا لم نذكر الولايات المتحدة ٠٠ وهى من ناحية أخرى تامة التصنيع بكيفية تتيح أعظم ثقل سياسى كامن للطبقة العاملة المنظمة ٠٠ ولهذا فإن ما فى هذه الطبقة من ضعف أو ما تواجهه من تحذيرات ، وما لهذا من أثر فى الحزب ليبدو واضحا للعين المجردة ٠٠ ويمكن القول أن التجربة القصيرة لحكم العمال فى بريطانيا بعد الحرب كانت تعليمية وبالأخص من ناحية تأثيرها فى اظهار عدم النضج السياسى للطبقة العاملة ٠٠ وان لم يكن من شك من ناحية أخرى فى أن الاقلية المفكرة داخل الحركة العمالية تتجه فطريا نحو الاهداف التى تتجاوز فى النهاية

حالة الرفاهية ، ثم الى شيء ربما أمكن أن يوصف بالاشتراكية ٠٠ وسواء
 أكان يمكن تحقيق هذا عمليا فى الجبل الحالى (وفى دولة تعتمد الى مثل هذا
 الحد على التجارة العالمية مثل بريطانيا) فان هذا شيء آخر ، أما اذا نبين
 أنه مجرد توقع خيالى فمن الممكن أن يتوقع الانسان بثقة تقدما أبعد للتمرد
 الرومانتيكى بين الاقلية من الاشتراكيين النشطين الذين يلتزمون بشيء آخر
 يختلف جذريا عن الوضع الحالى ٠٠ فان الرومانتيكية وتخيل اسمى الآمال
 يسيران جنباً الى جنب ٠ والغرض الذى يتعذر احرازه يبدو وكأنه أحب
 الآمال ، وعلى العكس نتعجل الرغبات المستقبل ، لان الحاضر إما أن يكون
 غير جذاب أو غير قابل للتغيير ٠٠ وقد يحدث أن تواجه الاشتراكية
 الأوروبية « أزمة وعى » اذ يزداد وضوحاً أن التفاهم الاجتماعى الحالى هو
 أفضل ما يمكن احرازه فى الوقت الحالى ٠٠ وعلى أى حال فان هذه من بين
 المسائل الحقيقية تمييزاً لها عن المسائل المزيفة التى كثيراً ما يروجونها فى
 الصحف والنشرات الانتخابية (٢٠٤) .

واذا كان الاشتراكيون فى ورطة بشأن « العمالية » واستمرار حالة
 الرفاهية ، فهذه أيضاً حالة خصومهم ٠٠ ولكى يكونوا متمسكين فان
 عليهم أن يؤكدوا أن الادارة المركزة للاقتصاد ، والاعداد العام للمخدمات
 الاجتماعية إنما هى وسائل غير مرغوب فيها ، تتبع بصفة وقتية لداعى
 الضرورة ولكن دون أن يحتفظ بها لحظة واحدة أكثر من الحاجة اليها ٠ وهذا
 القول المعاد هو فى الواقع النظرية الملحة للطراز القديم من بلاغة المحافظين
 أو الاحرار ، ليس فى بريطانيا وحدها ٠٠ ويمكن تلخيصه فى العبارة
 القائلة « أن الهدف الحقيقى من حالة الرفاهية بالنسبة للآحرار هو تعليم

(٢٠٤) نشرة حزب العمال الانتخابية فى سنة ١٩٥٦ « نحو المساواة » التى كانت فاتحة
 التراجع عن الاشتراكية التامة ، وصفها ناقد بكيفية غير ودية بأنها محاولة فاشلة لاستبدال
 « ديكس بارويد Freud » وخلق هذا النوع من التوريات التهمكية كان الادراك المتعب
 لبعض المحافظين بأن بريطانيا التى يحاولون المحافظة عليها هى دولة غير ديمقراطية بكيفية
 واضحة ٠٠ وحقيقى أن حزب العمال كان يبدو مهتما فى السنوات الأخيرة بالمساواة الاجتماعية
 أكثر من الملكية العامة ، وصحيح أيضاً أن العدالة الاجتماعية هى ما يكرهه بعض المحافظين
 أكثر من أى شيء آخر ٠

الناس أن يستغنوا عنها (٢٠٥) « ٠٠ أما مدى اعتقاد أنصار المساعدة الذاتية الذين على قيد الحياة - والمربطين الآن مع خصوم المخططين في معركة للساقفة (المؤخرة) في الوقت الذي يحتاطهم من كل جانب هذه الانسياق المضطرب للاحداث - في القيمة الواقعية لمثل هذه الشعارات فهذا أمر آخر ٠٠ ومن السهل التأكيد بأن الفرد يجب أن يكون المسيطر على مصيره : وأن يكون حرا في اتفاق دخله بالكيفية التي يراها ، وأن حرته الشخصية تكون مكفولة على أفضل وجه بواسطة ملكيته لممتلكات ٠٠ وعندما نجى الى حد تنفيذ هذه الآراء عمليا ، يصبح للفردية بصفة عامة معناها ، وبالاخص بالنسبة لأولئك الذين لديهم بعض الممتلكات ، على أنها بالنسبة لغيرهم فانها تتحول الى فكرة أن الافضل أن يعهدوا بمدخراتهم الى هيئات الترفيه والتأمين الخاصة بدلا من الاعتماد على المجتمع ٠٠ أما لماذا يجعلهم هذا أكثر استقلالا ، فغير واضح ٠٠ كما لم يقل أحد أبدا لماذا تكون المدارس الخاصة أفضل من المدارس الحكومية (الا للسبب الواضح أنها يمكن أن تتيح تعليميا أعلى للأقلية الغنية) . والحقيقة هي أن الليبرالية الأوروبية في الغالب تظل بمعناد طبقة متوسطة في مظهرها : وتخيلائها لا تلائم واقعية مجتمع أغليته من ذوي الاجور الذين يكون الاختيار الوحيد أمامهم اما تقديم الخدمات العامة أو لا شيء اطلاقا ٠٠ وهذه الخدمات في كثير من الحالات قد تكون في المرتبة الثانية اذا قورنت بأفضل ما يمكن أن تقدمه الاعمال الخاصة . ولكنها أفضل من لا شيء ٠٠ وهذا اللا شيء هو بالضبط ما يمكن أن يحصل عليه الناس ولو أنهم تطلوا عن عملهم ٠٠ وفي هذه الحالة فإن التنازع بين الحرية وبين المساواة الاجتماعية يفسر نفسه بوضوح في الجدل الناشب بين الأقلية المتميزة وبين الأغلبية العظيمة بحيث لا يكون مدهشنا أن نجد الناحيين الديمقراطيين يحولون ظهورهم بحزم للأحزاب المتزمنة بالليبرالية الطبقيّة (٢٠٦) .

(٢٠٥) البروفسور الان بيكوك Alan peacock وقد ذكرها مستر تاوسند Townsend في مجلة نيوسليسمان ١٤ أبريل سنة ١٩٦١ ، وللقول على أوتي وادق عرض للمذهب حرية العمل وعدم التقليد Laissez faire انظر المؤلف العظيم لستر هايك Hayek « دستور الحرية » The Constitution of Liberty لندن وشيكاغو سنة ١٩٦٠

(١٠٦) الا عندما أعادوا سقل ميداهم (كما حدث أخيرا في إنجلترا) لمرعاة وجود اصحاب الاجور ٠٠ ولكن في مثل هذه الحالات يصبح استثمارهم على وصف أنفسهم « بالاحرار » موضع نظر .

وبالتعبير الثقافي - ولو لم يكن بالتعبير السياسي - فإن الحالة بالنسبة لبدا المحافظين الحديث أسهل أيضا ٠٠ والمحافظون الاصليون يشعرون بسعادة في عدم الاعتقاد لا في الحرية ولا في المساواة ، باستثناء أقلية منهم ، ولذلك فإن هذه المشكلة الخاصة بالنسبة لهم غير موجودة ٠٠ وإذا كانوا يملكون شجاعة اعتقادهم لكانوا يقصرون حقوق التصويت على أصحاب الملكية بالإضافة الى الطبقات العليا من سلم الدرجات الاداري ٠٠ ولما كان هذا ليس ممكنا عمليا فانهم يعتمدون على تصرفات المؤخرة وتقوية مواقع التضامن والمزايا ٠٠ وأخيرا فانه من المفروض أن تؤدي فترة طويلة من حكم المحافظين الى التدمير التدريجي للديمقراطية الليبرالية وقيام « حكومة متضامنة » Corporate State مع تولى الاتحادات الكبيرة الرقابة على الحكومة وعلى الاقتصاد ، وفي مثل هذه الحالة فيها كثير مما يجذب الطبقات الراكدة والاشخاص ذوي العقلية التقليدية وقد تغرى أيضا قليلا من رجال الاعمال ٠٠ والمشكلة الوحيدة فيها هي أنها يمكن أن تعمل على زيادة الركود الاقتصادي الذي لا تستطيع دولة صناعية حديثة أن تواجهه ، خشية أن يتغلب عليها المنافسون الأكثر حيوية ٠٠ وهكذا يخيب « مبدأ المحافظين Conservatism أمل أنصاره المذهبيين الذين يتوقون الى سلم طبقي مستقر ذي مراكز ثابتة مع أقل جدال علني ٠٠ وعندما يكون المحافظون في الحكم ، وتحت ضغط الحصول على التأييد الشعبي فانهم يحاولون الحصول على صفة « التقدمية » ، والمحافظون التقدميون في الواقع لا يختلفون كثيرا عن الاحرار ٠٠ والحكم التضامني لم يتعرض أبدا لأغراء جدي الا في ظل الماشية ، وحتى عندئذ يسفر عن الفشل ٠٠ والحقيقة أن الناصحين الحديثين ، لا يمكن اقناعهم بمثل هذه الادعاءات الزائفة ، ويتطلب الامر قدرا من الموافقة ولا يمكن أن تسيّر مثل هذه التجربة الا في الدول الأكثر تخلفا وركودا »

فهل يعني كل هذا أنه ليست هناك مشاكل حقيقية وأن مجتمع أوروبا الغربية قد أحرز الآن نوعا من الاستقرار السياسي ؟

ليس الامر كذلك بالضبط . ان الديمقراطية الجماعية قد جاءت في الواقع لكي تبقى ، بل أنها تبدو عميقة الجذور بحيث أن معظم الناس سيعجزون سريعا عن ادراك أي نوع آخر لادارة الشؤون العامة ٠٠ على أن الاستقرار ما زال يخدعنا ، ويعزى هذا جزئيا للتوترات الدولية التي تعكس نفسها ، ولا مناص ، على المستوى الاوروبي ، وتنشأ جزئيا عن ديناميكية المجتمع الصناعي وعن المشكلة المتصاعدة على الحل الخاصة

« باقتران » خصائصها الفنية العلمية بالمنشئات السياسية والاجتماعية التى تستطيع أن تعبر عن الارادة الشعبية ، كما يمكن القول جزئيا بأنها تنشأ عن الظرف السيء الذى لا تزال تجهله الارادة الشعبية ذاتها .

ولو بدأنا بالاعتبار المذكور أخيرا ، فليس من المؤكد بحال ما أن الشعور الشعبى - وهو غير « الرأى العام » الرسمى - قد ارتضى زوال السيادة الوطنية كما ارتضى دور أوروبا المتلاشى فى المجال العالمى وبهذه العلاقة الجديدة بين القوى الامبريالية القديمة ورعاياها السابقين ، والواقع أن الاهتزازات الشديدة التى حصلت فى فرنسا بسبب الحرب الجزائرية أعراض لفوضى التى توجد فى أى مكان آخر بشكل أخف ، فيمكن مشاهدتها فى بريطانيا المعاصرة كلما أتاحت فرصة للعنصرية أن ترفع رأسها . فلقد كان لانتهاؤ الامبراطورية ، وقع شديد على قطاع هام من المجتمع . ولا يزال التساؤل عن مدى ما يستطيع الوعى الاوروبى الجديد أن يملأ بكيفية فعالة الفراغ المؤثر الذى خلفه انحلال الروابط التقليدية . ولسوء الحظ ، أنه من الوهم - الذى يميل نحوه المثقفون من الاحرار والاشتراكيين - أن نفترض أنه فى مثل هذه الأمور يمكن الاعتماد على العقلية الشعبية لى تقبل على تأييد المفكرين التقدميين والاقليات التقدمية . ولا شك أنه من الصحيح أن الديمقراطية تحبذ الاستنارة وإزالة التوترات فى المدى الطويل ولكنها تفعل ذلك فقط لو أعطيت القيادة بواسطة أولئك الذين يتولون الاشراف ، وأيدت بواسطة الطبقة المثقفة ، واتجاه الأخيرة هو على الأرجح العامل الفعال . وهذا يعتبر من ناحية تفكيرنا مؤمنا اذ يقتضى أن يكون البحث المنطقى هو الذى يؤثر فى النهاية على تكييف الاتجاهات الشعبية ولكنه يوضح أيضا الخطر من الاعتماد على الحظ . ان الاقليات الحاكمة من النوع الحاطى يمكن أن تسبب ضررا خطيرا دون مواجهة أى مقاومة هامة . وتجربة ألمانيا أثناء الريخ الثالث لدليل على ذلك . وعلى خلاف الاسطورة الشعبية العاطفية ، فإن « الرجل العام » لا يكون حتما فى صف الاستنارة . وخصائص الاجتماع يعلمون أن اتجاهات الطبقة العاملة تكون بصفة أساسية أكثر تحفظا من اتجاهات الطبقة المتوسطة ، والقيم التى يحافظون عليها ليست جديدة بالاعجاب بصفة كلية . ان الديمقراطية تقدم الآلية (الميكانيزم) التى بواسطتها يمكن تغيير هذه الميول فى الوقت الملائم ،

ولكن الآليه فقط .. ان الآلة تقتضى أن تزود بالقوة بواسطة الاشخاص الذين يشعرون بانهم أقوىاء بدرجة كافية من ناحية معتقداتهم وعدم اكرائهم بانعدام الشهرة وقتيا .. ومن المحتمل أنه يمكن المجازفة بالتعميم بأنه فى داخل كل طبقة اجتماعية تجيء المقاومة الرئيسية للتقدم من القاع وليس من القمة .. ان ميول الاغلبية دائما متضادة تجاه موضوع التغيير .. وحتى « البروليتراريا الثورية » (حيث لا تزال توجد أى فى الدول المتخلفة التى تقبل الآن على المرحلة الاولى من الثورة الصناعية) تتكون من افراد يرتبطون فى حياتهم الخاصة بالقيم التقليدية ، وهم فى الغالب ثائرون سياسيا لان طريقتهم المعتادة فى الحياة قد اضطربت .. ولكن حتى فى الظروف الغربية ، فالارجح أن تحفظ الطبقة العاملة يعتبر عقبة امام الحركات المتحررة وامام الاشتراكية بدرجة أكبر من جميع الدساسس الحقيقية أو التصورية للرجعيات المتأصلة .. ولا تستطيع الأخيرة فى الواقع أن تعمل بدرجة ما من النجاح ان لم تستطيع إثارة المشاعر الشعبية العميقة الجذور .. وبالأخص فى العلاقة بالأجانب أو بأفراد من الاجناس الأخرى ، تلك المشاعر المعادية فطريا - مهما أكد العاطفيون عكس ذلك .

والآن يمكن التساؤل ما اذا كان من الأسهل معالجة مثل هذه المشكلات الخاصة بتغيير التكيف فى الظروف التى لا يتوافر فيها التزام قوى بالمبادئ أو القيم المقبولة ضمننا من جانب المجتمع بأكمله .. ان الديمقراطية الحديثة جماعية ليس فقط من ناحية سماحها للناس بأن يقسموا حصصهم على كثير من الاتحادات الحرة ، بل أيضا من ناحية اتجاهها الى الاستغناء عن اطار المعتقدات والعقائد المشتركة عالميا .. ان الوجه العكسى لليبرالية هو النسبة الثقافية Cultural relativism × وبينما تعمل هذه على التسامح فانها تعمل أيضا على التشكك فى المبادئ الأولية .. وربما لا يوجد سبب مباشر لعدم قيام المجتمع الغربى المعاصر بتنمية وعى جديد يحل محل التكامل الدينى المتلاشى ، ولكن يقتضى الاعتراف بأننا نجتاز فى الوقت الحاضر مرحلة وسطى وغير مريحة على الأرجح ، يفقد فيها الموالمون التقليديون أرضا ، دون أن يأخذ شئ محدد مكانهم .. وقد استمر هذا الاجراء فى أوروبا الغربية لمدة قرنين تقريبا ، ولكن هنا أيضا قد أدى الاسراع الأخير الى تغيير جوهرى فى

× Relativism تعنى اصلا نظرية المعرفة التى تقول بأن اساس الحكم على الاشياء نسبي يختلف تبعا للحوادث أو الاشخاص (المراجع) .

المشاعر .. وبينما كان الشك فى الامور السياسية محصورا فيما قبل فى النخبة الصغيرة المثقفة قد أصبح الآن ديمقراطياً وعاما الى حد أن الانسان لا يفتح أى صحيفة أو يدير الراديو دون أن يقف على مناقشة (عادة ما تكون غير مرضية) عن « فقد الثقة » أو « الضياع الروحى » فى العصر الذى يعرف بشكل مبهم « بالعصر الحديث » .. ويبدو أن هذه الحالة خاصة بالدول ذات المدنية العالية ، وكذلك فقد تصبح أكثر حدة .. وسيلوم المحافظون بالطبع التقدميين على تفاقم هذه الحالة بتدميرهم للمعتقدات التقليدية .. بل حتى قد يشعرون بالاغراء بالتمسك باتحاد مصطنع مع المجتمعات التى تبتعد تطوراتها عن المعتقدات الدينية .. ويبرر مثل هذه الرغبات أن التغيير التكنولوجى والاجتماعى السريع قد يهدد استقرار المنشئات التى كان استمرارها أمرا مقروا منذ زمن بعيد .. ومثلا ليس من المحقق أن تستطيع العائلة البقاء والتغلب على انهيار طريقة الحياة البورجوازية .. وهنا نستطيع تلخيص ما يعنيه هذا من ناحية الضغوط الثقافية والتغيرات السيكولوجية .

والواقع أنه لو أراد أحد أن يناقش مستقبل أوروبا الغربية كحضارة منفصلة ، فهناك ضغط التعليم الاجالى أو نصف التعليم ، على ثقافة كانت منذ زمن طويل موزعة بين الصفوة وبين باقى الناس . وهذه مرة أخرى مشكلة عامة ولكنها احدى المشاكل التى يهتم بها الاوروبيون بصفة خاصة ، لان نمو المساواة يفرض قيودا خاصة على مجتمع تشكلت أوضاعه تحت ظروف مختلفة للغاية .. وحتى الى اليوم مع كل انتشار التعليم الجماعى فان هذا المجتمع لم يبدأ فعلا فى سد الثغرة القائمة بين النخبة المتميزة وبين الجماهير ، بل أنها تزداد اتساعا فى بعض المناطق .. وهنا أيضا تفرض الاختبارات السياسية نفسها فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الديمقراطية حقيقة واقعة بالنسبة للاغلبية - الاغلبية التى أخذت الآن فقط تدخل فى تركة الطبقات الحاكمة السابقة ، ولا معنى من وجود بعض توترات الاتجاهات نحو التطرف سواء أكان ديمقراطيا أم استبداديا .. وليس جميع المحافظين فى اخلاص كليف بيل Clive Bell الذى قرر منذ سنوات مضت « ان المدنية تتطلب وجود طبقة لا تعمل ، وان هذه الطبقة العاطلة تتطلب وجود عبيد .. وعلى عدم المساواة هذه قامت جميع

المدنيات .. فاهل اثينا كان لهم عبيدهم .. والطبقة التى اعطت فلورنسا ثقافتها كانت تعتمد على البروليتاريا التى ليس لها حق التصويت ، على حين كان الاسكيمو ومن على شاكلتهم يتمتعون بمزايا العدالة الاجتماعية .. ومثل هذه المشاعر اذا اخذت جديا ، حتى نتائجها النهائية ، تنبج الى الفاشية أو شكل آخر من الطبقة المتأزاة

Elitism .. ويكمن الخطر بالنسبة للديمقراطيين . فى افتراض أن هذه الآراء يمكن أن تواجه بكيفية فعالة بالتوعية عن المساواة التامة .. بينما ، أنه يمكن للمساواة الراديكالية فى الواقع مع المستوى الحالى للثقافة الجماعية الا أن تؤدى الى تقهقر عام الى شيء يقل بوضوح عما لدينا .. وحتى لو تحسنت المستويات التعليمية فإنه يظل صحيحا أن القوة الخلاقة كانت وستكون دائما من مزايا الاقلية (ولو لم تكن متميزة اجتماعيا) ان العلاقة بين المجتمع وثقافته - (أو اذا أريد القول نخبته المثقفة) فهى ولا مناص علاقة لغوية : ويقتضى أن يتواجد توتر وكذلك موافقة .. والفشل فى الاعتراف بهذا من بين الاسباب التى من أجلها تعتبر الثقافة السوفيتية ثقيلة بدرجة تفوق الوصف .. ولكن الواقعية الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي ليست المثل الوحيد على مبدأ المطابقة **Conformism** ومبدأ التوسط التى تحت الرعاية الرسمية .. وهنا تقوم مشكلة قد تصبح فى نفس الوقت تشرف على وسائل المواصلات أو الهيئات التجارية التى لا غرض لها الا الحصول على أقصى حد من الفائدة .. ومرة أخرى لا يوجد شيء أوروبى معين حول هذا الموضوع ، ولكن يحدث أحيانا أن الرأى العام فى أوروبا الغربية بدأ الآن فقط يبدى الاهتمام به .

وتلخيصاً للموضوع - أخذت أوروبا الغربية مؤخرا « تؤمرك » نفسها وهى تحرز فى هذه العملية شيئا من الضغوط أو الجهود ذات الخصائص المعينة وكذلك المظاهر المألوفة للمجتمع التام التصنيع .. التدريجي ، والتراجع من الامبراطورية وراء البحار ، والسيادة الوطنية غير المحدودة هذه كلها تفرض ضغطها ان كثيرا أو قليلا فى وقت واحد .. وهذا من بين الاسباب التى من أجلها بقيت الانحيازات السياسية الأوروبية أكثر تحديدا وأيديولوجية عن نظيرتها الأمريكية .. وعندما يوضع مجتمع تقليدى فى البوتقة ، سنيكون رد فعله أشد وقعا من رد فعل

الحضارة التي لا تزال تسير قدما بدافع قوتها الذاتية وعلى الخطوط المألوفة ٠٠ ان الحياة الامريكية العامة قد اذهلت الاوروبى لتحررها النسبى من التنازع الخطير ، ولنفس السبب تعتبر الحياة غير مثيرة ٠٠ ان هذه الحالة قد تتغير كلما ازداد انقسام الامريكيين بسبب المسائل الاصيلية الخاصة بالسياسة الخارجية ، والمساواة العنصرية ، والتنظيم الاجتماعى ، وذلك غير المسائل الادعى لاثارة خلافات أخرى كانت الى الآن تحتكر اهتمامهم ٠٠ ومع ذلك يبدو محتملا أن أوروبا ستواصل التمشى فى تكييف المسائل المحدودة فى الفلسفة السياسية ، ثم أن نطاق المواضيع الثقافية والوطنية العميقة التباين - ويكفى أن يذكر الانسان الخلافات التاريخية التى تفضل مثلا السويد عن أسبانيا - قد بلغ حدا يجعل الحياة الأوروبية مهما ارتفعت تكنولوجيا - لا يمكن أن تصل الى التجانس النسبى الذى بلغته الولايات المتحدة ٠٠ كما لا يوجد أى سبب معقول يدعو الى ذلك ، وفى عالم تسوده التكتلات القارية ، فإن النوع الاوروبى المعقد من الاختلافات الوطنية والاقليمية ليس هو بأقلها طرافة واثارة للاهتمام .

وهناك أيضا الضغط غير المتساوى من التوترات العالمية السياسية على مختلف أعضاء العالم الاوروبى - الاطلنطى ، ومع أن « حياء » أوروبا الغربية يعتبر وهما أو أملا باطلا ، فليس من البعيد عن المعقول الاعتقاد أن كلا من الدول العالمية العظمى يههما عدم اغراق حضارة أوروبا الغربية العالمية التصنيع ٠٠ وان كانت سهلة القضم والعطب ٠٠ على أنه تبعا للمعايير الذرية تعتبر الدولة الوطنية الأوروبية على أى حال خطأ تاريخيا بالنسبة لهذا العصر .

وبينما تساعد هذه الحقيقة على تنمية المشاريع الأوروبية الشاملة على المستوى الاوروبى ، فانها تجعل كلا من الدول المختصة أكثر ادراكا بالحاجة الى السلام والنظام الدولى ٠٠ وهكذا فإن هذه الدول ستصبح على الأرجح داعية للسلام بحركات تهدف الى تخفيف التوترات اقليمية ، وتعطى مزيدا من السلطة للهيئات فوق الوطنية كالامم المتحدة ٠٠ وأن الانسان ليرى هذا الاتجاه يجعل فى دول صغيرة محبة للسلام مثل هولندا وأيرلندا وما من شك فانه مع الوقت سيعم كل أوروبا الغربية ٠٠

ان الديمقراطية والسلام يتجهان الى تقوية أحدهما للآخر ، وخاصة في دول لم تعد تقوم بدور كبير على المسرح العالمى . ويبدو أن الامر البديل بقيام كتلة عسكرية صناعية متماسكة وقوية بحيث تستطيع منافسة دولا أقوى منها ، يبدو ، غير محتمل لاسباب جغرافية واستراتيجية .. ومن المحتمل أن يبقى قدر محدود من الانقسام - ويبقى معه القدرة على تجربة الاشكال الاجتماعية المختلفة والانواع السياسية والمعتقدات الثقافية .. ومثل هذه الجهود الاستطلاعية يمكن فى المدى الطويل أن تفيد القوى الكبرى المتنافسة ، المتجمدة حاليا فى اتجاهاتها الصلبة بواسطة الضغوط والاحطار الناجمة عن التنازع الفضائى ، والامر المتناقض أنه فى هذا العصر الذرى ، تعتبر الدول المتوسطة والصغيرة أكثر حرية فى محاولة ابتكار آراء جريئة جديدة أكثر من الدول العملاقة .. وعلى أى حال فإن المفكرين الاوروبيين يتطلعون الى المستقبل فى نطاق هذه الآراء .. والامر البديل هو مالا يرغب معظمهم فى التأمل فيه .. وقد يكون فى رفضهم الاعتقاد بأن نهاية الدولة الوطنية هو ايضا نهاية التاريخ الاوروبى يكونون أكثر تعقلا من المتشائمين .



الخاتمة

بعد ١٨ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اختفت بعض التوترات التي كانت قد نشأت عن هذا الاضطراب .. وحلت محلها غيرها .. ومن أهمها حالة الجمود الذرية التي تتجه الى تجسيد الحدود الوطنية والانحيازات الدولية .. وفي أوروبا المنقسمة الى شطرين نتيجة لتقدم الامبراطورية السوفيتية الى صميم المانيا ، قد فرض هذا اجراء التجيديد على المواجهات المسلحة التابعة للمعسكرين الدوليين الكبيرين ، على امتداد خط يسير تقريبا عبر منتصف القارة .. ولو أن أوروبا تظل حقيقة واقعة تحت هذا التقسيم المصطنع المسبب عن الحرب الباردة الا أنه أصبح من الواضح لحقبة تاريخية كاملة أن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عليهما أن يسلكا طريقين مختلفين .. والاعتراف بهذه الحقيقة يكمن في المناقشات الحالية حول وضع أوروبا الغربية داخل نطاق عالم الاطلنطي لانه يكون من غير المعقول مناقشة هذا الامر على افتراض أن الستار الحديدي يحتمل أن يقام في المستقبل القريب .. وأوروبا التي تستطيع فيها الآراء أن تنتقل بحرية من جبال البرينيز الى جبال الاورال - أوروبا التي كانت موجودة قبل الانقسام العظيم في سنة ١٩١٤/١٩١٨ - لن تكون في حاجة الى الحماية الامريكية ضد التهديد الدائم للتوسع السوفيتي ، وهذا التهديد هو الذي يفرض على دول أوروبا الغربية (بما فيها بعض الدول الكبيرة السابقة التي نزلت الآن الى المرتبة الثانية بسبب الثورة التكنولوجية للعصر الذري) الحاجة الى تجميع نفسها داخل حلف الاطلنطي .. والحديث عن حياد أوروبا في هذه الظروف يعتبر غير معقول بكيفية مزدوجة .. فانه لا يتجاهل فقط التهديد الذي تنطوي عليه الاتجاهات والسياسات السوفيتية ، بل يشق أيضا من وجود الدول الأوروبية الشرقية التابعة حاليا للاتحاد السوفيتي .. ولكي يكون « للحياد » معناه يقتضى أن يشمل هذه الدول أيضا وهو ما يعنى القول أن الاتحاد السوفيتي ينبغي أن يفرى على الانسحاب وان يسمح

بأن يستبدل النظام السياسى المفروض على الدول التابعة بشئ آخر أشبه بالديمقراطية .. ويتطلب هذا قدرا من التفاؤل للاعتقاد بأن هذا يمكن حصوله ، على الأقل فى الحقبة القادمة ، ولى أن يحدث هذا فإن كل حديث عن « عدم الارتباط » و « الحياد » إنما هو من عالم الخيال .

وهكذا فرض الحلف الاطلنطى على أوروبا الغربية نتيجة لعوامل خارجة عن ادارتها .. وهذا الطرف هو العقبة الكبرى فى انسجام العلاقات بين الولايات المتحدة وبين الدول الاوروبية الرئيسية التى كانت الى المدة الأخيرة مسيطرة على مصيرها وحررة فى الارتباط مع أى تحالف تراه ملائما لها .. وعلى قياس أن هذه الدول - أو نخباتها السياسية والثقافية التى تعبر عن طريقها عن مشاعرها وأطماعها الجماعية - تحتفظ بذكريات هذا الماضى القريب ، فانها ملتزمة لأن تنظر الى الولايات المتحدة كسيد وقى متسلط كان ارتفاعه الفجائى الى مصاف السيادة *Primus inter pares* لا يتناسب مع فضائل غريزية ولا مع المصالح البعيدة المدى للعالم الغربى فى مجموعه .. وعندما يقال ويفعل كل شئ ، يكون هذا الشعور هو المصدر الرئيسى للمشاعر المضادة لأمريكا فى الجهات التى تتردد فى الاعتراف بأن التحالف الاطلنطى ضرورة سياسية .. وإذا توقف الاتحاد السوفييتى عن الظهور بمظهر التهديد الدائم للكيان المستقل لجميع الدول الاوروبية وحرىاتها الديمقراطية، ومن المحقق أن هذا الفجر الكامن سيترجم نفسه فوراً الى تصميم على العمل مع وجود أمريكا الطبيعى فى أوروبا .. وعلى العكس ان التحقق من أن الضغط السوفييتى من المحتمل أن يستمر ، ربما لسلسلة أخرى ، فإن هذا يدعم التحالف ، كما أنه يجعل الاوروبيين أكثر وعياً بالحاجة الى احراز قدر أعظم من الوحدة السياسية فيما بينهم .. لأنه ، بغض النظر عما اذا كانت المظلة الواقية الامريكية تعتبر أو لا تعتبر جزءاً مستديماً من المظهر السياسى ، فلم يعد من الممكن الشك فى أن الدولة الوطنية الاوروبية فى حد ذاتها غير مبنية على المدرج الذرى .. وتشترك فى هذا الاعتقاد الحكومات الاوروبية - مهما كان ما تقوله علانية - (وفى مقدمتها الحكومتان البريطانية والفرنسية) اللتان تؤكدان أن الحاجة الى « قوة وطنية رادعة مستقلة » .. والواقع أنه من أجل أن جميع المعنيين على يقين من أن أوروبا تتحرك فى اتجاه التكامل ، فإن السباق يجرى بين المتنافسين التقليديين مثل بريطانيا وفرنسا للوصول الى هدف « فوق الوطنية » مع أقصى حد من التكنولوجيا الحديثة .. أن الاتجاه السياسى للتجمع القادم لأوروبا الغربية المكون قبلاً من دول ذات سيادة ، يجب

أن يعتمد الى حد ما على الثقل النوعي لأقسامه الكبرى التي يتكون منها..
فمثلا مسألة ما اذا كانت القوات الذرية لبريطانيا تبقى منطوية تحت
القيادة الجوية الاستراتيجية لأمريكا ، أو أن تصبح جزءا في القيادة
الأوروبية المتحدة فمسألة لها وزنها على المظهر السياسي على حكومة وبرلمان
أوروبا المستقلة ، على فرض أن مثل هذا التكوين سيظهر في حوالي
سنة ١٩٧٠ أو ما حولها ، عند ما يتم التوحيد الاقتصادي لأوروبا الغربية
ويكون العمل الجدى لخلق التكوين السياسى الفيدرالى يسير فى مجراه .

وبهذه الاعتبارات وازاء هذه الصورة الخلفية فإن البحث المستفيض
السابق فى التوقعات الاقتصادية لأوروبا الغربية من الفصول من الثانى
الى الرابع ، يمكن أن يجد ما يؤكده . فقد كان الغرض منه وصف التكوين
الداخلى لأوروبا الغربية المتكاملة فى المستقبل . . . ويقضى هذا بعض
الافتراضات السياسية عما يمكن وعما يحتمل وأيضا - ولماذا ننكر
ذلك ؟ - قدر من الاختيار فيما يختص بالمرغوب فيه . . . ويتصادف فى
هذه المناسبة أن النتيجة الأكثر احتمالا - وهى أوروبا الكونفدرالية التي
تشمل بريطانيا - تبدو أيضا فى نظر المؤلف ، المرغوب فيها أكثر من
أى شيء ، ولكن الجدل الذى ورد فى الفصول السابقة يمكن أن يقف حتى
فى الحالة غير المحتملة التي يقرر فيها البريطانيون أن يكتفوا فقط بمجرد
المشاركة الاقتصادية مع جيرانهم فى القارة . . . أن التكوين السياسى
الذى يتركز ، للوقت الحاضر ، على المركز القديم لأوروبا الغربية سيكون
أفضل حل ثانى ، ولكنه مبدئيا يمثل اخلافا شديدا بالتقليد الخاص
بالوطنية ذات السيادة كاتحاد فيدرالى أكثر انحلالا يضم بريطانيا
واسكتلندا . . . وزيادة على ذلك فإنه من الصعب الاعتقاد بأنه فى المدى
الطويل لن يمتد ليشمل الحدود السياسية لأوروبا الغربية . . . وعلى أى
حال من الصعب أن تحتمل بريطانيا تركها خارجا . . . أن مزايا الانضمام
قد لا تكون واضحة للغاية ، ولكن اضرار بقائها على الخطوط الجانبية
تزداد وضوحا .

وانها لمسألة مختلفة أن نفترض أن مثل هذه الدرجة من التوحيد
السياسى ، التي تأتى فى قمة التكامل الاقتصادى الذى يجرى الآن ،
يجب حتما أن تحسن العلاقات بين أوروبا الغربية الفيدرالية أو
الكونفدرالية وبين الولايات المتحدة ولا توجد سابقة لاتحاد وضع تدبيره
بحرية من دول كانت ذات سيادة ولا يزال من غير المؤكد الى أى مدى
يمكن أن يستبدل المفهوم الوطنى القديم بوعى جديد يعتبر فى آن واحد

أوروبا وديمقراطيا ٠٠ وكيفما كانت الظروف الدقيقة ، فان بعض التوقعات يحتمل أن تكون مخيبة للآمال : فان أوروبا الغربية الديمقراطية بكيفية أصيلة يمكن أن تصبح من فورها اشتراكية الى أقصى حد وسلبية أكثر مما يلائم الذوق الأمريكي ، وأوروبا التي تكون فيها النخبات من الطبقات المحافظة والارستقراطية القديمة قد لا تكون حليفا مريحا ، وأوروبا المحشوقة (المشبعة) التي يخضع تنظيمها الاجتماعي للعلماء ، أوروبا ذات المعدل السريع للنمو الاقتصادي ومستويات الاستهلاك المرتفعة ، قد تصبح مشابهة للولايات المتحدة ، الى حد حرمان الأمريكيين من عذرهم المحبب اليهم في صرف اجازاتهم في الخارج ، ولعل الامر المحقق الوحيد الذي يمكن ابدائه بضمير صاف هو توقع أن تستمر أوروبا الغربية في أن تكون مثيرة لاصدقائها عبر الأطلسي ، ولغزا محيرا يتعذر على الحل بالنسبة لحكام السوفييت والشرق الأقصى ، دون أن تعبر ما فيها من تعقدها لمعادلة بسيطة مثل « الرأسمالية » ضد « الاشتراكية » ، والارجح أن تطورها المقبل سيحير العقول المنظمة لرجال الدعاية وأصحاب النظريات السياسية في المراكز الجديدة للقوة العالمية ٠٠ ويمكن الاعتماد على النزاع بين الشرق والغرب في الاحتفاظ بحلف الأطلسي في حالة صحية جيدة ، وأي تنبؤات الى ما هو أبعد من هذه الحقائق شبه المؤكدة لمصرها عدم تحقيقها حتى قبل أن تعرف طريقها في الغالب الى ممداد المطبعة .



